جامعة تونس الأولى

كلية الآداب بمنوبة

شهادة التعمق في البحث
(قسم العربية)

دراسة تركيب الجملة العربية و طرق الربط فيها في ضوء النظرية التوليدية و التحويلية (من خلال " الشحاذ " لنجيب محفوظ)

اعداد : الطالب تشو جين يونغ
اشراف : الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف

ديسمبر ١٩٩٢

اهداء

الى والداي المحترمين

شكر و تقدير

أبلغ خالص شكري و تقديري للأستاذ محمد صلاح الدين الشريف لما قدّمه من نصائح و اعانة في الاشراف على هذا البحث و تحديد الخطوات الرئيسية له و في بلورة الصورة النهائية له.

و كذلك تقديري العميق للأخوة الكوريين الذين قدموا لي يد المساعدة لاتمام البحث و شكرى للسيد منير بنور الذي قام بطباعة البحث في شركة INFORMATEB .

الرموز المستخدمة في البحث

+	: القالب الاجباري في طريقة التحليل.
←	: اعادة الكتابة في طريقة تحليل علماء الاتجاه التوليدي للجملة.
∅	: حذف العنصر اللغوي.
↑	: تحريك العنصر اللغوي.
أث	: الأثر اللغوي .
غ	: العنصر الفارغ.
ج	: جملة .
إ	: اسم.
ف	: فعل.
م إ	: مركب اسمي.
م ف	: مركب فعلي.
م ح	: مركب حرفي.
م ظ	: مركب ظرفي .
م و	: مركب وصفي.
م إس	: مركب استفهامي.
مص	: موصول. (COMP)
ص	: صرفة (INFL)
أ	: مقولة كبرى.
المط	: المطابقة (AGR)
*	: رمز اللحن .

المقدمة

يتناول البحث دراسة تركيب الجملة العربية و طرق الربط فيها من خلال " الشحاذ " لنجيب محفوظ ، مستغلا في ذلك المعطيات اللغوية التي خلفها لنا التراث النحوي العربي ، و كذلك مستفيدا من النظرية اللسانية الحديثة أي نظرية القواعد التوليدية و التحويلية التي وضعها عالم اللسانيات الأمريكي نوم تشومسكي (Noam Chomsky).

ان الدافع الى وضع دراستنا هذه اهتمامنا بالدراسة التركيبية المحضة و أهمية النظرية التوليدية و التحويلية في علم اللسانيات الحديث و التزام بوضع نظرية لسانية عربية حديثة .

ان الدراسات التركيبية المحضة معناها نظرية تركيبية (Syntactic Theory) تحلل الظواهر اللغوية بالاعتماد على نسق المبادىء الاساسية و القواعد ، وهي تخالف الدراسات البرغمانية و الدلالية التي تتركز على الأسس غير القاعدية، منها الوضع التخاري بين المتكلم و المخاطب و المعارف العامة و الحدس و المحيط الثقافي و التربوي ... الخ . و بطبيعة الحال، لا نستطيع ان ننكر العلاقات المتداخلة بينهما نظرا الى بعض الظواهر التركيبية التي لا يمكن تفسيرها الا بالدراسات البرغماتية و الدلالية. و بعض الظواهر البرغماتية و الدلالية التي لا يمكن تفسيرها الا بالدراسات التركيبية. و هنا ، ما نقصده بالدراسات التركيبية المحضة ليس اهمال دور الدراسات البرغماتية و الدلالية في البحث اللساني ، بل هو ان الدراسات اللسانية يجب ان تقوم على نسق المبادىء الأساسية و القواعد.

و الواقع ان عددا من النظريات التركيبية غير المحضة تتعرض ، في الوقت الحاضر ، لصعوبات نظرية عديدة أو تفقد قوتها النظرية في الدرس اللساني منها علم التركيب الوظيفي (Functional Syntax) لكونو (Kuno) (١) و النحو الوظيفي (Functional Grammar) لديك (DIK) (٢)، و النحو المركبي المعمم (Generalized Phrase Structure Grammar) لكازدر (Gazdar) (٣) أو النحو المعجمي الوظيفي (Lexical Functional Grammar) لبريزنن (Bresnan) (٤) .

خلافا لهذه النظريات فان النظرية التوليدية و التحويلية ، خاصة نظرية العمل و الربط (The Government and Binding Theory) قوتها و شمولتها تأتي من حقيقة انها تقوم على نسق المبادىء الأساسية و القواعد، و ترتبط بالعلوم الطبيعية التجريدية الدقيقة كعلم الفيزياء و الرياضيات و البيولوجيا. و هذا يوحي بأن غاية النظرية التوليدية و التحويلية معرفة ما يجري في الدماغ البشري من الفاعليات البيولوجية اللغوية باعتبارها بنية بيولوجية و فيزيائية و رياضية. وهذه الغاية تتحقق انطلاقا من افتراض ان كل المخلوقات البشرية تشترك في بنية بيولوجية و فيزيائية و رياضية سماها تشومسكي " الوظيفة اللغوية الفطرية " (Innate Linguistic Function) . و ان هذه الوظيفة اللغوية الفطرية عبارة عن نسق المبادىء الأساسية و القواعد بصورة مقيدة و مضبوطة.

---

(١) علم التركيب الوظيفي عند كونو يحلل الظواهر التركيبية بواسطة العوامل الوظيفية في مقام الخطاب . منها المعلومة القديمة أو الجديدة و عوامل الخطاب و انفعالات المتكلم و الافتراضات. أنظر : " Functional Syntax " The Univ of Chicago 1987 .

(٢) النحو الوظيفي لدى ديك أساسه ان علم التركيب يخضع لعلم الدلالة و علم الدلالة يخضع للدراسات البرغمانية : " Functional Grammar " North Holland 1978 .

(٣) النحو المركب المعمم يقوم باثراء القواعد المركبية مقابل اضعاف مفهومي البنية العميقة و البنية السطحية و القواعد التحويلية التي تربط بينهما.

أنظر : " Pragmatics " Academic Press 1979

(٤) النحو المعجمي الوظيفي يقوي المعجم مع تبيان علاقات نحوية مثل فاعل و مفعول ... الخ و تقترح بريزنن ان نعالج العلاقة بين المبني للمجهول و المبني للمعلوم بواسطة قاعدة معجمية و المنهج المعجمي الوظيفي ساهم مساهمة كبيرة في اثراء المعجم في النظرية التوليدية و التحويلية .

أنظر : " A Realistic Transformational Grammar " 1978

ان هدف النظرية اللسانية في هذه النقطة، ان يكشف عن الوظيفة اللغوية الفطرية أي النسق الكلي للتمثل الذهني للغة أو النحو الكلي (Universal Grammar) . و صور مميزاته ، و يحدد كذلك مضمون الأنحاء الخاصة (Particular Grammar) و طرق بنائها و تحديد البرامترات (Parameters) .

في هذا الاطار ، يتبنى البحث نظرية العمل و الربط منهجا نظريا للوصول الى هدف البحث وهو دراسة تركيب الجملة العربية و طرق الربط فيها ، أو بعبارة أدق ، وضع نظرية لسانية عربية حديثة. لأن نظرية العمل و الربط من المتوقع ان تحدد مضمون النحو العربي و طرق بنائه و البرامترات في اطار النحو الكلي. و المهم ان ضبط طبيعة التراكيب العربية و البرامترات يساهم مساهمة كبيرة، في تطوير المفاهيم العامة في النحو الكلي. على كل فان المبادىء الأساسية في نظرية العمل و الربط تقوم بدور قاطع في وضع نظرية لسانية عربية حديثة باعتبارها تحدد برامترات اللغة الخاصة في اطار النحو الكلي.

و الواقع ، يمثل البحث اللساني الحالي بعضا من هذا التطوير الأخير في النظرية التوليدية و التحويلية. و ان كانت نظرية العمل و الربط تتطور بسرعة منذ عامي ١٩٨١-١٩٨٢ . لذلك من المفيد ان نطبق هذه النظرية على دراسة تركيب الجملة العربية و طرق الربط فيها.

يبدو ان محاولات لوضع نظرية لسانية عربية حديثة من خلال نظرية العمل و الربط تقترح بعض الحقائق الهامة وهي الانتقال من مرحلة الترجمة اللسانية عن الغرب الى مرحلة فعلية لتحليل الجملة العربية و استخراج المميزات الخاصة اي البرامترات . و كذلك توسيع النظرة العامة للتراكيب الأساسية أو الظواهر التركيبية الأساسية في اللغات الانسانية و هذه النقلة ستبين ان الجملة العربية يمكن دراستها ضمن الأنموذج التوليدي للنحو الكلي و يمكن استقصاء منها المميزات اللغوية المحددة التي تميز اللغة العربية عن اللغات الأخرى أي برامترات الجملة العربية.

و الحقيقة ، لا يمكن تحقيق هذه القفزة العلمية الا اذا استوعبنا تماما العلوم اللسانية الغربية الحديثة و فهمناها فهما عميقا. وأضف الى ذلك انه لا بد لنا من ان نسبر التراث العربي النحوي سبرا عميقا. ذلك من أجل اعادة النظر في التراث العربي النحوي من جهة النظرية اللسانية الحديثة. و الكشف عن مميزاته و مبادئه و أفكاره. و بعدها فاننا نأتي الى صيغة واضحة لمنهج عربي لساني حديث قادر على وصف الظواهر التركيبية للغة العربية ثم شرحها شرحا دقيقا و ضبطها ضبطا يمكن أن يسهم في تطوير البحوث النظرية و التطبيقية .

و هنا ، نأتي الى الحقيقة التالية بالتحديد هي ان النظرية اللسانية العربية الحديثة يمكن ان تستفيد من النظرية اللسانية الحديثة أي نظرية العمل و الربط بمناهجها المتعددة ثم من النظرية اللغوية العربية القديمة بنماذجها المختلفة أيضا . ذلك من أجل وصل الماضي بالحاضر و استغلال الملاحظات القديمة للتقدم بالنظرية الحديثة. و على هذا ، سنحاول البحث المقارنة بين النظرية التوليدية و التحويلية و النظرية اللغوية العربية القديمة و كذلك سيستخرج الجوانب التحويلية من النحو العربي القديم. ان العلاقة بين الأصالة و المعاصرة هي علاقة دينامية فعالة و منفعلة في التكوين الحضاري العلمي و الانساني. و نجد هذه العلاقة الدينامية في نظرية تشومسكي اللغوية لانه ما فتىء منذ سنوات يحاول تطوير نظريته اعتمادا على الملاحظات الصحيحة التي لاحظها مختلف اللسانيين عبر العصور . و هكذا،تستمد النظرية اللسانية العربية الحديثة شرعيتها و علميتها و موضوعيتها و منهجيتها من التراث اللغوي العربي و العالمي في الوقت نفسه.

و يتبع هذا البحث المنهج التطبيقي. فاننا نؤمن ان درس النحو ينبغي أن لا يقتصر على الدرس النظري. و انما يجب أن يتناول الجانب التطبيقي.
و من هنا فان التعرف على ما في الجملة من الحركة التركيبية و طرق الربط يحتاج الى ملاحظة الجمل المنجزة انجازا فعليا . اننا وسعنا دائرة التطبيق في البحث من خلال اختيار رواية (الشحاذ) لنجيب محفوظ مجالا لوصف تراكيب الجملة العربية و طرق الربط فيها . و الحركة التركيبية من حيث أنها رواية متميزة بأساليب فصيحة و تراكيب بسيطة تيسر لنا دراسة طرق الربط و الحركة التركيبية في الجملة .

أخيرا ، لا مفر من ذكر صعوبات واجهناها خلال تأليف هذا البحث . منها الترجمة أي نقل المراجع الانقليزية الى اللغة العربية . ان الترجمة تقتضي التقنيات المتخصصة الحديثة في علم الترجمة و ذلك لأن الترجمة ليست عملية نقل للرموز و المصطلحات المعجمية من لغة الى لغة أخرى و انما هي نقل الفكر الحي المتألف بعد فهمه و استيعابه من ثقافة الى ثقافة أخرى .

أما م هذا الواقع ، بذلنا كل الجهود لتطويع المفاهيم اللسانية الحديثة و المصطلحات اللسانية المعقدة عند تشومسكي و وضعها في اللغة العربية على نحو واضح و بسيط.

و من الصعوبات الأخرى، وضع المعجم اللساني و قلة الدراسات العربية حول النظرية التوليدية و التحويلية .

في هذا البحث ، حاولنا وضع المصطلحات اللسانية الحديثة في المعجم اللساني الصغير باللغتين الانقليزية و العربية . و هذا العمل يهدف الى التذليل الكثير من المشكلات الناتجة عن عدم وجود العمل الجماعي العربي في هذا المجال . و رغم ذلك ، لم نستطع ان نصنع المعجم اللساني العربي – الانقليزى الواحد لأن هناك قلة التنسيق العملي بين الباحثين العرب و اختلاف نظرتهم العلمية.

مما لا شك فيه أن وضع المعجم اللساني الموحد في البلدان العربية هو مشروع كبير و ضخم لا يمكن ان يتم في سنوات قليلة، بل يحتاج الى جهد و عمل و خطط متواصلة. و أضف الى ذلك فاننا لم نعثر على المراجع و الكتب الكافية حول النظرية التوليدية و التحويلية و لعل السبب فيه يرجع الى قلة الاهتمام العام بهذه النظرية في البلدان العربية و الصعوبات المتخصصة غير المفهومة للقارىء.

من جهة أخرى ، نعود هذه المشكلة الى أزمة الدراسات اللسانية العربية جذورها الصراع، بلا جدوى ، بين الأصالة و المعاصرة وهي كذلك ، امتداد لمشكلات العرب الثقافية الراهنة.

تلك المشكلة المتعلقة بالهوية القومية و التجربة الحضارية المعاصرة التي تخوضها الأمة العربية أمام التحديات الخارجية .

على كل فاننا نرجو أن هذه الصعوبات تحل و تتحسن في الأعمال الأخرى .

أخيرا ، فقد بذلنا الجهود الكثيرة حتى يكون هذا العمل انجازا مثمرا و شافيا و كافيا في الدراسات اللسانية العربية الحديثة و جديرا كذلك بالمستوى المطلوب في الجامعة التونسية . و نحن نأمل أن يقدم هذا العمل للباحثين العرب الذين يهتمون بالنظرية التوليدية و التحويلية و تطبيقها على اللغة العربية فرصة طيبة للاطلاع عليها و التعرف عليها .

الباب الأول

دراسة النظرية التوليدية و التحويلية

عند تشومسكي

مدخل

يخص الباب الأول دراسة نظرية تشومسكي اللغوية اي النظرية التوليدية و التحويلية مرتكزا على نظرية العمل و الربط (Government and Binding Theory) ، و من أجل ذلك فانه مصمم بهدف معرفة ماهية النظرية التوليدية و التحويلية و موضوعها و غايتها ذلك من اجل استعراض اهم ما قدمه تشومسكي في كل مرحلة من المراحل، و كذلك دراسة نظرية العمل و الربط باعتبارها أحدث نظرية في الخطوات المتتالية التي سارت عليها القواعد التوليدية و التحويلية من خلال سلسلة من التعديلات.

كما سنذكر فيما بعد فان نظرية تشومسكي قد تطورت في مناهج عديدة استطاعت ان تجعل نظريته أكثر علمية و قبولا في اللسانيات الحديثة و من هذه المناهج :

أ) المنهج المعياري
ب) المنهج المعياري الموسع
ج) منهج العمل و الربط
د) منهج المعرفة اللغوية : أصولها ، طبيعتها ، استعمالها

و الواقع ان هذه التطورات الكثيرة في نظرية تشومسكي اللغوية انما كانت نتيجة للدراسات النقدية التي تناولت اعمال تشومسكي السابقة و التي بدورها دفعت تشومسكي لان يوحد جميع هذه المناهج ضمن اطار نظرية لسانية تجريدية أكثر دقة و شمولا لوصف الظاهرة اللغوية البشرية و شرحها في الدماغ البشري، و هذا يعني ان نظرية القواعد التوليدية و التحويلية حققت خلال هذه الفترة تطورات مدهشة و سريعة نحو الافضل، و انها ما زالت تسعى الى وضع نظرية لسانية ذات ابعاد اكثر عمقا و شمولية من اجل ان تكون قادرة على وصف الملكة اللغوية الفطرية التي تشترك فيها كل المخلوقات البشرية كبنية معرفية محددة، فان هدف النظرية اللسانية عند تشومسكي ان يكشف عن هذه الملكة اي نسق كلي للتمثل الذهني للغة الانسانية او النحو الكلي (Universal Grammar) و تحدد مميزاته و تحدد كذلك مصممون الانحاء الخاصة (Particular Grammar) و طرق بنائها .

على هذا ، ستمنحنا دراسة نظرية العمل و الربط فرصة البحث و التنقيب للنحو الكلي، اذن ، نظرية العمل و الربط موضع اهتمامنا، و لا نضيع وقتا لدراسة النظرية التوليدية و التحويلية الاولى و انما نركز اهتمامنا على نظرية العمل و الربط و الدراسات السابقة التي مكنت من ظهورها ذلك لان هذا البحث يسعى الى وضع نظرية لسانية عربية حديثة من خلال نظرية العمل و الربط و ما يتعلق بها من الدراسات السابقة على اللغة العربية ، وليس معنى هذا ان هناك الفصل الاساسي بين النظرية التوليدية و التحويلية و نظرية العمل و الربط ، بل هناك الفصل المنهجي نظرا الى ان نظرية العمل و الربط لها منهج كلي اكثر دقة و شمولا بحيث يشرح معظم الظواهر اللغوية الاساسية شرحا واضحا و شافيا.

و هكذا ، سنبين ، في هذا البحث ، كيف نما زهر نظرية العمل و الربط من جذر شجرة النظرية التوليدية و التحويلية ، و توجهات تشومسكي النظرية نحو بناء النحو الكلي، و اضف الى ذلك فاننا سنوضح الاصول النظرية للنحو التوليدي و التحويلي.

الفصل الأول

الأصول النظرية في النظرية التوليدية التحويلية

لا شك ان تشومسكي لعب ، في ميدان اللسانيات الحديثة ، دورا هاما في تاريخ هذا العلم ، ولا سيما في كتابه « البنى التركيبية » (Syntactic Structures) الذي صدر عام ١٩٥٧ ، فقد احدث هذا الكتاب ثورة علمية ، وهذه الثورة تعد اليوم من ارسخ الثورات اللغوية و ابعدها أثرا.

لقد رأى تشومسكي ان البحث اللساني عند المنهج البنيوي و الوصفي لا يتعدى حدود المادة اللغوية ، و لا يمكن ابدا ان يشرح العمليات الذهنية البيولوجية العليا التي تمكن المتكلم من انتاج جمل لا حصر لها ، اي ان تشومسكي اعتبر محاولة الوصفيين لوصف الظاهرة اللغوية ، كما هي ، محاولة غير كافية و وافية.

اما منطلق تشومسكي اللغوي فهو منطلق رياضي فيزيائي بيولوجي هندسي الكتروني ، و غاية النظرية اللسانية عنده معرفة ما يجري في الدماغ البشري من العمليات الذهنية اللغوية البيولوجية اي نسق كلي للتمثل الذهني للغة الانسانية، او بعبارة ادق ، معرفة الوظيفة اللغوية (Linguistic Function) المتجلية من خلال هذه المكنة البيولوجية العاملة في الدماغ البشري، ومن ثم استغلال الوظيفة اللغوية لتصب في المعارف الانسانية الاخرى (المعرفة الاجتماعية – المعرفة الفكرية – المعرفة الفنية ... الخ) ، و لتسهم بالتالي في حقل التكوين الحضاري المعاصر.

و هنا ، نأتي الى اهمية اعمال تشومسكي بالدرجة الاولى لانها تتركز على العلاقة القائمة بين بنية اللغة من جهة و بين الخصائص او العمليات الكامنة في العقل البشرى من جهة ثانية ، اي ان تشومسكي أتى بشيء جديد لم تلتفت اليه البنيوية على الرغم من انه في صميم اعماله التوليدية و التحويلية انما هو بنيوي ، وهو دراسة اللغة على انها ظاهرة فيزيائية – رياضية – آلية – بيولوجية تعمل داخل الدماغ البشري.

يعنـي هـذا ان آراء تشومسكي اللغويـة وثيقـة الصلـة بـالعلوم الاسـاسية و الطبيعيـة كـالنفس و الفلسفة و المنطق و الفيزياء و الرياضيات و البيولوجيا.

فاللسـانيات فـي بداياتها حـاولت ان تبتعـد عـن الفلسـفة لتكون علمـا قائمـا برأسـه ذلـك لان الدراسات اللغوية القديمة ارتبطت بالفلسفة و علم النفس ارتباطا وثيقا منذ القديم ، و قد ساهمت الفلسفة و علم النفس في تكوين المواقف التي تبناها العلماء في دراسة اللغة ، وهذه المواقف بدأت تتحول و ذلك منذ ان طالب اللسانيون باستقلال موضوع الدراسـة اللغويـة و تبنـي نظـرة جديـدة موضوعية من اللغة دون التزام مسبق بالنظريات الفلسفية و النفسية ، و الواقـع عندمـا يطـالب تشومسكي بدراسة اللغة في اطار اللسانيات و الفلسفة و علـم النفس فانـه لا يدعـو الـى العـودة للتفكير القديم حول هذا الاتجاه و انما يعني ان الكثير من المفاهيم الفلسفية و النفسـية الادراكيـة الموجودة في الدماغ البشري تستطيع ان تحل لنـا اشكالات كثيرة متعلقـة بالدراسـات اللغويـة ، وكما هو معلوم عند تشومسكي بـان هنـاك تداخـلا كبيرا بين العلـوم الانسـانية و الطبيعيـة و لا يمكن للباحث فصل هذه المعارف عن بعضها بعضا في حقل التكوين الحضاري.

في هذا الاطار ، يمكن القول ان نظرية تشومسكي اللغوية تقوم على ثلاثـة أصـول نظريـة ، هي التالية :

أ) الأصول النفسية

ان ميزة الابداع و التجديد هي من اهم خصائص اللغة الانسانية ، فالطفل عندما يبلغ الخامسة او السادسة يستطيع ان يؤلف و ان يفهم عددا محدودا من الجمل التي لم يتعرض لهـا مـن قبـل ، ونظرية التعلم السلوكية التي اتى بها عالم النفس السلوكي ب.ف سكينر (SKINNER F) فـي كتابه « السلوك الكلامي » (Verbal Behaivour) رأت ، بغـض النظـر عـن ابداعيـة اللغـة الانسانية ، اكتساب اللغة عنـد الطفل علـى اسـاس الطريقـة التـي تبين بموجبهـا بعـض شـبكات العادات و التداعي الفكري من خلال النماذج السلوكية عند الانسان و الحيوان ،

و لكن هذه الطريقة عاجزة عن تفسير ميزة الابداع ، وهي عنصر من عناصر السلوك الانساني التي تكون على أشدها في ظاهرة اللغة بالاضافة الى بعض النواحي الاخرى، و يقول تشومسكي في هذا الصدد : (١)

« صفة الابداعية هي صفة اساسية تتصف بها اللغات بصورة مشتركة، فاللغة تتسم بميزة اساسية من حيث انها توفر للانسان الوسائل اللازمة لكي يعبر، بصورة غير متناهية، عن افكار متعددة و لكي يتفاعل، بصورة ملائمة، في عدد غير متناه من المواقف الجديدة .»

انطلاقا من هذا التصور ، يمكن افتراض ان الابداعية تنطلق من القدرة الذهنية المعرفية التي تمكن المتكلم من الاستعمال الابداعي و تتجلى هذه القدرة المعرفية بصورة اختبارية عندما نبحث في اكتساب اللغة عند الطفل. فالطفل يكتسب لغته بشكل تطوري و سريع بغض النظر عن جنسياتهم و بيئاتهم، و ينتج جملا غير متناهية لم يسمعها قط من قبل او يفهمها. و المراد في هذه الحقيقة هو وجود التمكن الذهني للغة او العمليات الذهنية البيولوجية العليا التي تمكن المتكلم من انتاج جمل غير متناهية، وهو ما يسمى بالقدرة (Competence) .

فالنحو في أية لغة كما يراه تشومسكي انما هو وصف مثالي للقدرة اللغوية التي يمتلكها من يتحدث بها. كما ينبغي على اي انموذج يعالج الطريقة التي توضع بها تلك القدرة موضع الانجاز (Performance) . ان يأخذ في الحسبان عددا من الحقائق التي يتعمد اللغويون تجاهلها عند تعريفهم لمفهوم النحوية (Grammaticality) و تشمل الحقائق النفسية قصور الذاكرة و ضعف الانتباه كما تشمل الزمن المطلوب لوصول الاشارات العصبية و انتقالها من الدماغ الى العضلات المسؤولة عن الكلام و ما يصحب هذا كله من تداخل بين العمليات الفيزيولوجية و النفسية. فكثير من الجمل التي يعتبرها النحاة سليمة لغويا ليس لها وجود في الحالات الطبيعية وهذا هو أحد الجوانب التي نلمس فيها و الاسباب نفسية تباينا بين الكلام الفعلي و الجملي التي يطلق عليها اللغويون صفة النحوية .

Chomsky N . " Aspects of the Theory of Syntax "1965 p 6 (١)

و ثمة فرق آخر طالما اكده تشومسكي في كتاباته (٢) وهو ان الكلام الفعلي فيه كثير من الاخطاء و التشويه، منها مثلا سوء النطق او التردد او تغيير التركيب قبل انتهاء الجملة ... .

و هذه الاخطاء مردها الى خلل في آداء الجهاز النفساني او الى قصور ذاتي فيه . و تشكل هذه الانحرافات عن النظم النحوية جزءا قيما من المعلومات بالنسبة لعلماء النفس . فاذا ما تم تحليلها بصورة مناسبة استدلوا منها بنية اللغة و كيفية عمل الآليات الكامنة وراء استعمالها.

و من هنا نجد الروابط الهامة بين اللسانيات و علم النفس مع اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بالابحاث اللغوية. وهو ان علماء النفس أولوا اهتماماتهم على العمليات الذهنية الكامنة وراء الاستعمال الحقيقي كما الحدس اللغوي الفطري (اي تمثل المتكلم لقواعد لغته) بالنسبة لتشومسكي هو الموضوع الحقيقي للوصف و ليس الجمل بحد ذاتها .

و اذا كان علم النفس و اللسانيات لا يقفان من ظاهرة الكلام موقفا موحدا فهذا لا يمنع تشومسكي عن اعتقاد بان بينهما علاقة وثيقة . و يقول جون ليونز (John Lyons) محددا مقاصد تشومسكي في هذا الأمر :(٣)

« اذا كان تشومسكي يصف اللسانيات كفرع علم النفس لا كطريقة مستقلة فانه لا يعني هذا ان على اللسانيات ان تصب اهتمامها على استعمال الكلام اكثر من الكلام نفسه. أو على الانجاز اكثر من التمكن اللغوي اي القدرة اللغوية. ان ما يريد قوله هو ان السبب الذي يدعو للاهتمام بالدراسة العملية للكلام بصورة احق بالقواعد التوليدية ، يكمن في ان علم النفس يستطيع مساعدتنا على فهم الطرق الذهنية لانتاج الكلام. »

---

(٢) انظر : " مظاهر النظرية التركيبية " Aspects of the theory of Syntax
ص ٥-٦

(٣) John Lyons " Chomsky " p 127

خلاصة القول ان تشومسكي يرى اللسانيات فرعا من علم النفس . و يمكن ان نبين العلاقة الوثيقة بين اللسانيات و علم النفس كما يلي :

أ) ان الدراسات اللسانية تسعى الى وصف العمليات الذهنية البيولوجية النفسية التي تمكن المتكلم من انتاج جمل غير متناهية اي القدرة اللغوية.

ب) ان الدراسات النفسية تساهم مساهمة فعالة في بيان الوقائع الذهنية المعرفية من خلال دراسة القدرة اللغوية و مجموع الاخطاء الحاصلة من الانجاز اي الاستعمال الحقيقي مثل اخطاء في النطق و التردد و النسيان و ضعف الانتباه ... الخ.

٢) الأصول الفلسفية

ان الاختباريين في المدرسة الوصفية آمنوا بان المعرفة الاساسية عند الانسان تتولد عن الخبرة . و الواقع لقد اثر المذهب الاختباري (Empiricism) في تطور علم النفس الحديث تأثيرا بالغا. و كان مع المادية الحسية و الحتمية وراء الفكرة التي حملها الكثير من علماء النفس وهي ان البيئة هي التي تحدد المعرفة الانسانية و السلوك الانساني نظرا لعدم وجود فوارق في هذا المجال بين الانسان و الحيوانات الاخرى.

غير ان تشومسكي يعتقد ان الانسان يمتلك عددا من القدرات المعينة (نطلق عليها العقل) وهي تلعب دورا حساسا في اكتسابنا للمعرفة و تجعلنا قادرين على التصرف ككائنات حرة غير موجهة بحوافز خارجية في البنية المحيطة بنا رغم احتمال تأثرنا بها.

اما موقف تشومسكي فانه متعارض تماما مع موقف بلومفيلد اي موقف الاختباريين في المدرسة الوصفية. فهو يعتقد ان هدف اللسانيات الرئيسي هو التوصل الى نظرية استنتاجية لبنية اللغة الانسانية بحيث تكون شاملة الى حد الذي يمكن معه تطبيقها على جميع اللغات وهو

يعتقد ايضا بوجود وحدات صوتية و تركيبية و دلالية ذات صفة عالمية (سمات صوتية و تركيبية – مقولات نحوية – مكونات دلالية ... الخ) . فهذه الوحدات الصوتية و التركيبية و الدلالية تؤلف ما يدعو تشومسكي العالميات الجوهرية في النظرية اللسانية .

في هذا الاطار يمكن القول ان آراء تشومسكي اللغوية تقوم أساسا على الفلسفة العقلانية (Rationalism) لان تشومسكي رأى ان الانسان لا يكتسب اللغة الا بواسطة المصدر الاساسي للمعرفة الانسانية اي العقل ولا الخبرة. ان رؤيته العقلية للغة تتعلق وثيقا بالعلاقة بين العقل الانساني و الطبيعة الخلاقة للغة. اذ يذكر تشومسكي تعريف ديكارت (Decartes) بالعقل الانساني كما يلي : (٤)

« لقد وصف ديكارت العقل البشري بانه وسيلة كلية يمكن ان تستعمل في كل الحالات و تعبر عن عدد غير متناه من الافكار المتحررة و المعاملات المتنوعة »

ان موقف تشومسكي من العقل الانساني ذي الطبيعة الخلاقة جعله يعتقد بان اكتساب اللغة عند الطفل لا يتم الا بالعقل خلافا للاختباريين في المدرسة الوصفية .

و هكذا فان الفلسفة العقلانية قد لعبت دورا قائدا لربع القرن من الزمن من النظرية التوليدية و التحويلية الاولى الى نظرية العمل و الربط . نظرا الى ان نظرية العمل و الربط تسعى الى بناء النحو الكلي و ان النحو الكلي عبارة عن الانساق الفرعية للمبادىء الاساسية . و الذى نقصده بالمبادىء الاساسية هو انها تتكون في مرحلة اولى عند الطفل اي مرحلة فطرية ما قبل مرحلة قارة تتكون عن طريق الخبرات اللغوية و اثبات المتغيرات (parameters)

---

(٤) تشومسكي : " اللسانيات الديكارتية " Cartesian Linguistics ١٩٦٩ ص ١٥

و يعني هذا ان هذه المبادىء الاساسية تعمل في كل الظواهر اللغوية للغات الانسانية. و كذلك ان النحو الكلي يصف العمليات اللغوية الذهنية العاملة في الدماغ البشري. و اذا تبنينا المذهب الاختباري في الدراسات اللغوية فانه من المستحيل ان نحدد هذه العمليات وراء الاستعمال الحقيقي .

٣) الأصول المنطقية

استمد تشومسكي، في دراسة اللغة، منهجا شكليا من المنطق الشكلي (Formal Logic) لكي يجعل اللغة الانسانية شكليا. و ليس معنى هذا ان تشومسكي قد أخذ مفهوما اساسيا للنحو التوليدي و التحويلي من المنطق الشكلي ، بل ان المنطق الشكلي ساهم في تطوير النحو التوليدي بمساهمة كبيرة .

لعل ما جعل علماء المنطق يطورون المنطق الشكلي يعود الى خصائص غير منطقية للغات الطبيعية (Natural Languages) ذلك أدى بهم الى ابتكار اللغات المصطنعة (Artificial Languages) التي ترفض بصفة كاملة خصائص غير منطقية للغات الطبيعية.

اما اللغة الطبيعية فهي المصطلح المقابل لمصطلح اللغة المنطقية (أو الشكلية) . و يقصد باللغات الطبيعية اللغات الانسانية التي نشأت نشأة طبيعية في اي مجتمع انساني مثل العربية و الانقليزية و الكورية ... . و لكن مصطلح اللغة الشكلية يدل على لغات مصطنعة وضعها بعض العلماء أو مجموعة من العلماءمن أجل دراسة اللغة دراسة شكلية مثل الاسبرانتو (Esperanto) (٥).

---

٥) لغة مصنوعة وضعها L. Zamenhof (ت ١٩١٧) عام ١٨٨٧ و تتألف من خمسة صوائت و ثلاثة و عشرين صامتا، و معظم كلماتها من اللغات الاوروبية الغربية. وهي تدرس في أكثر من سنمائة مدرسة و ثلاثين جامعة في العالم. و يتكلمها لغة ثانية خمسة عشر مليون شخص على ابعد تقدير.

غير ان العلاقة بين اللغة الطبيعية و اللغة المنطقية تتخذ وضعا متميزا في النظرية التوليدية و التحويلية. و هذه العلاقة تتمثل في سؤال هام وهو هل

اللغة الطبيعية ذات اصول منطقية أو بعبارة اخرى هل تحتوي اللغة الطبيعية على اصول عامة شاملة ثابتة بحيث تشترك فيها مع اللغات المنطقية ؟

ان علماء اللغة التحويليين يميلون الى اثبات هذه العلاقة باعتقادهم بان اللغات الطبيعية يمكن ان تتمثل في شكل اللغة المنطقية باستعمال الرموز. فان الملاحظة الموضوعة ترينا ان التحليل اللساني أصبح من الممكن اقامته على اساس علم الرياضيات نتيجة التزام اللسانيات الحديثة بالمنهجية العلمية. و تحررها من مفاهيم متعددة غير علمية كمفاهيم دلالية بالذات التي كانت المجال الواسع لافتراضات اللسانيين غير العلمية. و يقول مازن الوعر فيما يتعلق بأثر علم الرياضيات في النظريات اللغوية على النحو التالي : (٦)

« مقصودنا في الأخير هو ان نحدد هذه الظواهر في خواصها الجوهرية بلغة الرياضيات اي في أطر و أنظمة رياضية دقيقة . كل عالم يحاول ان تكون نظريته دقيقة كلما كانت النظريات أدق . أمكن حينئذ الاجوء الى المثل الرياضية التي تحتوي على بعض ما نتصف به هذه النظريات من خواص. هذا يعني انه يجب علينا ان نقيم النظريات اللسانية من وجهة تجريدية بحتة . »

ان تطور علم المنطق باتجاه المنهج الرياضي الشكلي صبغ الدراسات اللسانية بالطابع الشكلي نفسه. و لا بد من الاشارة الى ان هذا الاتجاه الرياضي ازداد أهمية مع بروز تطلعات البرمجة الشكلية و محاولة تطبيقها في المجال اللساني خاصة في وصف اللغات الطبيعية.

---

(٦) مازن الواعر : " حول بعض القضايا الجدلية لنظرية القواعد التوليدية و التحويلية " ص ١٩.

لنأخذ ، على سبيل المثال تعريف تشومسكي باللغة . يقول : (٧)

« سأعتبر منذ الآن ، اللغة مجموعة (محدودة أو غير محدودة) من الجمل ، كل جملة فيها محدودة في طولها، قد أنشئت من مجموعة محدودة من العناصر . فجميع اللغات الطبيعية في صيغتها المنطوقة او المكتوبة هي اللغات بهذا المفهوم. طالما ان كل لغة طبيعية لها عدد محدود من الفونيمات (الوحدات الصوتية) ، و يمكن ان تمثل كل جملة بمتوالية محدودة من هذه الفونيمات ، مع وجود عدد غير محدود من الجمل و كذلك يمكن اعتبار مجموعة جمل بعض الأنظمة الرياضية التي صيغت صياغة شكلية لغة » .

لا شك ان هذا التعريف تعريف شكلي للغة و هنا تبرز محاولة تشومسكي لوصف اللغة الطبيعية باللغة المنطقية ، ذلك لمعرفة الأصول العامة الثابتة الموجودة في اللغات الطبيعية .

أما عن العلاقة القائمة بين اللسانيات و بين الرياضيات فانه يمكن القول بان السمة الواضحة التي تطبع الدراسات اللغوية الحديثة هي ارتباطها بالعلوم الدقيقة كالرياضيات و الفيزياء و البيولوجيا و الحاسبات الالكترونية (الكمبيوتر) . و استطاع تشومسكي ان يستفيد من حقل الرياضيات و لا سيما بعض النظريات المتفرعة عنه كنظرية المجموعات و نظرية المتواليات و نظرية النظم الشكلية و ذلك من أجل صياغة النظرية التوليدية و التحويلية. و لا نبالغ اذا قلنا ان هناك حقلا كبيرا و متطورا قد تفرع عن هذه العلاقات القائمة بين النظم اللغوية و النظم الرياضية يدعى « علم اللسانيات الرياضي » .(٨)

---

(٧) : " البنى التركيبية " (Syntactics Structures) ١٩٥٧ م ص ١٣.

(٨) لمزيد التفصيل راجع على سبيل المثال :

a) Wall R (1972) " Introduction to Mathematical Linguistics " Prentice Hall New Jersey.

b) Partee B (1978) · " Fundamentals of Mathematics for Linguistics " (Greyokc publishers conneticut)

و هذا ان دل على شيء فانما يدل على ان تشومسكي يحاول ان يستخدم المقاييس و المعايير المستخدمة في دراسة العلوم الطبيعية الدقيقة لكي يؤسس فرضيات و مناهج و نظريات لسانية تجريدية من أجل بنية اللغة الانسانية و وظيفتها في الدماغ البشري .

و الحقيقة ان تشومسكي يستمد من المنطق الرمزي أو المنطق الرياضي من اجل الوصف المثالي المجرد للغات الطبيعية . و هذا يهدف الى جعل قواعد اللغة القواعد الشكلية و تفسير المظاهر التوليدية في اللغات الانسانية و تفسير التركيب المزدوج. و بالفعل ، وضع تشومسكي ما يسمى بالقواعد المركبية (Phrase Structure Rules) كاحدى طرق التحليل اللساني باستعمال المنطق الرمزي :

١) ج ------> م.ا + م.ف

ترمز (ج) الى جملة و يرمز كل من (م.ا) و (م.ف) الى المركب الاسمي (Noun Phrase = NP) و المركب الفعلي (VP= Verb phrase) و كذلك يشير السهم الى اعادة كتابة للجملة. و علامة الجمع تدل على ترتيب العناصر . فان هذه القاعدة تتيح ليس فقط تعداد الجمل المحتملة في لغات معينة مثل الانقليزية و الفرنسية و غيرها من اللغات ، و التي عددها غير محدود بل ايضا تعطي الوصف الشكلي الذي يحدد ترتيب العناصر الجملية. و انتظامها، و يمكن للشكل الرياضي للجملة(١) ان يولد عددا غير متناه من الجمل من خلال قاعدة ادخال المفردات المعجمية الملائمة.

من ذلك أصبح من الواضح ان الشكل الرياضي للجملة (١) لا يجعل قواعد اللغات المذكورة أعلاه شكلية فحسب ، بل كذلك يفسر المظاهر التوليدية فيها.

أخيرا فان الشكل الرياضي يفسر التركيب المزدوج اي متواليات من الكلمات الملتبسة و لنأخذ على سبيل المثال مركبا تاليا :

٢) فن و شعر عمر .

يمكن تأويل هذا المركب على النحو التالي : فن و (شعر عمر) كما يمكن تأويله ب : (فن و شعر) عمر . فان هذا المركب يشمل أكثر من دلالة ، و نستطيع التفريق بين هذين التركيبين باللجوء الى المنطق الرمزي اي الشكل الرياضي ، اذ التركيب الأول يتمثل كالآتي :

٣) س + (ص + م).

و التركيب الثاني كالآتي :

٤) (س + ص) + م

عندما نشير الى البنية التركيبية : فن و (شعر عمر) ، نستطيع ان نمثله بالشكل الرياضي (٣) . كما تتمثل متوالية الكلمات : (فن و شعر) عمر بالشكل الرياضي (٤) .

خلاصة القول ان الأصول المنطقية في نظرية تشومسكي اللغوية تصف اللغات الطبيعية وصفا شكليا باستعمال المنطق الرمزي. ذلك من أجل معرفة الأصول العامة الثابتة في اللغات الطبيعية و تمثيلها شكليا و نظريا. على كل فان النحو التوليدي و التحويلي له صلة وثيقة بالمنطق ، فمن الضروري ان يدرس المنطق الباحثون للنحو التوليدي .

الفصل الثاني

النظرية اللسانية التوليدية و التحويلية للتراكيب . (ما قبل نظرية العمل و الربط)

١) نظرية تشومسكي لعام ١٩٥٧ م

١.١) الاتجاهات الرئيسية

ان معظم الآراء التي طرحها تشومسكي في كتابه الاول « البنى التركيبية » (Syntactic Structeres) عام ١٩٥٧ كانت مماثلة لآراء بلومفيلد و آراء رليغ هاريس (Zellig Harris) اي اصحاب المدرسة السلوكية . و المتأمل في كل كتابته لهذه الفترة من الزمن لا يجد فيها اي أثر واضح للنزعة الذهنية او العقلية التي نفدم عليها كتاباته الأخيرة . اذ يقول جون ليونز في هاذا الصدد : (٩)

« من الملاحظ ان تشومسكي لم يشر في هذه الفترة الى المذهب العقلي الذي تقوم عليه كتاباته و اعماله فيما بعد و لعل اعترافه بأثر الفلاسفة الاختباريين أمثال جودمان (Goodman) و كوين (Quine) قد يوحي بانه شاركهما الرأي . و لكننا لا نجد أثرا لاي مناقشة في كتابه « البنى التركيبية » عما تنطوي عليه الدراسة النحوية من نواحي فلسفية و نفسية . »

على الرغم من انخراطه في مذهب السلوكيين فهناك نقاط ميزت حتى بواكير اعمال تشومسكي عن اعمال هاريس و غيره من البلومفيلديين . وهي :

أ) يلح تشومسكي في الفصل الثاني من كتابه " البنى التركيبية " على ميزة « الابداعية » للغات (Creativity) او الحالة المفتوحة في اللغات الانسانية .

---

(٩) جون ليونز : " تشومسكي " . ص ٣٦

و الواقع ان هذه النقطة تعتبر من المسلمات و قد أهملها البلومفيلديين ، و يرجع السبب في هذا الى ان البلومعيلديين شأنهم شأن العديد من المدارس اللغوية في القرن العشرين ، كانوا منتبهين الى الحاجة للتمييز بوضوح بين القواعد الوصفية (Descriptive) و بين القواعد الوضعية او المعيارية (Prescriptive) . بين وصف القواعد التي يطبقها المتكلم فعلا و بين وصف تلك القواعد التي يجب عليه – حسب رأي النحاة – ان يتبعها كي يكون كلامه صحيحا نحويا. و هناك الكثير من القواعد المعيارية التي أرسى النحويون جذورها دون ان يكون لها أساس عند المتحدثين باللغة .

بالعكس من ذلك فان تشومسكي يؤكد من وجهة نظر الميزة الابداعية ان العالبية العظمى من الجمل في اي نص مدون هي جمل جديدة. بمعنى انها ترد مرة واحدة و مرة واحدة فقط ، و ان هذا يبقى صحيحا مهما طال تسجيلنا لما ينطق به المتكلم. و تتألف اية لغة طبيعية من عدد لا حصر له من الجمل التي لم و لن يستخدم سوى جزء يسير منها. و يعرف تشومسكي النحو في بداية كتابه « البنى التركيبية » بانه جهاز من نوع خاص مصمم لانتاج الجمل في اللغة حيث نجد ان تشومسكي يستخدم هذه الكلمات (جهاز (device) – انتاج (produce)) . و لكن المشكلة هي ان تشومسكي يستخدم هذه الكلمات دون تحديد اي انموذج فعلي يستطيع ان يجسد المعنى المجرد للكلمات. مما يحمل على الاعتقاد بان بنية اللغة توصف من وجهة نظر المتكلم و ليس المستمع، الا ان تشومسكي يحذر دائما من نتيجة فهم انتاج الجمل في اطار النحو على انه من قبل المتكلم ، اذ ينوجب على النحو ان يكون محايدا بين الارسال و الاستقبال. لذا لا يستخدم تشومسكي عادة كلمة انتاج النحو للجمل، بل انه يلجأ لاستخدام كلمة توليد بدلا عنها و كلمة (التوليد) عند تشومسكي تتضمن معنى واضحا مما يشير الى ان القواعد النحوية و الشروط التي يجب ان تعمل من خلالها ينبغي ان تكون دقيقة التحديد ، واضحة المعالم. و يشبه تشومسكي في هذه النقطة القواعد النحوية و القوانين الحسابية. و ينبغي على النحو في اعتقاد تشومسكي ان يكون قادرا على توليد جميع الجمل النحوية في اللغة . اذ يقول تشومسكي : (١٠)

---

(١٠) تشومسكي : " البنى التركيبية " ص ٨٥

« واجب اللغوي هو وصف جهاز من نوع خاص (يسمى النحو) يقوم بتوليد جميع الجمل في لغة معينة و لا يولد جملا لا وجود لها في تلك اللغة .»

ب) يشير تشومسكي الى وجود فارق بين جملة مولدة عن القواعد و جملة مولدة في وضع طبيعي عن طريق المتكلم ،و يقترح الأساس الذي يجب ان نعتمد عليه في الفصل بين الجمل النحوية و الجمل غير النحوية اذ يحدد مفهوم النحوية كما يلي : (١١)

« ان فكرة النحوية لا يمكن ان تشخص بأي حال من الأحوال بفكرة النسبة العالية للاحتمال الاحصائي . »

حيث الاحتمال الاحصائي معناه نسبة الاستعمال في الخطاب (Discourse) . لنتأمل الجملتين الواردتين في « البنى التركيبية » : (١٢)

١) Colorless green ideas steep furiously

(الأفكار الخضراء التي لا لون لها تنام بشدة)

٢) (Furiously sleep idea green colorless

(بشدة تنام الخضراء التي لا لون لها الافكار)

ان الجملة (١) و (٢) لا تردان قط في حديث انطيزي . ففي اي نموذج احصائي للنحوية ، نجد ان الجملتين غير نحويتان بسبب نسبة قليلة للاستعمال.

و مع ذلك فان الجملة (١) نحوية مع كونها خالية عن المعنى ، معنى هذا ان انشاء الجملة النحوية و معرفتها لا تعتمد على فكرة الاحتمال الاحصائي او ما شبه ذلك . فان تشومسكي يزعم ان التمييز الدقيق بين الجمل النحوية و الجمل غير النحوية يجب ان يكون في اطار نظام القواعد.

---

(١١) المرجع السابق: ص ١٤

(١٢) نفس المرجع : ص ١٥

و لقد أدت به هذه الملاحظة في كتابات المرحلة الثانية من حياته الفكرية الى تعميق مفهومي القدرة اللغوية و الانجاز و اظهار الفوارق بينهما. و اذا دل هذا التغيير في المصطلحات عند تشومسكي على شيء فانما يدل بصورة جوهرية على التغيير في الأفكار و هذا ما يفسر انخراطه في المذهب الذهني .

ج) لم تكن اللسانيات في زمن بلومفيلد تعنى بالنظرية بقدر عنايتها بالمنهج. و لقد كانت الفكرة الشائعة في ذلك الوقت ترمي الى تطوير مجموعة من الطرق التي اذا ما طبقت على جدول حمل اللغة من اللغات فانها تعطي تحليلا وصفيا صحيحا للغة. و لقد تميز تشومسكي باتخاذ موقف معاكس لهذه الفكرة الشائعة و اعتبرها مضرة و غير مفيدة . اذ يقول : (١٣)

« فان النحو في الانقليزية لا بد ان يعتمد على مدونة محدودة من الاقوال الملاحظة و يحتوي على عدد معين من القواعد تفسر الظواهر الفونولوجية و التركيبية الخاصة بالانقليزية و تعبر هذه القواعد عن العلاقات البنيوية بين الجمل المدونة و عدد غير محدود من الجمل التي يولدها النحو وهي خارج المدونة . »

يعني هذا ان تشومسكي يركز على ضرورة وضع القواعد في اطار النحو عوضا عن الطرق التي ترمي الى وصف المعطيات المدونة المباشرة.

في هذا الاطار ، يقترح تشومسكي أنجع السبل لوضع النحو فيحاول الاكتشاف عن أنجع السبل لاقامة العلاقة بين النظرية اللغوية و النحو . اذ يذكر تشومسكي بموجب هذه العلاقة ثلاثة سبل هي : (١٤)

---

(١٣) " البنى التركيبية " : ص ٤٩

(١٤) الاجراءات الكشفية تعني ان تطبيق الاجراءات المحددة بطريقة عملية ميكانيكية على مادة او نصوص لغوية يمكن من بناء نحو اللغة وهو اقوى شرط يمكن ان نضعه على العلاقة بين النظرية اللغوية و انظمة النحو. اما الاجراءات التقريرية فهي طريقة عملية و آلية لمعرفة ما اذا كان النحو المقترح للمادة اللغوية أحسن نحو هذه المادة ، فهي تمكن من اتخاذ قرار من النحو المعروض. و الاجراءات الثالثة هي شرط أضعف من الشرطين السابقين الذكر و أكثر تواضعا و يتعلق الأمر بطريقة تقييم . فأما ما مادة لغوية و عدد من الانحاء المقترحة تمكننا النظرية من معرفة النحو الملائم . انظر : « البنى التركيبية » ص ٥١-٥٢.

٣) الاجراءات الكشفية (Discovery procedure)
٤) الاجراءات التقريرية (Decision procedure)
٥) الاجراءات التقييمية (Evaluation procedure)

لقد اعتبر تشومسكي أنجع السبل لوصف النحو بانه الاجراءات التقييمية معبرا عن رأيه في هذه الاجراءات على النحو التالي : (١٥)

« أعتقد اننا اذا خفضنا طموحنا الى هدف متواضع يرمي الى تطوير اسلوب تقييم للنحو نستطيع اذ ذاك ان نركز اهتمامنا بصورة أوضح على مسائل اساسية للبنية اللغوية . و نصل الى حلول مقنعة لها. و يلاحظ ان أضعف من الشروط الثلاثة انما له من القوة ما يضمن اهمية النظرية التي يتوفر فيها الشرط هذا . »

أخيرا ، نستطيع القول ان تشومسكي يحدد في كتابه الأول " البنى التركيبية " أهداف اللسانيات و يلح على القدرة الخلاقة للغات الانسانية و ضرورة وضع نظام القواعد في اطار النحو و الالتزام بالاجراءات التقييمية لبناء أنظمة النحو بالرغم من انه ظل سلوكيا .

١،٢) طرق التحليل اللساني

اقترح تشومسكي في " البنى التركيبية " ثلاثة نماذج من القواعد كطرق التحليل اللساني :

أ) القواعد المحدودة الحالة (Finite State Rules)
ب) القواعد المركبية (Phrase Structure Rules)
ج) القواعد التحويلية (Transformational Rules)

أما القواعد المحددة الحالة فهي صيغت نتيجة لاهتمام تشومسكي بنظام النحو الذي ينبغي استخدامه لتوليد جميع المتواليات من المورفيمات (او الكلمات) التي تؤلف جملا نحوية لا حصر لها. و يرى تشومسكي ان نظام النحو يجب ان يكون محدودا باعتبار انه لا يمكن ان يكون محرد قائمة لجميع المتواليات المورفيمية. اذ يقترح في هذه النقطة ، جهازا لتوليد المتواليات المورفيمية وهو ما سماه النحو المحدود الحالة .

---

١٥) المرجع السابق: ص ٥٣.

ان النحو المحدود الحالة يقوم على الافتراض التالي : (١٦)

« لنفرض ان عندنا جهازا يمكن ان يكون في أية حالة من عدد محدود من الحالات الداخلية المختلفة . و لنفرض ان هذا الجهاز يتحول من حالة إلى حالة أخرى عن طريق توليد رمز من الرموز. فاحدى هذه الحالات هي الحالة الأولى و الحالة الأخرى هي الحالة النهائية. و لنفرض ان الجهاز يبدأ في الحالة الأولى ثم يسير في متوالية من الحلات حتى ينتهي الى الحالة النهائية»

الا ان تشومسكي رأى ان أية محاولة لبناء النحو المحدود الحالة ليس لها اية فائدة كطريقة التحليل اللساني لانه لا يستطيع ان يفسر القدرة الخلاقة للغات الانسانية و كذلك يعتمد على الاحتمال في اختيار العناصر في حالة الى أخرى. بما فيها لا يمكن ان يصف المتواليات المتولدة بطرق متنوعة .

أما الأنموذج (الثاني (القواعد المركبية)) فهو أفضل في هذا الميدان من القاعدة المحدودة الحالة ، لأن العلاقة بينهما تكمن في ان الثاني يتمتع بقوة كاملة أكثر من الأول .

يزعم تشومسكي ان التحليل حسب القواعد المركبية أكثر قدرة على التحليل من الأنحاء ذات الحالات المحدودة (أو المنتهية) . و لعل حجته لهذه ترجع الى ان القواعد المركبية ستعين بنماذج الرياضيات و المنطق الرمزي. و يقول تشومسكي : (١٧)

« فكل نظام من أنظمة النحو يمكن تحديده بمجموعة محدودة من السلاسل الأولية (أي المتواليات المورفيمية في ذهن المتكلم) و مجموعة من صيغ التعليمات من نوع س ---- ص التي تقرأ اعادة كتابة س على أنها ص . »

---

(١٦) " البنى التركيبية " : ص ١٨-١٩

(١٧) المرجع السابق : ص ٢٩

ان القواعد المركبية تتمكن من وصف البنى التركيبية الممكنة و توضح متواليات من الكلمات الملتبسة التي نسميها بالترادف التركيبي و كذلك تشرح الطبيعة الخلاقة للغات ، ذلك من خلال القاعدة التكرارية (Recursion Rule) كما يلي :

٦) س ----← ص م.

٧) س----← ص س م

٨) س ---← ص ص م م

٩) س ---← ص ص س م م

س -----← ص ص ص م م م

لا شك ان الاشتقاقات من هذه القاعدة تنتج عددا غير متناه من الأقوال ، فالقاعدة التكرارية تولد المتواليات غير المحدودة في القواعد المركبية و تشرح لغات ليست ذات حالات محدودة.

اخيرا فان القواعد المركبية تدل على السياق الذي يجب ان نعيد كتابه س على انها ص بناء عليه . لنتأمل القاعدة التالية :

١٠) س --← ص / ع – غ

ان القاعدة (١٠) تدل على اعادة كتابة س على أنه ص في السياق الذي يجب للرمز (س) ان يتراوح بين (ع) و (غ) . اذ نسمي هذه القاعدة المركبية ذات السياق بالقاعدة المتأثرة بالسياق (Context Sensitive Rule) .

خلاصة القول ان القواعد المركبية هي عبارة عن القواعد الحرة السياق و القواعد المتأثرة بالسياق ، و كذلك أنها أكثر قدرة و ملاءمة من القواعد المحدودة الحالة في تحليل اللغات الطبيعية.

أما الأنموذج الثالث (القواعد التحويلية) فهو أقوى النماذج قدرة على تحليل البنى التركيبية لان القواعد المركبية ليست لها القوة الكافية التي تؤهلها لان تحلل جملا غير بسيطة او جملا متداخلة.

و للخروج من هذه المشكلة فقد اقترح تشومسكي القواعد التحويلية. اذ ان القواعد التحويلية تملك القوة الكافية لان تبدل و تضيف و تحذف و تغير العناصر اللغوية في السلسلة اللغوية .

و تصنف القواعد التحويلية الى القواعد الوجوبية (Obligatory Rules) و القواعد الجوازية (Optional Rules) . فالقواعد الوجوبية قواعد ضرورية لانتاج الجملة النحوية و القواعد الجوازية تعمل بصفة جوازية على توليد المتواليات المشتقة مثل الجملة المبنية للمجهول أو جملة الاستفهام و النفي ... الخ (١٨).

تجدر الاشارة الى ان القواعد الوجوبية تسبق القواعد الجوازية و ان المتواليات المشتقة تحتاج الى القواعد المورفوفونيمية (Morphophonemic Rules) حتى تكون صورة لفظية سليمة.

و هكذا ، نستطيع ان نحدد نظام النحو عند تشومسكي عام ١٩٥٧ بأنه يتألف من ثلاث قواعد : القواعد المركبية التي تولد مجموعة من المتواليات النحوية اي الجمل النواة (Kernel Sentence) من خلال القواعد من نوع س ---> ص . و القواعد التحويلية التي تعمل على صياغة الجمل النحوية و تغير مجموعة من السلاسل النهائية للقواعد المركبية الى المتواليات المشتقة. و القواعد المورفوفونيمية (الصرفية – الصوتية) التي تجعل المتواليات المشتقة صورة لفظية سليمة. و على هذا يمكن ان نوصح هذه القواعد و طريقة عملها كما جاءت في « البنى التركيبية » كالآتي : (١٩)

---

(١٨) الجملة النواة تكوّن البنية العميقة و الجمل المشتقة تكوّن البنية السطحية في النظرية المعيارية (١٩٦٥)

(١٩) أنظر : " تشومسكي " لجون ليونز ص ٧٤

(١١) سلاسل أولية ←—— مكون مركبي ←—— مكون تحويلي

Transformation Component   Phrase Structure Component   Initial Elements

←—— مكون مورفوفونيمي ←———————— تمثيل صوتي

Phoneme Representation   Morphophonemic component

٢)النظرية المعيارية لعام ١٩٦٥ (The Standard Theory)

مع صدور كتاب " مظاهر النظرية التركيبية " عام ١٩٦٥ برزت النظرية التوليدية و التحويلية بصورة جلية و واضحة ، و تطورت مفاهيمها . بل تم توسيعها من خلال توسيع مبادئها و تقديم بعض المبادىء الأساسية الجديدة التي كانت نظرية (البنى التركيبية) قد أهملتها.

جدير بالذكر ان نظرية تشومسكي لم تتطور بصورة مستقلة ، بل تطورت على أساس علاقاتها المتبادلة بالنظريات الاخرى حتى تكون نظرية أكثر قدرة و قوة ، مثالا على ذلك ، تطوير المبادىء الدلالية في نطرية القواعد التوليدية و التحويلية و التي قام به علماء اللسانيات الأمريكيون أمثال كاتز (KATZ) و فودر (Fodor) و بوستال (Postal) عام ١٩٦٤ (٢٠) قد شجع تشومسكي لان يملأ الفجوة الدلالية في منهجي التوليدي المركبي عام ١٩٥٧ . و هكذا فقد أدمج تشومسكي المبادىء الدلالية في منهجه اللساني المعياري عام ١٩٦٥. و كذلك تأثرت نظرية تشومسكي بالسمات الكلية في مجال الفونولوجيا التي اقترحها رومان جاكبسون (Roman Jakobson) عام ١٩٥٦ (٢١).

---

(٢٠) Katz J J and P.Postal · " An Introduction Theory of Linguistics Description " Cammbridge Univ MIT Press.

(٢١) Roman Jakobson " Fundamentals of Language " La Haye Monton 1965

لما ننظر الى جاكبسون ، نجده توصل الى وضع تنظيم فونولوجي كلي يحتوي على اثنتي عشرة سمة مميزة ثنائية سمعية ، و كذلك نلاحظ ان هذا النظام الفونولوجي يقوم على مبدأ الكلية نظرا لانه يصلح لوصف التنظيم الفونولوجي الخاص باية لغة من اللغات الانسانية، و لا شك ان التنظيم الفونولوجي الكلي عند جاكبسون يؤثر في صياغة الكليات اللغوية (Universals) التي يعتبرها تشومسكي هدفا نهائيا في الدراسات اللسانية .

اذن ما هي الفوارق بين نظرية البنى التركيبية عام ١٩٥٧ و النظرية المعيارية عام ١٩٦٥.
و من المسائل التي تم التوسع فيها في مرحلة النظرية المعيارية المسائل التالية :

٢.١) القدرة (Competance) و الانجاز (Performance)

ينطلق تشومسكي من نظرته هذه بانجاه التمييز بين ما يسميه بالقدرة و الانجاز. و يظهر هذا التمييز بوضوح في كتاب " مظاهر النظرية التركيبية " .
فالقدرة – كما حددها تشومسكي – هي « معرفة المتكلم – المستمع للغته و قدرة المتكلم – المستمع المثالي على ان يجمع بين الاصوات اللغوية و بين المعاني في الاتساق وثيق مع قواعد اللغة » (٢٢).

فقد تركز اهتمام تشومسكي على كيفية استعمال المتكلم للغته و فهمها ، و يعني هذا ان تشومسكي اولى المتكلم اهتماماته الأولية من حيث ان المتكلم يتكلم جملا غير متناهية في لغته لم يسبق له ان يسمعها قط و يتكلمها و جعله كل هذا يفترض معرفة ضمنية عند المتكلم و المستمع تحكم على استعمال لغة خلاقة و تفهمها مع انها تتكون من نظام محدود من القواعد.

---

(٢٢) أنظر : " مظاهر النظرية التركيبية " ص ٤ و كذلك انظر : " اللغة و العقل " (Language and Mind) لتشومسكي عام ١٩٧٢ ص ١١٦.

أما الانجاز فهو « استعمال المتكلم الفعلي للغة في الموقف المحددة » (٢٣) و في الانجاز ، يعود متكلم اللغة بصورة طبيعية، الى القواعد الكامنة ضمن القدرة كلما استعمل اللغة في مختلف ظروف التكلم. فالقدرة اللغوية بالتالي هي التي تقود عملية الانجار . معنى هذا ان الانجاز يعكس القدرة مباشرة اي انه يعكس ما يجري في العمق من العمليات العقلية. و لكن الانجاز ، و ان كان ناجما عن القدرة فانه يتعرض ، عامة ، على عدد من المظاهر الخاصة التي لا ترتبط بالمظاهر اللغوية. منها حدود الذاكرة و عدم الانتباه و الانفعال و الغضب و السهو ... الخ .

أمام هذا الواقع ، أقام تشومسكي افتراضا مثاليا ، اذ يقول : (٢٤)

« ان النظرية اللسانية، بصفة جوهرية، تهتم بالمتكلم – السامع المثالي في مجتمع لغوي متجانس يعرف لغته معرفة كاملة و لا يتأثر بالعوامل غير اللغوية مثل حدود الذاكرة و التشويش و تحول الانتباه و العناية و الأغلاط عند تطبيق معرفته بقواعد اللغة الى انجارها الفعلي .»

و هكذا فان مهمة الباحث اللساني عند تشومسكي تنصب على اكتشاف أو وصف نظام القواعد الضمنية في القدرة التي يمتلكها المتكلم و السامع في الذهن. و يحدد تشومسكي النحو بانه « يصف قدرة لغوية فطرية عند المتكلم و السامع المثالي » .(٢٥)

٢.٢) البنية العميقة (Deep Structures) و البنية السطحية (Surface Structures)

ان تشومسكي في النظرية المعيارية يطور مفهومي الجملة النواة و الجملة المشتقة الى البنية العميقة و البنية السطحية، و يميز بالأساس ، بين الحملة النواة و البنية العميقة . اذ يقول : (٢٦)

---

(٢٣) " مظاهر النظرية التركيبية " : ص ٤
(٢٤) " مظاهر النظرية التركيبية " : ص ٣
(٢٥) نفس المرجع : ص ٣
(٢٦) نفس المرجع : ص ١٨

« ان الجمل النواة نوع بسيط من الجمل يقتضي توليدها آليات تحويلية دنيا. و أظن ان لمفهوم الجمل النواة قيمة حدسية مهمة. و لكن بما ان الجمل النواة لا تقوم بدور خاص في توليد الأقوال و تأويلها فانني لا احللها هنا . و ينبغي الاحتراز من الخلط بين الجمل النواة و السلاسل الأساسية المتضمنة فيها . »

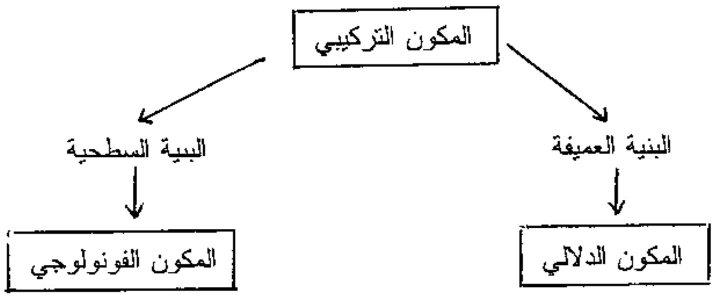
يركز تشومسكي على اعتماد مستويين في دراسة اللغة و يميز بينهما : البنية السطحية اي البنية الظاهرة عبر تتابع الكلمات التي ينطق بها المتكلم و البنية العميقة اي البنية المجردة او البنية الأساسية التي يمكن تحويلها لتكون جملة اللغة .

يتمثل التفريق بينهما في نظام النحو الذي اقترحه تشومسكي في النظرية المعيارية . وهو يقول : (٢٧)

« المكون التركيبي (Syntactic Component) في النحو يجب ان يخصص لكل جملة بنية عميقة تحدد تأويلها الدلالي و بنية سطحية تحدد تأويلها الصوتي ، و تؤول الاولى عن طريق المكون الدلالي (Semantic Component) فيما تؤول الثانية عن طريق المكون الفونولوجي (Phonological Component) .

و يمكن ان نوضح هذه الفكرة الاساسية بالرسم التالي :

(١٢)



---

(٢٧) المرجع السابق : ص ١٦

أخيرا ، يتخذ التمييز بين البنية العميقة و البنية الطحية أهمية قصوى في التحليل اللساني ، فالبنية العميقة تتميز بالخصائص التالية :

أ) انها البنى الاولى المولدة عن الأساس النحوي (عن طريق القواعد المركبية و القواعد المعجمية)

ب) انها المجال الوحيد للادخال المعجمي(Lexical Insertion)

ج) انها البنى الوحيد التي تؤول دلاليا

د) انها البنى التي يمكن ان تحول بواسطة التحويلات الى بنى سطحية سليمة البناء.

في حين ان البنى السطحية هي نرتيب الوحدات السطحي الذي يحدد التأويل الصوتي و الذي يرد الى شكل الكلام الفعلي الفيزيائي و الى شكله المقصود و المدرك. و هكذا فان تنظيم القواعد الضمنية في اطار القدرة نولد عدد متناه من البنى العميقة و البنى السطحية المترابطة بصورة ملائمة اى بواسطة التحويلات. جدر اشتهما

٢.٣) المكون الدلالي في القواعد

من أهم الفوارق التي نستطيع الوقوف عليها في النظرية المعيارية ما نراه في ادخال تشومسكي الى صلب النظرية مكونا لم يوله حقه من الاهتمام سابقا و ان كان قد تكلم عنه. هذا المكون هو المكون الدلالي الذي كان له الأثر الكبير في تغيير نظرية تشومسكي الى القواعد . ففي نظرية البنى التركيبية ١٩٥٧ لم يدخل المكون الدلالي الى صلب النظرية . و لكن تشومسكي لم يهمل أهمية الدراسات الدلالية كما يتمثل في قوله : (٢٨)

« لا شك ان هناك علاقة تلفت النظر بين الأبنية و العناصر التي نكتشف في

---

(٢٨) " البنى التركيبية " : ص ١٠١-١٠٢

التحليل النحوي الشكلي و بين وظائف دلالية معينة. و نستطيع ان ندرس الطريقة التي تستخدم بها التركيب النحوي حين تقوم اللغة بوظيفتها الحقيقية. ان البحث في الوظيفة الدلالية لبنية المستوى قد يكون خطوة معقولة في اتجاه وضع نظرية للتلاقي بين التركيب و الدلالة » .

لكنه بعد مضي عشر سنوات على نشر كتابه « البنى التركيبية » اقتنع بانه معنى الجمل يجب ان يخضع أيضا لنفس الخطوات التحليلية التي يخضع لها للتحليل التركيبي. و ان الدلالة ينبغي ان تدخل في هذا التحليل كعنصر يتكامل مع التحليل التركيبي للغات الانسانية. و بناء على هذه النظرية الجديدة للمعنى ، تغيرت نظرة تشومسكي للوصف النحوي و القواعد النحوية فأصبحت هذه القواعد عبارة عن نظام يتصل بالدلالة او معنى كل جملة يمكن توليدها بحيث تظهر و تتشكل عن طريق الصوت. اذ يعرف تشومسكي المكون الدلالي بانه « يقرر التأويل الدلالي للجملة اي ينسب بنية مولدة عن المكون الأساسي الى التمثيل الدلالي (Semantic Interpretation) » (٢٩).

ان المكون الدلالي يضفي على البنى التركيبية التمثيلات الدلالية و يعطي المعاني المعينة للبنى التركيبية عن طريق تأويل التمثيلات الدلالية. و في هذا الاطار تنتمي القضايا الدلالية في تصور النظرية المعيارية، الى القواعد من حيث هي تنظيم من القوانين التي تحدد معرفتنا اللغوية بأصوات الجمل و دلالاتها. فقد بات من الضروري ادراجه في صلب القواعد انطلاقا من تحديد القواعد التي تقرن الصوت بالمعنى.

قام تشومسكي بتبسيط المكون الدلالي بانه يعمل على البنية العميقة فقط. و شرح المشكلات الناتجة عن عدم التفريق بين التأويل الدلالي و القواعد التحويلية. و هذه الحقيقة جعلته يتبنى كاتز و بوسطال اى مبدأ حفظ القواعد التحويلية للمعنى. و كذلك أفضته الى اعادة صياغة القواعد التحويلية . اي ان القواعد الجوارية

---

(٢٩) " مظاهر النظرية التركيبية " : ص ١٦

في نظرية البنى التركيبية مثل قاعدة الاستفهام أو قاعدة المجهول تعاد صيغتها الى القواعد الوجوبية. و معنى هذا ان البنى العميقة للاستفهام و المجهول تحافظ على معنى الاستفهام و المجهول ذلك بتأثير مباشر من مبدأ حفظ القواعد التحويلية للمعنى.

أخيرا فان المكون الدلالي يعمل على البنية العميقة و القواعد التحويلية لا تغير التأويل الدلالي لها .

٢.٤) القواعد السياقية في المكون الأساسي (Contextual Rules)

ان القواعد المركبية في نظرية « البنى التركيبية » تتألف من نوعين اثنين من القواعد الفرعية :

أ) القواعد المقولية (Categorial Rules) التي تفرع المستويات اللغوية العليا الى مستويات لغوية دنيا .

ب) القواعد المعجمية (Lexical Rules) التي تقدم المفردات المناسبة للمقولات المعجمية.

في حين ان القواعد المركبية في النظرية المعيارية تتطور الى المكون الأساسي الذي يتألف من القواعد الفرعية الثلاثة هي :

أ) القواعد المقولية (Categorical Rules)
ب) المعجم (Lexicon)
ج) قواعد الادخال المعجمي (Lexical Insertion Rules)

يتألف المعجم من مجموعة من المفردات المعجمية و المداخل المعجمية (Lexical Entry) (٣٠) . و المداخل المعجمية معناها معلومات معجمية تحملها المفردات في اطار السمات

---

(٣٠) أنظر : " مظاهر النظرية التركيبية " ص ٨٤

التركيبية المخصصة وهي صرورية لادخال المفردات في سلسلة قبل نهائية اي سلسلة قبل سلسلة نهائية مزودة بالمفردات بواسطة قواعد الادخال المعجمي (٣١).

بخصوص السمات التركيبية المخصصة ، رأى تشومسكي ان كل كلمة معجمية يتم تحديدها المقولي من خلال السمات التركيبية التالية : (٣٢)

(١٣

١) اسم -----← [± اسم ± عام]
٢) [+ عام] -----← [± معدودة]
٣) [+ معدود] ---← [± حي]
٤) [− عام] -----← [± حي]
٥) [+ حي] -----← [± عاقل]
٦) [− معدود] ---← [± مجرد]

في هذا الاطار ، يقترح تشومسكي ما يدعى بقاعدة التفريع المقولي (Subcategorization Rule) باعتبار المدخل المعجمي . اي ان قاعدة التفريع المقولي نحدد معلومات المفردات المعجمية لكي يتم ادخالها في سلسلة قبل نهائية . وهي تصنف الى نوعين اثنين : قواعد التفريع المقولي للسياق (Context Free Subcategorization Rule) و قواعد التفريع المقولي المتأثر بالسياق (Context Sensitive Subcategorization Rule) . يقول تشومسكي في هذا الصدد : « ان قواعد التفريع المقولي المتأثر بالسياق تصنف الى قواعد التفريع المقولي المحض و القواعد الانتقائية . و هذه القواعد في حاجة الى السمات السياقية (Contextual Features) بينما التفريع المقولي للسياق الحر تعتمد على السمات التركيبية الذاتية ».(٣٣)

---

(٣١) يعرف تشومسكي قواعد الادخال المعجمي كما يلي : « اذا كان (ص) رمزا معقدا لسلسلة قبل نهائية و (س.د) مدخلا معجميا (حيث س لا يتميز عن ص) فان (ص) يستبدل ب (د)) . أنظر : المرجع السابق ص ٨٤

(٣٢) السمة [+ عام] تدل على اسم الجنس و السمة [− عام] تحدد اسم العلم و سمات التصنيف الفرعي هذه تختلف عن سمات الانتقاء و سنبين سمات الانتقاء فيما بعد .

(٣٣) نفس المرجع : ص ١٢٠ .

أما قواعد التفريع المقولي المحض فهي تتألف من مجموعة من السمات السياقية التي تحدد موقع المفردات في الجملة . فهي تتمثل حسب رأى تشومسكي في الشكل التالي : (٣٤)

١٤)   س ---> ص /   (أ$_{١}$ ---- ب$_{١}$)
(أ$_{ن}$ ---- ب$_{ن}$)

في الشكل (١٤) ترمز (ص) الى المقولات التركيبية و السمات للمفردات المعجمية و سلسلة من (أ.....ب) تمثل السمات السياقية التي يظهر فيها (س) في الجملة . و هكذا يمكن ان نفرع مقوليا الفعل (أكل) كما يلي :

١٥)   أكل ------> [+ ف . + معقد] / ----- م.ا

ان القواعد الانتقائية تحدد السمات السياقية التي تظهر فيها المفردات المعجمية في الجملة بالاعتماد على السمات الدلالية. منها [± حي] [± سائل] [± متحرك] [± انسان] ، [± معدود] ، [± مفرد]... الخ و على هذا نستطيع ان نفرع معوليا الفعل « شرب » كما يلي :

١٦) شرب ---> [+ ف + متعد] / [+ حي] – [+ سائل].

هذه القواعد الانتقائية تمنع بالضبط صياغة التراكيب غير الصحيحة التالية :

١٧)

أ) * يشرب محمد الحجرة.

ب) * يشرب الاخلاص الحليب.

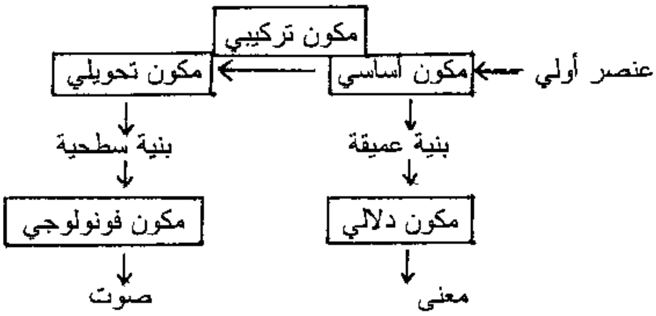
---

(٣٤) المرجع السابق: ص ٩١

و هكذا فان قواعد التفريع المقولي المحض و القواعد الانتقائيـة تلعب دورا هاما فـي ادخـال المفردات في سلسلة قبل نهائية بواسطة قواعد الادخال المعجمي.

خلاصة القول ان النظرية المعيارية ١٩٦٥ . تتألف على النحو التالي : (٣٥)

١٨)



٣) النظرية المعيارية الموسعة لعام ١٩٧٢ (Extended Standard Theory) (٣٦)

على الرغم من قبول علماء لسانيين عديدين للنظرية المعيارية التي وضعت (١٩٦٥) الا انـه بعد تمعن عميق في طبيعة المكون الدلالي وجد ان هذا المكون غير قادر على تأويل أمثلة لغوية عالمية تأويلا دلاليا.

ان اهم نقد وجه الى النظرية المعيارية هو ذلك الذي أتـى من مدرسـتين لسانيتين أمريكيتين متشابهتين من وجهتهما اللسانية الأولـى : " مدرسـة الدلاليـات التوليديـة " (Generative Semantic School) و الثانية : " مدرسة الحالة النحوية " (Case Grammar School)

ان المشكلتين الرئيسيتين اللتين واجهتهما النظرية المعيارية حسب رأي نقادها هما التالي :

---

٣٥) John Lyons · " CHOMSKY " p 79

(٣٦) اكتملت ملامحها ١٩٧٢ بكتابه " Studies on Semantics in Generative Grammar "

أ) سطحية البنية العميقة و عدم دقتها.

ب) عدم دقة فرضية الدلالية المعروفة ب " فرضية كاتز و بوسطال " .

هاتان المشكلتان الدلاليتان شجعتا تشومسكي مرة أخرى لان يعدل النظرية المعيارية و ذلك بتقديم فرضيات لسانية يأخذ تشومسكي، على سبيل المثال، الجملتين التاليتين : (٣٧)

أ) Everyone in the room Knows at teast two languages

(لغتان على الأقل يعرفهما كل الناس في هذه الغرفة)

ب) At teast two Language are Known by everyone in the room

(لغتان على الاقل معروفتان لدى الناس جميعا في هذه الغرفة).

ان الجملتين (أ) و (ب) غير متوافقتان دلاليا . فمعنى الجملة (أ) ان كل الناس يعرفون لغة او لغتين و معنى الجملة (ب) ان كل الناس يعرفون لغتين معينتين على الاقل . ان هذين المثالين دليل على عدم دقة البنية العميقة في التأويل الدلالي و عدم دقة فرضية كاتز و بوسطال، ذلك لان الجملة المبنية للمجهول تتحول من البنية العميقة مثل الجملة المبنية للمعلوم (أ) بواسطة قاعدة تحويل المجهول (Passive Transformation Rule) (٣٨)

لقد أشار تشومسكي ١٩٦٥ الى هنة البنية العميقة في ضبط الاختلافات الدلالية بين الجمل قائلا ان التأويل الدلالي يمكن ان يعمل على البنية السطحية : (٣٩)

---

(٣٧) انظر : الهامش في " مظاهر النظرية التركيبية " ص ٢٢٤.

(٣٨) قاعدة تحويل المجهول في الانفليزية تقر بتقديم المفعول الى موضع الفاعل و تاخير الفاعل الى موضع المركب الحرفي (by-phrase) .

أنظر : " مظاهر النظرية التركيبية " ص ١٠٤.

(٣٩) نفس المرجع :ص ٢٢٤ السوير هو مفولات معجمية تخصص كمية و عددا تخصيصا دلاليا منها every all any (جميع . بعض . اي . ..الخ) من البنى العربية التي نعتبر ان فيها نوعا من التسوير النفي و الحصر و الاستفهام.

« يبدو من الواضح ان ترتيب الاسوار في البنى السطحية يلعب دورا في التأويل الدلالي ».

« It seems clear that the order of " quantifier " in surface » structuresometimes plays a role in semantic interpretation »

ان هذه المشكلة الدلالية جعلت تشومسكي يدخل تعديلات نظرية على النظرية المعيارية . لانشاء نظرية متطورة أكثر دقة هي ما نسميه النظرية المعيارية الموسعة.

و من هنا ، لننظر الى بعض مميزات النظرية المعيارية الموسعة بصدد التقليص من الدور الذي أنيط بالبنية العميقة و القواعد التحويلية. وهو الامر الذي مهد ظهور المنهج الموسع و الحد من القواعد التحويلية .

٣.١) الفرضية التأويلية

الواقع ان تشومسكي لم يكن (١٩٧٢) راضيا عن النظرية المعيارية. ذلك لان هناك مشكلات دلالية أخرى لم تستطع هذه النظرية حلها و يمكن تلخيص هذه المشكلات الدلالية فيما يلي : (٤٠)

أ) لم تستطع النظرية المعيارية شرح التركيب الدلالي للبؤرة في الجملة.

ب) لم تستطع النظرية المعيارية ضبط الاختلافات الدلالية بين البنى العميقة و البنى المشتقة منها.

---

(٤٠) أنظر : " Studies on Semantics in Generative Grammar " 1972 p 89 103 107 111

ج) ان الفعل الانقليزي المساعد (Shall) يجب ان تفسره دلاليا البنية السطحية و ليس البنية العميقة كما هو وارد في النظرية المعيارية. ذلك لان الفعل (Shall) في التركيب الاستفهامي يختلف دلاليا عنه في التركيب العادي (حالة الاثباث).

د) ان التأويل الدلالي في التركيب الضميري العائد يعمل على البنية السطحية و ذلك بسبب قاعدة النبر الصوتي.

ه) ان الافعال التامة في اللغة الانقليزية لها دور هام في تحديد التأويل الدلالي للتركيب اللغوي .

لقد حاول تشومسكي للتغلب على هذه المشكلات الدلالية ان يربط التمثيل الدلالي بالبنية العميقة و البنية السطحية على السواء. و ذلك من أجل تقديم نوعين اثنين من القواعد الدلالية .

أ) قاعدة تأويلية أولى للبنية العميقة

ب) قاعدة تأويلية ثانية للبنية السطحية

بالاضافة الى ذلك،فقد ألغى تشومسكي من نظريته المعيارية فرضية كاتز و بوسطال الدلالية و التي تقول بان التحويل اللغوي لا يغير المعنى. ان التحويل بهذا التعديل الذي أجراه تشومسكي يمكن ان يغير المعنى لقد دعى هذا التعديل اللساني ب " النظرية المعيارية الموسعة "

في هذا الاطار يشرح تشومسكي موقفه الجديد في حواره مع متسرونا (Mıtson Rona) ١٩٧٧ : (٤١)

« ان البنية التي تؤول دلاليا ليست هي التي تكون ، قبليا، مجال الادخال المعجمي بالضرورة، أو التي تحول الى بنى سطحية » .

رغم ذلك لا يعني اتساع آفاق فكرة البنية السطحية اهمال دور البنى العميقة في التأويل الدلالي . بل انه يعني تخفيض تدريجي لعمليات التأويل الدلالي للبنى العميقة.

---

(٤١) Chomsky N " Language and Responsibility " Based on Conversation With Mıtson Ronat PATHEON BOOKS NEW YORK 1977 P 170

٣.٢) نظرية - س̄ (X̄- Theory)

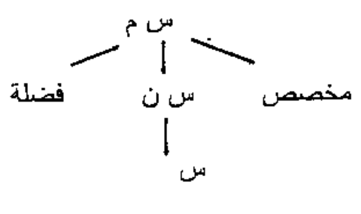
أما نظرية س̄ فهي قد ظهرت لاول مرة عند زليغ ها ريس (Zellig Harris) فـي أوائل الخمسينات كنظام الفواعد المركبيـة اي القواعـد المقوليـة . يقـول تشومسـكي فـي هـذا الصـدد : (٤٢)

« يرى هاريس ان المقولات الممثلة في شكل س م (م ←عدد الاسقاطات) تنطبق ايضا على المفولات الممثلة في شكل س ن (م > ن) . »

هـذه النظريـة عنـد هـارس تتطـور الـى مـا يدعـى بنظريـة س̄ فـي مقـال تشومسـكي (١٩٦٧) " الملاحظات حول التأسيم " (٤٣)

ان نظريـة س̄ أساسـها ان جميـع المركبـات لهـا بنـى داخليـة متشـابهة مكونـــة مـن رأس (Head) و فصلة و مخصصـات (Specifiers) طبقـا للشكل الـوارد فـي (١٩) لان هنـاك عدة تعميمات تركيبية و دلالية توحد بين المركبات المختلفة :

(١٩



(م=ن أ م م > ن)

ترمـز (م-ن) الـى عـدد الاسـقاطات و ترمـز (س) الـى رأس باعتبـاره متغـيرا مقوليـا و المخصص هو عنصر اختياري و العلاقـة بيـن س و فضلـة اجباريـة و ضروريـة . و يختلـف أقصى عدد الاسقاطات باختلاف العلماء . اذ يقول جاكندوف (Jackendoff) في هذا الصدد :

---

(٤٢) Chomsky N · " Studies on Semantics in Generative Grammar " p 54

(٤٣) Chomsky N . " Remarks on Nominalization " 1967

« ان تشومسكي ذهب الى القول بان (م) بالنسبة للاسم ، اثنان اي ا و بلانسبة للفعل ثلاثة ف ، و فيرغنارد (Vergnard) و سيغال (Siegel) ١٩٧٩ ذهبا الى ان (م) بالنسبة للاسم أربعة على الأقل اي ا ، و قلت ان (م) لكل مقولة اثنان و لكن في الوقت الحاضر أرى ان (م) ثلاثة . »(٤٤)

في هذا الضوء ، سيحدد البحث اقصى عدد الاسقاطات لكل مقولة بانه اثنان . و هكذا نستطيع ان نحدد بنى داخلية لكل المركبات كالآتي : (٤٥)

(٢٠)

أ) س̿ ------> ... س̿̅ ...

س̿̅ ------> ... س̿ ...

ب) س̅ ------> ... س̿ ...

س̅ ------> ... س ...

خلاصة القول ان نظرية -س ظهرت بديلا من القواعد المقولية الناقصة في النظرية المعيارية. و تسعى الى وصف أكثر عدد ممكن من البنى الداخلية لكل المركبات من خلال اغناء المقولات النحوية. بحيث تشمل مقولة مفردية و مقولة مركبية و مقولة وسيطة بينهما و تبسيط القواعد المقولية باستعمال المتغير المقولي /س/ .

٣.٣ القواعد التحويلية و القيود عليها

بعد التعديل و التطوير الذي أدى الى صياغة النظرية المعيارية الموسعة (١٩٧٢) أخذ العمل باللسانيات التوليدية و التحويلية يكبح جماح القواعد التحويلية و يحد من قوتها ثم يضبطها بشكل دقيق. و ذلك من خلال وضع قيود لغوية معينة لهذه القواعد و اثراء المكون الأساسي.

---

(٤٤) Jackendoff R S . " Constraints on Phrase Structure Rules " in Culicover Formal Syntax 1977 p 255

(٤٥) س̿ تمثل عامة مقولة مركبية ، و س مقولة مفردية ، و س̅ مقولة وسيطة بينهما و المقولة المفردية / س / تتفرع من س̅ و س̿ على التوالي : س̿ --> س̅ --> س

في هذا السياق ، ينبغي أن نشير الى معنى كلمة (قوة) لكي لا نقع في الاضطراب في فهم النظرية اللسانية ، اذ كلمة قوة مثل كلمة (العمق) تستعمل للدلالة على المعنى الفني او المعنى غير الفني. و اذا اعتمدنا على المعنى الفني في وصف نظرية لسانية فان القاعدة اللغوية هي التي نحلل اكبر جزء من المادة اللغويةبطريقة سهلة و بسيطة، مما يؤدي بنا الى اعتبار ان القواعد التحويلية قاعدة قوية جدا لانها تولد عددا غير متناه من البنى السطحية. اي ان القوة التوليدية للتحويلات تؤدي الى عدد لا متناه من الأبنية السطحية و بعضها يجاوز المطلوب وهو توليد الجمل غير النحوية. فهذه النقطة هي التي استوجبت اضعاف القوة التحويلية بالقيود و باثراء الأساس.

لعل أول تنظيم للقيود أنجره روس (Ross) في اطروحته (١٩٦٧) " القيود على المتغيرات في علم التركيب " (٤٦) و اهم الدراسات النظرية التي قام بها تشومسكي و غيره من العلماء حديثا في حقل النحو التوليدي و التي تستحق كثيرا من الاهتمام ، تلك الدراسات التي وضعت فرض بعض القيود و الحدود على فكرة المكون التحويلي و قامت باثراء المكون الأساسي . و أما بعض القيود و الحدود على القواعد التحويلية فلا بد منها ان تكون واضحة و مقيدة بقدر الامكان.

٣.٣.١) أشكال القواعد التحويلية

اتتلخص القواعد التحويلية في النظرية المعيارية الموسعة في ما يلي :

أ) حركة المركب الاسمي (NP-Movement)

ب) حركة المركب الاستفهامي (WH- Movement)

Ross J . " Constraints on Variable in Syntax " PH D MIT .1967 (٤٦)

أما حركة المركب الاستفهامي فهي التي تحرك المركبات الاستفهامية الى صدر الجملة اي موقع المص لتوليد جملة الاستفهام التصوري. (WH- Question) (٤٧).

لقد اعتبر تشومسكي في النظرية المعيارية البنية العميقة للجملة المبنية للمجهول هي ذات عنصر مجرد مجهول كما هو وارد في (٢١) ، و بدون شك ذلك من اجل مراعاة مبدأ حفظ القواعد التحويلية للمعنى : (٤٨)

(٢١) passive - by NP NP

(م١٠ ... م ١ ....by –مجهول)

في نفس الاطار ، يمكن افتراض ان البنية العميقة للاستفهام لها عنصر محرد استفهامي اي المص باعتباره موجودا في صدر الجملة. و كذلك موضعا وحيدا تنتقل اليه المركبات الاستفهامية.

أول تنطيم للمص أنجزته برزنان (Bresnan) (١٩٧٠) (٤٩) ثم طوره تشومسكي من خلال قاعدة مقولية معتمدة على نظرية سَ فيما يلي : (٥٠)

(٢٢)

أ) جَ ----> مص + ج

ب) مص --> ± استفهام

---

(٤٧) المركبات الاستفهامية هي مركبات تتضمن اسماء استفهامية منها في اللغة الانقليزية مثلا : who (من) what(مادا) when (متى) ... الخ . و بذلك المركب الاستفهامي ليس مركبا حقيقيا بل هو صورة من المركبات الاسمية او الحرفية. و الاستفهام التصوري هو الذي يطلب المعلومات عن موضع معين في سياق الجملة بينما استفهام التصديق هو الذي يطلب اجابة التصديق مثل نعم / لا .

(٤٨) أنظر : " مظاهر النظرية التركيبية " ص ١٠٣-١٠٤

حيث المص غير الاستفهامي (المص - استفهام) يرأس تركيبا خبريا بينما المص الاستفهامي (المص + استفهام) يرأس تركيبا استفهاميا ، وعلى هذا يتبين ان المص أداة ترأس جملة اما هي استفهامية أو خبرية.

---

(٤٩) رأت برزنان ١٩٧٠ ان الجملة تتألف من الموصول و القضية (Preposition) .
أنظر : "On Complementizer" Foundation of Language 6"
(٥٠) يولد تشومسكي المص بقاعدة مقولية (٢٢) . حيث المص يقوم بوظيفة الأداة التي ترأس الجملة (ج) و كذلك يقوم بوظيفة الوصل بين الجملة و العنصر المعجمي حتى تكون الجملة تركيبا داخليا. و له صفة الاستفهام من جهة و ليس له صفة الاستفهام من جهة أخرى. بالاضافة الى توليد المص . فقد وضع تشومسكي (١٩٧١) عنصر البؤرة في القاعدة المقولية :

ج̿ ---← بؤرة + ج̄
ج̄ ---← مص + ج

أما عنصر البؤرة في النحو التوليدي فهو يفسر انطلاقا من التفاعل القالبي بين ثلاثة مكونات النحو : المكون الصوتي و المكون التركيبي و المكون الدلالي. أولا ذهب سلكيرك (SELKIRK) (١٩٨٤) الى ان قاعدة التنغيم و التنبير (The pitch accent rule) تؤثر مباشرة في البؤرة في مستوى التمثيل التركيبي و البروز في مستوى التمثيل الفونولوجي. فمعنى هذا ان البؤرة قابلة للتنغيم و التنبير اي السمات فوق المقطعية. ثانيا اعتبر تشومسكي البؤرة المعجمية او المركبية تولد قاعديا في الموضع البارز في الجملة . أي موضع صدر الكلام. يعني هذا ان تشومسكي يتناول البؤرة على اساس البنية المكونية (Constituent Structure) . ثلثا ذهب سلكيرك خلافا لتشومسكي الى ان البؤرة و صفها من خلال البنية المنطقية في السياق (Argument Structure) وهو ما يدعو الى اعتبار ان المقولات في موضع البؤرة لا بد ان تفيد معلومة

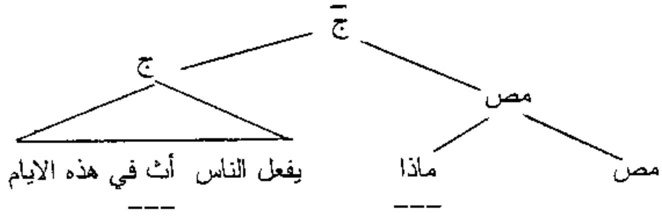
أساس حركة المركب الاستفهامي انها تحرك المركب الاستفهامي الى الربض الأيسر لمص حيث يوجد ملحقا (adjoined) بالمص . يقول تشومسكي : (٥١)

« و ينتقل المركب الاستفهامي الى الربض الأيسر للمص طبقا لالحاق تشومسكي »

على هذا الأساس ، يتحرك المركب الاستفهامي (ماذا) في المثال (٢٣) كما يلي :

(٢٣) أ) ماذا يفعل الناس في هذه الأيام ؟

ب)



(/ أث / يرمز الى أثر المركب الاستفهامي)

مؤكدة او مطلوبة اى ان البؤرة في هذه الحالة لا بد ان تكون تقديمية و هذه المقاربة التقديمية للبؤرة تتعلق ، مباشرة ، بوظيفة البؤرة من جهة البنية البرغماتية (Pragmatic Structure) فالبؤرة تقابلها الوظيفة البرغمائية في التأويل المنطقي : وظيفة المحور (Theme) . أو بعبارة أخرى ان البؤرة تفيد معلومة مؤكدة او قديمة اما لابرازها للمخاطب او لتوضيح او تصحيح معلومة سابقة. و المهم ان البؤرة تقوم بوظيفتها في الوضع التخابري بين المتكلم و المخاطب لذلك يجب للبؤرة ان تكون احالية حتى يتعرف عليها المخاطب. على كل فان البؤرة في النحو التوليدي تفسر انطلاقا من ثلاثة مكونات للنحو .

أنظر : Chomsky N " Deep Structure and Surface Structure and Semantic Interpretation " 1971

Michael S Rochemont · " Frocus in Generative Grammar " Linguistic Review 4 1984-1985 p 365-373

(٥١) Chomsky N " On - Wh movement " 1977 p 171

هناك ما يبرر وجود المركب الاستفهامي (ماذا) باعتباره مفعولا به في حيز ج . وهو قاعدة التفريع المقولي للفعل (يفعل) و جملة الاستفهام – الصدى (Echo Question) . و يتنبأ كلاهما بموقع المركب الاستفهامي مفعولا به في حيز ج .

اذ ان قاعدة التفريع المقولي ل (يفعل) تبين ان الفعل يأخذ في البنية العميقة مفعولا اسميا:

(٥٢) يفعل --< [+ ف . + متعد / -- م١.ا]

كما ان جملة الاستفهام الصدى في (٥٣–ب) تقر بان المركب الاستفهامي في البنية العميقة يوجد في حيز ج :

(٥٣)

أ) ماذا يفعل الناس في هذه الأيام ؟

ب) يفعل الناس ماذا في هذه الأيام ؟

أخيرا ، يمكن القول ان قاعدة حركة المركب الاستفهامي . قاعدة الالحاق بالمص (Adjunction Rule)

في حين ان حركة المركب الاسمي تحرك المركب الاسمي الى موضع المركب الاسمي الفارغ و نجدها في التركيب المبنى للمجهول و التركيب الصاعد الفاعل (Subject Rasing Structure) . ان المركب الاسمي في التركيب المجهول ينتقل من موضع المفعول الى موضع الفاعل الفارغ كما في (٥٤) . و المركب الاسمي في التركيب الصاعد الفاعل ينتقل من موضع الفاعل في التركيب الداخلي الرئيسي كما في (٥٥) :

(٥٤)

أ) أستعملت السماعة و مقياس الضغط.

ب) بنية عميقة --< أستعملت ------------ السماعة و مقياس الضغط

حركة المركب الاسمي --< أستعملت ------ السماعة و مقياس الضغط

ج) بنية سطحية --< أستعملت السماعة و مقياس الضغط.

(٥٥)

أ) يبدو مصطفى مصابا بالمرض الخطير .

ب) بنية عميقة ---> يبدو-- [ج مصطفى مصاب بالمرض الخطير]

حركة المركب الاسمي --> يبدو-- [ج مصطفى مصاب بالمرض الخطير]

ج) بنية سطحية --> يبدو مصطفى مصابا بالمرض الخطير.

ان التفريع المقولي للفعل (أستعملت) يبين ان (السماعة و مقياس الضغط) موجود في البنية العميقة مفعولا به، و السبب الذي يدعو الى اختيار بنية عميقة (ب) للمثال (٥٥-أ) هو انها تشبه تركيبيا جمله تالية : " يبدوأن مصطفى مصاب بالمرض الخطير " . و هذه البنية العميقة تفضينا الى اعتبار أن الفاعل الرئيسي (مصطفى) يوجد أصلا في التركيب الداخلي .

و كذلك هناك معطى آخر يدعم هذا الافتراض. لننظر على سبيل المثال الى جملة تالية :

(٥٦) يبدو لي مصطفى محترما نفسه

في الجملة (٥٦) يعود العائد الذاتي (نفسه) دلاليا الى المركب الاسمي المفسر (Antecedent) (مصطفى) . و هذا الربط الاحالي يتحدد طبقا لقاعدة التأويل الدلالي للعائد الذاتي. أى ان العائد الذاتي لا بد ان يعود على المركب الاسمي الموجود في نفس التركيب. فهذا دليل واضح على ان (مصطفى) يتحرك من موضعه الاصلي في حير التركيب الداخلي الى موضع الفاعل الرئيسي الفارغ .

مما يشترك بين المثالين (٥٤) و (٥٥) ان حركة المركب الاسمي ليست حركة الالحاق كما هو الحال في حركة المركب الاستفهامي ، بل انها حركة التبديل (Replacement) .
و من هنا نخصص لحركة المركب الاسمي شرطا يقول بان العنصر المنقول لا يمكن ان يبدل عنصرا له شكل صوتي ، بل يبدل عنصرا فارغا.

الا ان القواعد التحويلية لدى تشومسكي (١٩٧٨) تصبح مقلصة في قاعدة واحدة : حركة -α (Move -α) حيث α مقولة كبرى و تترك حركة-α أثرا اي عقدة فارغة تحمل نفس القرينة التي يحملها العنصر المنقول (٥٢)

فاذا تمعنا في البحوث المبكرة للنحو التوليدي فاننا سنلاحظ ان هذه البحوث كانت قد افترضت انه في حالة حركة أية مقولة من موضع الى موضع لآخر

فان المقولة المنقولة لا تترك خلفها اي أثر يدل على حركته من موضع الى موضع آخر. و لكن البحوث الحديثة المعدلة في النحو التوليدي و التحويلي (١٩٧٨) تقترح بان مثل هذه الحركة ينبغي ان تترك و تخلف أثرا ذهنيا يمثل عنصرا فارغا من الناحية الصوتية المعجمية .(٥٣)

تجدر الاشارة الى ان نظرية الأثر تقترح ما يسمى بالبنية السطحية المجردة اي بنية -س (S- Structure) فان بنية -س هي أكثر تجريدية من البنى السطحية . باعتبارها تشمل عناصر فارغة غير مدركة في البنى السطحية و كذلك بنية -س أكثر شمولا من البنى العميقة و البنى السطحية باعتبارها تقدم التأويلات الدلالية للجملة و التأويلات الصوتية معا من خلال الأثر اللغوي. ان هذه الحقيقة أدت الى تطوير النظرية المعيارية الموسعة تركيبيا و دلاليا منذ ١٩٧٧.

---

(٥٢) أنظر : Chomsky.N . " On- Binding " Linguistic Inquiry II .1980 P 3-4
و قد نشرت هذه المقالة ١٩٧٨ و نظرية الأثر وصححها تشومسكي (١٩٧٧) في كتابه " Essays on Form and Interpretation " 1977

(٥٣) يمكن ان نؤكد على وجود الأثر في ظاهرة الادغام في اللغة الانقليزية و المعبر عنها ب « Contraction» فالادغام مفاده ان اذا كان هناك الأثر بين الفعل و أداته في المركب الفعلي(Want to) فان الادغام (Wanna)لا يحدث بسبب الأثر.

نعلم ان النظريــة المعياريـة الموسعة عرفت المعلومـات الدلاليـة و المعـاني النحويـة بانـها تنطلق من البنيــة العميقـة و البنيـة السـطحية علـى السـواء. و لكـن الهـدف مـن التعديـل الدلالـي الحديث و المعروف بالنظرية المعيارية الموسعة المعدلة هو جعل بنية –س عاملا فعالا مرشـحا لتأويل المعنى و الدلالات اللغوية .

و الواقع لقد توصلت البحوث اللسانية القديمة خلال الخمس عشرة سنة الماضية الى ان البنى العميقة لم تكـن مناسـبة و دقيقـة لتـأويل الـدلالات و المعـاني اللغويـة كمـا هـو الحـال فـي البنـى السـطحية. و يعنـي هـذا ان بنـى –س الناتجـة عـن تطبيـق حركـة انمـا هـي الأداة الدقيقــة و المناسبة لتأويل المعاني اللغوية .

٣.٣.٢) القيود على القواعد التحويلية

ان اضعاف القوة التحويلية يبدأ بـاثراء المعجـم (Lexicon) ١٩٦٧ فـي مقالـه " ملاحظـات حول التأسيم " (٥٤)

في هذا المقال رأى تشومسكي ان اسماء الفاعل الجامدة (Grerundive Nominals) فـي الانقليزية مثل المفردات ذات اللاحق (ing -) بـالفعل :refusing,being ... الـخ (٥٥) تولـد عن طريق التحويل اي قاعدة الحاق بالفعل و سمى هذا التحويل لصياغة اسماء الفـاعل الجـامدة بالفرضية التحويلية . فهي تبسيط المكون الأساسي و اثراء المكون التحويلي.

بالعكس من ذلك فقد رأى ان الاسماء المنشقة (Derived Nominals) كل الأسماء المنشقة غير اسماء الفاعل الجامدة لا تولد عن طريق التحويل لانها تأخذ أشكالا مختلفة و تلازم حـروف الجر المناسبة لها.

---

(٥٤)هـذا المقـال بـدأ توريعـه فـي معهـد المساشوسـيتس للتكنولوجيـا ١٩٦٧ و كتـب المقـالات اللآخران بعد ذلك بسنة و نشر الكل في كتابه " دراسات دلالية في النحو التوليدي " ١٩٧٢ م

(٥٥) اسم الفاعل الجامد في الانقليزية هو اسم لا يوجد في العربية تماما .

ان هدف تشومسكي لصياغة الاسماء المشتقة هو اثراء المعجم مـن أجل ان يكـون قـادرا علـى توليد الأسماء المشتقة. و دعيت هذه المقاربة بالفرضية المعجمية. و علـى هـذا ، تبيـن ان تشومسكي حاول اثراء الأساس لا سيما المعجم مقابل تبسيط المكون التحويلي . (٥٦)

ان اهم القيود التي وضعت للحد من قوة القواعد التحويلية هي تلك التـي وضعهـا تشومسـكي (١٩٧٣) و ثم تلك التي وضعها تشومسكي و زميله لاسنيك (Lasnik) (١٩٧٧) .

من اهم القيود التي وضعت لعامي (١٩٧٣-١٩٧٧) قيد النحتية و قيد الجملة المصرفة زمنيا و قيد الفاعل المعين (٥٧)

---

(٥٦) لمزيد من الايضاح انظر : " دراسات دلالية في النحو التوليدي " ص ١٣-١٦

(٥٧) لقد اقترح تشومسكي قيد التحتية في كتابه " Conditions on Transformations " (١٩٧٣) و قيد الجملة المصرفة زمنيا و قيد الفاعل المعيـن فـي كتابيـه " On - Wh Movement " (١٩٧٧) و " Control and Filter " (١٩٧٧) . و الثاني هو عمل مشـترك مع لاسنيك. انظر : Linguistic Inquiry I p425-504 .

وأول تنظيم للقيود أنجزه روس (ROss) (١٩٦٧) فـي رسـالة الدكتـوراه فـي معهـد M I T بعنوان " القيود على المتغيرات في علم التركيب " و جملة هذه القيود هي :

أ) قيد الجزيرة الاستفهامية.

ب) قيد المركب الاسمي المعقد

د) قيد المركب العطفي.

وهذه القيود قيود جزيرية (Island Conditions) اي قيود تجعل من الموضع الذي تنطلق منه المقولة المنقولة جزيرة لا يمكن ان تدخلها او تنطبق عليهـا التحويـلات. و لكـن هـذه القيـود تلقت نقدا عنيفا من تشومسكي لانهـا لا تفسر القضايـا النظريـة الأساسية وهـي : لمـاذا تصبـح بعض التراكيب جزيرة ؟ و كيف تختلف هذه التراكيب عن التراكيب الاخرى ؟ و لماذا الجزيرة موجودة في التحليل اللساني ؟ ... الخ

أ) قيد التحتية (Subjacency Condition)

مضمون هذا القيد ان العنصر المنقول لا يمكن ان يخترق أكثر من عقدة فاصلة واحدة عند تطبيق قاعدة التحويل. و اما العقدة الفاصلة فهي تحدد الحيز الذي يتم فيه اختراق العنصر المنقول و يمكن صياغة هذا القيد فيما يلي :

(٥٧) س ... [...[... ص ...]...]... س

أ ب

لا يمكن لأي قاعدة ان تصل ما بين "س" و "ص" في التشكل التالي .اذا كانت "أ" و "ب" عقدتين فاصلتين (Bounding Node) .

حيث (أ) و (ب) تحددان الحيز الذي يخترق فيه العنصر (ص) و العنصر ص لا يمكن ان ينتقل الى س وثبة واحدة لانه يخترق أكثر من عقدة فاصلة واحدة. فالعقدة الفاصلة تلعب دورا هاما في تقييد التحويل و هي كذلك تختلف حسب اللغات. مثلا في اللغة الانقليزية تكون م.ا و ج و احيانا ج هي عقد فاصلة و في اللغة العربية تكون م.ا ، م.ج ، ج ،ج ،ج عقد فتصلة (٥٨) و الواضح ان تحديد العقد الفاصلة في حاجة الى العمليات الاختبارية . لنتأمل المثال التالي :

(٥٨) أ) What does he think that you do

(ماذا يظن ان تفعل ؟)

ب) [[[$_1$ج̄ مص [$_1$ج he think [$_2$ج̄ [مص that] [$_2$ج you do what]]]

بناء على قيد التحتية فان (What) لا يمكن ان يلحق بالمص في أقصى اليسار مباشرة اي وثبة واحدة. لانه يخترق عقدتين فاصلتين و هما ج و ج على التوالي. و رغم ذلك ، تقبل الجملة مثل هذه الحركة . اذن كيف يلحق بالمص المركب الاستفهامي (What) ؟ ، نستطيع ان نجد حلا من مبدأ التتابع السلكي (٥٩).

---

(٥٨) سنحدد العقد الفاصلة في العربية في الباب الثاني من هذا البحث .

(٥٩) اقترح تشومسكي المبادىء العامة التي يجب ان تخضع لها التحويلات عند تطبيقهامنها : مبدأ المحافظة على البنية و مبدأ العقدة الفارغة و مبدأ الأثر و أخيرا مبدأ التتبع السلكي.

أنظر : Andrew Radford ' " Transformational Syntax " p 205-206

ان قيد التتابع السلكي يقر بان التحويلات تنطبق في اسلاك (Cycles) اي من أسفل حيز الى أعلى حيز. حيث الحيز يعني مقولة دنيا تشرف على كل العناصر المتعلقة بالتحويل. و على هذا المبدأ يتحرك المركب الاستفهامي كما يلي :

(٥٩)

[ج̄١ مص [ج١ he think [ج̄٢ [مص that] [ج٢ you do what]]]

من الملاحظ ان (What) لا يتحرك في وثبة واحدة من الموصع المصدر (موضع المفعول) الى الموضع الهدف (موضع المص) و انما يتحرك عبر المص الموجود في كل ج بصفة سلكية . اي بالتدرج من سلك الى آخر . فقد دعيت هذه الحركة حركة التتابع السلكي او حركة من المص الى المص (COMP to COMP Movement) .

المهم ان هذه الحركة لا تحدث الا عبر مص في كل ج . يعني هذا ان المص هو عنصر وحيد لافلات العنصر اللغوي من ج . و لكن هناك لغات ليس فيها مص و من ضمنها اللغة الروسية.

و كذلك تجدر الاشارة الى ان اللغة الانقليزية تأخذ ج عقدة فاصلة من جهة و لا تأخذها من جهة اخرى. فمعنى هذا ان اي عنصر يمكن ان ينحرك من حيز ج و لا يمكن ان يتحرك من حيز ج . اذ يقول تشومسكي في هاذا الصدد : (٦٠)

« لنفرص ان ج تكون عامة عقدة فاصلة و اما في اللغات التي تسمح للافعال المعينة بان تحرك فضلاتها من حيز ج فاننا نقول ان ج ليست فاصلة . »

---

(٦٠) Chomsky N : " On - Binding " 1980 p 6

يعني هذا ان ج ليست دائما فاصلة و ان تحديدها كعقدة فاصلة يعتمد على المعلومات المعجمية اي الافعال. اي ان اغلب الافعال الانقليزية لا تأخذ ج عقدة فاصلة في حين ان بعض الأفعال مثل Complain (يشكو)، Quip (يقف عن) ... الخ تأخذها عقدة فاصلة. ففي هذه الحالة لا يتحرك اي عنصر من حيز ج .

ب) قيد الجملة المصرفة زمنيا (Tensed -S Condition)

مضمون هذا القيد هو : (٦١)

(٦٠) ... س ...[... ص ...] ... س ...
أ

لا يمكن لأي قاعدة ان تصل ما بين "س" و "ص" اذا كانت (أ) جملة مصرفة زمنيا.

اذا كان القيد (٦٠) يتعلق بالتأويل الدلالي يمكن ترجمته كما يلي :

(٦١) لا يمكن لأية قاعدة ان تربط دلاليا بين العائد و مفسره اذا كان العائد موجودا في الجملة المصرفة زمنيا.

ان قيد الجملة المصرفة زمنيا يقبل حركة المركب الاسمي في (٦٢) و لا يقبلها في (٦٣).

(٦٢) يبدو ----[مصطفى محترم نفسه]

(٦٣) * يبدو ---- [مصطفى يحترم نفسه]

ذلك لان (مصطفى) في (٦٢) يتحرك من حيز الجملة غير المصرفة زمنيا بينما (مصطفى) في (٦٣) يتحرك من حيز الجملة المصرفة زمنيا. اي ان حركة المركب الاسمي في (٦٣) لا تحترم الجملة المصرفة زمنيا.

بالتالي لننظر الى حركة المركب الاستفهامي في المثال الموالي :

(٦٤)
أ) من حسبت ان يهجر الشعر ؟

ب) [ج̄ [مص من] [ج حسبت [ج̄ [مص ان] [ج يهجر أث الشعر]]]]

---

(٦١) أنظر : " On -WH Movement " 1977 p 74

ان المركب الاستفهامي (من) ينتقل عبر المص الموجود في ج بصفة سلكية طبقا لحركة من المص الى المص. و لكن الذي يلفت النظر هو ان (من) لا يحترم قيد الجملة المصرفة زمنيا من خلال انطلاقه من حيز الجملة المصرفة زمنيا ج . و للخروج من هذه المشكلة، فقد عدل نشومسكي قيد الحملة المصرفة زمنيا كالآتي : (٦٢)

(٦٥) لا يمكن لاي قاعدة أن تربط ما بين "س" و "ص" اذا كانت (أ) جملة مصرفة زمنيا و ص لا تلحق بالمص.

... س... [... ص ...] ... س ...
أ

« No rule involve X and Y in structure of the type X [$_{\bar{S}}$ Y .] X where S is tensed and where Y is not in COMP »

يعني هذا ان المقولة المنقولة يمكن ان تتحرك من حيز الجملة المصرفة زمنيا بشرط أنها تلحق بالمص (COMP) . فمن ذلك ان التدرج او الحركة المتتابعة لا تحدث الا عبر المص الذي يعتبر بابا للافلات في كثير من اللغات.

ج) قيد الفاعل المعين (Specified Subject Condition)

يعرف نشومسكي قيد الفاعل المعين : (٦٣)

(٦٦) لا يمكن لاي قاعدة ان تربط ما بين "س" و "ص" في البنية التالية :

... س ... [... ز ... و ص . ف ...] ... س ...
أ

حيث ر هو الفاعل المعين ل و ص ف ، و أ هو ح أو م .ا

نستطيع ان نفسر قيد الفاعل المعين (٦٦) من جهة قاعدة الحركة و قاعدة التأويل الدلالي كما يلي :

---

(٦٢) المرجع السابق : ص ٨٥

(٦٣) نفس المرجع : ص ٧٤

(٦٧) لا يمكن لأي قاعدة ان تحرك عنصرا غير فاعلي من حيز ج أو م.ا ذات الفاعل المعين.

(٦٨) لا يمكن لاي قاعدة ان تربط دلاليا بين العائد غير الفاعلي في حيز ج أو م.ا و المفسر خارجه.

أولا ، لننظر الى قيد الفاعل المعين في حركة المركب الاسمي :

(٦٩)

أ) يبدو مصطفى محترما طبيبه.

ب) يبدو مصطفى [ج أث محترم طبيبه]

ح) * يبدو طبيبه [ج مصطفى محترم أث]

في المثال (ب) تجوز حركة المركب الاسمي (مصطفى) من موضعه الأصلي في التركيب الداخلي الى موضع الفاعل الرئيسي الفارغ. و لكن حركة (طبيبه) في (ج) لا تجوز لان (طبيبه) ينحرك من حير ح ذات الفاعل المعين عنصرا غير فاعلي .

ثانيا : لننظر الى قيد الفاعل المعين من ناحية التأويل الدلالي :

(٧٠)

أ) نعتبر بثينة نفسها تحترم مصطفى .

ب) * تعبر بثينة مصطفى يحترم نفسها .

في المثال (ب) لا يربط العائد الذاتي (نفسها) ب (بثينة)لان (نفسها) عائد غير فاعلي في حيز ج ذات الفاعل المعين . كما هو الحال في (٧١) :

(٧١) * تعتبر بثينة [ح مصطفى يحترم نفسها].

مع ذلك فان قيد الفاعل المعين في حاجة الى اضافة نظرية لتفسير حركة المركب الاستفهامي في حيز جَ ذات الفاعل المعين كما في المثال (٧٢):

(٧٢) ماذا حسبت [جَ ان يفعل عمر أث]

في المثال (٧٢) يتحرك (ماذا) عبر المص بصفة سلكية رغم انه عنصر غير فاعلي في حيز ج ذات الفاعل المعين. و من أجل تفسير مثل هذه الحركة فقد اقترح تشومسكي القيد المعدل للفاعل المعين : (٦٤).

(٧٣) لا يمكن لأي قاعدة ان تربط ما بين "س" و "ص" اذا لم نلحق ًص بالمص في البنية التالية

... س ... [... ز ... و ص ف ...] ...س ...
أ

حيث ز هو الفاعل المعين لِ و ص ف و أ هو ج أو م.ا

ان العيد الموسع يسمح للمركب الاستفهامي غير الفاعلي بان ينتقل من ح او م.ا ذات الفاعل المعين بشرط انه يلحق بالمص . اذن لا بد من اي عنصر ان يلحق بالمص حتى يتحرك من حيز الجملة المصرفة زمنيا و ج أو م.ا ذات الفاعل المعين.

أخيرا ، يمكن القول ان القيود الثلاثة التي وضعها تشومسكي عامي ١٩٧٣-١٩٧٧ هي أكثر كفاءة تفسيرية و شمولا من القيود التي وضعها روس في الستينات.

د) قيود على خرج التحويل اي البنية الناتجة عن تطبيق التحويل (٦٥)

لقد وضع تشومسكي القيود العامة للتحويلات ، و كذلك اقترح القيود على خرج التحويلات. فمن هذه القيود قيد الحذف (Deletion Condition) و قيد المصفاة (Filtering Condition).

---

(٦٤) انظر : " On - WH Movement " p 85

(٦٥) Chomsky and LasnıK . " Fılters and Control " 1977 p 425-504

رأى تشومسكي ان قيد الحذف يعمل على توليد تركيب الصلة كما في (٧٤) :

(٧٤)

أ) عمر هو الشاعر الذي قابلت .

ب) بنية عميقة --< عمر هو الشاعر [ج̅ [مص الذي] [ج قابلت من]]

↓

حركة المركب الاستفهامي --< عمر هو الشاعر [ج̅[مص الذي] [ج قابلت من]]

↓

ج) بنية -س -< عمر هو الشاعر [ج̅ [مص الذي من] [ج قابلت أث]]

↓

حذف المركب الاستفهامي --< عمر هو الشاعر [ج̅ [مص الذى] [ج قابلت]

↓

د) بنية سطحية ---< عمر هو الشاعر الذي قابلت.

جدير بالذكر ان تشومسكي افترض عنصرا مجردا (من) في البنية العميقة (ب) ذلك من اجل الربط الدلالي بين تركيب الصلة و المفسر و احترام قاعدة التفريع المقولي للفعل (قابل) و سماه تشومسكي بالضم الاستفهامي (WH-PRO) بمعنى انه عنصر فارغ ذو وظيفة احالية . على كل فان تشومسكي افترض عنصرا مجردا في البنية العميقة لتركيب الصلة. و هنا نستطيع أن نطرح سؤالا هاما يتعلق بحذف المركب الاستفهامي المجرد في موضع المص . و الواقع ان حذف المركب الاستفهامي في حاجة الى المقاييس المعينة فاذا لم يكن هناك المقاييس النظرية للحذف ، يقبل حذف اي عنصر لغوي . اذ نستطيع حذف المركب الاستفهامي المنقول في المثال (٧٥) :

(٧٥)

أ) ماذا [ج هجر عمر أث]

ب) * هجر عمر .

الا ان المثال(٧٥-ب) لاحن . اذ لا يحذف المركب الاستفهامي في (٧٥-أ) . و هذا يدعونا الى وضع القيد العام لقاعدة الحذف. يقول تشومسكي و لاسنيك في هذا الصدد (٦٦)

« العناصر التي لا تأخذ المضمون الدلالي وحدها يمكن ان تحذف »

يعني هذا ان المركب الاستفهامي المجرد في تركيب الصلة يمكن ان يحذف . في حين ان المركب الاستفهامي في الاستفهام ليس كذلك لان المركب الاستفهامي في تركيب الصلة عنصر فارغ مجرد ليس له المضمون الدلالي المعين. و المركب الاستفهامي في الاستفهام عنصر معجمي ذو مضمون دلالي معين. و يعمل قيد الحذف على البنى الأخرى منها البنى المبأرة (Topic Structures) و بنى التفضيل (Comparatives) (٦٧)

تتولد البنية المبأرة مثلا على النحو التالي : (٦٨).

(٧٦)

أ) This book, I like

(هذا الكتاب ، أحبه)

ب) بنية عميقة -← [بؤرة هذا الكتاب [ج̄ [مص] [ج أحب ماذا]]]

حركة المركب الاستفهامي --← [بؤرة هذا الكتاب [ج̄ [مص] [ج أحب ماذا]]]

بنية - س --← [بؤرة هذا الكتاب [ج̄ مص ماذا] [ج أحب أث]]]

حذف المركب الاستفهامي -← [بؤرة هذا الكتاب [ج̄ [مص] [ج أحب]]]

بنية سطحية ---← هذا الكتاب ، أحبه .

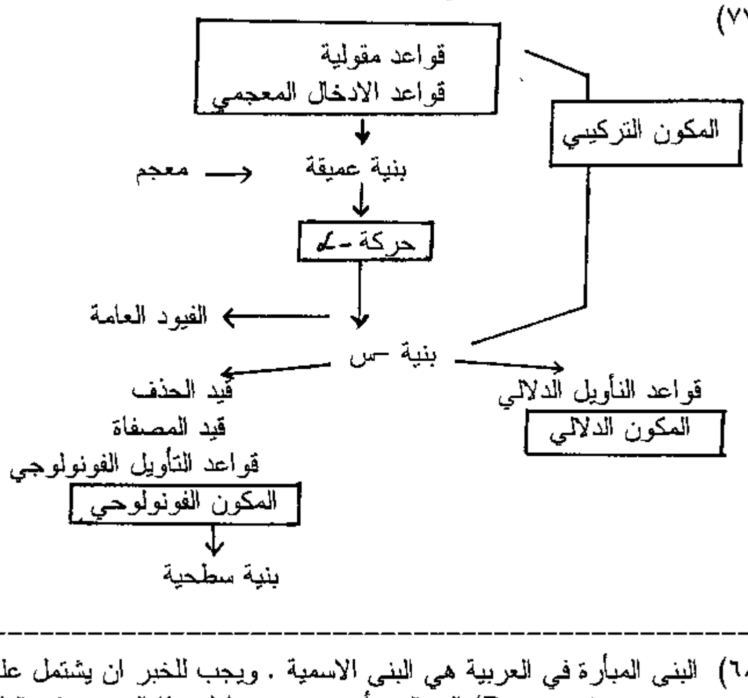
---

(٦٦) أنظر : " Filters and Control " p 78

(٦٧) " On - WH Movement " p 124-129

لقد تناولنا حتى الآن بعض المميزات الهامة في النظرية المعيارية الموسعة و استنتجنا ان النظرية المعيارية الموسعة ليست النظريات التي قدمها اللسانيون ما بعد تشومسكي في النظرية المعيارية و عرضوها على انها بديل او اضافة الى نظرية تشومسكي المعيارية في النحو التوليدي و انما هي عبارة عن التعديلات و الاضافات التي قام بها تشومسكي بنفسه، أو بعبارة اخرى ان النظرية المعيارية الموسعة هي امتداد طبيعي أو توسع اجباري من النظرية المعيارية. و كذلك رأينا ان النظرية المعيارية الموسعة تختلف عن النظرية المعيارية في عدة خصائص . منها ان النظرية المعيارية الموسعة تقلص الدور الذي أنيط بالتحويلات و البنية العميقة وهو الأمر الذي مهد لظهور الموقف المعجمي القوي و القيود على التحويلات. و توسيع التأويل الدلالي من البنية العميقة الى البنية السطحية ثم الى بنية –س . و من هنا لا بد من الاشارة الى ان بنية –س لا تقدم المعلومات التركيبية فقط ، بل تقدم ايضا المعلومات الدلالية باعتبارها خرج المكون التركيبي و دخل المكون الدلالي والمكون الفونولوجي هكذا ، نستطيع ان نبين شكل النظرية المعيارية الموسعة كالآتي : (٦٩)

(٧٧)



---

(٦٨) البنى المبأرة في العربية هي البنى الاسمية . ويجب للخبر ان يشتمل على الضمير العائد (Resumptive pronoun) الى المبتدأ. و سوف نتناول هذا العنصر في الباب الثاني من هذا البحث. بينما في البنى المبأرة في الانقليزية ليس الضمير العائد ضروريا دائما كما هو الحال في (٧٦–أ).

(٦٩) انظر : Chomsky N " Reflections on Language" 1975 p 47

الفصل الثالث : نظرية العمل و الربط (Government and Binding Theory)

١) الإ سس النظرية

تعتبر النظرية التوليدية و التحويلية في علم اللسانيات الحديث من اهم النظريات التي شغلت الفكر العلمي الحديث . و الواضح ان قوة هذه النظرية و شموليتها تأتي من حقيقة انها تحلل أكبر عدد ممكن من الظواهر اللغوية بواسطة أكثر المناهج بساطة و شمولية و تفييدا و كذلك انها هي عرضة للتغير و التعديل مادامت المادة اللغوية البشرية تكشف لنا حقائق مهمة أو غريبة عن مسمعنا و ملاحظاتنا اليومية .

ان هذا التغير و التعديل في هذه النظرية كان حصيلة لمسافة فكرية امتدت ربع من القرن (١٩٥٧-١٩٨٣) فكل مرحلة من مراحل هذا التعديل الذي تمر به هذه النظرية تمثل انجازا علميا نحو الأفضل و الانجع في الدراسات اللسانية المعاصرة حتى اننا نستطيع ان نقول بان المرحلة الحالية لهذه النظرية و المتمثلة بما يعبر عنه بنظرية العمل و الربط ، تلك النظرية التي كان وضعها و طورها تشومسكي (١٩٨١-١٩٨٢) انما تمثل أعلى مراحل التحليل و الشرح و الكشف عن الفاعليات اللغوية التجريدية العاملة في الدماغ البشري.

الواقع يمثل البحث الحالي بعضا من هذا التطوير الأخير في النظرية التوليدية و التحويلية لذلك ، من المفيد ان نعرف هذه النظرية الأخيرة لفهم نظرية تشومسكي اللغوية . اذن ما هي الخصائص التي تميز هذه النظرية عن النظرية التوليدية الأولى؟

يقول تشومسكي في هذا الصدد : (٧٠)

« ان نظرية العمل و الربط تتطور من النظرية التوليدية و التحويلية الأولى بصفة مباشرة دون تغير جذري . »

Chomsky N , " Some Concepts and Consequences of the Theory of (٧٠)
Government and Binding " 1982 p 3

«The government and Binding theory develops directly and without a radical breaks from earlier work in transformational generative grammar »

ليس معنـــى هـذا ان نظريــة العمـل و الربــط لا تختلـف بالأسـاس ، عـن النظريــة التوليديــة الأولى و انما انها افضل و أنجع من النظرية التوليدية الاولى في عدة خصائص . أي ان نظرية العمل و الربط لم تقلب النظرية التوليدية الاولى رأسا على عقب ، بل أتت بأشياء متطورة حتـى تكون أكثر المنـاهج ملاءمـة لشـرح معظـم الظواهـر التركيبيـة الاساسـية و يمكـن تلخيـص هـذه الأشياء المنطورة كما يلي :

أ) ان نظرية العمل و الربط تسعى الى الكشف عن نسق كلي للتمثل الذهني للغة أو النحو الكلــي و تحديد مميزاته و تحديد كذلك مضمـون الانحـاء الخاصـة و طـرق بنائهـا اي البرامـترات . اذ يقول تشومسكي : (٧١)

« النحو الكلي يجب ان يكون مفيدا و مضبوطا بحيث يفسر ان كل الانحاء الخاصة تتطـور فـي الذهن البشري، على أساس المبادىء المقيدة لغاية. اذن الذي يهمنا هو النحو الكلـي علـى درجـة كبيرة من التنظيم و القائم على مجموعة المبادىء الأساسية ، و الذي يقيد بصفة قاطعة مجموعة من الانحاء الخاصة الحاصلة و يضبط أشكالها بصـورة دقيقـة مـع بيـان البرامـترات الخاضعـة لبعض الخبرات المعينة التي تعين على صياغة اللغة الخاصة . »

لا شك أن هـدف النظريـة اللسـانية فـي هـذا المنطلـق، متطـور بالمقارنـة مـع هـدف النظريـة التوليدية الأولى، وهو وصف القدرة التي يمتلكها ذهنيا المتكلم – السامع المثالي في مجتمع --

---

Chomsky N " Lectures on Government and Binding " 1982 p 41 (٧١)

لغوي متجانس تمام التجانس (٧٢). اي ان تشومسكي اعتبر هدف اللغوي ، بالاساس تحديد الوظيفة اللغوية الفطرية (Innate Language Faculty) التي هي عمليات ذهنية لغوية فطرية تمكن الانسان من اكتساب اي لغة يحتك بها في محيطه اللساني بغض النظر عن جنسيانه و بيئانه، و كذلك تحديد مميزات الأنحاء الخاصة و بذلك فان وصف ما يوجد في العمليات الذهنية اللغوية التجريدية يقتضي بناء النحو الكلي لانها حالة مشتركة بين المخلوقات البشرية .

أما وصف الأنحاء الخاصة فيعني بناء نحو خاص بلغة من اللغات .

نرى من هنا ان تشومسكي يسعى في هذه النظرية الى وصف القدرة اي نظام القواعد الخاصة بالظواهر اللغوية المعينة بالنسبة للغات الخاصة و كذلك يسعى الى وصف المعرفة اللغوية الفطرية التي يمكن من خلالها نفسير جميع اللغات الطبيعية اي بناء النحو الكلي.

أخيرا ، يمكن القول ان ما طبع في البحث اللساني في السنوات الأخيرة هو تحول من العناية باللغة الخاصة الى العناية باللغات الانسانية ، وهو تحول من تجميع المدونات الخاصة و تنظيمها الى دراسة الوظيفة اللغوية الفطرية..

ب) ان نظرية العمل و الربط نظرية متركزة على المبادىء الأساسية خلافا للنظرية التوليدية الاولى التي تتركز على نظام القواعد. فمعنى هذا ان النظرية التوليدية الاولى تعتمد على نظام القواعد في دراسة الانحاء الخاصة و بيان الفوارق اللغوية بينها، في حين ان نظرية العمل و الربط تعتمد على نظام المبادىء الأساسية في دراسة نسق كلي للتمثل الذهن للغة و تحديد البرامترات اللغوية .

---

(٧٢)انظر : Chomsky N " Aspects of the Theory of Syntax " 1965 p 3

فالمبادىء الأساسية ، في راي تشومسكي ، مشتركة بين اللغات الطبيعية و تحدد البرامترات من خلال الخبرات اللغوية التي يحتك بها المتكلم في مجتمع لساني معين. أو بعبارة أخرى ان البرامترات بين اللغات الخاصة هي المتغيرات اللغوية (Variables) التي يمكن ان تحققها المبادىء الاساسية حسب الخبرات اللغوية. لنأخذ على سبيل المثال ، مبدأ –س . ان مبدأ–س يقر بان كل مقولة معجمية للغة تتألف من الرأس و الفصلة و هذا المبدأ مشترك بين اللغات الانسانية . و يمكن ان يتغير طبقا للخبرات اللغوية المعينة في المحيط اللساني. اي ان الفضلة يمكن ان تتقدم على الرأس او بالعكس . و الواضح ان هذه البرامترات اصلها نظام المبادىء الأساسية.

كما ان المبادىء الاساسية تضبط القواعد لصياغة الجمل النحوية ، و الحقيقة ان نظام المبادىء الاساسية للنحو الكلي لا تقيد القواعد التحويلية و حدها ، بل تفسر ايضا هذه الحركة مبدئيا. و من هنا تجدر الاشارة الى ان النظرية التوليدية الاولى لم تفسر هذه الحركات بالاعتماد على نظام القواعد. لان هذه القواعد لم تحدد الحركات التركيبية تحديدا مبدئيا و انما وصفت مختلف أشكالها.

و هكذا يمكن القول ان نظرية العمل و الربط تبحث من خلال نظام المبادىء الأساسية ، في بنية بيولوجية لغوية قابلة للنحو الداخلي ثم للنحو السلوكي الخارجي الخاضع لبعض الخبرات المعينة و التي تعين على صياغة اللغة الخاصة بشكل خاص.

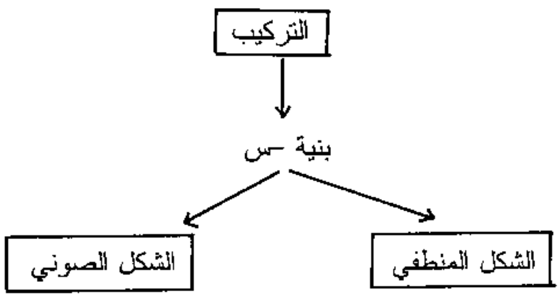
ج) ان نظرية العمل و الربط مضبوطة جدا (Restrictive) و يعني هذا انها تستعمل أقل الوسائل النظرية خلافا للنظرية التوليدية الأولى و سنلاحظ ان نظرية العمل و الربط تضعف استعمال القواعد المركبية و القواعد التحويلية مقابل اثراء المعجم في المكون الأساسي و نسق المبادىء الأساسية. اذ ان القواعد التحويلية المعقدة تتقلص الى قاعدة مثالية واحدة : حركة –ك و مبدأ الاسقاط يضعف استعمال القواعد المركيبية و نسق المبادىء الأساسية يبدل مجموعة القيود على التحويلات.

و تجدر الاشارة الى ان عددا من القيود وضعت لحد من قوة التحويلات تتمحور على مبدأ الربط (Binding Principle) من المبادىء الأساسية . و يعني هذا ان نسق المبادىء الأساسية في نظرية العمل و الربط هي أكثر شمولا و ضبطا من مجموعة القيود على التحويلات. فهذه الفكرة في حاجة الى مزيد من التفسير . فنتركها هنا لكي نتناولها في الفقرة الموالية.

د) ان نظرية العمل و الربط قالبية (Modular) لانها مكونة من الأنساق الفرعية التي تتفاعل فيما بينها. و طريقة المبادىء التي تعمل بها تدعى بالقولبة (Modularity) و في هذا المعنى ، تتفاعل المبادىء الأساسية تفاعلا قالبيا من أجل تقييد انساق مختلفة من القواعد و تفسيرها مبدئيا.

٢) شكل نظرية العمل و الربط

ان النحو الكلي يتألف من ثلاثة مكونات : المكون التركيبي و المكون الصوتي و المكون المنطقي و يمكن ان نوضحها كما يلي : (٧٣)



" Lectures on G B " p 4 (٧٣)

يوضح هذا الرسم المستويات التمثيلية للنحو الكلي. و كذلك يدل على العمليات الذهنية في الدماغ البشري التي يتم فيها توليد الجمل و تأويلها صوتيا و دلاليا. تلك العمليات الذهنية المتعلقة بالتركيب الذي يولد بنية –س يثم بالشكل الصوتي الذي يؤول بنية – س صوتيا، ثم بالشكل المنطقي الذي يؤول بنية – س دلاليا.

ان تحديد العناصر الدلالية و معرفة طبيعتها في الشكل المنطقي يعد مسألة اختبارية لا يمكن ان تحل نظريا، بشكل اعتباطي سريع، ان المثال الواضح على صعوبة تحديد العناصر الدلالية في الشكل المنطقي وهو كيفية التنسيق و التصنيف الدلالي الذي يؤول الى عملية الاستدلال و الاستنتاج . تلك الظاهرة التي تتصل مباشرة بالشكل المنطقي . يقول تشومسكي في هذا الصدد (٧٤) :

« معلوم ان مميزات الشكل المنطقي يجب ان تتحدد بطريقة اختبارية ليس بطريقة غير جوهرية مثل التقرير الانطولوجي (Ontological Commitment) أو الاستدلال »

الواقع ان العناصر الدلالية في الشكل المنطقي ذات مميزات كلية بغض النظر عن الاختلافات اللغوية بين اللغات. مثلا ، توجد في كل اللغات العناصر الدلالية التي نعبر عنها الكلمات التالية : يذهب . ينام . يضحك . يأتي ... الخ . و انما هناك الفوارق القاعدية التي تجمع بين الأصوات و المعاني. و هكذا فان العناصر الدلالية في الشكل المنطقي تتحدد بواسطة قاعدة كل لغة خاصة تجمع بين الأصوات و المعاني بطريقة اختبارية.

أما الشكل الصوتي فاننا نعني به التمثيلات الذهنية القادرة على التأويل الصوتي الفونولوجي للجمل اللغوية. ذلك التأويل الذي يبدأ بالكلمات التي تشكل المركبات و التي بدورها تشكل الجمل . أو بعبارة اخرى ، هناك تمثيلات صوتية

---

(٧٤)المرجع السابق : ص ١٧

للجمل اللغوية. هذه التمثيلات الذهنية الصوتية متشكلة من سلسلة من الكلمات. هذه السلاسل اللغوية المؤلفة من الكلمات و المركبات هي مصوغة في شكل صوتي تسلسلي تعاقبي مفهوم و ذلك من خلال قواعد نحوية بسيطة قادرة على وصع الكلمات و المركبات في ذلك الشكل الصوتي.

و هكذا فانه من خلال هذه العملية الصوتية و الدلالية فاننا سنحصل على التمثيل الصوتي و الدلالي للحملة ككل. و لكن الذي يهمنا هو قواعد نحوية قادرة على وضع الكلمات و المركبات في التركيب بطريقة صحيحة. فلا بد من الاشارة الى نسق فرعي من القواعد. و يمكن ان ننظر في المكونات الفرعية لنسق قواعد النحو من مجموعة نسق قواعد النحو : (٧٥) (٧٨)

١) المعجم (Lexicon)

٢) التركيب (Syntax)

أ) المكون المقولي (Categorial Component)

ب) المكون التحويلي (Transformational Component)

٣) المكون الصوتي (PF- Component)

٤) المكون المنطقي (LF- Component)

يشرح تشومسكي هذه المكونات الفرعية لنسق قواعد النحو : (٧٦)

« يخصص المعجم لكل مادة معجمية بنية مورفو- فونولوجية محردة مع مميزاتها التركيبية بالاضافة الى المميزات المقولية و المميزات السياقية، و تدمج قواعد المكون المقولي في اطار نظرية مقيدة اي نظرية -س . و يشكل المعجم (١) و المكون المفولي المكون الاساسي الذي يولد البنية العميقة و البنية العميقة تتحول الى بنية -س

---

(٧٥) " Lectures on G B " p 5

(٧٦) نفس المرجع : ص٥

بواسطة قاعدة تحويلية : حركة -α و القاعدة حركة -α تترك الاثر المربوط احاليا بالمفسر. ان هذه القاعدة تكون المكون التحويلي و بنية -س تتحول الى البنية السطحية من خلال قواعد مختلفة عديدة. فان المكون التركيبي يولد بنية -س تتمثل صوتيا و دلاليا عن طريق الشكل الصوتي و الشكل المنطقي . »

حيث تجدر الاشارة الى ان بنية -س هي المرتبطة بالشكل المنطقي المسؤول عن التأويل الدلالي للجملة. و لعل السبب فيه يرجع الى ان بنية-س هي خرج التحويلات . لان التحويل ذو دور في تكيف دلالة الجملة و الأثر يسجل المعلومات الدلالية في بنية -س . فمن الممكن ان نقول ان بنية -س وحدها هي الواردة بالنسبة للتأويل الدلالي.

من جهة أخرى فان بنية -س مرتبطة بالشكل الصوتي . ذلك من خلال قواعد اخرى عديدة، منها قواعد الحذف و القواعد الأسلوبية و القواعد الفونولوجية.

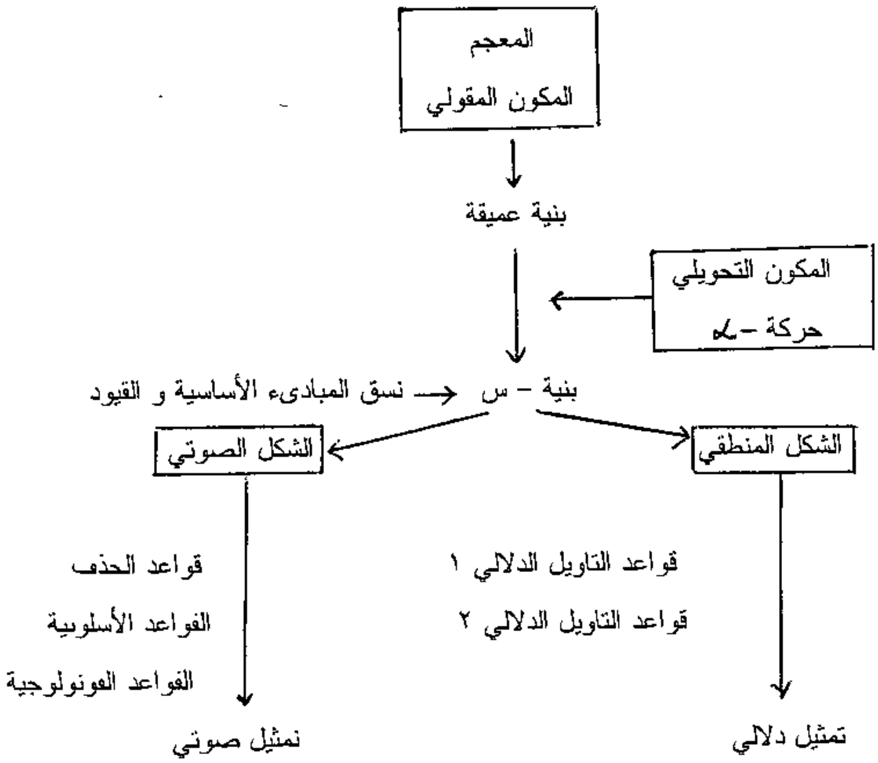
من جانب آخر يمكن النظر في الانساق الفرعية للمبادىء الأساسية و القيود التي تكون جوهر النظرية . و من جملة هذه الأنساق :

(٧٩)

١) مبدأ العقد الفاصلة (Bounding Principle)
٢) مبدأ العمل (Government Principle)
٣) مبدأ العلاقات المحورية (θ - Principle)
٤) مبدأ الربط (Binding Principle)
٥) مبدأ الحالات الاعرابية (Case Principle)
٦) مبدأ المراقبة (Control Principle)

أخيرا، نستطيع ان نوضح العملية النحوية في نظرية العمل و الربط في الشكل التالي :

(٨٠)



أما قواعد التأويل الدلالي ١ فهي جزء من قواعد الجملة و التي تتناول مظاهر موضوع الكلام و مظاهر التكرار. فتكون الشكل المنطقي. بينما قواعد التأويل الدلالي ٢ يتم اجراؤها على الأشكال المنطقية و التي تتداخل مع بقية البنى الادراكية مثل العناصر البرغماتية أو غير اللغوية. و من خلال هذين النوعين من قواعد التأويل الدلالي يتم في اطار نظرية العمل و الربط ، تمثيل المعاني .

٣) المبادىء الأساسية

ما نقصده بالمبادىء الاساسية هو انها تضبط القواعد النحوية ضبطا دقيقا و تفسرها تفسيرا مبدئيا. فتقول بعض المبادىء الأساسية بان التحول النحوي لا يستطيع ان يحرك العناصر اللغوية لمسافة بعيدة ، بل ان مثل هذا التحويل النحوي يحرك العناصر اللغوية لمسافة قصيرة.

ان مثل هذا المبدأ يدعى بـ « المبدأ المحلي » (Locality Principle) و هذا المبدأ يختلف بشكل طفيف من لغة الى لغة أخرى، و يعني هذا ان المبادىء الأساسية مثل المبدأ المحلي تعمل بصورة كلية في كل الظواهر النحوية للغات الانسانية، و لكنها تختلف من لغة اخرى بسبب الاختلافات اللغوية البسيطة بين اللغات.

و الحقيقة ان المبدأ المحلي و المبادىء الاساسية الاخرى التي كانت قد اكتشفت و طورت حديثا تقيد ، بشكل قاطع ، مجموعة الأنماط الوصفية للظاهرة اللغوية المعقدة. فالحركة في النظرية المعيارية الموسعة كانت تتضمن مجموعة من القيود السياقية، فهناك القيود او الضوابط الخاصة بالحركة مثل قيد التحتية و قيد الجملة المصرفة زمنيا و قيد الفاعل المعين. و لكن هذه القيود تستبدل بالمبادىء الاساسية في نظرية العمل والربط . و هذا يقابل هدف النحو التوليدي و التحويلي اي الوصول الى ما يسمى بالكفاءة التفسيرية. و لم يكن الهدف من الاستيفاد ان نوصف الظواهر اللغوية باللجوء الى نظام من القواعد فحسب ، بل ان يفسر لماذا هي على ماهي عليه. أما الآن فان طابع التبسيط في التفسير العلمي في اللسانيات الحديثة هو جد واضح.

في هذا الصدد ، يفي مفهوم المبادىء الاساسية بالكفاءة التفسيرية . و قد بينت بعض البحوث الحديثة ان القليل من المبادىء الاساسية كمبدأ المحلية قد يكتفي لتفسير لماذا يكون التحويل ممكنا في بعض الحالات و غير ممكن في حالات أخرى. هذا يعني ان الأشكال الممكنة من التحويلات تصير بذلك جد محدودة ، فالقليل جدا من التحويلات يمكن ان تحدث و كلها تخضع لمبادىء أساسية . و لهذه المبادىء الاساسية نفسها أشكال محدودة العدد و اشكال واضحة و قالبية.

و يمكن ان نلخص المبادىء الاساسية للنحو الكلي كما يلي :

أ) مبدأ العقد الفاصلة

ان مبدأ العقد الفاصلة نوع من القيود المحلية على التحويلات مثلا قيد التحتية يخضع لمبدأ العقد الفاصلة . باعتباره يقر بان العنصر المنقول لا يمكن ان يخترق أكثر من عقدة فاصلة واحدة. فان مبدأ العقد الفاصلة يقدم المبدأ المحلي الذي يمنع عن صياغة الجمل غير الصحيحة المولدة عن التحويلات.

ب) مبدأ العلاقات المحورية

أما مبدأ العلاقات المحورية فهـو الـذي يحـدد العلاقـات الدلاليـة بيـن العنـاصر المعجميـة فـي الجملة و يسند لهـا الادوار الدلاليـة. و مـن هنـا ، الأدوار الدلاليـة هـي التـي وضعهـا فيلمـور (Fillmore) (١٩٦٧) على أساس المنهـج الدلالـي التصنيفـي . و طورهـا كـوك (COOK) (١٩٧٩) . فقد اقترح فيلمور الأدوار الدلالية لوصف المضمون الدلالي للتراكيب هي : الفاعل و المتقبل الآلة و النهاية . و نلاحظ ان هذا المنهج عبارة عن نظـام مـن الأدوار الوظيفيـة الدلاليـة التي تمنح من خلال اعتبار الفعل محورا للعمليات الدلالية. و بهذا المعنى فان الفعـل هـو عـامل دلالي يحكم الادوار الدلالية التي تحدث مع الفعل . ففي هذا النظام فان قائمة المـميزات الدلاليـة التي يمكن ان تحدث مع الفعل و تصف مركزيته يجـب ان تمـيز عـن الأدوار الدلاليـة الوظيفيـة التي تحدث مع الاسم.

جدير بـالذكر ان التطـورات الدلاليـة عنـد فيلمـور و كـوك هـي تطـورات مواريـة للمكونـات الدلالية عند غروبر (Gruber) و جاكندوف (Jackendoff) ذلك لان هذه التطورات الدلالية انطلقت بالتحديد من هنة المكون الدلالي في النظرية التوليدية و التحويلية الأولى .

على كل فان تشومسكي قد دمج هذه التطورات الدلالية في نظريته اللغوية و اقترح ما يسـمى بالمعيار المحوري (criterion - Θ) (٧٧) :

٨٠) ان كل موضـوع يحمل دورا محوريا واحدا فقط . و كـل دور محـوري يخصـص لموضـوع واحد فقط.

---

(٧٧) انظر : Lectures on G B " p 36 "

« Each argument bears one and only one Θ-role and each Θ-role isassigned to one and only one argument »

و هنا الموضوع هو كل العناصر الاسمية التي تسند لها الأدوار الدلالية المستقلة مثل الفاعل و المتقبل و الآلة و النهاية ... الخ . منها المركب الاسمي و المتغير (Variable) و العائد و المضمرات . (٧٨) و الموضع الذي يظهر فيه الموضوع يسمى بالموضع الموضوعي (A-position) وهو موجود دائما في حيز ج . فاذا كانت س في موضع موضوعي كانت لها وظيفة نحوية موصوعية. و اذا كانت لها هذه الوظيفة فلا بد لها من حالة اعرابية لان الموضع الموضوعي موصع محوري. (Θ -position). و هكذا فان كل موصع موضوعي موضع محوري يحمل دورا دلاليا واحدا فقط. وهو موجود دائما في حيز ج .

فموضع الأثر هو الموافق للبنية العميقة و اذا اعتبرنا الأثر ذا حالة اعرابية فمعناه ان الحالة الاعرابية موجودة في البنية العميقة. و في هذا الضوء ، يكون موصع المتغير (أثر المركب الاستفهامي) موضعا محوريا و موضوعيا لأنه يأخذ حالته الاعرابية من المفولة المنفولة اي المركب الاستفهامي. بينما أثر المركب الاسمي ليس موضعا موضوعيا و محوريا لانه لا يأخذ حالة اعرابية في البنية العميقة . (٧٩)

---

(٧٨) المرجع السابق: ص ٣٥

(٧٩) نفس المرجع : ص٦٨-٦٩

و كذلك يقترح تشومسكي المقياس المحوري لقاعدة " حركة-α" . و هذه المحاولة عنده توحي بالتكافؤ بين المكون التركيبي و المكون الدلالي لان المقياس المحوري لقاعدة حركة-α يحدد ، مباشرة ، الموضع الهدف اي الموضع الذي ينتقل الى العنصر اللغوي ، فاذا لم يكن هناك المقياس المحوري لقاعدة حركة-α أمكن للعنصر اللغوي ان يتحرك الى اي موضع اما هو موضع محوري او موضع غير محوري. و المقياس المحوري لقاعدة " حركة " هو التالي : (٨٠)

(٨١) ان حركةα لا بد ان تحرك α الى موضع غير محوري.

أما الموضع غير المحوري فهو موضع لا يسند له الدور الدلالي المستقل منه موضع البؤرة و موضع أثر المركب الاسمي . و الواقع ان المقياس المحوري لقاعدة حركة-α يفسر مبدئيا لماذا يتحرك المركب الاسمي في البنية المبنية للمجهول و البنية الصاعدة الفاعل الى موضع الفاعل الرئيسي الفارغ . ذلك لان موضع الفاعل الرئيسي الفارغ موضع غير محوري. اذ ان الفعل المجهول أو فعل الصعود لا يسند لموضع الفاعل دور الفاعل الدلالي. و على هذا يتحرك المركب الاسمي في هذه البنى الى موضع الفاعل الفارغ طبقا للمقياس المحوري لقاعدة حركة (٨١). و جدير بالانتباه ان الموضع غير المحوري في قاعدة حركة يجب ان يكون فارغا.

و هناك معطى آخر يدعم التكافؤ بين المكون التركيبي و المكون الدلالي وهو مبدأ الاسقاط الموسع (Extended Projection Principle) : (٨١)

(٨٢) ان الأدوار الدلالية في الصورة المنطقية لا بد ان تسقط في البنية

---

(٨٠) " Lectures on G B "p 62

(٨١) نفس المرجع : ص ٣٨

العميقة و بنية -س باستثناء المقولة غير العاملة (Null Category) (٨٢) و التركيب في كل المستويات التركيبية يجب ان يأخذ فاعله .

ان مبدأ الاسقاط الموسع يبين لنا الحقائق التالية :

أ) ان مبدأ الاسقاط الموسع يحدد وجود الفاعل في كل المستويات التركيبية و يساهم في صياغة التمثيلات التركيبية عن طريق الأدوار الدلالية المسندة.

ب) انه يضعف استعمال القواعد المركبية وهو دليل واضح على ان نظرية العمل و الربط هي نظرية متركزة على نفس المبادىء الأساسية .

ج) انه يمثل صورة التكافؤ بين المكون التركيبي و المكون الدلالي لان الأدوار الدلالية في الصورة المنطقية تساهم مباشرة، في صياغة المستويات التركيبية.

و هكذا فان العمليات النحوية في نظرية العمل والربط تجري بطريقة أفقية و لا بطريقة عمودية . اذ هناك علاقة أفقية بين المكون التركيبي و المكون الدلالي. و رغم ذلك لا يسبق المكون الدلالي المكون التركيبي . ان المكون التركيبي مستقل بذاته لأنه يقوم على نسق المبادىء الاساسية المقيدة و نسق القواعد المنظمة على نقيض المكون الدلالي الاختباري.

د) انه يوحي بان البنية العميقة و بنية -س على سواء تحملان نفس الأدوار الدلالية و كذلك تمثلان الصورة المنطقية .

ه) انه يبرهن نظريا حركة-ﻻ الى موضع غير محوري ، ذلك من خلال تحديد البنية العميقة اذ ان مبدأ الاسقاط الموسع يحدد الموضع الهدف الذي ينتقل اليه العنصر اللغوي (ﻻ) بأنه موضع غير محوري .

---

(٨٢) المقولة غير العاملة هي مقولة فارغة لا تحمل الدور الدلالي المستقل و تختلف عن المقولة الفارغة في كونها لا تحمل الدور الدلالي المستقل لان المقولة الفارغة مثل الضم و أثر المركب الاستفهامي تحمل الدور الدلالي .

ج) مبدأ الحالة الاعرابية

ان مبدأ الحالة الاعرابية يقوم بدور هام جدا في نظرية العمل و الربط باعتباره يفسر حركة تفسيرا مبدئيا مع مبدأ العلاقات المحورية.

تقتضي كل لغة انسانية قاعدة الوسم الاعرابي (Case Marking Rule) من أجل تمثيل الحالات الاعرابية لان الحالة الاعرابية مجردة ، لا وجود لفظي و تختلف هذه القاعدة حسب اللغات . (٨٣)

بخصوص قاعدة الوسم الاعرابي ، يبقى التساؤل قائما عن العنصر اللغوي الذي يسند الحالات الاعرابية اي مسند الحالات الاعرابية (Case Assigner) . اذن ما هو العنصر الذي يسند حالات الرفع و النصب و الجر .

ان اسناد الحالات الاعرابية يرتبط وثيقا بمفهوم العمل (Government) في نظرية العمل و الربط. فقد رأى تشومسكي ان العامل يسند عامة الحالات الاعرابية و هذا موقف لا يختلف عن موقف النحو التقليدي من اسناد الحالات الاعرابية . (٨٤)

---

(٨٣) من اللغات التي توسم الحالات الاعرابية بعلامات الاعراب اي التغيرات الصوتية الحاصلة على أواخر الكلمات حسب الوظيفة في الجملة اللغات اللاتينية و الألمانية و الروسية و الكورية و غيرها من اللغات الأورالية – الألتائية (Ural - Altaic) بينما اللغة الانقليزية واللغة الفرنسية و اللغة الايطالية لا تأخذ علامات الاعراب.

(٨٤) رأى النحو التقليدي ان المظاهر الاعرابية تتحدد من خلال علاقة العمل بين العامل و المعمول اي ان الفعل المتعدي يعمل في المركب الاسمي و يسند له حالة النصب و حرف الجر يسند له حالة الجر. و العامل في النحو التقليدي ينقسم الى العامل اللفظي و العامل المعنوي.

و لكن العامل عند تشومسكي له طابع منهجي و أسس موضوعية بالاضافة الى صفات يمكن التحقق منها و اثباتها .

على كل فان اسناد الحالات الاعرابية يرتبط وثيقا بالعمل . أما اللغة الانفليزية فتشتمل على مسندات الحالات الاعرابية التالية : (٨٥)

(٨٣)

١) الصرفة (I N F L) لحالة الرفع.

٢) الفعل المتعدى و حرف الجر لحالة النصب.

٣) العنصر المورفولوجي المجرد (Poss) لحالة الجر .

ان الصرفة (عنصر صرفي للفعل) هي عبارة عن الزمن (Tense) و المطابقة (٨٦) . و نجدها في القاعدة المقولية التي اقترحها تشومسكي صالحة لجميع اللغات . اذا وضعنا جانبا مسألة الترتيب داخلها : (٨٧)

(٨٤) ج ---← م ا + صرفة + م.ف.

اذا كانت الصرفة تتضمن الزمن فان ج ستكون زمنيا و الا فان ج ستكون جملة غير مصرفة زمنيا. و من هنا الذي يهمنا هو الصرفة ذات الزمن لأن الصرفة في هذه الحالة تعمل في الفاعل و تسند له حالة الرفع. يقول تشومسكي في هذا الصدد : (٨٨)

---

(٨٥) الصرفة مقابل (Inflection) وهو مصطلح يستعمله الأستاذ الفاسي الفهري و مسندات الحالات الاعرابية هذه في الانفليزية لا تصلح للعربية. فان اللغة العربية تشتمل على الفعل اللازم لحالة الرفع و الفعل المتعدي لحالة النصب و حرف الجر و المضاف لحالة الجر بما فيها الحروف الناسخة مثل ان و أخواتها لحالة النصب.

(٨٦) المطابقة هي مجموعة من المميزات المجردة التي تطابق بين الفعل و الفاعل من ناحية الشخص و الجنس و العدد.

(٨٧) انظر: " Lectures on G B " p 25

(٨٨) نفس المرجع : ص ٥٢

« اذا كانت الصرفة تتضمن المميزة الزمنية (+ زمن) فان المط (المطابقة) يعمل في الفاعل و يسند له حالة الرفع باعتباره يحمل المميزة الاسمية كما هو الحال في الضم . ذلك من خلال توسيع نظرية الحالة الاعرابية حتى يمكن المط من اسناد الحالات الاعرابية » .

نبين لنا مما سبق ان اسناد الحلات الاعرابية مَرتبط وثيقا بمفهوم العمل فمن الممكن ان نقول عامة ان العامل يسند الحالات الاعرابية عاى أساس شكلي بين العامل و المعمول.

و الذي لا نستطيع أن نتغاضى عنه ، في هذه النقطة ، هو ان مبدأ الحالات الاعرابية يفيد حركة خاصة حركة المركب الاسمي و يفسرها مبدئيا أو بعبارة أخرى ان مبدأ الحالات الاعرابية يفسر انطلاق المركب الاسمي في البنى المبنية للمجهول و البنى الصاعدة الفاعل و هذا يحتم علينا ان ننظر الى الفعل المجهول و فعل الصعود.

مما يشترك فيه ان هذين الفعلين لا يسنداں اي حالة اعرابية للمركب الاسمي الذي يعملان فيه . باعتبار كلاهما لا يملكان مميزات الفعل المتعدى. لا حظ ان الفعل المجهول له مميزات الصفة و فعل الصعود له مميزات الفعل اللازم الذي لا يسند حالة النصب لفضلاته. مما يؤدي الى ان المركب الاسمي يبقى دون الحالة الاعرابية في البنية العميقة كما هو الحال في المثال (٨٥) :

(٨٥)

أ) أخذت غ عينة من البول .

ب) يبدو غ مصطفى محترم نفسه

الا ان المركب الاسمي لا يمكن ان يبقى دون حالة اعرابية لان مصفاة الحالة (Case Fılter) (٨٩) لا تجيز وجود المركب الاسمي في موضع غير موسوم بالحالة الاعرابية .

---

(٨٩) مصفاة الحالة مضمونها : " * م إ : اذا كان م. إ ذا مضمون صوتي و بدون حالة اعرابية . "

المرجع السابق : ص ٤٩

و هكذا فان المركب الاسمي في (٨٥) مضطر الى الانتقال الى موضع غير محوري حتى يحترم مصفاة الحالة .

ان هذه الملاحظات تبين بوضوح أن مبدأ الحالات الاعرابية يفسر انطلاق المركب الاسمي من موضع غير موسوم بالحالة الاعرابية . بينما مبدأ العلاقات المحورية يفسر أيضا الموضع الهدف للمركب الاسمي. و يعني هذا ان حركة المركب الاسمي يمكن ان تفسر انطلاقا من التفاعل القالبي بين مبدأ الحالات الاعرابية و مبدأ العلاقات المحورية .

نجد معطى آخر يضعف العلاقة الوثيقة بين اسناد الحالة الاعرابية و العمل. وهو يخص علاقة بين الفعل المجهول أو فعل الصعود و المركب الاسمي في البنى المبنية للمجهول و البنى الصاعدة الفاعل.

المشكل هو ان هذه الأفعال لا تسند اي حالة اعرابية بالرغم من أنها تعمل في فصلاتها . هذا يدل على علاقة غير مطردة بين العمل و الحالة الاعرابية ، و بطبيعة الحال نعتبرها حالة استثنائية .

في هذا الاطار ، يفترح تشومسكي ما يدعى بمبدأ التوافق (Ergativity Principle) : (٩٠)

« اذا لم تسند اي حالة اعرابية للمركب الاسمي الذي يعمل فيه الفعل فان المركب الفعلي الذي يرأسه الفعل لا يسند للفاعل اي دور دلالي . »

ان مبدأ التوافق يساهم ، مساهمة كبيرة في تفسير حركة المركب الاسمي في البنى المبنية للمجهول و البنى الصاعدة الفاعل.

---

(٩٠) انظر : Lectures on G B " p 125 "

أخيرا ، نستطيع أن نحدد مبدأ الحالة الاعرابية للأثر فيما يلي :

أ) قيد أثر المركب الاسمي : أثر المركب الاسمي لا يمكن ان يكون موسوما بالحالة الاعرابية

ب) قيد أثر المركب الاستفهامي : أثر المركب الاستفهامي يأخذ حالته الاعرابية من المقولة المنقولة اي المركب الاستفهامي المنقول. أو بعبارة اخرى ان الأثر يرث حالته الاعرابية من المركب الاستفهامي .

على هذا ، تتحدد حركة المركب الاسمي و حركة المركب الاستفهامي :

أ) ان المركب الاسمي يتحرك من موصع غير موسوم بالحالة الاعرابية.
ب) ان المركب الاستفهامي يتحرك من موصع موسوم بالحالة الاعرابية.

ان المقاربة من خلال نظرية الحالة الاعرابية تدل على التوزيع التكاملي بين حركة المركب الاسمي و حركة المركب الاستفهامي .

د) مبدأ العمل و الربط

سنناقش ، في هذه الفقرة، أهم المبادىء الأساسية للنحو الكلي. وهو مبدأ العمل و الربط. و الذي نقصده بمبدأ العمل و الربط أولا هو البحث في علاقة وثيقة بين العمل و الربط نظرا الى ان الربط يتم بالأساس في اطار العمل. و ثانيا هو البحث في الربط و علاقته بالظواهر التركيبية .

ان مبدأ الربط يتعلق بقضايا مرتبطة بالدلاليات و هذه القضايا تحوي صفات يمكنها ان لا تملك واقعا فيزيائيا صوتيا في اللغة. و لذلك ينبغي علينا ان نفهم مبدأ الربط على أنه يتناول ظاهرة دلالية تكشف عن علاقة اللغة بالواقع و تكشف النظام المعرفي في الدماغ البشري .

الذي يلفت نظرنا هو ان مبدأ الربط لا يحدد الخصائص الاحالية بين عناصر الجملة فحسب، بل يعيد الظواهر التركيبية اي الحركة التركيبية. و الحق ان الدرس اللساني في نظرية العمل و الربط يدمج عددا من القيود السياقية التي وضعت في السبعينات، منها قيد التحتية و قيد الجملة المصرفة زمنيا و قيد الفاعل المعين في مبدأ الربط. لأن مبدأ الربط يقيد بصفة كافية ، الحركة التركيبية عوضا عن القيود.

و هنا ، نأتي الى الحقيقة التالية بالتحديد وهي ان المبدأ الدلالي (اي مبدأ الربط) يقيد الظواهر التركيبية . أي ان المكون الدلالي يتكافؤ مع المكون التركيبي مثلما يشير اليه مبدأ الاسقاط الموسع. و الواقع ان الكثير من القضايا التي تفهم على انها ظواهر دلالية هي ، في طبيعة الأمر قضايا تركيبية و لكنها متعلقة بالصورة المنطقية من حيث ظهورها في العملية النحوية و من حيث قواعدها التي تربط التمثيلات الذهنية الدلالية بالعناصر التركيبية.

الى جانب ذلك فان مبدأ الربط يقتضي الشرط التركيبي الضروري وهو مفهوم المقولة العاملة (Governing Category) لان الخصائص الاحالية تتحدد في اطار المقولة العاملة. و يعني هذا ان مبدأ الربط يعمل على المكون الدلالي و المكون التركيبي على سواء. و كذلك مبدأ الربط ينطبق على مستوى بنية -س . نظرا الى ان بنية -س بنية وحيدة مرشحة للمعلومات التركيبية و الدلالية معا .

يقترح تشومسكي ان مبدأ الربط (أو قيد الربط) يحدد الخصائص الاحالية بين المركبين الاسميين في بنية -س و من أجل غرض البحث فان المركب الاسمي يصنف الى ثلاثة أنواع وهي :

أ) العوائد (Anaphors)
ب) المضمرات (Pronominals)
ج) التعابير المحيلة (Referential Expression)

أما العوائد فهي مركبات اسمية لا تأخذ الاحالة المستقلة ، فلا بد ان تعود على المركب الاسمي الآخر في الجملة اي المفسر. من هذه العوائد العائد الذاتي (Reflexive Anaphor) مثل himself (نفسه) و herself (نفسها) yourself (نفسك) ... الخ و العائد التسويري (Quantifier Anaphor) مثل all (جميع) Some (بعض) ... الخ و العائد البعضي (Reciprocal Anaphor) مثل each other (بعضهم بعضا) .

أما المضمرات (٩١) فهي مركبات اسمية تأخذ الصفات المعجمية مثل الشخص و العدد و الجنس و الحالة الاعرابية. و تنقسم عادة ، الى نوعين اثنين و هما : الضمائر المعجمية ذات المضمون الصوتي و الضمائر الفارغة مثل الضمير العائدي (Anaphoric Pronominal) اي الضم . و الضمير الفارغ المحص اي الضم الصغير .

ان الضمائر المعجمية تؤدي وظيفتين احاليتين : وظيفة عائدية و وظيفة اشارية. أما الوظيفة العائدية فهي تدل على ان الضمائر عائدة على ما داخل الحملة. و الوظيفة الاشارية معناها ان الضمائر منفصلة عن الاحالات الممكنة داخل الجملة . لنتأمل المثال التالي :

(٨٦) يظن مصطفى أنه مصاب بالمرض الخطير.

يمكن للضمير المتصل ان يعود على اسم العلم (مصطفى) أو يمكن ان يعود على شخص آخر غير (مصطفى) خارج الجملة. اذ الاول يمثل وظيفة عائدية و الثاني يمثل وظيفة اشارية.

أما التعابير المحيلة فهي كل المركبات الاسمية باستثناء العوائد و المضمرات و التي تحمل المضمون المعجمي المعين و تأخذ الخصائص الاحالية المستقلة. و يبين قيد الربط الخصائص

---

(٩١) نقترح لفظ مضمر ترجمة للفظ (pronominal) . و لفظ ضمير ترجمة للفظ (pronoun)

الاحالية بين المركبين الاسميين مس خلال قاعدة القرينة الاحالية و يمكن ان نمثل وظيفة عائدية في (٨٦) باستعمال قاعدة القرينة الاحالية كالآتي :

(٨٧) يظن مصطفى أنه مصاب بالمرض الخطير .

أ------ أ--

حيث الاشارة الفرعية (أ) تدل على الربط الاحالي بين (مصطفى) و الضمير المتصل (هو) . فمن الضروري ان نعمم هذه القاعدة كما يلي : (٩٢).

(٨٨) قاعدة القرينة الاحالية :ضع اشارة فرعية على كل المركبات الاسمية في بنية -س و اشارة فرعية هي حرف اعتباطي .

غير ان القاعدة (٨٨) لها مشكلة وهي انها غير مفيدة بحيث تولد عددا غير متناه من الجمل غير الصحيحة دلاليا كما هو الحال في المثال التالي :

(٨٩)

أ) * أحب نفسك .

أ--- أ---

ب) * سمع عمر عن قصتها .

أ---- أ--

للخروج من هذه المشكلة ، يلزم وضع القيود على صياغة الجمل غير الصحيحة دلاليا اذ هناك القيد المسمى بالقيد التنسيقي (Matching Condition) :

---

(٩٢) انظر: Andrew Radford · " Transformational Syntax " p 127

(٩٠) القيد التنسيقي : يجب على المركبين الاسميين ان يتناسقا مع بعضهما في الجنس و العدد و الشخص لكي يأخذا نفس الاشارة الفرعية .

ان العائد الذاتي (نفسك) في (٨٩-أ) لا يحترم القيد التنسيقي (٩٠) لانه لا يتناسق مع ضمير الفاعل (أنا) في الشخص . اذ يقيد القيد التنسيقي صياغة الجمل مثل (٨٩) و رغم ذلك ليس القيد (٩٠) قويا فعالا . اذن كيف لقيد ، بصورة فعالة، صياغة الجمل غير تاصحيحة دلاليا.

في هذا الصدد،اقترح تشومسكي ما يسمى بالقيود الربطية (Binding Conditions) : (٩٣)

(٩١)

أ) كل عائد يجب ان يربط في مقولته العاملة.

ب) كل مضمر يجب ان يكون حرا في مقولته العاملة.

ج) كل تعبير محيل حر .

لمعرفة هذه القيود الربطية ، يجب ان نحدد بعض المفاهيم الأساسية :

(٩٢)

أ) مفهوم الربط (٩٤)

ان س مربوط اذا كان س يتقاسم نفس القرينة مع موضوع ذي تحكم مكوني. و اذا لم يكن كذلك فان س حر .

---

(٩٣) أنظر : " Lectures on G.B " p 188

(٩٤) انظر : Chomsky N · " Markedness and Core Grammar " 1980 p 12

ب) مفهوم التحكم المكوني (٩٥)

ان س يتحكم في ص مكونيا اذا و اذا كان فقط

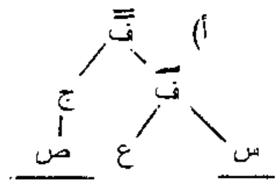
* س لا يشرف على ص

* العقدة الفرعية الأولى التي تشرف على س تشرف على ص أو العقدة الفرعية الأولى التي تشرف على س تكون تحت اشراف مباشر من نفس النوع من العقدة المسقطة التي تشرف على ص .

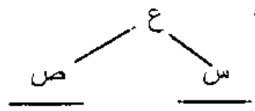
حيث العقدة المسقطة معناها مقولة مسقطة من نفس الرأس. و هكذا ، يتحكم س في ص مكونيا كما يبين ذلك المثال التالي :

(٩٣)

أ)



ب)



ج) مفهوم العمل (٩٦)

ان س يعمل في ص اذا و اذا كان فقط

* س مقولة معجمية مثل فعل صفة اسم . حرف الجر و أحيانا الصرفة.

* س و ص تحت اشراف مباشر من أقصى مقولة مسقطة حيث س و ص يقعان تحت علاقة بين الرأس و الفضلة .

* س يتحكم في ص مكونيا

* اذا لم يكن هناك الحاجز المطلق للعمل مثل ج أو المركب الاسمي (م ا)

---

(٩٥) " Lectures on G B " p 165-166

(٩٦) نفس المرجع : ص ١٦٥-١٦٦

ان مفهوم العمل (ج) يشرح القيود البنيوية للعمل (٩٤) : (٩٧)

(٩٤)

أ) قيود اختيار العامل.

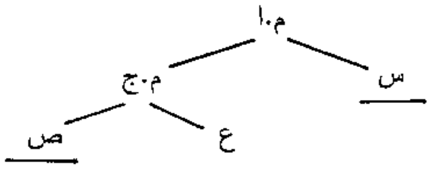
ب) قيود على العناصر المعمول فيها.

ج) قيود بنيوية على علاقة العمل .

ان القيد (أ) ينص على ان العامل يجب ان يكون مقولة معجمية ، و كذلك يجب ان يتحكم في المعمول فيه مكونيا. و القيد (ب) يبين ان المعمول فيه يؤدي وظيفة الفضلة للرأس (Head) و القيد (ج) يبين أيضا ان العامل يجب ان يتحكم في المعمول فيه مكونيا و ان العامل و المعمول فيه يكونان بنيويا تحت اشراف مباشر من أقصى مقولة مسقطة.

و هكذا فان س في (٩٣) يعمل في ص اذا كان س مقولة معجمية بينما س في المثال (٩٥) لا يعمل في ص :

(٩٥)



السبب فيه ان س و ص لا يكونان تحت اشراف مباشر من نفس المقولة المسقطة. أي ان س يكون تحت اشراف مباشر من م.ا في حين ان ص يكون تحت اشراف من م.ج

في هذا الصدد رأى تشومسكي ان العمل يتعلق بالتشجيرة البنيوية (Structural Configuration) بمعنى ان العمل له أشكال بنيوية قائمة على الرأس و الفضلة .

أخيرا فان مفهوم العمل (ج) يشرح جيدا القيود البنيوية للعمل.

---

(٩٧) المرجع السابق : ص ١٦٣

د) مفهوم المقولة العاملة

لقد اقترح تشومسكي نوعين اثنين من المقولة العاملة و هما :

أ) ان س مقولة ص العاملة اذا كان س مقولة دنيا تتضمن ص و العامل فيه و الفاعل الكبير (SUBJECT) المتسرب اليه. حيث الفاعل الكبير أكثر العناصر الاسمية تمييزا مثل الفاعل و المط (٩٨) .

) ان س مقولة ص العاملة اذا كان س بنية وظيفية تامة دنيا تتضمن العامل في ص و تخضع للقيود الرطية (٩٩) . و هنا البنية الوظيفية التامة الدنيا هي التي تتضمن كل الوظائف النحوية الممكنة مثل الفاعل و المفعول به باعتبارها تركيبا أو مركبا اسميا يأخذ الفاعل المنطقي .

تجدر الاشارة الى ان المفهوم الثاني يبسط المفهوم الأول المعقد من خلال القضاء على مفهوم التسرب و الفاعل الكبير. و أنه يفسر الخصائص الاحالية التي لم يفسرها قيد الربط القائم على المفهوم الأول و هذا الاقرار يحتاج بدون شك الى الاستدلال الاختباري (١٠٠)

أخيرا ، لا بد من الاشارة الى ان القيود الرطية تقيد الحركة التركيبية و لعل سؤالنا : " هل تنطبق القيود الربطية على المقولة الفارغة اي الاثر اللغوي ؟ " سنقدم دليلا واضحا على ان القيود الربطية تفيد التحويلات .

بخصوص أثر المركب الاسمي ، رأينا انه يولد بحركة المركب الاسمي التي حددناها عن طريق مبدأ التوافق. و المهم ان أثر المركب الاسمي معمول فيه و له مقولة عاملة و هذه

---

(٩٨) أنظر : " Lectures on G B " p 211

(٩٩) انظر : Chomsky N , " Knowledge of Language " 1986 p 28

(١٠٠) سنبحث عما اذا كان المفهوم الثاني صالحا لتفسير الخصائص الاحالية في الباب الثالث من هذا البحث .

الخاصية تدعونا الى النظر في الصفة العائدية في أثر المركب الاسمي . و اذا كان أثر المركب الاسمي يحترم القيد الربطي للعائد فان القيد الربطي للعائد سيقيد حركة المركب الاسمي لان القيد الربطي للعائد لا يقبل توليد ـثر المركب الاسمي الذي لا يحترم خصائص العائد الاحالية . لنتأمل على سبيل المثال بنى ـس التالية :

(٩٥)

أ) [[ج to be clever أث ج] Mustafa is considered ج]

يعتبر مصطفى [ج أث ذكى]

ب) [[Mustafa seems [ج أث to be happy ج] ج]

يبدو مصطفى [ج أث سعيد]

أول ما نقوم به هو تحديد مقولة الأثر العاملة لان خصائص العائد الاحالية تتحدد كما نعلم في اطار المقولة العاملة الا اننا لا نجد مقولة الأثر العاملة في بنية ـس للمثال (٩٥) . ذلك بسبب وجود مقولة ج وهي في الانقليزية تقوم بدور الحاجز المطلق للعمل ، و يعني هذا ان اثر المركب الاسمي ليس له عامل و مقولة عاملة. و هذا يصنع عرقلة لا تهمل في أغراضنا و من هنا يمكن ان نتساءل عن الكيفية التي يسند بها الاعراب الى (محمد) في المثال (٩٦) :

(٩٦) I considered Muhamed to be clever

(اعتبرت محمدا ذكيا)

ان بنية – س للمثال (٩٦) ستكون كالتالي :

(٩٧)[I Considered [Muhamed to be clever
ج

اذن كيف يسند الاعراب الى (محمد) ؟ يذهب تشومسكي (١٩٨٠) الى ان افعالا مثل believe (اعتقد) . consider (اعتبر) في اللغة الانقليزية يمكن ان تسند الاعراب الى مركب اسمي باختراق حدا لجملة (جَ) . الذي عادة ما يكون حاجزا مانعا لكل اسناد اعرابي او العمل (١٠١) . و هذا الاسناد يعتبره تشومسكي استثنائيا الا ان هذا الاعراب الاستثنائي يتحول في نهاية المطاف الى اعراب كلي . بالنظر الى ان كل اللغات التي لها افعال فيما نعلم تسند اعرابا الى المركب الاسمي الذي يسلك سلوك المفعول.

يقول تشومسكي « ان افعالا مثل expect . want consider تسند الاعراب الى مركب اسمي من خلال حذف جَ في بنية – س » و اما في العربية فان الأمر يختلف تماما و سوف نتناول هذه القضية بعمق في الباب الثاني من البحث .

على هذا، تتحول بنية – س (٩٧) الى (٩٨):

I Considered [جَ Muhammed to be clever] (٩٨)

اعتبرت [ج محمد ذكي]

ان (Muhammed) يسند له الاعراب اي حالة النصب . و في نفس الاطار، نحذف ح في بنية -س للمثال (٩٥) و يترتب عن ذلك ان أثر المركب الاسمي معمول فيه من الفعل المجهول في (٩٥-أ) و فعل الصعود في (٩٥-ب) أو بعبارة اخرى ان أثر المركب الاسمي يأخذ جَ، مقولة عاملة باعتبارها بنية وظيفية دنيا تتضمن العامل في الاثر و تخضع للقيد الربطي للعائد. حيث اثر المركب الاسمي مربوط ب (مصطفى) اي اثر المركب الاسمي مربوط في مقولته العاملة كما في العائد المعجمي .
كما تتنبأ الصفات العائدية في أثر المركب الاسمي بان حركة المركب الاسمي في المثال (٩٩) غير صحيحة :

---

(١٠١) انظر : Chomsky . N " Pisa Lectures on Binding and Governance1980 p 67 "

(٩٩)

أ) * [Mustafa is considered [ج أث may be clever] ج̄

يعتبر مصطفى [ج أث قد يكون ذكي]

ب) * [Bsaina seems [ج Mustafa to like أث] ج̄

تبدو بثينة [ج مصطفى يحب أث]

ان المثال (٩٩) يدل على معطى آخر متعلق بالربط العائدي في المقولة العاملة لان أثر المركب الاسمي يربط ب (Mustafa) و (Bsaina) في مقولته العاملة اي الجملة الجذرية ج̄ باعتبارها بنية وظيفية دنيا تتضمن العامل في الاثر و تخضع للقيد الربطي للعائد . اذ ان أثر المركب الاسمي في (٩٩) مربوط في مقولته العاملة.

و اذا كان الأمر كذلك معناه ان القيد الربطي للعائد لا يفيد حركة المركب الاسمي في (٩٩) اذن كيف نحل هذه المشكلة ؟

للخروج من هذه المشكلة يجب ان ننظر الى قيود متنوعة على ربط العوائد وهي ما وضع في نظرية (عن الربط) " On Binding " (١٩٨٠) فنظرية (عن الربط) تتضمن قيد جزيرة المرفوع (Nominative Island Condition) و قيد الفاعل المعين (Specified Subject Condition) كما في (١٠٠) و (١٠١) على التوالي : (١٠٢)

(١٠٠) لا يكون العائد المرفوع حرا في ج التي تتضمن ج

«Anominative anaphora in S can not be free in S̄ CONTAINS S »

(١٠١) اذا كان س ضمن حيز فاعل ص فان س لا يمكن ان يكون حرا في ص

« if α is in the domain of the subject of β, then α can not be free in β »

بخصوص القيدين الربطيين (١٠٠) و (١٠١) يعلق تشومسكي : (١٠٣)

---

(١٠٢) انظر : " On - Binding " 1980 p 13

(١٠٣) انظر : " Lectures on G B " p 153

« ان نظرية الربط في نظرية (عن الربط) تحددان الحيزين المنغلقين (Opaque Domain) و هما حيز فاعل الجملة المصرفة زمنيا و حيز يتحكم فيه مكونياالفاعل المعين في المركب الاسمي أو التركيب. و في هذين الحيزين لا يكون العائد حرا و ينفصل المضمر عن مفسره احاليا. و تتعلق هذه القيود الربطية بقاعدة التحويل بالحركة بمعنى ان التحويل يتم في الحيز الشفافي (Transparent Position) في التركيب مثل المص (COMP) و فاعل الجملة غير المصرفة زمنيا (Subject of Infinitive) . »

خلاصة القول ان العائد في الحيز المنغلق لا يمكن ان يعود على مفسره و المضمر يجب ان ينفصل عن مفسره احاليا. على كل فان قيود الربط في نظرية (عن الربط) مدمجة في قيود الربط في نظرية العمل و الربط بسبب عدة مشاكل تصورية. منها مشكل الحشو و عدم التوازن بين قيد جزيرة المرفوع و قيد الفاعل المعين ... الخ .

رغم ذلك فان قيود الربط في نظرية (عن الربط) مازالت تحافظ على دورها النحوي في نظرية العمل و الربط. نظرا الى ان موضع أثر المركب الاسمي في (٩٩) يوجد ضمن الحيز المنغلق . أي حيز فاعل الجملة المصرفة زمنيا في (٩٩–أ) و حيز يتحكم فيه مكونيا الفاعل المعين في التركيب في (٩٩–ب) . فلا يمكن لاثر المركب الاسمي في هذا الحيز ان يربط ب (Mustafa) و (Bsaina) و يعني هذا ان قيود الربط مثل قيد جزيرة المرفوع و قيد الفاعل المعين مازالت تقوم بوظيفتها في قيود الربط في نظرية العمل و الربط. و هكذا يمكن القول ان القيد الربطي للعائد يقيد حركة المركب الاسمي على أساس انه أثر المركب الاسمي عائد فارغ.

ثانيا ، لننظر الى أثر المركب الاستفهامي . لقد بينا ان أثر المركب الاستفهامي يختلف ، الى حد كبير ، عن أثر المركب الاسمي باعتباره موسوما بالحالة الاعرابية و يربط بالمركب الاستفهامي المنقول الى موضع المص خارج ج .

لقد سمى تشومسكي ربط أثر المركب الاستفهامي بالربط غير الموضوعي ($\bar{A}$- Binding) و ربط أثر المركب الاسمي بالربط الموضوعي (A-Binding) . اما الربط الموضوعي فان

الرابط فيه موجود في موضع موضوعي داخل ج . بينما الربط غير الموضوعي معناه ان الرابط موجود في موضع غير موضوعي خارج ج . و يقول تشومسكي : (١٠٤)

« ان الأثر في الجملة اذا كان مربوطا موضوعيا فانه عائد، و اذا كان مربوطا غير موضوعي فانه متغير ».

و هكذا فان أثر المركب الاستفهامي مربوط غير موضوعي ، فمن البديهي ان أثر المركب الاستفهامي لا يعود على اي موضوع داخل ج كما بين ذلك المثال التالي :

(١٠٢) مص ماذا [ج حسبت [ج̄ ان يهجر عمر أث]]

في البنية س (١٠٢) لا يعود أثر المركب الاستفهامي على اي موضوع داخل ج اي انه حر بغض النظر عن المقولة العاملة. مثلما يكون التعبير المحيل حرا في الخصائص الاحالية و من ذلك يتبين لنا ان اثر المركب الاستفهامي يحل محل وظيفة التعبير المحيل في نظرية الربط. و كذلك، يفيد القيد الربطي للتعبير المحيل حركة المركب الاستفهامي كما في المثال (١٠٣) :

(١٠٣)

أ) * حسبت ماذا ان يهجر عمر أث

ب) * يظن عمر ان ماذا يفعل مصطفى أث

أخيرا ، نستطيع ان نستنتج من الأمثلة السابقة ان قيد الربط للعائد و قيد الربط للتعبير المحيل لا يحددان الخصائص الاحالية فقط، بل يفيدان التحويلات التركيبية مثل حركة المركب الاسمي و حركة المركب الاستفهامي.

---

(١٠٤) " Lectures on G B " p 184

٥) مبدأ المراقبة

ان نظرية المراقبة تحدد الخصائص الاحالية بين الضم و مراقبه كما هو معلوم ان الضم ضمير عائدي من نوع خاص باعتباره مقولة فارغة. لأن الضم يأخذ صفة عائدية من جهة و صفة ضميرية من جهة أخرى. و كذلك يختلف عن الاثر في عدة خصائص وهي : (١٠٥)

أ) العمل.

ب) موضع المفسر

ح) قيد التحتية

ان الضم بالعكس من الأثر اللغوي ، غير معمول فيه و مفسره يوجد في موضع محوري و لا يخضع كذلك لقيد التحتية كما هو الحال في الأمثلة التالية :

(١٠٤) أ) It is unclear [ج what (ضم) to do]

ليس من الواضح [ج ما الفعل (ضم)]

ب) I told you [ج what (ضم)ᵢ to feed yourself]ᵢ

أخبرتك [ج بما نفع (ضم) لنفسك]

ج) I asked youᵢ [ج what (ضم)ᵢ to feed myself]

طلبت منك [ج ما نفع (ضم) لنفسي]

د) Johnᵢ thinks [ج that it will be difficult [ج (ضم)ᵢ to feed yourself]

يظن جون [انه سيكون من الصعب [ج نفع (صم) لنفسك]

---

(١٠٥) المرجع السابق : ص ٥٦

ان هذه الأمثلة تبين ان الضم في الانقليزية يولد في موضع غير معمول فيه باعتباره فاعل الجملة غير المصرفة زمنيا. لاحظ ان موضع فاعل الجملة غير المصرفة زمنيا في الانقليزية غير معمول فيه . كما تبين ذلك القاعدة التالية : (١٠٦)

(١٠٥) S ----------{ (NP) to VP}
{ NP Tense VP}

من الملاحظ ان مفسر الضم في الأمثلة (١٠٤) يوجد في موضع محوري و ان الضم و مفسره لا يحترمان قيد التحتية . لان قيد التحتية نوع من القيود المحلية التي تحد من التحويلات . اي ان العلاقة بين الضم و مفسره ليست تركيبية بل انها علاقة دلالية.

في هذه النقطة، يفترح تشومسكي مبدأ الضم : (١٠٧)

(١٠٦) اذا كان س مقولة فارغة و غير معمول فيه فان س الضم . و اذا كان س معمولا فيه فان س أثر لغوي.

بخصوص مبدأ الضم ، نجد مبدأ المقولة الفارغة (Empty Category Principle) (١٠٨) و الذي يقر بان الأثر اللغوي لا بد ان يكون معمولا مناسبا أو بعبارة أخرى .لا بد من الاثر اللغوي ان يكون معمولا من المقولات المعجمية مثل فعل. صفة . اسم . حرف الجر. ان مبدأ المقولة الفارغة يشكل التوزيع التكاملي مع مبدأ الضم. و يعني هذا ان الضم يشكل التوزيع التكاملي مع الأثر اللغوي .

---

(١٠٦) الصرفة تعمل في الفاعل اذا و اذا كانت فقط تتضمن الزمن و اذا لم تتضمن الزمن فان الفاعل غير معمول فيه و يظهر فيه المقولة الفارغة اي الضم (PRO)

(١٠٧) انظر : " Lectures on G B " p60

(١٠٨) نفس المرجع : ص ٢٥٠

مما يميز الضم عن الضمير المحض أنه يأخذ صفة عائدية من جهة و يأخذ صفة ضميرية من جهة اخرى ، لمزيد من الايضاح نأخذ الأمثلة التالية :

(١٠٧)

أ) [Umar$_i$ wants [ج (ضم)$_i$ to win the race]

يريد عمر$_i$ [ج ربح (ضم)$_i$ المباراة]

ب) [Umar$_i$ want [ج himself$_i$ to win the race]

يريد عمر$_i$ [لنفسه$_i$ ربح المباراة]

(١٠٨)

أ) [(ضم)$_{ij}$ finishing the work in the time] is important to MUSTAFA$_i$

[اكمال (ضم)$_{ij}$ العمل في الميعاد] هام بالنسبة لمصطفى$_i$

ب) [His$_{ij}$ finishing the work in the time] is important to MUSTAFA$_i$

[اكماله$_{ij}$ العمل في الميعاد] هام بالنسبة لمصطفى$_i$

ان المثال (١٠٧) يدل على دور الضم العائدي (Anaphoric Role) و المثال (١٠٨) يدل على دور الضم الضميري (Pronominal Role) . و على هذا يمكن اعتبار الضم الضم العائدي من جهة و الضم الضميري من جهة اخرى. و الحق ان بعض اللسانيين مثل بوشارد (Bouchard) يقبلون هذا الافتراض. و لكن اذا صح هذا الافتراض واجهنا مشكلتين: أ ولهما انه يجب علينا ان نبرهن على ان الضم معمول فيه لان العائد و المضمر كما نعلم لهما مقولة عاملة في نظرية الربط. اذ ان الضم العائدي يجب ان يكون مربوطا في المقولة العاملة و الضم

الضميري يجب ان يكون حرا في المقولة العاملة و ثانيهما اننا نبرهن على ان الضم يولد ليس في موضع الفاعل فحسب، بل يولد ايضا في موضع غير فاعلي. لان العائد و المضمر يظهران مقوليا في موضع غير فاعلي .

ان الضم ، بالرغم من ذلك ، لا يولد الا في موضع الفاعل اي موضع الفاعل في الجملة غير المصرفة زمنيا. اذن كيف نحل هذه المشكلة ؟ . يمكن ان نضع الضم في مقولة واحدة – مقولة عائدية ضميرية – ان الضم في هذه النقطة ، يخضع للقيد الربطي للعائد و القيد الربطي للمضمر معا. و لكن هذه المقاربة ليست صحيحة منطقيا لان اي عنصر لغوي لا يمكن ان يكون مربوطا من ناحية و غير مربوط من ناحية أخرى.

لخروج من هذا التناقص سلم تشومسكي بأن الضم ليس له مقولة عاملة و انه غير معمول فيه. و هذا الافتراض سماه بقضية مبرهنة للضم (PRO - Theorem) : (١٠٩)

(١٠٩) ان الضم غير معمول فيه .

و هكذا فان الضم في الانقليزية غير معمول فيه و لا يتناول في نظرية الربط بل يتناول في نظرية المراقبة.

ان نظرية المراقبة تقسم علاقة المراقبة بين الضم و مراقبه الى نوعين اثنين :

أ) المراقبة المحلية (Local Control)

ب) المراقبة غير المحلية (Non Local Control)

أما المراقبة المحلية فهي تحدد الخصائص الاحالية بين الضم و مراقبه بالاعتماد على معلومات الفعل المعجمية . اي ان الفعل يحدد الخصائص الاحالية للضم و يدعى هذا الفعل فعل المراقبة. من افعال المراقبة أفعال مراقبة الفاعل (Subject Control Verbs) و افعال مراقبة المفعول (Object Control Verbs) .

---

١٠٩) يصعب الاحتفاظ بمبدأ يقر بأن الضم غير معمول فيه في جميع اللغات .

أما أفعال مراقبة الفاعل فهي تقضي بان الفاعل يراقب على الضم في حين ان افعال مراقبة المفعول تجعل المفعول يراقب على الضم. من افعال مراقبة الفاعل Want (أراد) Promise (وعد) ... الخ . و من افعال مراقبة المفعول Persuade (أقنع) Consider (اعتبر . حسب) .... الخ و تبين الأمثلة التالية المراقبة المحلية بين الضم و مراقبه :

(١١٠)

أ) يريد عمر [جَ ربح (ضم) المباراة]

ب) وعد عمر مصطفى [حَ ربح (ضم) المباراة]

ج) أقنع عمر مصطفى [جَ بالمغادرة (ضم)]

يدل المثالان (أ) و (ب) على مراقبة الفاعل و يدل المثال (ج) على مراقبة المفعول . و الواضح ان علاقة المراقبة بين الضم و مراقبه محددة محليا.

في حين ان المراقبة غير المحلية لا تحدد ، محليا ، الخصائص الاحالية للضم اذ ان الضم في المراقبة غير المحلية لا يأخذ المراقب المحدد داخل الجملة كما تبين ذلك الامثلة التالية :

(١١١) أ) تقرر نبذ العن بقوة مذهلة .

ب) تقرر [نبذ (ضم) العن] بقوة مذهلة .

(١١٢) أ) ليس من اليسير مقاومة الاغراء و شرب زجاجة من البيرة .

ب) ليس من اليسير [مقاومة (ضم) الاغراء و شرب (ضم) زجاجة من البيرة]

في هذه الأمثلة ، نجد الضم غير قابل للمراقبة المحلية باعتبار انه لا يأخذ المراقب المعين داخل الجملة.

خلاصة القول ان نظرية المراقبة تحدد الخصائص الاحالية بين الضم و مراقبه. و ان الضم في الانقليزية غير معمول فيه و يشكل التوزيع التكاملي مع الأثر اللغوي في عدة خصائص .

الباب الثاني

تحليل الجمل العربية في ضوء النظرية التوليدية و التحويلية

مدخل

سوف نعالج في هذا الباب دراسة الجملة العربية و تحليلها من خلال النظرية التوليدية و التحويلية. و من اجل ذلك فقد و ضعنا في الباب السابق ابعاد النظرية التوليدية و التحويلية. و في الواقع لا تتخذ النظرية مبرراتها و لا تكون فعالة ما لم نقرنها بالتطبيق الواضح و المفيد في القضايا اللغوية. و على هذا سوف نطبق النظرية التوليدية و التحويلية على تحليل الجملة العربية.

يسعى هذا الباب في هذه النقطة الى تقديم تحليل لساني حديث و دقيق للجمله العربية اى وضع نظرية لسانية عربية حديثة بغية بناء منهج لساني حديث لفهم الجملة العربية . و كذلك يسعى الى توسيع النظرة العامة للنحو الكلي UNIVERSAL GRAMMAR . ان هذه الدراسات سنبين ان الجملة العربية يمكن دراستها ضمن الانموذج التوليدي للنحو الكلي . و يمكن استقصاء منها المميزات اللغوية المحددة التي تميز اللغة العربية عن غيرها من اللغات اي برامترات parameters الجملة العربية.

معلوم ان هدّف النظرية اللسانية ان تكشف عن النسق الكلي للتمثيل الذهني للغة الانسانية او النحو الكلي و صور ميزانه . و تحدد كذلك مضمون الانحاء الخاصة و طرق بنائها و تحديد البرامترات. او ان الفكرة الرئيسية هنا هي ان اللساني ينطلق من الجزء لينتهي الى الكل . الجزء هو اللغات البشرية كلها و الكل هو انظمة هذه اللغات البشرية و قوانينها. ان الجزء و الكل هما اللذان يعطيان اللسانيات الحديثة شرعيتها لتكون علما قائما براسه. و لذا ستعدم هذه الدراسة فرصة لمعرفة مدّى تطبيق النحو الكلي على اللغة العربية من جهة و معرفة برامترات الجملة العربية من جهة اخرى.

الحديث عن وضع نظرية لسانية عربية حديثة ذو شجون . ذلك انه يتعلق جوهريا التصور الخاطىء للعلاقة بين التراث اللغوي العربي و اللسانيات الحديثة .
و هذا التصور الخاطىء شغل بال الباحثين فانقسموا حول قسمين رئيسين · قسم يتبنى مواقف غريبة تخلط بين وصف اللغة العربية و قراءة التراث النحوي العربي و قسم يقترح تصورا

جديدا للظاهرة اللغوية او نحوا بديلا لنسق قواعد القدماء . فهذا الاضطراب بينهما يتمثل في الصراع بين التراث اللغوي العربي و بين اللسانيات الحديثة . يقول الاستاذ مازن الوعر فيما يتعلق بالصراع بين الاصالة و المعاصرة او التراث و الحداثة : (١)

-« الواقع ان جوهر الصراع بين الاتجاهين يتحقق بالحقيقة القائلة . بان اللسانيين العرب المعاصرين اللذين يؤيدون التراث اللغوي العربي و اصالته يدعون بانه لا يمكن قيام اية حركة لسانية حديثة يريدها العرب في التاريخ الحديث الا اذا استلهمت اعمالها و مناهجها من النبع الاصلي لهذا التراث اللغوي بابعاده الصوتية و التركيبية و الدلالية. اما اللسانيون العرب المعاصرون اللذين يؤيدون علم اللسانيات الحديثة

كعلم قائم براسه وافد من الغرب فان حجتهم هي ان هذا العلم اللساني ينبغي ان يؤخذ ككل و ينبغي ان نترجم مبادئه و اسسه و نطبقها على اللغة العربية كلغة من اللغات العالمية . مثلها اية لغة خاضعة لهذا العلم. ان فترة التراث اللغوي العربي و مناهجه بالنسبة لهذا الفريق هي فترة تاريخية قد انتهت و ينبغي علينا ان ندرسها ضمن اطارها التاريخي فقط. ».

يبدو ان اساس الصراع بين الاصالة اللغوية و المعاصرة اللسانية ليس صراعا بين الاعمال اللغوية التراثية التي وضعها العرب القدماء و بين الاعمال اللسانية المعاصرة التي وضعها علماء اللسانيات المحدثون في الغرب. و انما صراع في جوهره يكمن بين الباحثين العرب انفسهم اي بين الباحثين الذين يشدهم التاريخ القديم الى اقصى مسافات اليسار . و معنى هذا ان الصراع بين التراث و الحداثة لا ينتج عن الاعمال العلمية بنفسها بل عن العناصر المحيطة بها .و المهم ان الاعمال اللغوية و اللسانية سواء كانت قديمة او حديثة تكمل بعضها بعضا في حقول التكوين الحضاري الفاعل و المنفعل في حركة التاريخ الجدلية.

فعملية التاثير و التاثر موجودة ليس بين اللسانيات و بين الدراسات التي سبقتها و انما بين

---

١ – مازن الوعر ٠ « قضايا اساسية في علم السانيات الحديثة.» دار طلاس للدراسات و الترجمة و للنشر. دمشق .ط ١٩٨٨ . ص ٣٥٣.

الظواهر الحضارية كلها. فان الفكرة الرئيسية في قانون البحث العلمي هي انه لا سابق دون لاحق ولا لاحق دون سابق و كل من ينكر هذا القانون العلمي انما نظرته الى الظواهر هي نظرة شخصية و ليست نظرة موضوعية.

غير ان السر في تقدم الظواهر الحضارية بعضها على بعض يكمن في حقيقة مؤداها ان الشيء اللاحق يجب ان يكشف جديدا لم يكن في الشيء السابق. و هذا هو سر تقدم العلوم الانسانية و الطبيعية. و سر تقدم الحضارات في تاريخ الانسان و اللسانيات كعلم من هذه العلوم جاءت من اجل ان تبني صيغة علمية بمفهوم العلوم الطبيعية . ذلك من اجل معرفة كيفية عمل اللغات البشرية بدقة و ضبط و موضوعية مطلقة . و ذلك للاستفادة من نتائج هذه المعرفة اللغوية و توظيفها في مجال الحضارة و التكنولوجيا المعاصرة.

لناخذ على سبيل المثال عالم اللسانيات الامريكي – نوم تشومسكي – فسوف نجد برهانا على ما نقول. فعلى الرغم من ان هذا العالم قد رفض كل شيء اتت به البنيوية و لكنه في صميم اعماله التوليدية و التحويلية انما هو بنيوي. ان ما فعله تشومسكي هو انه قلب البنيوية راسا على عقب و اتى بشيء جديد لم تلتفت اليه البنيوية وهو دراسة « اللغة » على انها ظاهرة فيزيائية و رياضية و آلية و بيولوجية تعمل داخل الدماغ البشري .

المهم هو الاكتشاف الجديد لان هذا سر اللسانيات الحديثة التي اكتشفت في اللغات البشرية اشياء جديدة لم تستطع الدراسات اللغوية القديمة اكتشافها و ذلك بسبب ظهور التكنولوجيا الحديثة و التعامل مع العلوم الطبيعية الاخرى كالبيولوجيا و الفيزياء و الرياضيات و الحاسوب المعلوماتي Informatic Computational Science

الخلاصة ان وضع نظرية لسانية عربية حديثة من خلال تطبيق النظرية التوليدية و التحويلية على الجملة العربية يؤكد نقطة مهمة جدا هي اننا لا ندعو الى ترك التراث اللغوي العربي و اهماله بل اننا لا ندعو الى تطويره و تحسينه و نفخ روح العصر فيه. اذ ما نريد فعله في هذه النقطة هو الاستفادة من الدراسات اللغوية القديمة من خلال اعادة النظر فيها و معرفة مواطن الضعف .

ثم ان نبدا من جديد في تصميم منهج لساني عربي حديث باعتباره اشمل و ادق مما كان عليه . ذلك من اجل ان يكون هذا المنهج الحديث قادرا على اكتشاف اشياء جديدة لم تستطع الدراسات اللغوية القديمة اكتشافها.

و هكذا فان اي اغفال او اهمال للنظرية اللغوية القديمة بمناهجها المختلفة سيؤدي الى نقص و عدم كفاية في النظرية اللغوية الحديثة.

و هنا ناتي الى الحقيقة التالية بالتحديد وهي اننا اذا اردنا فعلا نظرية لغوية-عربية حديثة فانه يمكن ان نستفيد من النظرية اللسانية الغربية بمناهجها المتعددة ثم من النظرية اللغوية العربية القديمة بنماذجها المختلفة ايضا.

و ذلك لوضع نظرية عربية حديثة تعطي رؤية مختلفة في المنطق و الهدف. و ذلك لكي تسهم في فهم اللغة العربية فهما عميقا و دقيقا و تسهم ايضا في تذليل صراع بلا جدوى بين الاصالة و الحداثة و الذي يضع عقوبات في وجه التجديد في الدرس اللساني العربي.

على هذا سوف نعالج في الفصل الاول دراسات الجملة العربية عند النحاة العرب القدامى و ننظر اليها من جهة النظرية التوليدية و التحويلية في اطار المقارنة .

و في الفصل الثاني سوف نحاول وضع نظرية لسانية عربية حديثة من خلال تطبيق النظرية التوليدية والتحويلية.

الفصل الاول : الجملة العربية عند النحاة العرب القدامى

ا) االجملة و الكلام

ا ول ما يسترعى انتباه الناظر في اشهر كتب النحو اننا لا نجد فيها ابوابا او فصـولا خاصـة بدراسة الجملة من حيـث انواعها و انـواع عناصرهـا. و مختلـف وظائفهـا . ولا يعنـي هـذا ان الدراسـات النحويـة خالية مـن دراسـة الجملـة و انمـا دراسـة الجملـة لـم تتطـور بصفـة منظمـة وواضحة. و لعل ذلك يرجع الى سببين اولهما اختلاط مستويات الدرس في النحـو العربـي و لم يكن هذا امرا غريبا فـي المراحـل البـاخرة . و لكنهـا استمرت فـي الاعمـال المتـاخرة رغـم محاولات طيبة في فصل هذه المستويات.

في هذا الجو ظهرت دراسة الحملة متاخرا بمقارنة مع الدرس الصوتي و الدرس الصرفي . ففد اشار ابن جني الى وجوب ان يكون الصرف سابقا للدرس النحوي لان « التصريف انما هو لمعرفة انفس الكلمة الثابتة و النحو انما هو لمعرفة احواله المتنقلة... . و اذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب في من اراد معرفة النحو ان يبدأ بمعرفة التصريف لان معرفة ذات الشيء الثابت ينبغي ان يكون اصلا لمعرفة حاله المتنقلة » (٢)

ثانيهما · استعمال غير واضح للمصطلحات التي يطلقها النحاة على ما نسميه الجملة. فلا يظهر انهم كانوا يستعملون في البداية مصطلحا معينا اللأشارة الى ما تتميز الجملة من تركيب خاص هذا ما نلاحظ عند سيبويه عندما يتحدث عن الجملة مطلقا عليها عبارة « المسند و المسند اليه » فلم يعرف بالجملة و انما عرض لها في انماطها المختلفة يقول (٣)

---

٢) ابن جني ·« المصنف في شرح كتاب التصريف لابي عثمان المازني ». تحقيق ابراهيم مصطفى و آخرون . ١٩٥٤ . ص ٤ .

٣) سيبويه "الكتاب". مؤسسة الاعلى للمطبوعات . بيروت ١٩٩٠ ج ١/ ص ١٤ -١٥

« هذا باب المسند و المسند اليه وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر و لا يجد المتكلم منه بدا فمن ذلك الاسم المبتدأ و المبني عليه وهو قولك عبد الله اخوك و هنا اخوك ... و اعلم ان الاسم اول احواله الابتداء ... فالمبتدأ اول جزء كما كان الواحد اول عدد . ».

في القرن الرابع نجد تعريف ابن جني بالجملة مشيرا الى دلالتها على معنى مستقل جامعا فيه جملتي الخبر و الانشاء فيقول . (٤)

« اما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه و مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو زيد اخوك . و قام محمد . و ضرب سعيد . و في الدار ابوك و معه . و رويد وجاء وعاء في الاصوات. و حس و لب و اف و اوه. فكل لفظ استقل بنفسه و جنيت منه ثمرة معناه فهو كلام»

فشرط الكلام او الجملة عند ابن جني هو ان يفيد معنى تاما مستقلا يحسن السكوت عليه. و على هذا لا يعد ابن جني الكلمة الواحدة التي لا تفيد معنى مستقلا كلاما كما لا يعد من الكلام الكلمات المركبة التي لا تعطي معنى مستقلا.

و نجد ابن جني يرى ان الكلام و الجملة مترادفان باعتبارهما ما يؤدي معنى مفيدا مستقلا بنفسه ومن هنا نجد العرب القدامى يستعملون نوعين اثنين من التراكيب العربية . الكلام و الجملة. و ذهب الى مثل هذا الزمحشري (ت ٥٣٨هـ) في المفصل و ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في شرحه له . اذ يعد الاثنان الجملة مرادفة للكلام (٥) و نحن نعتقد ان هذا الفهم للكلام و الجملة هو فهم سليم يوافق راي اللغويين المحدثين ذلك لان المحدثين يجعلون الافادة شرط الكلام و الجملة.

غير ان جمهور النحاة كانوا يخالفون هذا المذهب في فهم الكلام و الجملة. فان ابن هشام ادرك فائدة تخصيص باب للنظر في الجملة باعتبارها قاعدة الكلام ووحدته الاساسية . فيرى ان الكلام غير الجملة. اذ يقول في المغني (٦)

---

٤) ابن جني "الخصائص". تحقيق محمد علي النجار . دار الهدى للطباعة و النشر بيروت ط . ج١/ ص ١٧.

(٥) انظر . " شرح المفصل " لابن يعيش علم الكتب بيروت ج١/ص ١٨.

(٦) انظر . " مغني اللبيب " لابن هشام تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. دار و احياء التراث العربي بيروت ج٢/ ص ٣٧٤.

« الكلام هو القول المفيد بالقصد و المراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه . و الجملة عبارة عن الفعل و -فاعله مقام زيد . و المبتدأ و خبره كزيد قائم. و ما كان بمنزلة احدهما نجد . ضرب اللحن قا ئم الزيدان . و كان زيد قا ئما و ظننته قا ئما . ».

ثم هو يفرق بين الجملة و الكلام حيث يقول « الكلام اخص منها يعني الجملة – فهو القول المفيد بالقصد. الصواب انها اهم منه اذ شرطه الافادة بخلافها . و لهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط و جملة الجواب و جملة الصلة و كل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما...» (٧)

في هذا الاطار يجب على كل كلام ان يكون جملة . ذلك لان الكلام يتالف من شكل نحوي و دلالي مفيد و تام بغض النظر فيما اذا كان ذلك التركيب بسيطا او مركبا .

من جهة اخرى ليست كل جملة عبارة عن الكلام ذلك لان الجملة يمكن ان تكون شكلا نحويا و دلاليا تاما اي الكلام و يمكن الا تكون كذلك و يتضح هذا من خلال الامثلة التالية :

١) الشمس طالعة

٢) خرجت (و الشمس طالعة)

ان التركيب(١) يمكن ان يكون كلاما و جملة لانه تركيب متضمن اسنادا يفيد معنى مستقلا بنفسه يحسن السكوت عليه. بينما التركيب المقوس في (٢) لا يعد كلاما لانه لا يفيد معنى مستقلا بنفسه . اي ان التركيب الاسنادي الاصلي اذا كان جزءا من تركيب اكبر سمي جملة و لا يسمى كلاما . فكل كلام جملة و ليس كل جملة كلاما.

---

(٧) نفس المرجع: ص ٣٧٤.

في ضوء الاتجاهين لتعريف الجملة نستطيع القول ان الفرق الجوهري بينهما يتمثل في ان اصحاب الاتجاه الاول امثال ابن جني و الزمخشري و ابن يعيش ربطوا في تحديد الجملة بين البنية التركيبية و المعنى اذ جعلوا اتمام المعنى معيار الجملة . فاذا لم يتم المعنى لا تسمى البنية التركيبية جملة. فان اصحاب الاتجاه الثاني مثل ابن هشام حددوا الجملة في ضوء البنية التركيبية مكتفين بالعلاقة النحوية بين عناصر البنية و حصروها في العلاقة الاسنادية. و هذا يعني ان جمهور النحاة لم يجعلوا الافادة شرط الجملة و انما جعلوا الاسناد شرط الجملة سواء اعبر بمس معنى كامل مستقل بنفسه ام لم يعبر .

خلاصة القول ان النحاة العرب القدامى اعتمدوا لتحديد الجملة على شرطين اثنين : شرط الافادة و شرط الاسناد.

اما شرط الافادة فهو جانب قار معنوي من جوانب تعريفهم للجملة و كذلك يقترن باستقلال الجملة و عدم احتياجها الى ما يتمم معناها . و شرط الاسناد وهو جانب تركيبي . و هكذا فان

الجملة هي لفظ مستقل بنفسه و مفيد بمعناه و يتضمن المسند و المسند اليه . فلا مناص من ضبط حدودها ليتسنى للنحوي ان يقوم بعمله.

من جهة اخرى يجعل اللغويون المحدثون المعنى الكامل و المستقل بالفهم شرطا اساسيا للجملة و لا عبرة بعد ذلك في ان تكون من عنصر واحد او عنصرين. فالجملة اذن « هي اقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تركيب هذا القدر من كلمة واحدة او اكثر ». (٨)

ومن هنا فاللغوي الحديث يجعل عبارات « سبحان الله » و « صباحا » في جواب من يسأ ل « متى نسافر » و « عمر » في جواب من يسأل « من يسافر » جملا تامة. و ان لم نتبين في اي منها مسندا او مسندا اليه فالافادة هي شرط الجملة و ليس شرطها ان تكون مؤلفة من عنصرين المسند و المسند اليه . و هذا التعريف الضمني للجملة يتفق مع تعريفها في النحو التقليدي . –

---

(٨) ابراهيم انيس :« من اسرار اللغة » ص ٢٦٠–٢٦١ و كذلك انظر " النحو العربي" لمهدي المخزومي ط١٩٦٦،١ ص ٨٣– ٨٤.

اذن (هي التعبير عن معنى كامل و مستقل بذاته بما يتضمن مسندا و مسندا اليه) (٩) و هذا لم يسلم من نقد علماء الغرب المحدثين.

لناخذ على سبيل المثال رائد المدرسة الوصفية و البنيوية : بلومفيلد (BLOOM FIELD) . فسوف نجده يعرف الجملة بانها « الشكل اللغوي المستقل الذي لا يكون متضمنا في تركيب نحوي او في تركيب لغوي اطول. » (١٠) فمعنى هذا ان بلومفيلد رأى الحملة شكلا لغويا مستقلا بذاته لا ينتمي بالضرورة الى تركيب نحوي اذ انه حصر مفهوم الجملة في الصفات التركيبية دون ذكر المعنى .. مع ذلك فان الشكل اللغوي المستقل بذاته مفاده انه يفيد معنى مستقلا بنفسه .

في حين ان الحملة بمنطق المدرسة التوليدية يمكن ان نفهمها على انها مجموعة من المورفيمات المولدة بناء على العمليات الذهنية اللغوية التي تنتج عددا غير متناه من الجمل النحوية .

اما تشومسكي فلم يعرف الجملة مباشرة و انما نظر اليها من جهة تحديد اللغة اد يقول · (١١)

« كل لغة طبيعية لها عدد محدود من الفونيمات (الوحدات الصوتية) و يمكن ان تمثل كل جملة بمتواليات محدودة من هذه الفونيمات مع وجود عدد كبير غير محدود من الجمل. و كذلك يمكن اعتبار مجموعة الجمل » ذات بعض الانظمة الرياضية التي صيغت صياغة شكلية لغة .

حيث نجد ان تشومسكي يعتبر كل جملة جميع المتواليات من الفونيمات المحدودة و المهم هو ان تشومسكي لا يقتصر على شرط الجملة مثل شرط الافادة و شرط الاسناد بل يولي اهتمامه على الانظمة الرياضية التي تولد الجملة.

---

(٩) R R C Hartmann and F C. Stock Dictionary of language and linguistics Univ of Notinghum and sheffield p 206.

(١٠) BLOOMFIELD / LANGUAGE P 170

(١١) Chomsicy n · Syntactic Structures 1957 p13 -

اذ غاية النظرية اللسانية عنده معرفة ما يجري في الدماغ البشري لتوليد الجملة من عمليات ذهنية لغوية بيولوجية اي معرفة القدرة (COMPETANCE) من ثم استغلال هذه القدرة اللغوية لنصب في المعارف الانسانية الاخرى (المعرفة الاجتماعية - المعرفة الفكرية - المعرفة الفنية ...الخ) و الاسهام بالتالي في حقل التكوين الحضاري المعاصر.

اذا اردنا معرفة هذه العمليات الذهنية اللغوية البيولوجية فلا بد من النظر

اليها على انها مؤلفة من انساق فرعية من القواعد و انساق فرعية من المبادىء الكلية. و مجموعة من الانساق الفرعية تتفاعل فيما بينها لتوليد الجمل النحوية فقط

يعني كل هذا ان الجملة بمنطق النظرية التوليدية و التحويلية تتولد عن طريق التفاعل بين مجموعة من الانساق الفرعية . اذ انها تتولد عن طريق المكون الاساسي الذي يتالف من لقواعد المقولية و المعجم و القواعد التحويلية التي تحول البنى العميقة الى بنى -س- و القواعد دلالية التي تحدد التاويل الدلالي للجملة و القواعد الصوتية التي تحدد التاويل الصوتي جملة ايضا . و مجموعة من المبادىء الكلية التي تضبط القواعد.

و هكذا يمكن القول ان الجمل مجموعة من البنى السطحية المولدة عن طريق الانظمة الرياضية التي تتفاعل فيما بينها في الدماغ البشري.

ان هذه الحقيقة تدل على فرق جوهري بين النحاة العرب القدامى و التوليديين من جهة و من جهة اخرى تدل على مواطن الاشتراك بينهم . اذ مما يشترك فيه النحاة العرب القدامى و التوليديون في تحديد الجملة انهم يجعلون المكون التركيبي و المكون الدلالي شرطا اساسيا للجملة. و لا تقوم الجملة دون اي منهما.

في حين ان النحاة العرب يختلفون عن التوليديين في انهم يحددون شروط الجملة مثل شرط الافادة و شرط الاسناد بالاعتماد على المنهج الوصفي الذي يجمع المعطيات اللغوية و يسجلها كما هي . و لاحظنا آنفا ان النحاة امثال ابن جني و ابن يعيش يحددون شروط الجملة من خلال الامثلة اي المعطيات اللغوية.

بالعكس من ذلك فان التوليديين ينظرون الى الجملة بافتراص عقلي ان هنالك عمليات ذهنية لغوية بيولوجية عاملة في الدماغ البشري باعتبارها مكنـة بيولوجيـة تولـد عددا غير متنـاه مـن الجمل النحوية. فالجملة عندهم صورة لفظية ناتجة عن الانظمة الذهنية الشكلية.

و من هنا فاننا نستطيع ان نحدد مقوليا الكلام و الجملة عند النحاة العرب اولا الكـلام و الجملـة عند ابن حني و الزمخشري و ابن يعيش يطابقان ثلاث مقولات . ج و ج̄ و ج̿ من المقـولات المعجمية لان الكلام و الجملة عندهم ما يؤدي معنى تاما مستقلا بنفسـه . اي ان ج تفيـد معنـى الاخبار و ج̄ معنى الاستفهام و ج̿ معنى بين المحـور و الحمل الـذي تؤلفـه البـؤرة و تركيـب التعليق الحملي.

ثانيا اما الجملة عند ابن هشام و جمهـور النحـاة فهـي تتمثـل فـي مقولتيـن ج و ج̿ لأن ج و ج̿ تقومان على تركيب اسنادي خلافا ل ج̄ . ان ج̄ مقولة موسـعة علـى تركيـب اسـنادي باعتبارهـا تمثل جملة استفهامية لها صدر الكلام اي المصـ (COMP) الـذي تنتقـل اليـه اسـماء الاسـتفهام حسب الحركة او تولد حروف الاستفهام .

اخيرا يمكن القول ان الجملة عند نحاة العرب القدامـى تـاخذ شـرطين شـرط الافـادة و شـرط الاسناد. و ان شرط الافادة اهم من شرط الاسناد في تحديد الجملة. و اذا كان الامر كذلك فاننـا نستطيع ان نحدد الجملة عند النحاة العرب بانها مؤلفة من ج و ج̄ و ج̿ و لكن اذا كان شرط الجملة منحصرا في شرط الاسناد فلا مناص من تحديد الجملة بانها مقولة ج فقط و سوف نحلل الجملة العربية على مستوى مقولات ج و ج̄ و ج̿

٢) تقسيم الجمل العربية

بعد ان انهينا الى تحديد الجملة بانها مجموعة من الالفاظ المستقلة بنفسـها و المفيـدة لمعناهـا ذات التركيب الاسنادي نستطيع ان نعرض انواع الجمل . فقد تنـاول القدمـاء انـواع الجمـل مـن ثلاثة منطلقات : طبيعة عناصرها الاولية (اي فعل او مبتدأ) و طبيعـة صغرهـا او كبرهـا (اي الجملـة الصغرى و الجملـة الكبرى) و طبيعـة الـدور الوظيفـي الـذي تقـدم بـه (اي الـدور الوظيفي للجملة)

٢.١) طبيعة العناصر الاولية

اثناء دراسة عنصري الجملة هما المسند و المسند اليه لاحظ النحاة ان الالفاظ يمكن ان تكون مسندا و مسندا اليه ليست دائما على نفس الرتبة . و هذا ما دعا الى تقسيم الجمل العربية الى فعلية و اسمية . و زاد بعضهم الجملة الظرفية (١٢) . و قد اشار الخليل و المبرد الى قسم آخر هو الجملة الشرطية (١٣) و لكن جمهور النحاة اعتبروا جملة فعلية و جملة اسمية بانهما تركيبان اساسيان في اللغة العربية لانهم اعتبروا الجملة الظرفية تركيبا اسميا كما اعتبروا الجملة الشرطية تركيبا فعليا على الرغم من انها تركيب مؤلف من اكثر من جملة واحدة. اذ عد ابن يعيش في شرحه هذا التقسيم الجملة الشرطية جملة فعلية مركبة من جملتين فعليتين او فعلية و اسمية. (١٤) .

عندما ننظر الى مبدا التقسيم نلاحظ انه يقوم على رتبة المسند و المسند اليه في الجملة بدلا من العناية بنوعهما. فالجملة الاسمية عندهم هي التي تبدا بالاسم أي المسند اليه. و الجملة الفعلية هي التي تبدا بالفعل اي المسند. و يعني هذا ان هذا التقسيم لا يعبر عن العلاقة النحوية التي يمكن ان توجد بين المسند و المسند اليه . بل انه يعتبر الرتبة الظاهرة للمسند و المسند اليه مقاسا للتمييز بين النوعين.

يبدو ان النحاة يعتمدون على المنهج الوصفي في تقسيم الجمل العربية و الحقيقة ان حصر النماذج و الصور طبقا للنموذج الوصفي لا يتمكن من شرح انتاج الكلام . اذ ليس الامر مجرد كلمات موصوفة ينطبق ببعضها في اثر بعض بل علاقات نحوية و معنوية بين عناصر الجملة.

---

١٢) " مغنى اللبيب " ٢/ ٣٧٦

١٣) انظر " المقتضب " للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية. ٢/ ٤٦ " شرح الكافية " للرضى دار الكتب العلمية ط ٢. بيروت ١٩٧٩، ٢/ ص٢٠٤.

١٤) انظر " شرح المفصل " ١/ ٨١- ٨٢

في هذا الصدد يناقش بعض المحدثين هذا التقسيم فيرون ان هذا التحديد للجملة الاسمية و الجملة الفعلية غير موفق لانه لا يقوم على اساس من التفريق اللفظي المحض (١٥) و كان على النحاة المحدثون ان يبحثوا عن اساس آخر للتفريق بين النوعين.

فالتفريق الصحيح بين نوعي الجملة العربية يجب ان يقوم في راي المخزومي على اساس من الطبيعة اللغوية لكل منهما او على اساس ما يفيده المسند من المعنى و يؤديه من وظيفة لا على اساس ترتيبه و موقعه من الجملة.

فاذا كان المسند دالا على التجدد كانت الجملة فعلية ولا عبرة بموقع المسند منها و اما اذا كان دالا على الثبوت و الدوام كانت الجملة اسمية ولا عبرة بالموقع ايضا فالتجديد معنى يستفاد من الافعال و الدوام او الثبوت معنى تفيده الاسماء .

و لعل القول بان الجملة الفعلية ما يكون المسند فيها فعلا و الجملة الاسمية ما يكون المسند فيها اسما . هو قول موفق و لا عبرة بموقع المسند من الجملة (١٦)

هذا من حيث جانب سلبي من التفريق اللفظي . اما من حيث جانب ايجابي فهو يرجع الى اعتقادهم بانه لا يمكن للفاعل ان يتقدم على الفعل لان ذلك

---

(١٥) انظر:" النحو العربي " لمهدي المخزومي شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٦٦/ ص ٨٥.

(١٦) نفس المرجع ص ٨٦ و انظر:" مساهمة في تحديد الجملة الاسمية " لعبد القادر المهيري ص ١٥.

يغير نوع الجملة و يفقد صيغتها الفعلية (١٧) فلا يبقى للحكم الا ان يتصرف في ترتيب بعض العناصر المتممة فقط يقول ابن يعيش فيما يتعلق بمنع تقديم الفاعل على الفعل (١٨) « انما وجب تقديم خبر الفاعل - يعني الفعل - لامر وراء كونه خبرا. وهو كونه عاملا و رتبة العامل ان يكون قبل المعمول و كونه عاملا فيه سبب اوجب تقديمه»

و هكذا فان نظرهم في تقديم الفعل وجوبا ادى بهم الى اعتبار جملة اسمية جنسا جديدا.

في حين ان البلاغيين سمحوا بتقديم عنصر من عناصر الجملة او تاخيره.

عن الرتبة الطبيعية كثيرا ما لغاية بلاغية. فهم - و ان لم يرفضوا ما ذهب اليه النحاة من اعتبارات - اشاروا الى قيمة تقديم المسند اليه في الجملة المتضمنة لفعل معتبرين ان علاقة هذين العنصرين لا تتغير في مستوى المعاني فقد شرح عبد القادر الجرجاني الظاهرة التركيبية لعملية التقديم و التاخير للعناصر اللغوية سواء كان ذلك على يمين الفعل او على يساره . لقد -

---

(١٧) هناك خلاف بين البصريين و الكوفيين في امكان تقديم الفاعل او عدم تقديمه لان البصريين منعوا تقديم الفاعل و الكوفيين جوزوا ذلك . و تجدر الاشارة الى ان هذا الخلاف يتعلق بقضية عامل النصب في المفعول اي ان البصريين ذهبوا الى ان الفعل عمل في الفاعل و المفعول جميعا. اما الكوفيون فاحتجوا بان العامل في المفعول الفعل و الفاعل. ذلك لانه لا يكون مفعولا الا بعد فعل و فاعل. فقد رأى الكوفيون ان الفعل و الفاعل بمنزلة الشيء الواحد اعتبار عامل في المفعول . و هذا الموقف مكنهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل . و بعكس من ذلك فان البصريين اعتبروا الفاعل معمولا في كونه يجب ان يلي الفعل . اما مذهبهم فان المعمول لا يمكن ان يتقدم على العامل. و بذلك منعوا تقديم الفاعل على الفعل (انظر " الانصاف في مسائل الخلاف " لابن الانباري. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . بيروت ١٩٨٧،١/ ٧٨-٨١)

(١٨) شرح المفصل ٧٤/١.

اقترح الجرجاني نوعين اثنين لتقديم العناصر اللغوية في الجملة . يدعي النوع الاول تقديم على نية التاخير و يدعي النوع الثاني تقديم لا على نية التاخير (١٩) . و لئن امكن اعتبار تعليقات علماء البلاغة تلافيا لما في نظرية النحاة من تكلف فاننا نلاحظ انه لا انسجام هنا بين النحو و البلاغة لان النحاة حرصوا على تصوير الواقع اللغوي كما هو بما فيه من مختلف الامكانات.

على كل فان النحاة الا الكوفيين و البلاغيين منعوا تقديم الفاعل مما ادى بهم اعتبار التراكيب التي تبدأ بالمسند اليه حملة اسمية في كونها تختلف جنسيا عن الجملة الفعلية .

و ما يسترعى انتباهنا من هنا هو ان تحديد النحاة للجملة الاسمية يشبه تحديد تشومسكي للجملة المبأ رة . كما هو معلوم فقد اعتبر تشومسكي البؤرة مولودا في مكان يوجد اصلا خارج ح . اذ انه لم يلجا في رسمه الى قاعدة التحويل اى قاعدة التفكيك (Dislocation) التي تترك اثراو نسخة صميرية من العنصر المنقول في المكان المصدر (٢٠) بل لا بد من توليد البؤرة في مكان يوجد اصلا خارج ج . مثلا على ذلك لنتامل المثال التالي :

The apple, I like it (٣)

التفاحة ، احبها

في المثال (٣) يرى تشومسكي البؤرة « the apple » يتولد من خلال القاعدة المركبية التوليدية التالية

٤) $\bar{ج}$ + بؤرة ⟵ $\bar{\bar{ج}}$

ان هذه الرؤية نخالف قاعدة التفكيل التي تقوم على التحويلات . فهذه المقاربة القاعدية للجمل المبأرة مثل (٣) نجعل القاعدة الاساسية التي نحتاج اليها قاعدة تاويلية لا تحويلية . و هي قاعدة تحدد الربط الدلالي بين البؤرة او الموضع (Focus) و تركيب التعليق ($\bar{ج}$) .

---

(١٩) عبد القاهر الجرجاني "دلائل الاعجاز " مكتبة الخانجي القاهرقط ٢،١٩٨٩ ص ١٠٢،١١٠

(٢٠) اقترح روس ١٩٦٧ ان تصنف التحويلات الى صنفين : قواعد باترة كالخفق (SCRAMBLING) مثلا حيث لا نجد اثرا بارزا و قواعد ناسخة كالتفكيل حيث نجد نسخة او اثرا صميريا للمفولة المنقولة. و النوع الاول يخضع للقيود على التحويلات و النوع الثاني لا يخضع لها.

و بهذا يصير خرق هذه القاعدة للقيود على التحويلات شيئا طبيعيا لانها ليست قاعدة تحويلية. فليس هناك ما يدعو الى ان نحترم هذه القيود مثل قيد النحتية.

في هذا الصدد يمكن افتراض ان المسند اليه في الجملة الاسمية العربية يتولد بالقاعدة المركبية التوليدية لا القاعدة التحويلية و هذا الافتراض يبرهن مما ذهب اليه النحاة حول خصائص المبتدأ .

و الحق ان القدماء ذكروا المبتدا في مواضيع متفرقة من كتبهم و لكن لم يتحدث عنه واحد منهم حديثا مفصلا . غير ان الذي يمكن ان نستنبطه من كلامهم هو ان المبتدأ معنى يجمع في مضمونه ثلاثة مفهومات (٢١)

١ - الاولية اي ان الاسم المبتدا به يذكر في الكلام اولا لثاني يليه يربط بينهما رابط معنوي خاص.

٢ - التعرية و هنا نتيجة لما سبقه لانه يعني ان المبتدأ واقع في بدء الجملة غير مسبوق بعامل من العوامل اللفظية.

٣ - الاسناد ، وهو الرابط المعنوي الذي يقيم العلاقة بين المبتدأ و ما يليه وبه يكشف عما نسب اليه من حدث قام به او وصف نسبي اليه .

و هذه المفهومات حول المبتدا تطرح عدة تشابهات بين المبتدأ و البؤرة ،

---

(٢١) د. محمد خير الحلواني " اصول النحو العربي " الناشر الاطلسي الرباط ١٩٨٣ م ص ١٧١.

منها ان المبتدا يتولد اولا خارج الجملة (اي الجملة الخبرية) كما تتولد البؤرة اولا في حيز ج خارج ج و منها ان المبتدا ليس له علاقة نحوية ببقية عناصر الجملة . اذ ليس له وظيفة نحوية محددة نظرا الى انه مرفوع دائما بغض النظر عن الوظائف النحوية داخل الجملة كما تظهر البؤرة في موقع غير موضوعي ($\overline{A}-position$) اي موقع لا تحدث فيه الوظائف النحوية داخل الجملة . و اذا كان المبتدأ عنصرا موضوعيا ذا علاقة نحوية بعناصر الجملة (ج) فانه يجب ان يحافظ الاعراب . و اخيرا فان المبتدأ يربط بعنصر الجملة لافادة معنى الاسناد بواسطة ما سماه النحاة العرب بالرابط الضميري و هذا ما نجده في البؤرة لان البؤرة تربط دلاليا بتركيب التعليق (Comment) بواسطة الضمير العائد (Resumptive Pronoun) الذي يربط بينهما دلاليا .

و واضح بمنطلق النحاة ان الخبر لا بد ان يكون مشتملا على رابط يربطه بالمبتدأ و الا صارت جملة غير نحوية لا يصح الاخبار فيها. و هذا الرابط يجب ان يكون ضميرا متصلا ظاهرا اذا كان المبتدا لا يمثل الفاعلية و يجب ان يكون ضميرا مستترا اذا كان يمثل الفاعلية. و يعني هذا ان النحاة حددوا ضرورة وجود الربط بين المبتدأ و الخبر حتى يكون الكلام سليما دلاليا.

بخصوص الاسناد بين المبتدا و الخبر، نجد الوظائف الاخرى التي تميز المبتدا عن كل من الوظائف الدلالية و الوظائف التركيبية وهي الوظائف البرغماتية (Pragmatic Functions) .

و ان المبتدا مرتبط في البنية البرغمانية بالمقام اي مجال الخطاب (universe of Discourse) الذي لا يمكن ان يتم الانطلاقا مما يسمى بالوضع التخابري القائم بين المتكلم و المخاطب في طبقة مقامية معينة .

فالمبتدا يحمل وظيفة المحور (Theme) التي تفيد الشخص او الشيء المخبر اي المعلومة القديمة لابرازها للمخاطب او لتوضيح او تصحيح معلومة سابقة. ووظيفة المحور للمبتدا

تحتاج الى وظيفة الحمل (Rheme) باعتبارها ما يخبر به عن ذلك الشخص او الشيء اي ما يفيد المعلومة الجديدة . ان محتوى الاخبار في المبتدا منخفض في حين انه مرتفع في الخبر لان الخبر يخبر المبتدأ معلومة جديدة (٢٢)

يعني كل هذا ان المبتدا و الخبر قسمة ثنائية ضرورية لتركيب الجملة من ناحية الوظائف البراغماتية و لا بد من الاشارة الى ان المبتدأ في هذه النقطة يقوم بنفس الوظائف البرغماتية مع البؤرة كما تحمل البؤرة وظيفة المحور و تلازم التعليق. و هكذا نقترح بان المبتدا في الجملة الاسمية يستبدل بالبؤرة في هذا البحث.

ان هذه الحقيقة توحي بان الحملة الاسمية العربية يمكن ان تتولد بالقاعدة المقولية ج̿ ---> بؤرة + ج̄ حيث البؤرة تساوي المبتدأ و مقولة ج̄ تساوي الجملة الخبرية. و هناك الرابط النحوي بين البؤرة و ج̄ .

اخيرا فان تحديد النحاة للجملة العربية على اساس طبيعة العناصر الاولية مقبولة في ضوء النظرية التوليدية و التحويلية بالرغم من ان بعص المحدثين ناقشوا هذا التفريق. فان المبتدا في الجملة الاسمية ليس فاعلا منقولا بل انه عنصر اولي يتولد خارج ج كما في البؤرة في القاعدة المقولية : ج̿ ---> بؤرة + ج̄ او بعبارة ادق فان المقاربة القاعدية للجملة الاسمية تميزها عن الجملة الفعلية تركيبيا و دلاليا .

لان الجملة الاسمية تختلف دلاليا عن الجملة العقلية باعتبار ان المبتدا تقابله وظيفة دلالية حسب التاويل المنطقي و الظروف المقامية هي محور(Theme) و هكذا فان الجملة الاسمية التي تبدا بالمسند اليه تختلف عن الجملة الفعلية التي تبدا بالمسند تركيبيا و دلاليا .

---

(٢٢) انظر " المبتدأ في اللغة العربية نحو وصف وظيفي – تداولي " لاحمد المتوكل تكامل المعرفة . مجلة جمعية الفلسفة بالمغرب . الرباط ١٩٨٤ م ص ٩٣ – ١٢٠

٢.٢) طبيعة التركيب الداخلي

حلل النحاة العرب (امثال لبن هشام) الجمل العربية حسب التركيب الداخلي بين عناصر الجملة فقد حللوها حسب طبيعة صغرها و كبرها (اي الجملة البسيطة و المركبة) فان ابن هشام قسم الكلام العربي الى نوعين اثنين يدعى النوع الاول الجملة الصغرى و يدعى النوع الثاني الجملة الكبرى.

أ) الجملة الكبرى

عرف ابن هشام الجملة الكبرى بانها جملة مركبة او معقدة تتالف من اكثر من جملة واحدة اذ يقول (٢٣)

« الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام ابوه و زيد ابوه قام »

من ذلك فان الجملة الكبرى هي اسمية يتالف تركيبها من المسند اليه كمبتدأ و المسند كخبر. اما الخبر فانه يمكن ان يكون اما جملة اسمية او حملة فعلية كما هو الحال في المثال التالي .

٥) زيد قام ابوه

٦) زيد ابوه قام

كما يقول ان الجملة الكبرى تكون مصدرة بالفعل نحو « ظننت زيدا يقوم ابوه » (٢٤) و هكذا فان الجملة الكبرى تتالف من اكثر من جملة واحدة اما هي اسمية او فعلية .

---

(٢٣) " مغنى اللبيب " ٢/ ص ٣٨٠

(٢٤) نفس المرجع : ص ٣٨٠

ب) الجملة الصغرى

عنى ابن هشام بالجملة الصغرى اي الجملة البسيطة . اذ يقول (٢٥) « الصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين و قد تكون الجملة صغرى و كبرى باعتبارين نحو . زيد ابوه علامه منطلق . فمجموعة الكلام جملة كبرى لا غير و « غلامة منطلق » صغرى لا غير لانها خبر . و « ابوه غلامة منطلق » كبرى باعتبار « غلامة منطلق » و صغرى باعتبارها جملة الكلام . »

من ذلك فان الجملة الصغرى هي اسمية او فعلية يتالف تركيبها الداخلي من المسند و المسند اليه فالجملة الصغرى تركيب اسنادي كخبر المبتدأ .

نبين لنا مما سبق ان ابن هشام قسم الجملة العربية الى الجملة الصغرى
و الجملة الكبرى حسب التركيب الداخلي . و تجدر الاشارة الى ان تفسيم ابن هشام للجمل يشبه تقسيم اللغوين المحدثين (امثال بلومفيلد BLOOMFIELD) فان العالم اللغوي بلومفيلد قسم الجمل الى نوعين اثنين حسب التركيب الداخلي. و هما جملة صغرى (Minor Sentence) و جملة كبرى (Full Sentence) (٢٦) .

اما الجملة الكبرى فهي جملة كاملة تتالف من المسند و المسند اليه وهي تصنف الى ثلاثة انواع حسب التركيب الداخلي

أ) الجملة البسيطة (Simple Sentence)

هي نمط نحوي يتالف من تركيب رئيسي واحد (Main clause) بدون تركيب تابع (Subordinate clause) او تركيب العطف المتكافىء (Co-ordinate clause) او هي جملة في تركيب الكلام ذات المسند اليه الواحد و تتم الافادة بها نحو ذلك « شبك الطبيب » . « انت حر » فهاتان الجملتان ذات مسند اليه واحد.

---

(٢٥) نفس المرجع ص ٣٨٠

٢٦) Bloomfield . "Language "p 171-172.

ب) الجملة المعطوفة او المستانفة (Compound Sentence)

هي نمط نحوي يتالف من تركيبين مستقلين يربط بينهما حرف العطف المتكافىء (Co-ordinate conjunction) نحو ذلك « اخذت عينة من البول ثم خلع عمر ملابسه » و « تتابعت الاوامر فابرز لسانه » .

ج) الجملة المركبة (Complex Sentence)

هي نمط نحوي يتالف من تركيب رئيسي و تركيب تابع يربط بينهما العاطف التابع (Subordinate Conjunction) نحو ذلك « اخشى ان يكون الامر اخطر مما تتصور » و « واظبت سية على اعتدالها الذي تعتبره امها نوع من الاعوجاج » او « اذا جاء عمر فاكرمه »

اما الجملة الصغرى فهي تاخذ شكل غير جملة كبرى اذن لها عامة اشكال التعجب التي تكون من الكلمات مثل آه . نعم . لا . تفضل . تعالى . اهلا و سهلا . او من التراكيب المميزة الحمد لله . باسم الله الرحمان الرحيم . مع السلامة . السلام عليكم . بارك الله . شكرا ... الخ .

اخيرا يمكن القول ان النحاة العرب امثال ابن هشام و اللغوين المحدثين امثال بلومفيلد و تشومسكي مشتركون في وصع التركيب الداخلي قياسا لتقسيم الجمل بالرغم من ان هناك الخلافات وهي ان ابن هشام لم يذكر وجود الجملة الصغرى عند بلومفيلد و الجملة المعطوفة بل انه ذكر الجملة المركبة في اطار الجملة الكبرى و ذلك ان الحملة الصغرى عند ابن هشام تختلف عن الجملة البسيطة في انها ليست تركيبا مستقلا بذاته. على كل فان النحاة العرب القدامى و اللغوين المحدثين يقسمون الجمل حسب التركيب الداخلي.

٢٠٣) طبيعة الادوار الوظيفية

من المفاهيم الهامة التي من خلالها قسم النحاة العرب القدامى الجملة العربية الادوار الوظيفية التي يمكن للجملة ان تتمتع بها في بعض الاحيان و لا يمكنها ذلك في احيان اخرى من هنا الادوار الوظيفية للجملة معناها الادوار الوظيفية التي تقوم بها المفردات في الجملة . و يعني هذا انه يمكن للجملة ان تستبدل بمفرد تركيبي معين ذي وظيفة معينة بشرط انه يقوم مقام الجملة من حيث المعنى و المبنى.

على هذا الاساس قسم النحاة القدامى الجملة العربية الى نوعين اثنين الجمل التي لا محل لها من الاعراب و الجمل التي لها محل من الاعراب خاصة ابن هشام كان اول من جمع هذه الظواهر في باب واحد من كتابه " مغنى اللبيب " (٢٧) .

في هذا الضوء ,الجمل التي لا محل لها من الاعراب هي التي لا تحل محل المفرد ولا تستخدم في موضع المفرد و لا يمكنها ان تقدر بها ليتيسر تقدير حركات الاعراب التي كانت قد تظهر على ذلك المفرد. بينما الجمل التي لها محل من الاعراب هي التي تحل محل المفرد . وهي تاخذ اعرابه تقديرا . و يعني هذا انها تقع في موضع المفرد و تقوم مقامه في المبنى و المعنى .

فمن الممكن ان نستنتج من خلال تصنيف النحاة هذا للجمل النتائج التالية

أ) ان تصنيف الجمل على اساس طبيعة الادوار الوظيفية ينطلق من الحقيقة انه يمكن للجملة ان تستبدل بمفرد لغوي معين ذي وظيفة معينة من حيث المعنى و المبنى.

ب) ان هذا التصنيف وثيق الصلة بالتزام النحاة بالاعراب المحلي و ارتباط الجملة بالمفرد.

ج) ان النحاة لم يلموا بمختلف المعاني التي يمكن ان تعبر عنها الجملة ذلك لان دراسة الجملة المعربة او غير معربة تسعى الى تحديد موقعها في الكلام و صلة كل منها بما قبلها و ما بعدها .

---

(٢٧) انظر: " مغنى اللبيب " ٢/ ٣٨٢ – ٤٢٦

فان اقتصار عنايتهم على شكل الجملة او اسلوب ارتباطهم ببقيـة الكـلام جعلهـم فـي احيـان عديدة يستعملون مصطلحات تنبه الى ذلك الجانب فقط و لا تمكن من ضبط مساهمة الجملة فـي المعنى العام . وفي هذا الصدد يشير الاستاذ عبد القادر المهيري الى تصور هـذا التصنيـف فـي ضبط المعنى العام كما يلي (٢٨) :

« اولا ان قياسـهم الجملـة علـى المفـرد جعلهـم يسـتعملون مصطلحـات لا تفـي فـي كثـير مـن الاحيان بالمعاني التي تؤديها الجملة. فان الجملة التي تسمى حالية تعبر عن معان كثيرة متنوعة منها الحالة كما هو الحال في المثال : « اقول في جفن الردى وهو قـائم المتنبـي » و السـبب او الغاية كما في المثال « اقول و قد ناحت بقربي حمامة » (ابو نـواس) « خرجـت الـى حمـص التمس الكسب » (الاغانـي) و تحديد الزمن كما في المثال « وقد اغتدى و الطير فـي و كناتهـا » (امرؤ القيس) و المقابلة كما في المثال « كيف اتكلم و فؤاد سيفهم » (التوحيدي)

ثانيا من ذلك تمييزهم بين الجملة النعتية و الجملة الحالية على اساس تنكير الاسم الـذي تعـود عليه الاولى و تعريف الاسم الذي تعود عليه الثانية . بينما كثيرا ما نلاحظ انه لا فـرق بيـن مـا تؤديه كلتاهما من معان .

ثالثا مثال ذلك الجملـة الاعتراضيـة و معلـوم ان لفظـة « اعتراضيـة » لا تفيـد سـوى ان هـذا النوع من الجمل يقحم بين عناصر الجملـة الاصليـة فتتحـول بعـض هـذه العنـاصر عـن مرتبتهـا الطبيعية و لا شك في ان الجمل الاعتراضية تضيف الى الكلام معنى جديدا لا يمكـن ان يغفلـه الانسان في تحليل الكلام الى جمل مختلفة. »

---

(٢٨) انظر " الجملة في نظر النحاة العرب " لعبد القادر المهيري ص ٤٤-٤٥

خلاصة القول ان النحاة العرب القدامى قسموا الجمل العربية بواسطة ثلاثة منطلقات طبيعة العناصر الاولية – طبيعة التركيب الداخلي – طبيعة الادوار الوظيفية. و المهم قبل كل شيء ان تصنيفهم للجمل مازال يحافظ على قيمته في الدراسات اللسانية الحديثة بالرغم من ان هناك بعض الخلافات .

اذن نستطيع ان نعتبر مقاييس التصنيف للجمل عند النحاة العرب القدامى بانها مازالت سارية المفعول في الدراسات اللسانية الحديثة لان التصنيف على اساس العناصر الاولية يوحي بان الجملة الاسمية تتولد بالقاعدة المقولية لا التحويل كما في البؤرة في الجملة المبأرة . و التصنيف على اساس التركيب الداخلي يبين مفهوم الجملة المركبة وهي تساوي جملة كبرى. و اخيرا التصنيف على اساس الادوار الوظيفية يقترح وجود المقولة الفارغة التي هي اهم المشاغل في النظرية التوليدية و التحويلية.

وواقع ان ارتباط الجملة بالمفرد يعني ان المفرد اللغوي يمكن ان ياخذ تركيبا اسناديا كما نبين ذلك الامثلة التالية

٧) أ) مصطفى يمرض (هو) بالمعنى المالوف

ب) مصطفى مريض (هو) بالمعنى المالوف

٨) أ) قال عمر يضحك (هو)

ب) قال عمر ضاحكا (هو)

ان الفاعل الفارغ في الجملة الخبرية (٧-i) و الجملة الحالية (٨-أ) يوحي بوجود فاعل الصفة التي تقوم مقامها الجملة. اي ان التصنيف على اساس الادوار الوظيفية يتنبأ بان المفردات مثل الصفات تاخذ تركيبا اسناديا او بعبارة اخرى انها تاخذ فاعلا فارغا .

بالاضافة الى ذلك نجد موقف النحاة من حكم المسند اليه في الجملة الاسمية قريبا جدا من مقاربة اللسانيين المحدثين مما يشترك فيه حكم المسند اليه مع مقاربة اللسانيين وصف المسند اليه بانه يخلو من علاقة نحوية ببقية عناصر الجملة و يتولد في صدر الكلام و افتراض وجود الضمير العائد الى المسند اليه كرابط دلالي بين المسند و المسند اليه.

يعني هذا انهم اهتدوا الى نواح هامة في الجملة و سجلوا ملاحظات و تعليقات مازالت محتفظة بقيمتها و هكذا نستطيع ان نستغل ما خلفوه في تقسيم الجمل العربية من بعض المبادىء الهامة في ضوء الدراسات اللسانية الحديثة.

٣) الوجوه التركيبية و الدلالية في تحليل الجملة العربية

سوف نتناول في هذا القسم دراسة الوجوه التركيبية و الدلالية التي اعتمد عليها النحاة العرب في تحليل الجملة العربية و نعتقد ان هذه الدراسة ستساعدنا على استيعاب الطرق المنهجية التي عكف عليها النحاة العرب في دراسة الجملة العربية و تحليلها و فهم التراكيب الاساسية البسيطة في اللغة العربية.

٣.١) الوجوه التركيبية

لقد نظر النحاة العرب الى الجملة على انها تركيب لغوي يقوم على عنصرين اساسيين هما المسند (أي الخبر او الفعل) و المسند اليه (المبتدا او الفاعل) . ثم الفضلة اي الملحق النحوي و الدلالي للكلام. و تدعى العلاقة التي تربط بين هذه العناصر بالاسناد (اي العلاقة الشكلية التي تربط بين العناصر اللغوية) . لقد كانت حجة القدامى هي ان كل المسند يجب ان يكون سابقا للمسند اليه الذي يمكن ان يكون ظاهرا او مستترا (٢٩) .

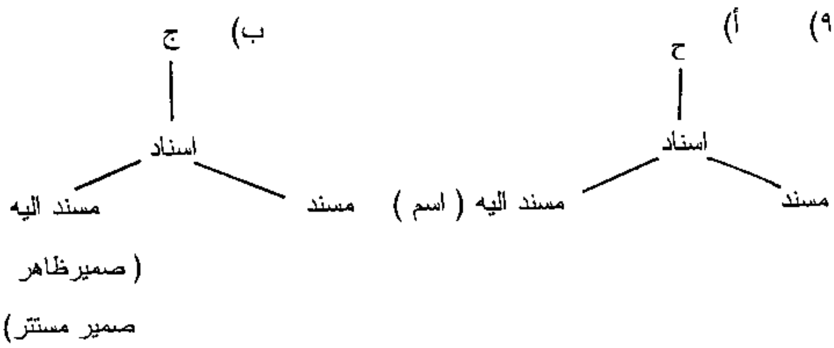
---

(٢٩) لقد نص ابن يعيش على ان كل مسند (فعل) يجب ان يكون ملازما للمسند اليه (فاعل) ان العلاقة التي تربط بين الفعل و الفاعل تدعى بالاسناد و يمكن للتركيب ان ينتج كلاما مستقلا و مفيدا و يمكن الا ينتج ذلك فعندما ينتج كلاما مفيدا و تاما و مستقلا بنفسه فان ذلك يستدعي كلاما . انظر " شرح المفصل " ١/٧٤

فاذا كان المسند اليه ظاهرا فيجب ان يكـون ملازمـا الـى يسـار الفعل و اذا كـان المسـند اليـه مستترا فيجب على المسند (الفعل) ان يعمل على ضميره العائد اي فاعله المستتر.
من هنا اعتبر العرب القدامى المسند اليه – كفاعل – جزءا لا يتجزأ من المسند – كفعـل – امـا الفعل و الفاعل فهما يحكمان الاسناد و الاسناد بدوره يحكم بالكلام اي الجملة التامة و المفيـدة و المستقلة بنفسها.

ان العلاقة الشكلية للجملة العربية (اي الكلام العربي) يمكن ان توضح من خـلال الصـورة التالية(٣٠)

(٩)



---

(٣٠) اما الضمير المستتر جوازا عند النحـاة فهو ضمـير الغـائب المذكـر المفرد (هـو) و ضمـير الغـائب المؤنـث (هـي) فالنحـاة مجمعون علـى ان الضمـير فـي « جـاء » و لذلـك « جاءت» غير موجود في صيغة الفعل بل هـو مستتر (انظـر " شـرح الكافيـة " ج ٢ / ٨–٩) . وقد ذهب بعض النحاة امثال المازني الى ان الواو نحو " جاؤوا " علامة فالضمير في " جاءت " له علامة التاء في "جاؤوا " له علامة الواو . و لكن جمهـور النحـاة راوا ان الضمـائر الظـاهرة هي ضمائر متصلة بالفعل الا «هو» و « هي» و يقـول ابـن يعيش فـي هـذا الصـدد « اذا قلـت الزيدان قاما فالالف قد حلت محل ابوها اذا قلت الزيدان قام ابوهما فلما حلـت محـل مـالا يكـون الا اسما وجب ان يكون اسما و نقول في المؤنث هند ضربت فالفـاعل فـي النيـة و التـاء موذنـة بان الفعل مؤنث و الذي يدل انها ليست اسما... فاذا لا فرق بين قولك قـامت هنـد و هنـد قـامت في كون التاء حرفا. فان جمعت المؤنث قلت الهندات قمن فتكون النون اسما ضميرا لهنـدات... انظر " شرح المفصل " ج ٣ /٨٨ . على كل فاننا لا نكاد نعثر في كتب النحاة على حجة تذكـر باستثناء ما يذكره بعضهم من ان الواو او الالف تحل محل الاسماء.

بخصوص تقدير الضمير المستتر نجد النحاة يخلطون بين امرين كان من الحق ان يفرقوا بينهما . و هما المعنى الشكلي و المعنى الفلسفي. اذ المعنى الشكلي هو تصورات نحوية وصفية و المعنى الفلسفي هو تصورات غير نحوية و جعلوا الاخير اساسا في دراستهم . فاذا اتفق النص المروى معه قبلوه و اذا لم يتفق استكملوه بالفروض و الظنون.

ان النحاة رأوا ان في كل فعل ظاهرتين فرعيتين . الاولى لفظية وهي اشتقاقه من المصدر و الثانية معنوية وهي حاجة الفعل الى فاعل (٣١) . فالمعنى الفلسفي يقضي ان يكون لكل فعل فاعل او لكل حدث محدث فاذا وجد الفعل في اللفظ فلابد ان يستكمل بالفاعل و هذا ادى بهم الى تقدير الضمير المستتر.

فقد فات النحاة القدامى ان دراسة اللغة تقوم على الشكل الذي يفرزه الواقع اللغوي لا على اساس الحدس و التخمين و ان واقع الجملة هو الكلمات التي تنساب فعلا على لسان المتكلم لا الكلمات المفترضة او التي يقدرها خيال لغوي . لعل نرعتهم الفلسفية و العقلية في دراسة اللغة تتعلق بالجو العام الذي نشا فيه علم النحو يقول عبدهالراجحي في هذا الصدد (٣٢) :

« كان هذا هو الجو العام الذي نشا فيه النحو و تطور. كما نشات العلوم الاخرى و تطورت . اعدته القراءات بالنقل و الاعتماد على الرواية و امدته الاصول و الكلام بالطابع العقلي الذي جعله لا يتوقف عند ظواهر اللغة توقف الوصف المباشر و انما يتعداه الى تفسير هذه الظواهر تفسيرا عقليا يوصله الى القوانين المطردة التي يرونها فيما وراء الاستعمال اللغوي»
من هذه الزاوية يبدو ان النحاة العرب قد تعدوا واقع الجملة فذهبوا يبحثون فيما وراءها او في العمليات العقلية المختبئة التي تسبق الصورة اللفظية فاداهم ذلك الى التأويل و الى القول بان هذه الكلمة محذوفة و ان تلك مستترة.

---

(٣١) انظر:" فقه اللغة العربية و خصائصها " لاميل بديع يعقوب دار العلم للملايين ط١. بيروت ١٩٨٢ ص ١٠١-١٠٢

(٣٢) " النحو العربي و الدرس الحديث " لعبده الراجحي ص ١٩ و كذلك انظر:" قضايا التقدير النحوي بين القدماء و المحدثون" لمحمد سليمان ياقوت ص ٢٦،٤٦

اما التأويل في النحو العربي فهو ظاهرة هامة اعتمد عليها النحاة في تفسير الظواهر اللغوية التي لا تساير القواعد التي استنبطوها من كلام العرب . اي ان النحاة يستنبطون مقاييسهم او احكامهم مما جمعوه من المواد اللغوية التي تهيأت لهم. ثم تبين لهم ان هذه المقاييس لا تنطبق على جميع ما تكلمت به العرب و انما وقع لهم من كلام العرب شيء كثير يشذُ عن المقاييس و يأبى الانسياق معها فعمدوا الى مجموعة من التصورات و الإفتراضات التي تهيء لقواعدهم الاطراد و الانطباق على اكبر قدر ممكن من كلام العرب.

حين لاحظ النحاة عدم اطراد صور الاستعمال ادركوا ان محاولة بناء القواعد على امور غير مطردة امر غير ممكن و غير مفيد. مما ادى بهم الى ان يعزفوا عن غير المطرد الى المطرد. فان لم يحبوا المطرد في الاستعمال اللغوي اخترعوه بالتجريد. فقد اخترع النحاة « اصل الوضع » و بنوا النحو على هذا الاصل . يقول تمام حسن فيما يتعلق بالتأويل (٣٣)

« و هكذا نرى ان النحاة افترضوا « اصل الوضع » و ان اتفق المستعمل معه كذلك و الا ادعى النحاة ان هذا المستعمل قد « عدل به عن الاصل » . فان كان كل المعدول به عن الاصل حرفا سمي العدول ادغاما او اقلابا و اخفاء الخ . و ان كان كلمة سمي العدول اعلالا او ابدالا او نقلا او قلبا او حذفا او زيادة او عدلا . و ان كان جملة سمي العدول اضمارا او حذفا او فصلا او زيادة او تقديما او تاخيرا . و كل عدول عندهم كان يتطلب « الرد الى الاصل » و هن الرد الى الاصل يتم في ضوء قواعد صوتية او صرفية او نحوية. و يسمى « التأويل » و انما اختاروا هذا المصطلح ليدلوا به على قصدهم ان يعملوا على ان يؤول هذا المعدول به عن الاصل الى اصله. فكانهم اخذوا لفظ « التأويل » من الفعل « يؤول » » .

نرى هنا ان النحاة العرب اخترعوا ما يسمى اصل الوضع بالتجريد عندما وجدوا الظواهر اللغوية التي لا تساير القواعد اللغوية ذلك من اجل تفسير اكبر عدد ممكن من الظواهر اللغوية.

---

(٣٣) تمام حسن : " اعادة وصف اللغة العربية السنيا " ص ١٥١

فالنحاة العرب قد اهتموا منذ مرحلة النشأة بالبحث في هذه القضية فقرروا ان النكرة اصل و المعرفة فرع و ان المفرد اصل للجمع و ان المذكر اصل للمؤنث و ان التصغير و التكبير يردان الاشياء الى اصولها.

ان « الاصل » و « الفرع » هما من مصطلحات سيبويه التي دارت في كتابه ثم انتقلت الى الجيل التالي من النحاة حاملة المفهوم نفسه. و الذي يلفت الانتباه هو ان هذا النحوي الكبير راى ان تلك القضايا هي الاصل و ساما فرع عنها. و من هنا فقد راى ان النكرة اصل و المعرفة فرع و راى ان التذكير اصل و التانيث فرع لان الاول لا يحتاج الى علامة و الثاني يحتاج الى علامة و ما لا يحتاج الى علامة اصل قائم بذاته . (٣٤)

بخصوص اصل الجملة اعتبر النحاة ان لكل جملة اصل وضعها . فالجملة عندهم لها صورة مجردة في الذهن قد يطابقها الاستعمال و قد لا يطابقها و هذا الاصل هو (٣٥) :

الجملة الاسمية	مبتدأ + خبر
الجملة الفعلية	فعل + فاعل (او نائب فاعل)
الجملة الشرطية	اداة + شرط + جزاء
جملة الامر	صيغة الامر + فاعل (اما ضمير متصل او مستتر)
جملة النهي	اداة + مضارع + فاعل (اما ضمير متصل او مستتر)

يصبح اصل الوضع امرا ثابتا من عناصره على عكس ما يجري على الجمل الحقيقية في معمعة الاستعمال من اضمار او حذف او فصل او تقديم او تاخير الى غير ذلك من مظاهر « التحويل » . و هذا الثبات الذي نسب النحاة لاصل الوضع مكنهم من ان يبنوا قواعد مطردة بمعزل عن تطور اللغة و عن اختلاف القبائل في استعمال اللغة.

---

(٣٤) لمزيد من الايضاح انظر : «الكتاب » ٢/ ٢٢-٢٣

(٣٥) انظر :" اعادة وصف اللغة العربية السنيا " ص ١٥٠-١٥١

في هذا الاطار تجدر الاشارة الى ان اصل الوضع في الجملة يطابق مفهوم البنية العميقة في النظرية التوليدية و التحويلية في كثير من الجوانب. منها ان اصل الوضع صورة ثابتة مجردة في الذهن كما في البنية العميقة و ان تتفرع منه الفروع اي الظواهر اللغوية غير المطردة في الاستعمال اللغوي كما تتحول من البنية العميقة البنية السطحية اي الصورة اللفظية في الاستعمال اللغوي. و هذا يبين لنا امكان الاشتراك بين النحاة العرب و التحويليين في تفسير الظواهر اللغوية على اساس الاصل المطرد المجرد لا على اساس غير المطرد اي الاستعمال اللغوي.

في هذا الصدد يقول عبده الراجحي نقلا عن العرض الذي قدمه الدكتور داود عبده كما يلي · (٣٦)

« غير ان المنهج التحويلي راى ان القضية الاصلية و الفرعية قضية اساسية في فهم البنية العميقة و تحولها الى البنية السطحية. و في العربية مثلا لا نستطيع ان ننظر الى الفعل « قال » على ان اصله « قال » و ان الفعل « باع » اصله « باع » مع وجود « يقول » و « يبيع » بل علينا ان نعرف اصل الالف فيهما ولا نستطيع ايضا ان نغفل عن ان « الطاء » في « اصطبر » و « اضطرب » ليست طاء و انما اصلها « تاء » و ليس من العلم ان يقف الدرس الوصفي المحض عند حد وصف الظاهرة كما هي دون ان يجد تفسيرا لها. و من هذا التفسير البحث عن « الاصل »

خلاصة القول ان المنهج التوليدي و التحويلي و منهج نحاة العرب يشتركان في تفسير الظواهر اللغوية من ناحية صوتية و صرفية و تركيبية بالاعتماد على الشيء المطرد المجرد مثل اصل الوضع او البنية العميقة. ويعني هذا ان المنهج الوصفي التقريري ليس المنهج الامثل في اللغة و ان قدماء اللغويين العرب لم يجانبوا الصواب في كثير مما اعتبره الوصفيون المحدثون انحرافا عن المنهج اللغوي السليم او بعبارة اخرى ان النحاة العرب لا يستبعدون الى

---

(٣٦) عبده الراجحي " النحو العربي و الدرس الحديث " ص ١٤٤ و انظر العرض الذي قدمه داود عبده في كتابه " ابحاث في اللغة العربية " مكتبة لبنان بيروت ١٩٧٢م ص ٩–٢٠

حد كبير عن الدراسات اللسانية الحديثة خاصة المنهج التوليدي و التحويلي. الى هذه النتيجة تلفت نظرنا الى احتمال الربط بين النحو العربي و النحو التوليدي و التحويلي بالرغم من ان هناك الخلافات المنهجية بينهما.

ثانيا لنبحث في التقدير النحوي عند نحاة العرب . اما التقدير النحوي فهو يحتل مكانة مميزة في الوجوه التركيبية للتراكيب العربية كما هو الحال في التأويل. فان التقدير واحد من الموضوعات النحوية التي تقدم الفرصة للاطلاع على اراء القدماء من النحاة العرب و بيان وجهات نظرهم في بعض الظواهر النحوية كالاستتار و الحذف و التقديم و التاخير و غيرها. اذ انهم استخدموا مصطلح « التقدير » لتفسير تلك الظواهر.

كما ان « التقدير » يتيح الاتصال ببعض القضايا الرتبية في النحو العربي و يتيح ايضا دراسة التركيب النحوي للجملة العربية و تحليل بعض الجمل مستخدما في ذلك الطرق التي توصل اليها الوصفيون و التحويليون من اللغويين المعاصرين. و كذلك يضع « قواعد » لبعض الظواهر النحوية التي من شانها ان تكون ضابطا لها. فالحذف مثلا لا بد ان تكون له قاعدة التي تجعله مقننا.

و الحقيقة ان التقدير في الجملة العربية مرتبط اساسا بالمعنى التي تؤول اليه الجملة حيث نفيد ترتيبها اي نعمل ضبطها او ننظر في الزيادة و ما يمكن ان تؤديه من معنى. من هنا فان التقدير من الموضوعات النحوية التي تربط النحو بالدلالة.

لقد اعتمد النحاة عامة على التقدير لتفسير بعض القضايا النحوية التالية :(٣٧)

---

(٣٧) انظر " قضايا التقدير النحوي عند القدماء المحدثين " لمحمود سليمان ياقوت ص ٢٠٦ – ٣٢٠ و كذلك اعتبر د. عبده الراجحي هذه القضايا « الجوانب التحويلية في النحو العربي » مضيفا اليها قضية العامل قضية اصلية و فرعية .
انظر " النحو العربي و الدرس الحديث " ص ١٤٣ – ١٥٨

أ) الاستتار

ب) الحذف

ج) الزيادة

د) اعادة التركيب من خلال التقديم و التاخير

من هذه القضايا ما يسترعى الانتباه هو قضية الاستتار لانها متصلة بالوجوه التركيبية العربية و غيرها يتصل بالوجوه الدلالية.

ذهب النحاة الى ان الضمير بارز و مستتر . فالبارز مثل تاء الفاعل في جملة « ضربت » و المستتر ضمير الفاعل في مثل قولنا « لقد جاء » و يقدرونه « هو » و هكذا فان الضمير البارز موجود منطوق به لا حاجة للتدليل على وجوده بينما الضمير المستتر هو الذي يجب تقديره. اما الضمير المستتر فنوعان :

الاول ما يجوز ان يكون مستترا وهو يجوز ان يحل محله اسم ظلهر مثل الضمير المستتر في الفعل « جاء » في قولنا « لقد جاء » اذ يمكن ان يحل محله اسم ظاهر « محمد » نستطيع ان نقول « لقد جاء محمد »

الثاني ما يجب استتاره وهو ما لا يجوز ان يحل محله اسم ظاهر مثل الضمير المستتر في فعل الامر « اضرب » و تقديره « انت » ولا يصح ان يحل محله اسم ظاهر مثل « محمد » اذ لا يقال « اضرب محمد »

ان فكرة الاستتار قاد اليها منهج النحاة الفلسفي الذي يقول باستحالة وجود حدث دون محدث و على هذا كان النحاة مصطرين الى تقدير فاعل مستتر للفعل « اضرب » و الفعل « ضرب » و غيرهما. فقد اعتبر النحاة العرب التراكيب المكونة من المسند اليه و المسند اي التراكيب الاسمية هي تراكيب معمقة لان المسند بذاته فيها يكون تركيبا اسناديا بتقدير الفاعل المستتر حيث الفاعل المستتر يمثل الرابط بين المسند اليه و المسند و قد اطلق عليه النحاة العرب الضمير العائد (resumptive pronoun) .

في هذا الصدد يمكن القول ان تقدير الفاعل المستتر يقوم على العلاقة اللابدية بين المسند و المسند اليه و يعلق محمد عبده على هذه العلاقة اللابدية كمايلي (٣٨)

« فهذه اللابدية كما تقوم به الجملة قد فرضت عدم استغناء كل من ركني الجملة عن الآخر . كما فرضت على المتكلم النطق بها. و امتد ذلك الى الباحثين في النحو

فطبقوا مبدأ اللابدية هذا بتقدير احدهما اذا لم يوجد الآخر بل استفحل الامر فقدروهما معا مع خلو الكلام منهما.

الا ان الوصفيين رفضوا تقدير الفاعل المستتر اي العنصر غير المنطوق . ان حجة الوصفيين هذه امر طبيعي بالنظر الى مبادىء الدرس الوصفي و معلوم ان المنهج الوصفي مهتم بتقرير الحقائق اللغوية حسبما تدل عليها الملاحظة دون محاولة تفسيرها بتصورات غير لغوية. لذلك فانه من الطبيعي ان الوصفيين لم يقبلوا ان النحاة العرب يثبتون وجود هذا المستتر على انه غير الضمير الذي يظهر في الواقع.

في هذه النقطة يذهب الوصفيون الى ان فات النحاة القدامى ان صيغة الفعل في العربية تدل على الحدث و شخص الفاعل و الذي يدل على الحدث فيه هو الحروف الاصول. اما الزيادات التي تلحق اصوله فتتصرف الى تحديد الفاعل. فمن الممكن ان نحلل صيغة « يضرب » الى اصول و زيادات . فالاصول) ض. ر. ب) تدل على الحدث فقط و الزيادات (الياء و حركة الضمة في اواخر الفعل) تدل على الفاعل وهو النائب المفرد. فهي جميعا تدل بنفسها على الفاعل دون تقدير الفاعل المستتر.

---

(٣٨) محمد عبده . " اصول النحو العربي " ص ٢١٧-٢١٨

وقد فطن اللغويون المحدثون الى ذلك فذهبوا الى ان في بعض صيغ الفعل عناصر صوتية و تفطنوا الى مفهوم الموفيم لا الى اللفظ مورفيم (٣٩) وظيفته تحديد علاقة الكلمة بغيرها و بيان توزيعها الصرفي من حيث الاسمية و الفعلية و جنسها من حيث التذكير و التانيث و نوعها من حيث الافراد و الجمع و يسمى البحث الذي يتلمس هذه الوحدات الصوتية و يحدد دلالاتها (بالمورفولوجيا) (MORPHOLOGY) .

على هذا الاسا س راى الوصفيون ان في كل من صيغ الفعل عنصرا صوتيا يدل على الفاعل ففي الفعل « ضربت » تكون التاء هي المورفيم الذي يحدد ان الفعل مسند الى النائبة المفردة و في « يضرب » تكون الياء و حركة الضمة في اواخر الفعل المورفيمين االلذان يحددان ان الفعل مسند الى الغائب المفرد و هكذا في الصيغ الاخرى مثل « اضرب و تضرب و نضرب و اضرب و ضربا و صربوا غيرها » .

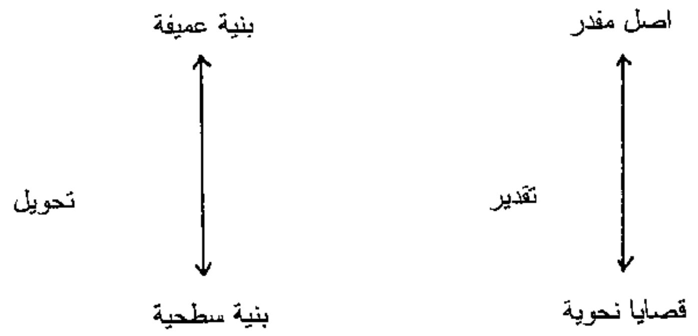
كان بامكان الوصفيين ان يتخلصوا من فكرة التقدير للاستتار التي كانت اثرا من اثار المنهج الفلسفي الذي سيطر على الدرس النحوي عند النحاة العرب في العصور القديمة . فهذه المقاربة لصيغة الفعل اذ ان الفصل بذاته يحتوي على عنصر صوتي (المورفيم) يدل على الفاعل يعتبر طريقة ملائمة لتنبيت الفاعل في الجملة العربية و هكذا فان الفاعل في العربية لا يتحدد بواسطة نقدير الاستتار بل يتحدد بواسطة مفهوم المورفيم.

بخصوص قضايا اخرى للتقدير يمكن ان نتوقف عندها في ضوء النحو التوليدي و التحويلي لان بعص الجوانب التحويلية التي يمكن ان تصيب الجملة تطابق بعض القضايا النحوية التي حاول النحاة العرب تفسيرها بواسطة التقدير .

---

(٣٩) اما المورفيم فهو اصغر وحدة لغوية ذات معنى و قد يكون المورفيم منفصلا مثل « ولد » او متصلا مثل « ال » في « الولد » و يختلف المورفيم عن المقطع لان الاول له معنى دائما و الثاني قد يكون بلا معنى. كما ان المورفيم يختلف عن الكلمة اذ قد تتكون الكلمة من مورفيم واحد او اكثر فكلمة « التعاون » تتكون من مورفيين اثنين انظر " معجم لفهم اللغة النظرية " محمد علي الخولي مكتبة لبنان ١٩٨٢ م ص ١٧٤ .

منها قضية الحذف و قضية الزيادة و قضية اعادة الترتيب. و يعني هذا التقارب المفهومي بين التقدير و التحويل و مما يوحي بصدق هذا التقارب ان البنية العميقة عند التحويليين تطابق الاصل المقدر عند نحاة العرب باعتبار انها بنية قاعدية اصلية و ان التحويل باعتبار عملية نحوية تحول البنية العميقة الى البنية السطحية اي الصورة اللفظية يشبه التقدير الذي يقدر الاصل من خلال قضايا نحوية حيث البنية السطحية يمكن اعتبارها مطابقة لقضايا نحوية وهي مشتقة من الاصل المقدر اي البنية العميقة عند التحويليين. و هكذا يمكن ان نقول تجاورا ان عملية التحويل تساوي عملية التقدير كما يبين ذلك المثال التالي :



جدير بالذكر ان هذه القضايا ظواهر نحوية لا تخص العربية وحدها بل هي من الظواهر الكلية في اللغات معنى هذا ان تلك القضايا التي حاول النحاة العرب تفسيرها بواسطة التقدير تنحصر في الظواهر اللغوية التي يمكن ان تفهم على ضوء النحو الكلي بعبارة اخرى ان التقدير عند النحاة العرب لا يعكس صوزة النحو التوليدي و التحويلي فحسب بل يتناول الظواهر اللغوية المشتركة في اللغات وهو هدف النحو التوليدي و التحويلي بالاضافة الى تحديد مضمون الانحاء الخاصة و طرق بنائها و تحديد البرامترات فهم يشيرون في كتاباتهم الى الحذف و الزيادة و اعادة الترتيب و غير ذلك و اشاراتهم تلك تلتقي مع اشارات القدماء من النحويين العرب . و من هنا الذي نريد اثباته هو ان « التقدير » ليس شيئا بعيدا عن التركيب

اللغوي بل هو صروري. و ان التقدير يمثل دليلا واضحا على صورة تحويلية من النحو العربي كما هو الحال في التاويل . و هكذا فاننا نستطيع القول ان تقدير حذف الفاعل في قولنا « جاء محمد و جلس (محمد) » او تقدير التقديم نحو « تفاحة اكل محمد » يمثلان نوعا من التحويل.

اخيرا من الوجوه التركيبية للتراكيب العربية التي لا نتغاضى عنها هو قضية العامل.
اما قضية العامل فهي خير مثال على اقحام التصورات الفلسفية و المنطقية في دراسة اللغة ضمن المعروف عن اللغة العربية معربة. وان اواخر معظم الكلمات فيها (٤٠) تتغير تبعا لموقعها في التركيب اي لوظيفتها النحوية . و المهم ان قضية العامل وثيقة الصلة بالاعراب .
فقد راى النحاة ان العامل هو الاساس في تغيير حركات الاعراب التي تعتري اواخر الكلمات.
لننظر على سبيل المثال الى ما صرح به سيبويه في السطور الاولى من الكتاب فيقول (٤١)
« انما ذكر لك ثمانية مجار لاطرق بين ما يدخله ضرب من هذه الاربعة كما يحدث فيه العامل ليس شيء منها الا وهو يزول عنه و بين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغيره شيء احدث ذلك فيه من العوامل التي لكل منها ضرب من اللفظ في الحرف و ذلك الحرف حرف الاعراب » .

ففد قال تعليقا على عرضه لمجاري اواخر الكلمات الثمانية او انواع الاعراب و البناء .

و الذي يلفت النظر ان العامل هو المحور الرئيسي الذي اقام عليه سيبويه تاليف كتابه وهو يشير الى الكثير من القواعد التي تخص العامل النحوي حتى انه يمكن ان نعتبره الاساس الاول في تنظيم « الكتاب » . و لقد كانت هناك خطوط رئيسية هي التي جعلت العامل ذا صورة ثابتة في الدرس النحوي عند النحاة العرب وهي تعود الى الاراء التي قال بها الخليل سيبويه و بعض الاوائل .

---

(٤٠) الكلمات المعربة هي الفعل المضارع الذي لم تتصل به نون التوكيد و لا نون النسوة.
و جميع الاسماء الا قليلا منها (كالاسماء المنتهية ب « ويه ») نحو سيبويه و التي على وزن « فصال » نحو « وبار » و بعض اسماء الاشارة و الاستفهام و غيرها.
(٤١) الكتاب ج١/ ص ٣

و نجدها منتشرة في ثنايا « الكتاب » ثم ان تلك الآراء ظلت متداولة في كتب النحو التي وصعها الجيل التالي و قد زادوا عليها بعض الزيادات و لكن تلك الخطوط الرئيسية ظلت الاساس الاول في كتبهم.

تبين لنا مما سبق ان قظية العامل عند النحاة العرب كانت محورا رئيسيا في الدرس النحوي الا اننا لم نحط بعد بكل ما تضمه قضية العامل و لم نتوصل الى وظيفتها في تحليل التركيب اللغوي و توضيح العلاقة بين عناصره.

قبل ان ندخل الى وظيفة العامل في تحليل التركيب اللغوي يجب علينا ان نبحث المظاهر الاعرابية في اللغة العربية لانها تقدم الفرصة للاطلاع على وظيفة العامل.

ان النحاة العرب ينقسمون الى قسمين حول سبب الاعراب و دوره قسم يذهب الى ان ليس للاعراب اي قيمة دلالية جوهرية بل هو مجرد زخرف لغوي له صلة وثيقة بالموسيقى و الغناء و الشعر و قسم يؤكد ان هذه الحركات اشارات الى المعاني المختلفة (٤٢) :

---

(٤٢) من الفريق الاول نذكر الخليل ابن احمد الفراهيد الذي جاء على لسانه قوله « ان الفتحة و الكسرة و الضمة زوائد و هن يلحقن الحرف ليوصل الى التكلم به » انظر " الكتاب " لسيبويه . مؤسسة الاعلى للمطبوعات بيروت ١٩٩٠ م / ص ٣٢٨. و محمد بن المستنير المعروف بقطرب . و اما الباحثون المحدثون الذين ايدوا مذهب قطرب فمنهم انيس فريحة (نسيط قواعد اللغة العربية) و ابراهيم انيس (من اسرار اللغة) و فؤاد ترزي (في اصول اللغة و النحو) و داود عبده (ابحاث في اللغة العربية) و لمزيد من معرفة ارائهم انظر (ابحاث في اللغة) لداود عبده ص ١١٣-١٢٣ و (من اسرار اللغة) ص ٢٢٠-٢٤٢.
اما الفريق الثاني ضمنه ابو القاسم الزجاجي (الايضاح في علم النحو) ص ٦٩ و ما بعدها و ابن فارس و ابن جني القائل « الاعراب هو الابانة عن المعاني المختلفة » انظر " الخصائص " ج١/ ص ٣٥. دار الهدي للطباعة و النشر بيروت. و ابراهيم مصطفى الذي افرد كتاب " احياء النحو " الدلالة على ان كل حركة اعرابية علم عن معنى . و كثيرون غيرهم منهم الزمخشري و الرصى و ناصف علي النجدي و مازن المبارك (نحو وعي لغوي) .

ليست غايتنا هنا ان ناتي بآراء كل من قسمين و انما نحدد دور الاعراب في تحليل التركيب اللغوي.

الذي نقصده بالاعراب انه ليس مجرد العلامات اللغوية التي تتغير لاختلاف العوامل الداخلية عليها لفظا او تقديرا انما هو ما يدل على نوع من العلاقات النحوية التي تحصل في الكلام عن طريق تحديد نوع وظيفة كلمة في الجملة او جميع الكلمات و المركبات في الجملة كبيان ما في الجملة من فعل و فاعل او مبتدأ و خبر او مفعول بـه او حـال الـخ ... . اي ان الاعراب ليس ظاهرة لغويـة طارئـة علـى الكلمـات المعجميـة المستقلة و انمـا هـو لا يبرز الا فـي الكـلام أي التركيب متعلقا بالوظائف النحوية القائمة بين العناصر اللغويـة فـي البنيـة التركيبيـة. و يقول د. عبد القادر المهيري ان الاعراب لا يتـألف الا فـي الـتركيب مشـيرا الـى ازدواج العلاقـات التـي يمكن ان توجد بين العلامات اللغوية التي تربط بين الصوت و المعنى (٤٣) :

« مستوى اول مـن العلاقـات بيـن الكلمـات و تتجلـى فـي صورتهـا و ابنيتهـا اذ مـن وجـوه الاختلاف او الشبه ما يمكن من مقابلة بعضها بعض و ادراك قيمهـا المعنويـة. و هذا الصنف يتميز بنوع من الاستقرار لانه متاصل في الكلمة تؤديه نوع الاصوات التي تتكون منها و نسقها و ترتيبها و مستوى ثان من العلاقات هو من مجال التركيب لا يجوز الا فيه و لا يستفاد الا منه فنفس الكلمة التي لا يعبر عنها الالتباس اذا نظرنا اليها من زاوية الاستبدال تسبهم عل حد تعبير ابن جني او تلتبس في التركيب حسب ابن الخشاب ذلك ان هذه الكلمات تتعـاقب عليهـا المعـاني في التركيب و المعاني المشار اليها هنا ليست من قبيل المعاني المجدية و انمـا هـي من قبيل المعاني النحوية و لنقل العلاقات التركيبية ».

حيث نجد ان عبد القادرر المهيري يشدد على مستوى ثان من العلاقات بين الكلمات وهو في مجال التركيب . فمعنى هذا ان الدراسات الوظيفية للكلمات لا بد ان تجري في مجـال التركيب لان الكلمات في التركيب تتعاقب عليها الوظائف النحوية حسب المواقـع فـي البنيـة. ان الوظيفة ما هي الا علاقة ثنائية تربط عنصرا يحتل موقعا (أ) بعنصر آخر يحتل موقعا (ب)

---

(٤٣) عبد القادر المهيري "دور الاعراب" اشغال ندوة اللسانيات و اللغة العربيـة . مركـز الدراسات . تونس ١٩٨١ م ص ٦١.

بخصوص الوظائف النحوية ينبغي ان نحدد علاقتها بالادوار الدلالية لان هنا التحديد سيساعدنا على فهم العلاقة بين الاعراب و المعاني. ان الوظائف النحوية ليست تابعة للادوار الدلالية و انما تابعة للمواقع في البنية . فالمركبات الاسمية في الجمل التالية (الشاعر - ذهب - الشعر) اسندت لها وظيفة نحوية واحدة (مضاف اليه) رغم اختلاف الدور الدلالي لكل منهما .

(١٠)
أ) كتاب الشاعر (تدل على الملكية)
ب) خاتم ذهب (تدل على المادة)
ح) كاتب الشعر (تدل على المفعولية)

فالجمل أ ... ج تسمح لنا بافتراض ان الادوار الدلالية خلافا للوظائف النحوية لا تسند الى مواقع محددة و بالتالي ليس هناك تقاطع كامل بين وظيفة نحوية معينة و دور دلالي معين و نجد في الامثلة الموالية دورا دلاليا واحدا عبر عنه بتراكيب مختلفة اي بوظائف نحوية مختلفة

(١١)
أ - خرج عمر (فاعل)
ب - خروج عمر (مضاف اليه)
ج - تحدثنا مع عمر (مجرور)

فعلى الرغم من اختلاف الوظيفة النحوية من جملة الى اخرى فان المركب الاسمي « عمر » اسند له دور دلالي واحد وهو « فاعل منطقي اي معنوي » .

يوحي كل هذا بان الاعراب ليس تابعا للمعنى اي انه لا يشكل علاقة احادية مع المعنى نظرا الى العلاقة بين الوظائف النحوية و الادوار الدلالية . و هنا يجب علينا حصر اهم الاحكام التي تتوافر - في نظرة النحاة العرب - في هذه القضية . لقد راى النحاة العرب ان حركة الضمة تخص الفاعلية و حركة الفتحة المفعولية و حركة الكسرة و الاضافة . اذ انهم حددوا العلاقة بين الاعراب و الادوار الدلالية على انها ثابتة و مطردة (٤٤) .

---

(٤٤) انظر " شرح الكافية " للرضى ج١ / ص١٧ و كذلك شرح المفصل " ج ١/ ٧١ -٧٢ يقول الزمخشري « الرفع هو علم الفاعل و النصب علم المفعولية و الجر علم الاضافة »

لنتأمل الامثلة التالية

(١٢)
أ) الشمس طالعة
ب) ان الشمس طالعة
ج) كانت الشمس طالعة
د) ظننت الشمس طالعة

في هذه الجمل الاربعة نجد ان الاعراب ليس تابعا للمعنى.

خلافا لنظرة النحاة العرب فالفتحة في (ب) و (د) لا تخص المفعولية بل تخص المسند اليه اي المخبر عنه. و الحال ان هنا الحكم يؤيده عدد كبير من التراكيب العربية. و حاول ابراهيم مصطفى اقرار الرفع علما للاسناد معتبرا ان نصب اسم « ان » نتيجة لتعسف النحاة (٤٥) و لكن هذه الطريقة ليست لها اي فائدة عملية.

في هذا الاطار يقترح عبد القادر المهيري حلا له كالتالي (٤٦)

« لحل حل هذا المشكل يكمن في اعتبار الاعراب معبرا عن اكثر من مستوى معنوي واحد. فبجانب الوظائف النحوية في فاعلية و مفعولية و اضافة قد تترجم علامات عن دقائق معنوية ليست من قبيل هذه الوظائف فيكون نصب المسند اليه في الجملة الاسمية معبرا عن المعاني التي يكسبها هذا الفرع من التركيب من جراء وجود ادوات مثل (ان) و (لكن) و (ليت) ...الخ و ينتج عن ذلك قبول نوع من التنافس بين مستويات معنوية مختلفة تكون الغلبة لاكثر المستويات حاجة الى التوضيح و اشدها تعرضا للالتباس »

---

(٤٥) يقول ابراهيم مصطفى « الضمة هي علم الاسناد ودليل على ان الكلمة المرفوعة يراد ان يسند اليها و يتحدث عنها و الكسرة هي علم الاضافة و اشارة الى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء فان هذا الارتباط باداة او بغير اداة كما في كتاب محمد و كتاب لمحمد . اما الفتحة فليست علامة اعراب ولا دلالة على شيء بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد ان ننتهي بها الكلمات كلما امكن ذلك. فهي بمثابة السكون في لغة العامة » . « احياء النحو » ص ٥٠ .

(٤٦) عبد القادر المهيري « دور الاعراب » ص ٦٤

و هكذا فان الاسناد في (أ) مطلق عام و في (ب) يفيد تاكيدا و في (ج) يفيد تقييدا بزمن ماض و في (د) يفيد مشكوكا فيه فمعنى هذا انه يمكن للاعراب ان يعبر عن دقائق معنوية مختلفة بالاضافة الى المعاني النحوية في فاعلية و مفعولية و اضافة و بالفعل نجد علامة الضمة النائب الفاعل في البنية المبنية للمجهول تعبر عن دور المتقبل (patient) المحوري او بعبارة اخرى علامة الضمة لا تعبر عن الفاعلية وحدها بل تعبر عن دور المتقبل كما هو الحال في المثال التالي :

١) استعملت السماعة و مقاييس الضغط

فمن الممكن ان نفهم كلام عبد القادر المهيري على انه اشارة الى علاقات متعددة بين الاعراب و المعاني النحوية .

الذي يلفت النظر هنا هو ان رفع المسند اليه و المسند يتغير الى النصب بتاثير اداة النصب « ان » و الفعل الناسخ « كان » و فعل القلوب « ظن » و ان هذه الالفاظ المؤثرة في المسند اليه و المسند سماها النحاة العرب بالعامل . و يمكن ان نفهم من خلال الامثلة الاربعة ان العامل هو المؤثر في تغيير اواخر الكلمات و تغيير العلاقات بين الكلمات او يضيف جديدا الى العلاقات او يؤثر في تشكيل المعاني النحوية و هذا ما يفهم من كلام الرضي (٤٧)
« ان العامل في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للاعراب و ذلك المعنى كون اسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة ».

لقد مر بنا قبل قليل ان الاعراب في العربية وسيلة تعبيرية تحمل ادق المعاني و تبسط اكثر الافكار الواضحة و انه لا بد ان يرتبط بالالفاظ المؤثرة فيه اي العوامل. اذ النحاة العرب راوا ان الاعراب في العربية يرتبط اولا بنظام الجملة اللفظي او بعبارة اخرى ما ينجم عنه من علاقات تركيبية يؤثر في الاعراب تاثيرا طائفا مما يؤدي الى تغيير العلاقات النحوية بين

---

(٤٧) شرح الكافية ج ١/ ٢٥

كلمات الجملة و تعبير المعاني النحوية . ذلك ان الاصوات التي هي حركات الاعراب تصحب دوما قرائن لفظية و تنتظم معها في تركيب خاص . فالاحرف التي تسمى « جارة » يقترن الاسم بعدها ابدا بحركة الكسرة « ان » و اخواتها لا تنفك الاسماء بعدها من النصب و الرفع و معنى هذا ان النحاة العرب قد اعتمدوا على قرائن لفظية في تركيب خاص ذلك من اجل بيان الالفاظ المؤثرة اي العوامل في الاسماء او الافعال المضارعة اذ هذه العوامل سماها النحاة العرب العوامل اللفظية .

اما العامل اللفظي فاننا نجد فيه الاعراب لا يجاري المعنى ولا يعبر عنه بل يخضع للعلاقات اللفظية في التركيب . و يظهر العامل اللفظي واضحا في الفعل و الحروف العاملة اذ النحاة العرب جعلوا الفعل اصل في العمل. و ربما دفعهم الى ذلك انهم راوا علاقات كثير من الاسماء ترجع للفعل لانه يقتضي عدة امور من فاعل يقوم به و مفعول يقع عليه و مكان وزمان يتم فيهما. و هكذا قالوا ان الفعل يعمل في الفاعل و المفعول به و الظرف و المفعول المطلق بانواعه و المفعول لاجله و في الحال. اما الجار و المجرور فمتعلق بالفعل او شبهه و قالوا ايضا ان العامل في المتبوع هو العامل في التابع سواء أ كان التابع نعتا او معطوفا او توكيدا. اما البدل فهو على نية تكرار العامل اذ ان العامل في المبدل منه يعمل ايضا في البدل و المشتقات المحصة يعمل عمل الفعل لشبهها به في الدلالة على الحدث نذكر منها اسم الفاعل و المصدر و العامل على هذا الفهم هو محور العلاقات النحوية في فاعلية و مفعولية و ظرفية ... الخ .

لقد كان عمل النحاة مقصورا في البداية على ملاحظة هذه القرائن اللفظية و دراستها ثم اهتدوا الى ظواهر اعرابية لم يجدوها مصحوبة بقرائن لفظية و لكنها تعبر عن معان خاصة. فهيأ لهم هذا ان يقسموا العوامل الى قسمين كبيرين هما العوامل اللفظية و العوامل المعنوية .
اما العوامل المعنوية فاننا نجد فيها الاعراب خاضعا للمعنى خضوعا مطلقا منها الابتداء في رفع المبتدأ و رافع الفعل المضارع و ربما كان الابتداء اشهر العوامل المعنوية و اكثرها انتشارا و لذلك يعرف النحاة العرب « المبتدأ » « كل اسم ابتدأته و جردته من العوامل اللفظية للاخبار عنه » (٤٨) و بكلام آخر ليس كل اسم يسبق الفعل يعرب « مبتدأ » اذا عمل فيه عامل لفظي فالمركب الاسمي « الشاعر » في الجملة الموالية ليس « مبتدأ » لانه لم يجرد عن العوامل اللفظية كالنواسخ .

---

(٤٨) ابن يعيش " شرح المفصل " ج١ / ص ٨٣

(١٣) أ) كان الشاعر يكتب

ب) ان الشاعر يكتب

ج) ظننت ان الشاعر يكتب

المركب الاسمي « الشاعر » ليس « مبتدأ » رغم انه يحتل موضعا يسبق موضع الفعل « يكتب » نظرا لوجود عامل لفظي اسند حالة الرفع في الجملة (أ) و حالة النصب في الجملتين (ب) و (ج)

لقد تناولنا حتى الآن الاعراب و قضية العامل و دورهما في تحليل التركيب اللغوي و يمكن ان نستخلص بعض الحقائق التالية

أ) ان الاعراب لا يبرز الا في مجال التركيب وهو وسيلة تعبيرية تحمل ادق المعاني و كذلك يدل على النحوية بين عناصر الجملة مثل الاسناد – التعدية – الغائية – المعية – التقوية – الملابسة – التفسير – الاخراج ...الخ (٤٩)

ب) ان الاعراب لا بد ان يرتبط بالالفاظ المؤثرة فيه اي العوامل و التي تنقسم الى العوامل اللفظية و العوامل المعنوية .

ج) ان العامل ليس المؤثر في تغيير اواخر الكلمات فحسب بل هو المؤثر في تغيير العلاقات النحوية بين الكلمات في التركيب او تعبير المعاني النحوية .

د) ان المعاني النحوية لا ترتبط بصورة ثابتة بالاعراب فهناك علاقات متعددة بين الاعراب و المعاني النحوية .

ه) ان النحاة العرب اعتمدوا على قضية العامل لتحليل القرائن اللفظية و القرائن المعنوية في الجملة و هكذا فان قضية العامل عند اغلب النحاة العرب كانت محورا رئيسيا في الدرس النحوى .

---

(٤٩) تمام حسن " اللغة العربية معناها و مبناها " ص ١٩٤ – ١٩٥ .

الا ان العامل رغم مزاياه الكثيرة تلقى نقدا عنيفا من بعض النحاة و الوصفيين (٥٠) بالنظر الى انه يقوم على تصورات فلسفية . اذ انهم ذهبوا الى ان هذه النظرية قد ادخلت في النحو العربي ما ليس منه من صعوبات و مشاكل. فتمام حسن مثلا شانه شان الوصفيين يرفض العلة و نظرية العامل و الاعراب التقديري و عددا من الاصول و المفاهيم الموجودة في التراث و يرفض الخروج من شيء ملاحظ الى شيء مجرد بدعوى ان هذه الاشياء في نظره ليست من العلم و ان العلم يجب ان يكتفي الملاحظة الخارجية. و التساؤل عن الكيف ولا يتعدى ذلك الى التساؤل عن علة وجود الظاهرة يقول (٥١)

« و ارى – كما كان في راي عبد القاهر على اقوى احتمال – ان التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي و ان فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي و العوامل النحوية لان التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الابواب في السياق و يفسر العلاقات بينها علىصورة اوفى وافصل و اكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية . فالتعليق اذن هو الاطار الضروري للتحليل النحوي او كما يسميه النحاة (الاعراب) ».

و ليست غايتنا بيان الانتقادات التي وجهها الوصفيون لقضية العامل بل هي تنحصر في البحث عن علاقة قد تكون موجودة بين قضية العامل عند النحاة العرب و نظرية العمل عند تشومسكي .

---

(٥٠) انظر " الخصائص " ج١/ ١٠٩ –١١٠ و انظر " الرد على النحاة " لابن مضاء القرطبي تحقيق سكوتي ضيق ص ١٩ و ما بعدها . ورفض ابن جني و ابن مضاء القرطبي نظرية العامل و اعتبرهما انيس فريحة رائدي المدرسة الوصفية الحديثة (انظر " تبسيط قواعد اللغة العربية)

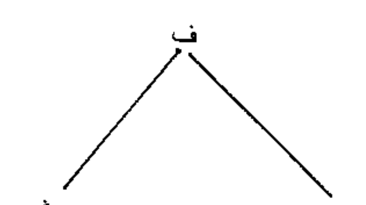
(٥١) انظر " اللغة العربية معناها و مبناها " ص ١٨٩ . و حاول تمام حسن تفسير العلاقات النحوية عن طريق قرائن التعليق عوض قضية العامل اذ جعله تفسيرا لاختلاف العلاقات الاعرابية و العلاقات النحوية او المعاني النحوية . لمزيد من الايضاح انظر ص ١٧٧-١٩١ .

و مما يطبع نظرية العمل تصور عن اختيار العامل و المعمول و خصائص بنيوية على علاقة العمل غالبا ما يكون العامل في نظرية العمل مقولة معجمية مثل فعل و صفة و اسم و حرف جر مثلا. يعمل الفعل في العربية في الفاعل و المفعول به و تعمل الصفة النعت في الموصوف و يعمل الاسم في المضاف اليه في مركب الاضافة و يعمل حرف الجر في اسم مجرور في المركب الحرفي و يشترط في العامل و المعمول في المدرسة التوليدية ان يكونا تحت اشراف اقصى مقولة مسقطة . و يعني هذا ان الفعل و المعمول فيه يجب ان يكونا تحت اشراف حيز $\bar{\bar{ف}}$ وهي اقصى مقولة مسقطة للفعل . و كذلك حرف الجر و المعمول فيه يكونان ايضا تحت اشراف اقصى مسقطة لحرف الجر اي ج و على هذا يمكن ان نفهم العلاقة بين العامل و المعمول فيه على انها علاقة بين الرأس و فضلاته في نظرية – $\bar{س}$ لان الرأس يعمل ضرورة في فضلاته في اقصى مقولة مسقطة للرأ س هكذا فان العلاقة بين الراس و فضلاته تعكس بالضبط علاقة بين العامل و المعمول فيه.

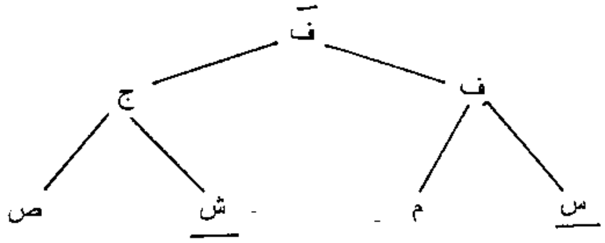
بالاضافة الى ذلك فان العامل يجب ان يتحكم في المعمول فيه مكونيا فهذا المفهوم (التحكم المكوني) يمثل اهم الخصائص البنيوية بين العامل و المعمول فيه . كما شاهدنا من قبل ان التحكم المكوني هو شرط ضروري يجب ان يخضع له العامل لكي يعمل في المعمول فيه . فالعامل يعمل في المعمول فيه . اذا و اذا كانت فقط العقدة الفرعية التي تشرف (dominate) على العامل تشرف على المعمول فيه . او العقدة الاولى المشرفة على العامل تحت اشراف مباشر من نفس النوع من العقدة التي تشرف على المعمول فيه كما يبين ذلك الرسم التالي :

(١٤)

أ)



ب)



في المثالين (أ) و (ب) تتحكم (س) في (ش) مكونيا . بعبارة مختصرة يكون العامل و المعمول فيه تحت اشراف من اقصى مقولة مسقطة للعامل بشرط ان العامل لا يشرف على المعمول فيه و لا بالعكس .

مما تقدم نستطيع ان نقول ان مفهوم العمل عند التحويليين ينطلق من نظام الكلام من ناحية تركيبية. بينما قضية العامل عند النحاة العرب تشبه نظرية العمل من جهة و تختلف عنها من جهة اخرى . و مما نختلف فيه عنه

اولا ان آراء القدماء في فكرة « العمل » لا تتركز على مستوى واحد من المستويات اللغوية كما يتمثل في قول ابن جنى (٥٢) « فكرة العمل اي للمتكلم نفسه ام هي من مصامة اللفظ للفظ او باشمال المعنى على اللفظ » . اذ ان قضية العامل عند القدماء تتفرع الى العوامل اللفظية و العوامل المعنوية و المتكلم بنفسه لذا لا نستطيع ان نجدها متركزة على القرائن التركيبية فقط .

ثانيا ان فكرة العمل عند التحويليين لا ترتبط مباشرة بالدلالة فالعمل عندهم يرتبط بالوجوه التركيبية . و لمزيد من الايضاح يجب علينا ان نتذكر ان العامل في نظرية العمل هو عقدة دنيا تتحكم في المعمول فيه مكونيا بشرط انه ليس هناك حاجز مطلق للعمل مثل جَ بين العامل و المعمول فيه .

---

(٥٢) « الخصائص» ج١/ ١١٠

و في هذا المعنى لا نجد اي اثر دلالي و انما نجد ان العمل يقوم على مفهوم التحكم المكوني و المهم ان التحكم المكوني يخص العلاقات التركيبية بين عناصر الحملة. فمعنى هذا ان العمل عند تشومسكي و التحويليين يتركز على المستوى التركيبي فقط خلافا لقصية العامل عند النحاة العرب.

ثالثا : ان العامل في نظرية العمل ليس الا مقولة معجمية بينما العامل في قضية العامل يشتمل على العامل اللفظي و العامل المعنوي اي العنصر غير المعجمي (مثل الابتداء) .

رابعا ان العامل في قصية العامل ليس المؤثر في تغيير اواخر الكلمات فحسب بل هو المؤثر في تعيير العلاقات النحوية او تشكيل المعاني النحوية. اذ العامل في النحو العربي القديم له اثر مباشر في اسناد العلاقات الاعرابية و تخصيص الادوار المحورية .

و بالعكس من ذلك فان العامل في نظرية العمل يدحص صلة ثابتة بينه و بين اسناد العلامات الاعرابية و الادوار الدلالية.

كذلك نحد تشابها مفهوما بين قصية العامل و نظرية العمل من بينها

اولا ان العامل يؤثر في اسناد الحالات الاعرابية اما بشكل مباشر او غير مباشر اذ ان الفعل المتعدى يسند حالة النصيب سواء كان في الانقليزية او في العربية و حرف الجر يسند حالة النصب في الانفليزية و حالة الجر في العربية . و على كل فان دور العامل كمخصص الحالات الاعرابية يشترك بين النحو العربي و نظرية العمل و الربط.

ثانيا ان النحاة العرب جعلوا الفعل اصلا في تخصيص المعاني النحوية مثلما جعلت نظرية الحالة الاعرابية (case theory) التي تبناها تشومسكي في النظرية الدلالية .

فان الفعل عند هذه النظرية هو عامل دلالي يحكم في الادوار الدلالية التي تحدث مع الفعل .

ثالثا . ان النحاة العرب تنبهوا الى عدم الاطراد بين الحالات الاعرابية و الادوار الدلالية كما هو الشان في نظرية العمل و الربط . فقد بينت لنا نظرية العمل و الربط ان الرفع لا يفيد الفاعلية وحدها بل يفيد المتقبل و الاداة و المصدر رو غير ذلك و قد رآى النحاة العرب ان النصب لا يفيد المفعولية وحدها بل يفيد التوكيد في الجملة الاسمية المقترنة بان و اخواتها . فهنا دليل واضح على ان النحاة العرب و تشومسكي و التحويليين تتخذون موقفا نفسه من العلاقات بين الحالات الاعرابية و المعاني النحوية .

خلاصة القول بانَ قضية العامل عند النحاة العرب كانت محورا رئيسيا في الوجوه التركيبية من تحليل التركيب اللغوي كما هو الحال في التقدير و التاويل و كذلك انها لا تستبعد الى حد كبير عن نظرية العمل عند تشومسكي و التحويليين.

٣.٢) الوجوه الدلالية في تحليل الجمل العربية

كما شاهدنا من قبل ان العنصر الاساسي في الجملة العربية هي المسند و المسند اليه . و الجملة العربية تتألف من العلاقة النحوية بين هذين العنصرين الاساسيين من خلال حكم الاسناد لهما . و يقبل هذا التركيب عناصر اضافية نحوية و دلالية اي الفضلة او ادات الاستفهام او ادوات النفي... الخ . و هكذا فان هذه العناصر الاساسية لها رتبة منظمة كما هو الحال في (١) و (٢)

١) [م ... م إ... ف]

٢) [م إ...م ... ف]   (حيث ف = فضلة)

اما الرتبة (١) فسماها النحاة العرب بالجملة الفعلية و الرتبة (٢) سماها بالجملة الاسمية و قد حاول النحاة العرب اثبات الرتبة الاصلية في التركيب اللغوي اذ انهم عمدوا الى اصل الوضع في التركيب اللغوي بالالتجاء الى قضايا الفرعية اي الجمل الحقيقية في الاستعمال

اللغوي. و حين ننظر الى فكرة « الاصل » في التركيب يمكن ان نفهم على انهـا معياريـة مـن جهة و انها في سياق النحوية من جهة اخرى.

و الحق ان هذه الفكرة كانت مقصدا من مقاصد نحاة العربية حتى يتحدثوا دائما عن الواجب و الجائز و الممتنع . و في هذا السياق يتحدث سيبويه في اول كتابه عن الاستقامة من الكلام و الاحالة فيقول (٥٣)

« فمنه مستقيم حسن و محال و مستقيم كذب و مستقيم قبيح و ما هو محال كـذب فاما المستقيم الحسن فقولك اتيتك امس و سآتيك غدا و اما المحال فان تنقض اول كلامه بآخره فتقـول اتيتك غدا و سآتيك امس . و اما المستقيم الكـذب فقولـك حملت الجبل و شربت مـاء البحـر . و امـا المستقيم القبيح فان تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولـك قد زيـدا رايت و كـي زيد يـاتيك و اشباه هذا . و اما المحال الكذب فان تقول « سوف اشرب ماء البحر امس » .

و لكن ليس معنى هذا ان النحاة لم يسمحوا باي تغيير في التركيب العربي. ومـن هنـا لا بـد لنـا من الاشارة الى ان العربية ليست كالانقليزية مثلا التي تعتمد في بيان وظيفة الكلمـة فـي الجملـة على موقع الكلمـة وهـي لذلـك – اي الانقليزيـة – تـلزم الكلمـات مواضـع معينـة مـن الجمـل لا تتعداها. اما العربية فان الاعراب فيها يتيح للمتكلمين ان يقدموا ما يريدون مـن عنـاصر الجملـة لاغراض تقتضيها ملابسات القول دون ان يتسبب ذلك غموضـا فـي التعبير او خفـا ء للوظيفـة اللغوية التي تؤديها الكلمات.

في هذا الاطار يجدر بنا القول بان من مزايا العربية هو ان الجملة العربيـة لا تخضـع لنظـام صارم في ترتيب عناصرها . و انما يمتلك المتكلمون بها حرية وافرة في صوغ الجملة و تقديـم او تاخير (٥٤) ما يشاؤون من عناصرهـا استجابة لدوافـع نفسـية معينـة او مجـاراة لظـروف القول و ملابساته و الواضح ان الاعراب هو الذي منح الجملة العربية هذه المرونة.

---

(٥٣) الكتاب ج١ / ١٠-١٦

(٥٤) على سبيل المثال تقديم الخبر على المبتدا و تقديم المفعول به او الحال او الظرف على الفعل او الفاعل.

و تغيير الترتيب في الجملة موجود ايضا في الانقليزية و غيرها من اللغات . و للتقديم كذلك في العربية حدود لا تجاوزه مثلا لا يسمح بتقديم المفعول به على المصدر عمل فعله نحو :

« نبذة عمر الشعر » ---- « الشعر نبذه عمر » و لا بتقديم الصلة على الموصول و لا بتقديم المضاف اليه على المضاف ولا الفاعل على الفعل.

معنى ذلك ان سلسلة الكلمات لها نسق خاص وان اختيار نسق الكلمات يمكن ان ينتج جملا نحوية و قد جملا غير نحوية فاذا قلنا « ارتقى العملاق بسرعة فائقة من الفور الى الباكر » فانه من الممكن ان نغير رتبة الكلمات فنقول « بسرعة فائقة ارتقى العملاق من الفورد الى الباكر » او نقول « بسرعة فائقة من الفورد الى الباكر ارتقى العملاق » و تظل الجمل مقبولة نحويا. اذ مع تغير مواضع الكلمات تظل الوظائف النحوية بينها متماسكة لانها مازالت تحافظ على العلاقات النحوية لكلمات. و ان انتقلت من مواضعها فتبقى لها وظائفها و المعنى في الجمل الثلاثة . اما اذا قلنا « من الفورد الى الباكر ارتقى بسرعة العملاق طائفة » فان تلك لا تعد كلاما نحويا. اذ انفرط عقد الكلمات بخروجها عن الاطار الذي تسمح به اللغة.

على ان النحاة العرب لم يناقشوا الافكار الدلالية و الوظيفية للعناصر المتحولة عن طريق التقديم او التاخير مناقشة مستفيضة ذلك لانهم كانوا مهتمين بشكل خالص بالتحليل النحوي البنيوي الشكلي للغة العربية . لقد ترك الامر للبلاغيين الذين شرحوا بشكل مستفيض و موسع الوجوه الدلالية و الوظيفية للتراكيب الاساسية للغة العربية . فقد شرح الجرجاني على سبيل المثال مع اشياء اخرى المرونة التركيبية للغة العربية و التي هي نتيجة لترتيبات منظمة مختلفة للتراكيب العربية. فقد شرح الجرجاني الظاهرة التركيبية لعملية التقديم و التاخير للعناصر اللغوية سواء اكان ذلك على يمين الفعل او على يساره .

ان ظاهرة التقديم و التاخير من الوجوه التنظيمية للادوار الدلالية للبنى العربية . لقد اقترح الجرجاني نوعين اثنين لتقديم العناصر اللغوية في البنية الاساسية يدعى النوع الاول تقديم على نية التاخير و يدعى النوع الثاني تقديم لا على نية التاخير . يقول : (٥٥)

---

(٥٥) عبد القاهر الجرجاني « دلائل الاعجاز » ص ١٠٦.

« تقديم يقال انه على نية التاخير و ذلك في كل شيء اقررته مع التقديم علـى حكمه الـذي كـان عليه و في جنسه الذي كان فيه كخبر المبتدأ اذا قدمته علـى المبتدأ و المفعول اذا قدمته علـى الفاعل كقولك « منطلق زيد » و « ضرب عمرا زيد » معلوم ان « منطلق » و « عمرا » لم يخرجا بالتقديم عما كان عليه من كون هذا خبر مبتدأ و مرفوعا بذلك و كون ذلك مفعولا و منصوبا من اجله كما يكون اذا اخرت ».

ان القيد النحوي الوحيد المطبق على تقديم الخبر على المبتدا هو ان الخبر يجب الا يكون معرفا . و اما عن النوع الثاني اي التقديم لا على نية التاخير فيقول (٥٦)

« تقديم لا على نية التأخير و لكن على ان تنقل الشيء عن حكم الى حكم و تجعل لـه بابا غير بابه و اعرابا غير اعرابه و ذلك ان تجيء الى اسمين يحتمل كل واحد منهما ان يكـون مبتدا و يكون الآخر خبرا له. ... حيث تقول مرة « زيد المنطلق » و اخرى « المنطلق زيد » فانت في هذا لم نقدم « المنطلق » على ان يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التاخير فيكون خبر مبتدا كما كان بل على ان تنقله عن كونه خبرا الى كونه مبتدا و لذلك لم تؤخر « زيدا » على ان يكون مبتدا كما كان بل على ان تخرجه عن كونه مبتدا الى كونه خبرا. و اظهر من هنا قولنا « ضربت زيدا » و « زيد ضربته » لم تقدم « زيدا » على ان يكون مفعولا منصوبا بالفعل كما كان و لكن على ان ترفعه بالابتداء و تشغل الفعل بضميره و تجعله في موضع الخبر له» .

لقد راى الجرجاني ان تقديم العناصر اللغوية سواء اكان ذلك التقديم على نية التاخير او على غير نية التاخير يعكس الافتراضات المسبقة في ذهن المتكلم ذلك لان العنصر اللغوي المقدم في كلتا الحالتين سيكون من اجل الاهتمام او العناية او القصد. ان ميزة الجرجاني هي البحث عن شرح شامل و عميق لهذه العناصر . فليس كافيا بالنسبة له ان يقول : « ان العناصر اللغوية المقدمة هدفها فقط العناية او القصد. لقد ذهب الجرجاني ابعد من ذلك لتاسيس نظام دلالي فلسفي يمكن من خلاله ان يشرح طبيعة العناصر اللغوية المقدمة في البنى (٥٧) .

---

(٥٦) " دلائل الاعجاز " ص ١٠٦ – ١١٧

(٥٧) نفس المرجع ص ١٠٢ – ١٤٥

و هكذا يبدو ان الجرجاني و غيره من البلاغيين اعتبروا البنية الفعلية و البنية الاسمية مختلفتين دلاليا باختلافهما نحويا. الا ان النحويين اعتبروا البنيتين الفعلية و الاسمية متماثلتين دلاليا على الرغم من الخلاف بين البصريين و الكوفيين في امكان تقديم الفاعل و عدم تقديمه . لان البصريين منعوا تقديم الفاعل و الكوفيين جوزوا ذلك. و ربما السبب فيه يرجع الى اعتقادهم بالعلاقة اللابدية بين الفعل و الفاعل .

اذن بخصوص البنية الاسمية يخيل الينا ان البصريين لم يفرقوا دلاليا بين البنية الفعلية و البنية الاسمية من خلال تقديم ضمير مستتر او ظاهر يعود الى المبتدأ باعتباره رابط نحوي بين المبتدأ و الخبر ذلك لان المبتدا في رايهم يربط دلاليا بالضمير في الخبر و تحدث مثل هذه العلاقة الدلالية في البنية الفعلية . و بينما يبدو ان الكوفيين مجمعون على التسوية الدلالية بين البنيتين الفعلية و الاسمية بسبب العلاقة اللابدية بين الفعل و الفاعل اذ انهم اعتقدوا ان الفاعل المقدم مازال يحافظ على علاقة دلالية مع الفعل .

و هكذا فان النحويين و البلاغيين ميزوا بين نوعين اثنين من التراكيب الدلالية

أ) يدعى النوع الاول التركيب الدلالي العام · هناك تراكيب نحوية مختلفة تركيبيا دلاليا عاما (النحويين)

أأ) يدعى النوع الثاني التركيب الدلالي الخاص المحدد هناك تراكيب دلالية مختلفة تولد وظائف دلالية محددة (البلاغيون و الجرجاني) .

في حين ان الوجوه الدلالية في النحو التوليدي و التحويلي قد مرت بعدة مراحل هادفة الى تكافؤ المكونات التركيبية مع المكونات الدلالية. ففي احدث عمل تشومسكي اي نظرية العمل و الربط دعا تشومسكي للبحث عن العمليات البيولوجية اللغوية في دماغ البشر و التي هي عبارة عن انظمة متداخلة من القواعد الصوتية و الدلالية و التركيبية. و كذلك ادعى ان هذه المكونات الثلاثة تتفاعل فيما بينها بشكل قالبي بالاتجاه الى انساق مختلفة من القواعد تضبطها انساق المبادىء الكليةبما يمكن اي انسان من اكتساب اللغات الانسانية بغض النظر عن جنسيته و انتاج الجمل النحوية .

و المهم ان المكونات الثلاثة (المكون التركيبي و المكون الصوتي و المكون الدلالي اي الصورة المنطقية) تتفاعل فيما بينها مرتكزة على المكون التركيبي طبقا لمبدأ استقلال التركيب الذاتي مثلا – بنية – س باعتبار خرج المكون التركيبي تتحول الى الصورة المنطقية لتاويل دلالي للجملة و المكون الصوتي لتاويل صوتي للجملة فمعنى هذا ان المكون التركيبي هو ركيزة اساسية من ركائز العمليات النحوية .

و لكن ليس معنى هذا ان الصورة المنطقية تستبعد الى حد كبير عن المكون التركيبي و انما هناك ما يدعو الى تكافؤ بينهما لان المعلومات الدلالية في الصورة المنطقية تسقط في التمثيلات التركيبية مثل بنية عميقة و بنية –س حسب مبدا الاسقاط الموسع او بعبارة اخرى ان الادوار الدلالية في الصورة المنطقية تسقط في بنية س و بنية عميقة. اذ هذا المبدا يظهر التكافؤ بين المكون الدلالي و المكون التركيبي. بالنظر الى ان الادوار الدلالية في المكون الدلالي تسهم مباشرة في بناء البنية العميقة و بنية – س . و ان المكون الدلالي يضعف استعمال القواعد المركبة في المكون التركيبي و على هذا يمكن القول ان المكونات النحوية تتفاعل فيما بينها بشكل افقي مع المحافظة على مبدا استقلال التركيب الذاتي .

لقد قسمت النظرية المحورية في نظرية العمل و الربط الموضع النحوي الى نوعين اثنين : هما موضع محوري و موضع غير محوري. اما الموضع المحوري فهو موضع داخل ج يتم فيه اسناد الادوار الدلالية بينما الموضع غير المحوري لا يتم فيه اسناد الادوار الدلالية لانه موجود خارج ح مثلا موضع المص (COMP) و موضع البؤرة باعتبارهما خارج ج ليس لهما الادوار الدلالية التي تحدد داخل ح .

و بخصوص التحويلات تتحدد الخصائص التحويلية للعنصر اللغوى المنقول بانه ينتقل الى موضع غير محوري كما هو الحال في حركة المركب الاسمي و حركة المركب الاستفهامي التصوري.

و هذا مبدأ عام للتحويلات النحوية اذ ان جميع التحويلات النحوية يجب ان يخضع له. فمعنى هذا ان المكون الدلالي بالفعل يقيد التحويلات في المكون التركيبي و لذلك ان المكون الدلالي يتكافأ مع المكون التركيبي في تفسير الظواهر اللغوية .

و بالاضافة الى ذلك فاننا نجد معطى آخر يدعم هذه الحجة في نظرية الربط لان القيد الربطي للعائد يقيد حركة المركب الاسمي و القيد الربطي للتعبير المحيل بقيد المركب الاستفهامي التصوري. و هكذا نرى ان المكون الدلالي في نظرية العمل و الربط يتكافأ مع المكون التركيبي.

و بالنظر الى التقديم عند الجرجاني من جهة النظرية اللسانية المدنية نجد ان التقديم على نية التاخير يطابق الخفق (Scrambling) الذي يقر بالحركة ضمن ج محافظا على الخصائص التركيبية و الدلالية. و ان التقديم على غير نية التاخير يطابق التفكيك (Dislocation) الذي يقر بالحركة من داخل ج الى خارج ج . حيث العنصر المفكك يكون دائما مرفوعا سواء كان الموضع المصدر مجرورا او منصوبا مثل قولنا « زيد ضربته » و « زيد مررت به » . وليس له علاقة نحوية ببقية العناصر داخل ح . و يعني هذا ان الجرجاني قد عرف تماما خلافات تركيبية قائمة بين التقديم على نية التاخير و التقديم لا على نية التاخير لانه حدد بالضبط الوجوه التركيبية من ظاهرة التقديم. و لكن المشكل الذي يطرح هنا هو انه حدد ظاهرة التقديم سواء اكان ذلك التقديم على نية التاخير او على غير نية التاخير بدون الربط بين الوجوه الدلالية و الوجوه التركيبية و هذا يخالف نظرية العمل و الربط نظرا الى انها تحدد تقديم العناصر اللغوية من خلال الربط بين الوجوه التركيبية و الوجوه الدلالية . كما هو معلوم ان العناصر اللغوية تتحرك من موضع غير موسوم بالحالات الاعرابية الى موضع غير محوري الا حركة المركب الاستفهامي التصوري و الخفق الذي يعتبر ظاهرة اسلوبية في المكون الصوتي. فمعنى هذا ان نظرية العمل و الربط تفسر التحويلات بالحركة من خلال التعامل بين نظرية الحالات الاعرابية و النظرية المحورية.

في هذا الاطار ليس التقديم على نية التاخير من قبل نظرية العمل والربط ظاهرة الحركة بل هي ظاهرة اسلوبية في المكون الصوتي لان هذا التقديم لا يؤثر في تغيير معنى الجملة و كذلك العنصر اللغوي المنقول لا يشغل الموضع غير المحوري.

من جهة اخرى فإن التقديم على غير نية التاخير لا يندرج في اطار التحويلات مثل التفكيك بل يندرج في القاعدة التوليدية و المركبية. ذلك بسبب عدة صعوبات تنتج عن المقاربة التحويلية. و سوف نتناول هذه الظاهرة بعمق في الفصل التالي.

اخيرا فان الجرجاني لم يقدم المبدا العام لتقديم العناصر اللغوية بل تركز على وصف الاختلافات التركيبية بين نوعين من التقديم و بناء النظام الدلالي الفلسفي الذي يشرح العناصر المنقولة بالاضافة الى الافتراضات المسبقة في ذهن المتكلم مثل الاهتمام و العناية و القصد ... الخ .

تبين لنا مما سبق ان النحاة العرب لم يناقشوا الادوار الدلالية و الوظيفية للعناصر المنقولة عن طريق التقديم و التاخير مناقشة مستفيضة . بينما البلاغيون شرحوا بشكل مستفيض و موسع الوجوه الدلالية و الوظيفية للعناصر المنقولة و لكنهم اكتفوا بتحديد الافتراضات المسبقة في ذهن المتكلم عند تقديم العناصر اللغوية. و لم يتعدوه الى وضع المبدأ العام خلافا لنظرية العمل و الربط التي تفسر ظاهرة التقديم من خلال الوجوه التركيبية و الوجوه الدلالية. ان الوجوه الدلالية في نظرية العمل و الربط لا تقيد الحركات النحوية وحدها بل تضعف استعمال القواعد المركبية في المكون الاساسي . اذ ان الوجوه الدلالية في نظرية العمل و الربط تتكافأ مع الوجوه التركيبية و هكذا يمكن القول ان هناك خلافات كثيرة بين النحاة العرب و البلاغيين و بين التوليديين في دراسة الوجوه الدلالية .

الفصل الثاني : تحليل الجملة العربية في ضوء النظرية التوليدية و التحويلية

مدخل

يخص هذا الفصل وضع نظرية لسانية عربية حديثة من خلال تحليل البنى العربية في ضوء النظرية التوليدية و التحويلية و كذلك يهدف الى معرفة التمثيلات السطحية و العميقة لهذه البنى. ثم معرفة القواعد التحويلية التي تعمل على العناصر اللغوية في هذه البنى و القيود التركيبية و الدلالية المفروضة عليها. و لكي يكون ذلك كذلك فسوف نثبت في الجزء الاول الرتبة الاساسية الى جانب تحديد البنية العميقة للجملة العربية.

ان هذه الدراسة ستبين مفهوم الرتبة الاساسية في اطار البنية العميقة بما يمكننا من الوصول الى اطار تركيبي اصلي لوصف التراكيب العربية و شرحها بدقة.

اما في الجزء الثاني فسوف نبين ظاهرة المطابقة (agreement) التي تعمل في الجملة الفعلية و ظاهرة اسقاط ضمير الفاعل وهو ما نجده في الجملة الاسمية .
ان الهدف من هذه الدراسة هو الكشف عن نسق كلي للتمثل الذهني للغات البشرية اي الخصائص الكلية للغة العربية في اطار النحو الكلي و تحديد مميزاته و كذلك تحديد مضمون نحو اللغة العربية و طرق بنائها اي توصيح برامترات اللغة العربية.

اما في الجزء الثالث فسوف نتناول تغيرات الرتبة الاساسية و مستويات التحليل من وضع قاعدة مقولية موسعة للجملة العربية او نظرية -سَ .

اما في الجزئين الرابع و الخامس فان الدراسة تشرح حركة-- ـــــــ التي هي على نوعين اثنين

الاول　　حركة المركب الاسمي　　(NP- Movement)

الثاني　　حركة المركب الاستفهامي التصوري (WH -Movement)

ستقتضي هذه الدراسة القواعد التحويلية بالاعتماد على نسق المبادىء الكلية. فاذا حققت هذه الدراسة ذلك فانها ستكون قادرة على تفسير التحويلات المطلقة و المقيدة تفسيرا مبدئيا و ستصوغ هذه الدراسة بعض القيود التركيبية و الدلالية لهذه القواعد التحويلية .

اما التراكيب التي سندرسها في الجزء الرابع فيما يتعلق بحركة المركب الاسمي فهي

أ) البنى المبنية للمجهول
ب) البنى الصاعدة

اما التراكيب التي نتعرض لها في الجزء الخامس في اطار حركة المركب الاستفهامي التصوري فهي

أ) البنى الاستفهامية
ب) البنى الاسمية المبأرة
ج) الصلات المفيدة

ان البنى الاستفهامية تعمل على البنية الفعلية و البنية الاسمية. و سنبين هذه الدراسة المميزات النحوية و الدلالية لكل من البنى المذكورة اعلاه الاستفهام المصوغ في مستوى المكون المركبي و التوليدي و في المستوى المكون التحويلي و نسق المبادىء الكلية التي تفسر هذه القواعد تفسيرا مبدئيا. و سوف تقترح هذه الدراسة بعض القيود النحوية و الدلالية القادرة على تقييد حركة الاستفهام التصوري. ذلك من اجل توليد التراكيب الصحيحة.

المراد في القيود المفروضة على التحويلات اي تغيرات الرتبة في اللغة الواحدة او في اللغات المختلفة ليس اعتباطيا او غير محدد بل هناك ما يدعو الى وجود قيود على رتب المكونات الكبرى داخل الجمل (من فعل و فاعل و مفعول) او رتب مكونات اصغر داخل

المركبات الاسمية او الحرفية او الفعلية و هكذا من اهداف النظرية اللسانية ان تبحث في مجموعة المبادىء التي تقيد الرتب داخل اللغات. لان كفايتها ليست مرهونة فقط بوصف ما يلاحظ من الظواهر الرتبية هي ايضا مالا يمكن ان يلاحظ منها.

١) اشكال الرتبة الاساسية في الجملة العربية

تختلف اللغات في ترتيب مكونات جملها فمنها ما يتبع فيها الفعل قبل الفاعل و منها ما يقع فيها بعده و منها ما يقع فيها المفعول بعد الفعل و منها ما يقع قبله. و هناك كثير من اللغات التي تجيز نوعين او اكثر من الترتيب في مكونات الجملة الاساسية الثلاثة
الفعل و الفاعل و المفعول فاللغة العربية مثلا تجيز الانواع التالية من الترتيب في الجملة

١- راى مصطفى وجها جميلا (فعل - فاعل - مفعول)
٢- مصطفى راى وجها جميلا (فاعل (مبتدأ) - فعل - مفعول)
٣- راى وجها جميلا مصطفى (فعل - مفعول - فاعل)
٤- وجها جميلا راى مصطفى (مفعول - فعل - فاعل)
٥- وجها حميلا مصطفى راى (مفعول - فاعل - فعل)

ان الجمل السابقة لها بنية داخلية (او عميقة) واحدة و هناك قواعد نحويلية تعيد ترتيب المكونات الثلاثة في البنية العميقة بطرق تؤدي الى البنى السطحية اي ظاهرة اللفظ . فما البنية العميقة للجمل الخمس السابقة ؟ او بكلام ابسط اي الجمل السابقة هي الاصل.؟

معظم اللغويين الذين تناولوا هذا الموضوع اعتبروا الجملو الاولى هي الاصل اي ان البنية العميقة للجملة العربية هي فعل -فاعل- مفعول (١) و قليل منهم اعتبر الجملة الثانية هي الاصل. اي ان البنية العميقة هي فاعل - فعل - مفعول (٢) . اما الخيارات الاخرى فقد استبعدت لاسباب وجيهة ستتضح من خلال مناقشة الرايين السابقين.

السؤال الدي يمكننا طرحه في هذا الصدد هو . ايهما من الرايين افضل لانتاج الجمل الخمس السابقة ؟

واضح ان الاجابة عنه تقتضي تحديد مفهوم الرتبة الاساسية (Basic order) نظريا او تحليليا. ذلك لانه كثيرا من اللغويين الذين تناولوا موضوع الترتيب الاساسي لمكونات الحملة في اللغات المختلفة لم يقدموا اي تعريف لجل المصطلحات السي يستعملونها في طليعتهم كرينبرك (GREENBERG) و لحمان (LEHMANN) (٣) فقد قام كرينبرك بدراسة شملت عددا كبيرا من اللغات و استنتج منها ان هناك ثلاثة انواع رئيسية

---

(١) انظر مثلا « الالسنية مبادؤها و اعلامها لميشال زكريا ١٩٨٠ م و « راي في بعص انماط التركيب الحملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر لخليل عمايرة ١٩٨٥ » و « اللسانيات و اللغة العربية » لعبد القادر الفهري ١٩٨٥ م .

Bakır 1980 Aushen and Schreıber 1968

Fassı Fehrı 1982 Forghali 1981

(٢) انظر : Snow 1967 Lelcowıtcz Kıllean 1966 Awwad 1973

(٣) انظر: Greenberg " some unıversal s of grammar wıth partıcular reference to the order of meaning ful elements " 1963

Lehmann " Astrutural prıncıple of language and ıts ımplıcatıons 1973

من اللغات من حيث ترتيب مكوناتها الاساسية :

١- اللغات ذات الترتيب الاساسي . فعل - فاعل - مفعول (VSO)
٢- اللغات ذات الترتيب الاساسي . فاعل - فعل - مفعول (SVO)
٣- اللغات ذات الترتيب الاساسي . فاعل - مفعول - فعل (SOV)

و قد لاحظ لحمان ان الفروق الحقيقية موجودة بين النوعين الاول و الثاني من جهة و الثالث من جهة اخرى . و لهذا صنف اللغات صنفين

١- اللغات التي يقع فيها الفعل قبل المفعول (بصرف النظر عن موضع الفاعل) (VO)

٢- اللغات التي يقع فيها الفعل بعد المفعول (بصرف النظر عن موضع الفاعل) (OV)

و هذان الصنفان يختلفان اختلافا جذريا في عدد من الامور اهمها ما يلي

الصنف الاول	الصنف الثاني
١- الجار يقع قبل المجرور	١- الجار يقع بعد المجرور
٢- المضاف يقع قبل المضاف اليه	٢- المضاف يقع بعد المضا ف اليه
٣- الصفة تقع بعد الموصوف	٣- الصفة تقع قبل الموصوف
٤- تركيب الصلة يقع بعد الاسم	٤- تركيب الصلة يقع قبل الاسم
٥- الفعل المساعد يقع قبل الفعل	٥- الفعل المساعد يقع بعد الفعل

من الملاحظ ان الصنف الاول يختلف عن الصنف الثاني اختلافا جذريا و من امثلة النوع الاول العربية و اليونانية الحديثة و الفرنسية و الانقليزية و الفيتنامية و من امثلة النوع الثاني الهندية و الارمنية الحديثة و الكورية و اليابانية ... الخ .

الواضح ان كرينبرك و لحمان اعتمدا على عمل وصفي و تصنيفي (taxonomic) في وضع الترتيب الاساسي لمكونات الجملة في اللغات المختلفة. و يعني هذا ان وضع التركيب الاساسي في اللغات يمكن ان يتم من خلال الاستعمال اللغوي او الشيوع اللغوي . ولكن هنا يتبين خطأ من يعتبر الترتيب الاساسي مفهوما تمثيليا و المقصود بالرتبة الاساسية هو اشكال نظري علاوة على انه اشكال تمثيلي.

في هذا الاطار يجب علينا ان نجد وسائل نظرية محددة تمكن من وصف الظواهر الرتبية باستعمال مفاهيم لا ناخذ دلالة الا في اطار النظرية المقترحة اي النظرية التوليدية و التحويلية.

في النماذج التوليدية و التحويلية نعلم ان القواعد المقولية تولد المؤشرات المركبة الاولى للجمل و التي اسميناها بالبنى العميقة. و نجد قواعد تحويلية تحول هذه البنى الى بنى جديدة اى بنى – س ينتج عنها ما يسمى بالبنى السطحية اي الصورة اللفظية.
و معلوم ان الرتبة الموجودة في البنية العميقة مثلا تختلف عن الرتبة الموجودة في بنية –س او الرتبة الموجودة في البنية السطحية علما بان الرتبة التي يمكن فعلا ملاحظتها هي الرتبة السطحية.

امام هذا الواقع لنفترض ان الرتبة الاساسية هي الرتبة في البنية العميقة المقترحة في النظرية التوليدية و التحويلية. مما يساهم في تحديد مفهوم الرتبة الاساسية. فما هي الرتبة في البنية العميقة ؟ و نستطيع ان نستخلص مما سبق ان تناولناه حول البنية العميقة بعض المميزات الهامة وهي

أ) انها البنى الاولى المولدة عن طريق الادوار الدلالية في الصورة المنطقية (LF) بمقتضى مبدأ الاسقاط الموسع و الذي يقضي بان الادوار الدلالية في الصورة المنطقية يجب ان تكون مسقطة في كل تمثيل تركيبي مثل بنية عميقة او بنية –س و هذا يجعلنا نعرف البنية العميقة بانها بنية اولى موسومة بالادوار المحورية .

ب) انها المجال الوحيد للملء المعجمي (Lexical insertion) .

ج) انها البنى التي يمكن ان تحول بواسطة تحويلات اي قاعدة حركة –α الى بنية – س .

بخصوص (أ) و (ب) تتحدد الخصائص المقولية للبنية العميقة بانها ابسط من بنية – س باعتبارها بنية قبل تطبيق قاعدة –α . او بعبارة اخرى فانها اقل قيودا من بنية – س و بذلك لا نتعرض البنية العميقة على القيود المختلفة بقدر الامكان . فهذه الصورة من البنية العميقة تدل على انها ملائمة للرتبة الاساسية في مكونات الجملة بالنظر الى ان الرتبة الاساسية يجب ان تكون بسيطة و الا تتأثر بالقيود المختلفة.

في هذا الصدد نستطيع ان نقر بانه الاساس في ترتيب مكونات الجملة العربية في العربية الفصحى هو فعل – فاعل – مفعول .(ترتيب الجملة الفعلية) .

اما الذين تناولوا ترتيب مكونات الجملة في اللهجات العربية المحكية فقد اجمعوا على ان بنيتها العميقة هي فاعل – فعل – مفعول (٤) من هنا يجب علينا ان نقدم الادلة المرشحة لتبرير هذا الراي في الرتبة الاساسية. اهمها مايلي

أ) ان الخصائص التي تتصف بها اللغات التي تبدا بالفعل تنطبق على العربية كما ذكرنا سابقا فان خصائص الصنف الاول من اللغات حسب تصنيف Lehmann تدل بجلاء على ان اللغة العربية تنتمي الى مجموعة من اللغات التي تبدأ بالفعل.

ب) ان الفعل في الجملة الاسمية يتصرف في الجنس و الصدد للتعبير عن دور المبتدأ الدلالي بينما الفعل في الجملة الفعلية لا يتصرف الا في الجنس

---

(٤) في اللهجة الكويتية Ahmed 1979 ، و في اللهجة العراقية Bakır 1980 و في المصرية RUSSEL 1977 و في المغربية FASSI FEHRI 1982 و اللسانيات و اللغة العربية ١٩٨٠ م

٦) يحب الشعراء الغروب

٧) الشعراء يحبون الغروب

٨) * يحبون الشعراء الغروب

ففي المثال (٦) اي الجملة الفعلية نجد الفعل لا يتصرف الا في الجنس بينما نجد الفعل في المثال (٧) ينصرف في الجنس و العدد لكي يسقط ضمير الفاعل في صيغة الفعل للتعبير عن دور المبتدا المحوري.. فمعنى هذا ان ترتيب الجملة الفعلية ف – فا – مف اقرب من ترتيب الجملة الاسمية الى الرتبة الاساسية باعتبار ان نمط الجملة الفعلية اقل قيودا على تصريف الفعل من نحو الجملة الاسمية.

ج) ان الفاعل يسبق المفعول وجوبا اذا خلا كل منهما من علامات الاعراب و الا اذا كانت هناك قرينة لغوية او دلالية تبين ايهما الفاعل و ايهما المفعول :

٩) راى مصطفي عيسى

١٠) راى عيسى مصطفى

فمصطفى فاعل بالضرورة في الجملة الاولى و عيسى فاعل بالضرورة في الجمله الثانية و مصطفى مفعول مع ان الامر بخلاف ذلك في الجملة (١١) نظرا لبروز الاعراب

(١١) راى عيسى عمر

في المثال (١١) نجد المركب الاسمي الثاني مرفوعا بالضمة في محل الفاعل ففي حالة بروز الاعراب مثل (١١) نستطيع ان ننقل اي عنصر لغوي ليتقدم الفعل او يتاخر عنه لان في هذا التركيب قرينة نحوية او دلالية توضح من هو الفاعل و من هو المفعول .و لكن في حالة خلو كل الفاعل و المفعول من علامات الاعراب مثل (٩) و (١٠) لا يمكننا ان نطبق القاعدة التحويلية. ان التراكيب التي ليست فيها قرينة نحوية او دلالية لا يمكننا تحويل عناصرها ذلك لان لها رتبة ثابتة . ف – فا – مف .

ان هذه الادلـة التـي قدمناهـا لصـالح الافـتراض المذكـور للرتبـة الاساسـية تبيــن ان الرتبــة الاساسية للجملة العربية هي ف – فـا – مـف . و لكـن رتبـة الكلمـات (ف – فـا – مـف) لا تحافظ على شكلها دائما . اذ انها تخرق الترتيب الاساسي في بعض التراكيب . و بدلا من ذلــك فان رتبة الكلمات في هذه التراكيب يجب ان تكون ف – مـف – فـا وجوبـا . و يمكـن ان نبيـن ذلك من خلال الامثلة التالية ٠

١٢) ذكرني الدكتور بايام الشعر.

ف مف فا

١٣) يهمني ان اعرفه بعد اذنك

ف مف فا

١٤) لا ينفصك الا السيجار

ف مف فا

١٥) سأل عمرا طبيبه

ف مف فا

١٦) يهمني كل ما يخصك

ف مف فا

ان المفعول به في الامثلة (١٢ –١٦) يجب ان يتاخر وجوبا عن الفعل اي الرتبة الاساسـية ف – فا – مف تتحول الى الرتبة المذكورة اعلاه : ف – مف – فا طبقا للقيد النحوي .

اما هذا القيد النحوي فيختلف في عمله من تركيب الى آخر ففي المثال (١٢) نرى الفعل متصلا بالمف (ضمير) و في المثال (١٣) نرى الفاعل هو تركيب معقد يبدا بالحرف المصدرى « ان » و في المثال (١٤) اي تركيب السور فان الفاعل حصر باداة الحصر التي حددت حدوث الفعل بالسيجار فهذا قيد دلالي.

و في المثال (١٥) نجد المف يتاخر عن الفعل حسب قيد الاضمار . فالنحاة ذكروا ان مفسر الضمير يجب ان يتقدمه اما لفظا او رتبة و ان تاخر عن الضمير في الرتبة و اللفظ لا يجوز كما الحال في (١٧)

١٧) سال طبيبه عمرا

في (١٧) لا يمكن للضمير ان يعود الى (عمر) دلاليا اذ ليس (عمر) مفسر الضمير و لكن اذا تقدم (عمر) على الضمير يكون (عمر) مفسر الضمير اذ يمكن للضمير ان يعود الى (عمر) . فهذه الخاصية لا نجدها في مثل اللغة الانقليزية لان القيد الربطي للضمير في نظرية الربط لا يسمح للتعبير المحيل مثل (عمر) بان يشترك احاليا مع الضمير . على كل فان قيد الاضمار في النحو العربي هو برامتر اللغة العربيلة باعتبارها لغة معربة تقبل المرونة التركيبية في الجملة. و في المثال (١٦) نرى الفاعل هو تركيب صلة لا يستطيع ان يسبق بمف . و هكذا فان هذه الامثلة تدل بصفة غير مباشرة على ان الرتبة الاساسية للجملة العربية هي ف – فا – مف .

٢) اشكال التطابق و اسقاط ضمير الفاعل

لم تعد اللسانيات اليوم تسمح باية مقاربة للظاهرة اللغوية كما كان الشان قبل سنوات قليلة فقط بل ان وصف ظاهرة لغوية في لغة معينة يستدعي المقارنة بلغات اخرى توجد فيها نفس الظاهرة او ظواهر مشابهة بهدف فرز ما هو كلي تشترك فيه كل اللغات او ما هو خاص او برامتري تنفرد به مجموعة خاصة من اللغات .

ظاهرة او ظواهر اخرى بشكل محدد في لغة اخرى . فالربط بين هـذه الظواهر ضـروري مـن اجل وضع النحو الكلي .

في هذا الاطار هدفنا هو ابراز برامتر اللغة العربيـة عن طريـق معالجـة بعض الخصـائص التركيبية للغات الطبيعية و على الاخص منها مسالة التطابق و عـدم تطـابق الفعل و فاعلـه فـي صفات الجنس و مسالة بروز ضمير الفاعل بصفة اجبارية او اختيارية .

فاللغات البشرية تختلف باعتبـار رتـب المكونـات الاساسية داخل الجملـة كمـا انهـا تختلـف باعتبار المسالتين المذكورتين. ان الانقليزيـة و الفرنسية مثـلا لغـة من نمـط فـا – ف – مـف وهي تقبل التطابق بين الفعل و الفاعل باعتبار العدد كما هو الحال في الامثلة التالية .

١٧) Les enfants sont venus

(جاء الاولاد)

١٨) They are students

(هم طلبة)

فلانقول :

١٨) *Les enfants est venu

٢٠) *They is students

في حين ان العربية من نحـو ف – فا – مـف ليس فيهـا تطـابق بيـن الفعل و الفـاعل باعتبار العدد . نقول

٢١) ضحك الناس

و لا نقول :

٢٢) ضحكوا الناس

و العربية علاوة على هذا تسقط بالضرورة ضمير الفاعل كما في (٢٣) (٥)

٢٣) ضحكوا
عوض .

٢٤) ضحكوا هم

و لكن الانفليزية و الفرنسية تختلفان عن العربية في هذه الخصائص اذ الانفليزية و الفرنسية لا تسقط ضمير الفاعل في الجملة التي ليس فيها فاعل ظاهر

٢٥) Il pleut
(ينزل المطر)

It seems to rain
(يبدو ان ينزل المطر)
لا نقول

٢٦) pleut*
Seems to rain

---

(٥) من اللغات التي تسقط ضمير الفاعل في صيغة الفعل العربية و الايطالية و الاسبانية ... الخ

تبين هذه الامثلة ان اللغة العربية تختلف عن اللغة الانقليزية و اللغة الفرنسية في كونها تسقط ضمير الفاعل في التراكيب مثل (٢٧) و (٢٨) اي التراكيب التي ليس فيها فاعل ظاهر.

كذلك تطابق بين الفعل و الفاعل في الجنس فقط كما الحال في المثال (٢٢) و يمكن ان نعتبر هذه الخصائص اللغوية برامتر اللغة العربية

٢٧) ضحكا

٢٨) ضحكوا

المقصود هنا بالضمير انه عنصر ذو وظيفة احالية تجعل منه موضوعا (argument) يلعب دورا محوريا فلا يحتاج الى موضوع آخر . فالضمير اسم بينما العلامة حرف . فاذا كانت الواو في (٢٨) علامة التطابق فمعنى هذا ان مثال فاعلا مستترا . و اذا كانت هناك فاعل مستتر لا بد من تقديره.

كما شاهدنا من قبل ان الحركة الطويلة (الواو) (الالف) في (٢٧) و (٢٨) عنصر صوتي يدل على الفاعل المدمج ففي (ضحكوا) تكون الواو المورفيم الذي يحدد ان الفعل مسند الى الغائب الجمع و في (ضحكا) تكون الالف المورفيم الذي يحدد انه الفعل مسند الى الغائب المثنى و هكذا يمكن القول ان صيغة الفعل في البنى العربية التي ليس فيها فاعل ظاهر تشتمل على ضمير الفاعل الذي يعبر شكل المورفيم عن الفاعل المدمج اي الفاعل الفارغ . اذ ان اعادة النظر في طبيعة هذه الواو و الالف هي ضمير و بالتالي هي الفاعل تجرنا الى النظر الى التصور العام الذي وضعه تشومسكي للعناصر الفارغة و كذلك النظر الى تخريج المعطيات و تاويلها . و بالفعل فقد زعم تشومسكي ان اللغات السامية لا تسقط بالضرورة الفاعل الظاهر كما هو الحال في اللغات الرومانية الا الفرنسية مثل الايطالية و الاسبانية (٦). لقد راى ان هذه اللغات لا تاخذ الفاعل الظاهر نتيجة سقوط الفاعل و هذا الادعاء يتعلق بمبدا الاسقاط الموسع و العنصر الفارغ الذي يدعى الضم الصغير (pro) (٧) .

---

(٦) انظر " Lectures on government and Binding "p 28 p 240-242

(٧) الضم الصغير pro وهو ضمير فارغ من نوع محض و يختلف عن الضم الكبير PRO في انه معمول فيه.

كما معلوم ان مبدا الاسقاط الموسع يقر بوجود الفاعل في كل التمثيلات التركيبية مما يؤدي بنا الى افتراض ان البنية العميقة في (٢٨) تحتوي على الفاعل الفارغ اي الضم الصغير مثل « ضحك هم » حيث الضم الصغير معمول فيه من قبل الفعل .
و نجد هذا الفاعل الفارغ في بنية – س و لكنه يسقط في المكون الصوتي و فقا لما يسمى برامتر سقوط الضم الصغير (pro - drop parameter) و نتيجة لذلك يتصرف الفعل لكي يدل على الفاعل الفارغ المسقوط. ذلك من خلال القواعد المورفو – الفونيمية .

على هذا ، يدل الولو على الفاعل الفارغ اي الضم الصغير الذي سقط في المكون الصوتي . فالواو ضمير الفاعل ذو وظيفة احالية تجعل منه موضوعا يلعب دورا محوريا . و من هنا نكتفي بتقديم برامتر سقوط الضم الصغير في تحديد الطبيعة المقولية للواو و الالف . و سنتناول تحديد الضم الصغير و ظاهرة سقوطه في العربية في الباب الثالث .

على كل فان التطابق باعتبار الجنس يفسر لحن المثال (٣٠) و اسقاط ضمير الفاعل يفسر لحن المثال (٣٢)

٢٩) يحب الشعراء الغروب
٣٠) * يحبون الشعراء الغروب
٣١) يحبون هم الغروب (بنبر هم)
٣٢)* يحب هم الغروب

ان المثال (٣٠) لاحن لان المط (AGR) في العربية تعمل على تطابق باعتبار الجنس فقط و في المثال (٣٢) نجد الفاعل الفارغ يظهر في البنية السطحية و يجب للفاعل الفارغ ان يدمج في الفعل عند سقوطه في المكون الصوتي من اجل ان يسقط ضمير الفاعل في صيغة الفعل . و في (٣١) يكون الضمير المنفصل « هم » توكيدا للفاعل الفارغ .

بالاضافة الى ذلك فانه يجب ان نحدد اشكال التطابق و ضمير الفاعل في نمط الجملة الاسمية وهو يتعلق بمعرفة هل الواو في المثال (٣٣) ضمير ام علامة ؟

٣٣) الناس ضحكوا

معلوم ان البصريين منعوا تقديم الفاعل و الكوفيين جوزوا ذلك (٧) و جدير بالذكر ان تقديم الفاعل على الفعل عند الكوفيين ادى بهم الى اعتبار الواو هو علامة لانه لا يمكن توارد فاعلين لنفس الفعل اذ الواو ليس ضمير الفاعل المتصل بينما البصريون اعتبروا الواو ضميرا يعود على المبتدا « الناس » (٨)

و نجد معنى آخر يضعف تصور جمهور النحاة لصيغة العنصر الضميري في الافعال و الجمل المذكورة فالنحاة مجمعون على ان الضمير في « ضحك » و كذلك « ضحكت » غير موجودة في صيغة الفعل بل هو مستتر (او موجود في النية كما يقول المازني) (٩) و على هذا النحو فالعنصر الضميري تارة موجود عندهم في شكل الف او واو و تارة غير موجود .

---

(٧) ان البصريين منعوا تقديم الفاعل على الفعل و ذلك لعلل شتى . منها ما قاله ابن الانباري يقول « ان الفعل و الفاعل بمنزلة الشيء الواحد » و قدم الدليل على ذلك في سبعة اوجه . انظر " الانصاف في مسائل الخلاف " لابن الانباري المكتبة العصرية . بيروت ١٩٨٧ م ١. ج/ ٧٩-٨٠ .

(٨) اما القول بان المثال (٣٣) جملة اسمية فانه يحملهم على الذهاب الى اعتبار الاسم مبتدا لا فاعلا. و اذا اصبح مبتدأ فلا الفعل من الفاعل و اضطرهم الى تقدير فاعل و قد قدروه ضميرا يعود على المبتدأ و يحملهم على اعتبار هذه الجملة جملة مركبة مكونة من المبتدأ و الجملة الخبرية . انظر " شرح المفصل " لابن يعيش ج١/ ٦٢-٦٦ .

(٩) انظر " شرح الكافية للرضي " ج٢/ ٨-٩ .

تبين لنا مما سبق ان النحاة العرب اتخذوا موقفا مختلفا من تحديد الطبيعة المقولية للواو و الالف و ان كان جمهورهم يقدم تحليلا للامثلة المختلفة و يخرجها تخريجات قد نقبلها او لا نقبلها . اذن كيف نحدد الواو في الجملة الاسمية (٣٣) في ضوء المنهج التوليدي و التحويلي ؟

اولا يمكن ان نفترض ان الجملة (٣٣) تتولد عن طريق قاعدة تحويلية للتبئير (Focus Transformation) (١٠) كما يلي :

---

(١٠) اعتقد اللسانيان الغربيان آنشن (ANSHEN) و شريبر (SCHREIBER) ان الجملة الاسمية غير الكونية (the nominal non-equative sentence) تتولد عن طريق قاعدة التبئير

أ) قاعدة التبئير اجبارية

س - م ا - ص ----> م ا - س - أثر - ص

(حيث م ا = اثر و م ا ليس عنصرا اوليا)

و هكذا يجب للمركب الاسمي المنقول الا يكون الفعل بل يجب ان يكون الفاعل او المفعول و ليس له علاقة نحوية ببقية عناصر الجملة . و قاعدة الاضمار (pronominalization rule) تفسر اضمار اثر المركب الاسمي وهي تعمل على المركب الاسمي اذا كان يساوي المركب الاسمي السابق في كل الصفات . فهي ما يلي

ب) قاعدة الاضمار

س- م ا - ص - م آ - و ---> س - م ا - ص - م آ + ضمير و (م ا = م آ)

حيث يحذف م آ و يجب للضمير ان يطابق مع المركب الاسمي السابق في كل الصفات كما يبين ذلك المثال التالي

ج) الملك عالم و الملك حاكم عادل --- الملك عالم وهو حاكم عادل

و جدير بالذكر ان هذه القاعدة كلية في اللغات البشرية . على كل فان قاعدة الاضمار (ب) تنطبق على اثر المركب الاسمي باعتباره يساوي المركب الاسمي السابق . من ثم يتحول الاثر الى الضمير المرفوع المنفصل كما يلي الناس ضحك هم .و لكن هذه البنية غير نحوية في العربية لان الضمير المرفوع المنفصل لا يجوز ان يلي الفعل . اذ الفعل يجب ان يتصرف

٣٤) ج ---> ف + فا + مف

بنية عميقة : ضحك الناس

قاعدة التبئير --> (بؤرة) ضحك الناس

بنية -س الناس ضحك اث

قاعدة الاضمار -> الناس ضحك هم

بنية سطحية الناس ضحكوا

ان العملية النحوية (٣٤) تبين ان الحملة تتولد عن طريق قاعدة التبئير و قاعدة الاضمار فاذا صح هذا الافتراض يكون الواو ضميرا و لكن هذه المقاربة النحويلية غير كافية للدلالة على ضميرية الواو لاننا نحد عدم الكفاءة للمقاربة التحويلية في قاعدة الاضمار اي اضمار الاثر في المكون الصوتي . ان المشكل هو ان انشي و شريبر حاولوا التسوية بين مقولة معجمية و مقولة فارغة مثل الاثر اللغوي عند تطبيق قاعدة الاضمار . واضح ان المقولة الفارغة تختلف عن مقولة معجمية ذات مضمون صوتي تماما و من هنا لا بد من وضع حجة نظرية لتبرير قاعدة اضمار الاثر .

حتى يدمج الضمير في الفعل. اخيرا فان الواو في (٣٣) ليس المط AGR بل هو ضمير الفاعل.

أُنظر: FRANK ANSHEN AND PETER SCHRIBER " A focus transformation of Modern standard Arabic language" VOL 44 1968 P 792 -797

الا اننا لا نحد اي دليل نظرى مقنع على قاعدة اصمار الاثر في المنهج التوليدي (١١) . و بالاصافة الى ذلك نجد معطى آخر يصعف المقاربة التحويلية فهو انه يجب للمركب الاسمي المبأر ان يخضع لفيد التحتية . فهذا القيد يمنع قاعدة التبئير بالنسبة لمسافة بعيدة بين الفعل و الفاعل او المفعول .

للخروج من نفص المقاربة التحويلية يمكن ان نعتمد على المقاربة التأويلية ة هذه المقاربة التاويلية تفترض ان الجملة (٣٣) لا نتولد عن طريق التحويل بل تتولد بقاعدة مقولية تالية (١٢)

٣٥) ج̿ ---> بؤرة + ج̄

ب) ج̄ ---> مص + { ج / ج̿ }

---

(١١) بخصوص صفات الاثر يفول تشومسكي

أ) الاثر معمول فيه

ب) مفسر الاثر لا يوجد في موضع محوري (θ - POSITION)

ج) الاثر و مفسره يخصعان لقيد التحتية

حيث لا نحد قاعدة اصمار الاثر . انظر "Lectures on government and Binding" . P 56

(١٢) ان هذه القاعدة يفترحها تشومسكي في كتابه " حول حركة المركب الاستفهامي " ١٩٧٧ حيث المص يرمز الى الموصول (COMP) اي الحرف الذي يرأس التركيب (CLAUSE) و البؤرة (TOPIC) تقابلها الوظائف البرغماتية حسب التاويل المنطقي و الظروف المقامية المحور (THEME) اى انها تفيد المعلومة المؤكدة او القديمة لابرازها للمخاطب او لتوضيح او تصحيح معلومة سابقة و كذلك تلازم تركيب التعليق اي ج̄ (COMMENT) للاخبار عن البؤرة معلومة حديدة . و افترضا ان هذين المصطلحين يتطابقان مع المبتدأ و (المسند اليه) و الخبر (المسند) في الجملة الاسمية العربية . و ليس للبؤرة دور دلالي معين باعتبارها توجد في موضع غير محوري خارج ج و بذلك هو مرفوعا دائما .

ان المقاربة التاويلية تعكس الافتراضات المسبقة في ذهن المتكلم ذلك لان البؤرة « الناس » ستكون من اجل المحور (THEME) حسب التاويل المنطقي و مقولة ح تكون تركيبيا حمليا لتعليق معنى البؤرة .

في القاعدة (ب-٣٥) نجد ان جَ تحتوى على المص و البؤرة معا لان جَ تتفرع الى المص و جً و هذه القاعدة نجدها في كتاب تشومسكي " حول حركة المركب الاستفهامي " (انظر ص ٩١) حيث يشرح تشومسكي القواعد المقولية لتوليد التراكيب ذات المص و البؤرة.

١) جً --> بؤرة + جَ
٢) جَ --> مص + جً

الذي يلفت نظرنا في هذه القواعد هو ان القاعدة (٢) تخرق القواعد المقولية التي تحددها نظرية – سَ كما يلي

س م ... س ن... (هنا م،ن عدد الاسقاطات . م=ن او م » ن)

و لكن هذه المشكلة يمكن ان نشرحها من خلال قاعدة التكرار (Recursive Rule) لاحظ ان حً تستبدل بسلسلة (جَ + بؤرة) مما يؤدي الى تفريغ جَ كما يلي

٣) جَ ---> مص + بؤرة + حَ

ان القاعدة (٣) تدل على تكرارية اللغات الطبيعية على اساس ان المقولة المعينة متضمنة في نفس النوع من المقولة بلا حدود او بعبارة ادق ان القاعدة (٣) تولد عددا غير متناه من التراكيب التي تشمل المص و البؤرة. و يمكن ان نطبق هذه القواعد على اللغة العربية لان التراكيب العربية تتولد بقاعدة جَ --> مص + بؤرة + جَ .
« ان زيدا يظن ان محمدا لم يذهب الى السوق ».

و هذه المبادىء المنظمة للافتراضات الدلالية المسبقة و الموجودة في ذهن المتكلم يمكن ان نجدها فيما يسمى بنظرية المسند (predication theory) (١٣) . اما نظرية المسند فهي تحدد العلاقات النحوية بين المسند اليه (SUBJECT) و المسند (predicate) من ناحيتين تركيبية و دلالية. وقد شرحها رودستين (Rothstein) ١٩٨٣ م في اطار قاعدة الربط بين المسند اليه و المسند (Predication Linking Rule) وهي (١٤)

٣٦) كل اقصى مقولة مسقطة غير موسومة بالدور المحوري لا بد ان تكون مربوطة في بنية – س بالموضوع الذي يتحكم فيها مكونيا او تتحكم فيه مكونيا.

« Every non ɵ- marked maximal projection must be linked at S- structure to an argument which it immediately c- command and which immeadiately c-command it »

عند تطبيق القاعدة (٣٦) على المثال (٣٣) فان البؤرة (الناس) تطابق اقصى مقولة مسقطة غير موسومة بالدور المحوري و الموضوع الذي تربط به في البنية -س على أساس التحكم المكوني هو الواو في تركيب التعليق الحملي. اذ ان البؤرة (الناس) مربوطة بالواو في تركيب التعليق . فمعنى هذا ان الواو يمثل موضوعا ذا وظيفة احالية. و هكذا يمكن القول ان الواو في (٣٣) ليس علامة التطابق اي المط (AGR) بل هو ضمير الفاعل.

---

(١٣) ان نظرية المسند في نظرية العمل و الربط اقترحها وليمر (EDWIN WILLIAMS) عام ١٩٨٠ ففي هذه النظرية يحدد وليمز انواع المسند مقوليا و يصنع القيود النحوية على بنية المسند. اذ ان المسند يجب ان يشترك احاليا مع المسند اليه و المسند اليه يجب ان يتحكم في الحمل مكونيا.

انظر: " PREDICATION " Linguistic Inquiry II Nol 1980 p203-208

(١٤) Rothstein S "The syntactic forms of predication" P H D dissertion M I T 1983

اخيرا نستطيع ان نستنتج من اشكال التطابق و ضمير الفاعل النتائج التالية

أ) ان المط AGR في العربية يعمل على الجملة الفعلية من نحو ف – فا – مف . و معلوم ان المط مجموعة صفات وظيفية تشمل العدد اي الافراد او التثنية او الجمع و كذلك الجنس اي التذكير او التانيث و الشخص اي المتكلم او المخاطب او الغائب. و على هذا يطابق المط في العربية بين الفعل و الفاعل باعتبار الجنس فقط خلافا للمط في الانقليزية و الفرنسية ~~الذي يطابق~~ الذي يطابق بين الفعل و الفاعل باعتبار العدد فهذه الخاصية للمط في العربية يمكن اعتبارها برامتر اللغة العربية. و لما تشتمل الصرفة (INFL) في الفعل على الزمن . يعمل المط في البنية الفعلية و يتمثل في شكل لاصقة الفعل و هكذا نجد المط في المثال (٣٧) يعمل في حركة الفتحة في آخر الفعل و المط في (٣٨) يعمل في لاصقة التاء

٣٧) ضحك الناس

٣٨) ضحكت النساء

ب) ان الحركة الطويلة الواو او الالف في الامثلة (٢٧) و (٢٨) و (٣٣) ضمير الفاعل المتصل ولا علامة التطابق. ففي البنية التي ليس فيها فاعل ظاهر مثل (٢٧) و (٢٨) تدل الواو و الالف على الفاعل الفارغ اي الضم الضمير (pro) الذي سقط في المكون الصوتي . و في البنية الاسمية مثل (٣٣) تدل على موضوع مربوط بالبؤرة اي العنصر غير المحوري.
و هكذا يمكن اعتبار الواو و الالف في هذه الامثلة ضمير الفاعل ذا وظيفة احالية تجعل منه موضوعا يلعب دورا محوريا.

ج) ان المط في العربية عنصر غير ثابت في اداء وظيفته لانه يعمل في الجملة الفعلية من جهة و لا يعمل في الجملة الاسمية من جهة اخرى . فمعنى هذا ان المط في العربية لا يستحق ان يكون عاملا في الفاعل بالنظر الى ان العنصر اللغوي المعين يجب ان يؤدي بالاطراد وظيفته و بذلك فان العامل في الفاعل في العربية ليس المط بل هو الفعل.

٣) تغيرات الرتبة و مستويات التحليل

٣.١) القاعدة المقولية الموسعة

تبين لنا مما سبق ان الجمل الفعلية العربية تتولد بقاعدة مقولية اساسية تالية

٣٩) ج ---< ف + م ا + (أ) (حيث أ مقولة كبرى و ج لا تشمل المص)

و قد افترضنا ان القاعدة (٣٩) تولد البنية العميقة التي نتحدد فيها الرتبة الاساسية في الجملة العربية.

الا ان القاعدة (٣٩) لها حدود في توليد مثل الجمل التالية

٤٠) أ) ماذا يعني هذا الحكم ؟
ب) كيف تمضي الليل كله؟
٤١) هل اعود كما كنت؟
٤٢) ابي سعيد بلقائك يا دكتور
٤٣) الوجوه تتطلع اليه مستفسرة
٤٤) اما انا فأخطأت الطريق
٤٥) مناعب مصرانها هينة في راسي
٤٦) عهد الفن لا ندريه

لا شك ان القاعدة (٣٩) لا تولد الامثلة المذكورة اعلاه . اذن كيف تتولد هذه الامثلة ؟

في هذا الاطار يجب ان نضع بالضرورة قاعدة مقولية موسعة قادرة على توليد الامثلة السابقة ذكرها. وقد ذكرنا آنفا ان القاعدة المقولية الموسعة تكون كما يلي .

(٤٧

ج̿ ------ بؤرة + ج̅

ج̅ ------ مص + { ج / ج̿ }

ان القاعدة (٤٧) تمثل الافتراضات المسبقة في ذهن المتكلم لتوليد التراكيب الاسمية أو تراكيب الاستفهام كالأمثلة (٤٠-٤٦) حيث البؤرة تتحدد وظائفها حسب المقام اي الوضع التخابري بين المتكلم و المخاطب. اذ ان البؤرة تفيد المعلومة المؤكدة او القديمة لابرازها للمخاطب او لتوضيح معلومة سابقة . و يعني هذا ان البؤرة تقوم بوظيفة المحور (theme) في البنية البراغمانية . و على هذا يجب في البؤرة ان تكون عبارة محيلة اي ان يكون المخاطب قادرا على التعرف على ما تحيل عليه.

و هكذا يجب في البؤرة ان تكون معرفة لاصاليتها و لكن بمعرفية البؤرة في العربية ليست شرطا ضروريا و لا تستلزم التعريف بالضرورة فان الفكرة الاساسية في احالة البؤرة هي ان البؤرة احالية بغض النظر عن التعريف و اذا كان فقط يتفق المتكلم و المخاطب على مجال التخاطب اي على ما سيحدث عنه قبل ان يحادث . او اذا كانت الفونيمات فوق المقطعية (Super segmental phonemes) كالتنغيم و التنبير اي ارتفاع الصوت و انحداره يؤثر في احالة العناصر اللغوية . لنتامل الامثلة التالية

(٤٨

أ) * رجل قرأت شعره (دون تنبير (رجل))

ب) *مرض خطير كنت مصابا به (دون تنبير(مرض))

(٤٩

أ) متاعب مصرانها هينة في راسي

ب) رجل قرات شعره (بتنبير (رجل))

ان لحن الجملتين (٤٨ -أ) و (٤٨-ب) لحن مقـامي نـاتج عن عـدم احـترام مبـدأ الاتفـاق على مجال الخطاب الذي يجب ان يحصل في كل عملية تخاطب بين المتكلم و المخـاطب بينما نحوية الجملتين (٤٩ -أ) و (٤٩-ب) ناتجة عن احترام مبدأ الاتفاق بين المتكلم و المخـاطب و تتبير البؤرة النكرة حتى تكون احالية . فالقيد الضروري في البؤرة هو الا تكون البؤرة غـير معينة specific . و اضف الى ذلك فان البؤرة يجب ان تكون مرفوعة دائما لانها توجد خارج ج اي انها لا تاخذ الدور الدلالي المحدد او الوظائف النحوية المحـددة و انمـا هـي مفتوحـة لكل وظيفة نحوية تسند لها عن طريق علاقة تربطها بعنصر داخل الجملة بواسطة الرابط الضميري اي الضمير العائد . ان هذه الخصائص جميعا يمكن ان تفسر كما راينا انطلاقا مـن تعريفـه مـن منظور برغمـاي.

ان ح تدل على التعليق الحملـي (comment) الـذي يخـبر عـن البـؤرة معلومـة جديـدة و تتمثل مقوليا في الـتركيب الاسـمي و الـتركيب الفعلـي و الـتركيب الكونـي (E QUATIVE CLAUSE) و كذلك تتفرع الى المص و ج̄ او ج . و المـص (اختصـارا للموصـول) هـو اداة تراس التركيب مثل ج̄ او ج

نستطيع ان نجد وجود المص في البنى الاستفهامية . ان الاستفهام في العربية انما بحروف (الهمـزة و هـل) او باسـماء (مـاذا . متـى . مـا . كيـف . من..) و تختـص الاسـماء باسـتفهام التصـور (WH-QUESTION) بينمـا تكـون الحـروف للتصديـق (YES-NO QUESTION) اصلا . و تكون الهمزة للتصور ايضا و معلوم ان استفهام التصور يحتاج الـى معلومات معينة بينما استفهام التصديق يطلب اجابة ايجابية او اجابـة سلبية. علـى سـبيل المثـال استفهام التصور الذي يبدأ بـ « من » يطلب المعلومات حول شخص معين و اسـتفهام التصـور « ماذا » يحتاج الى المعلومات حول شيء معين.

في منظور النحاة ان هذه الاسماء و الحـروف لهـا الصدارة و ان كـان هـذا - فيمـا نعتقـد - غير صحيح في جميع الاحوال فالاسماء التي نعتبرهـا مركبـات اسمية او صرفيـة او ظرفيـة (لانها تقوم مقامها) قد تظل في مكان داخل الجملة دون ان تتصدرها . ونجد ذلـك فـي الاسـتفهام الصدى (Echo- question) وهو استفهام يكـرر الجملـة محافظـا علـى الرتبـة فيهـا. ونجـد الامثلة لذلك فيما يلي

٥٠)

أ) هل تصدقين ذلك؟

ب) اصدق ماذا؟

٥١)

أ) هل ضرب عمر زيدا بالعصا؟

ب) ضرب عمر زيدا بماذا؟

٥٢)

أ) هل تفعل ذلك بعد الفطور؟

ب) افعل ذلك بعد ماذا؟

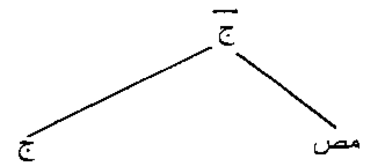
ان الاسئلة (٥٠-ب) و (٥١-ب) و (٥٢-ب) تدل على الاستفهام – الصدى حيث اسم الاستفهام (ماذا) يظهر في شكل المركب الاسمي و المركب الحرفي و المركب الظرفي . اذ هذا مما يوحي بان المركبات الاسمية او الحرفية الاستفهامية توجد اصلا في داخل البنية الجملية ثم تنتقل الى موضع وصفه بعض النحاة بانه صدر الكلام و لكن هذا يحتاج الى التدقيق

و الواقع ان الموضع الذي تنتقل اليه هذه المركبات الاستفهامية التصورية هو موضع خارج الجملة (خارج ح) وهو الموضع الذي تولد فيه الحروف المصدرية و الحروف الناسخة (مثل إنّ و أنّ و أن). ذلك حروف الاستفهام (الهمزة و هل). و هذا الموضع نسميه المص علما بانه يوجد خارج الجملة و يتم توليده بالقاعدة التالية :

٥٣) جَ ---> مص + ج

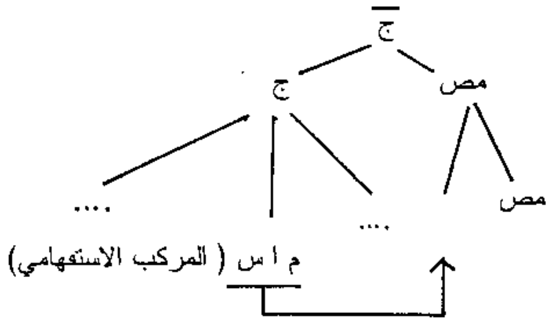
يظهر المص في جل الجمل الاستفهامية خلافا للجمل الخبرية التي يحذف فيها عامة الا عندما نرفع آخر الجملة الخبرية بنبر . و معنى هذا ان المص يوجد خارج الجملة اما هي جملة استفهامية او جملة خبرية و هكذا يمكن ان نمثل البنية العامة الاستفهامية كما يلي :

(٥٤



فحروف الاستفهام (الهمزة و هل) او الحروف المصدرية و الحروف الناسخة تولد في موضع المص الى الربص الايمن ل جَ . حيث تملأ القواعد المعجمية هذا الموصع بها و تكمل البنية التي يطرأ عليها تغيير يذكر. اما المركبات الاستفهامية التصورية فتولد اولا في داخل الجملة ثم تنتقل الى موضع المص حسب قاعدة الحاق المركبات الاسنفهامية بالمص بطريقة تشومسكي كما بين ذلك الرسم التالي

(٥٥



و هذا ما يفسر التوزيع التكاملي بين حروف الاستفهام و اسماء الاستفهام اذ يمكن ظهور اما الحرف او الاسم و لا يمكن ظهورها معا. و هكذا فان القاعدة (٥٣) تولد البنى الاسنفهامية للتصور مثل (٤٠-أوب) عن طريق قاعدة الحاق المركبات الاستفهامية بالمص بينما نولد البنى الاسنفهامية للتصديق مثل (٤١) بدون قاعدة تحويل.

ثانيا نحد البؤرة في البنى الاسمية مثل (٤٢-٤٦) حيث البؤرة توجد خارج جَ . اد في موضع اعلى من مكان المص (COMP) مهما كانت تمثل الفاعلية او الاضافة او المفعولية. و نعتقد ان موضع البؤرة او المحور يتولد بقاعدة تالية:

(٥٦)

ج̿ -----> بؤرة + ج̄

و قد افترضنا ان هذه القاعدة تولد الجمل الاسمية و لكن البؤرة يمكن ان تقع الى الربص الايسر ل ج̿ كما هو الحال في الامثلة التالية

(٥٧

أ) عهد الفن ،لا ندريه

ب) لا ندريه، عهد الفن

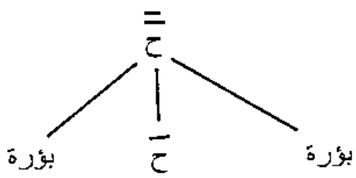
(٥٨

أ) الطبيب، سأله مصطفى

ب) ساله مصطفى، الطبيب

تبين هذه الامثلة ان البؤرة في العربية يمكن ان تقع الى الربص الايسر ل ج̿ كما يلي

(٥٩



وعلى هذا يجب على القاعدة (٥٤) ان تتغير الى قاعدة تالية :

٦٠) ج̿ ------ بؤرة + ج̄ + (بؤرة)

و تحدر الاشارة الى ان القاعدة (٦٠) تفسر الجمل المولدة بقاعدة زحلفة (extraposition) الى الربض الايسر ل ج̿ . لنتامل المثالين التاليين

٦١) في اسفل طفل يمتطي جوادا خشبيا

____

٦٢) في عينيه شبه سمة غامضة

____

ان المركب الاسمي المنزلق هو بؤرة مؤخرة ذلك اننا لو قدمنا البؤرة النكرة بلا مسوغ لامكن ان نعتبر الظرف او الجار و المجرور بعده صفة لا فضلة حملية في تركيب التعليق و البؤرة المنزلقة لا تكون دائما احاليةً و يجب ان تكون غير معينة. فلا يمكن ان تكون البؤرة المنزلقة معرفة كما يدل على ذلك لحن الجملة التالية (١٥) :

٦٣) * في اسفل الطفل الذي يمتطي حوادا خشبيا

____

و هكذا يمكن القول ان البؤرة النكرة تنزلق الى الربض الايسر ل ج̿ اي موضع البؤرة المؤخرة في القاعدة (٦٠) .

انطلاقا من الملاحظات السابقة نستطيع ان نقدم قاعدة مقولية موسعة للعربية الى جانب قاعدة مقولية اساسية كما يلي

٦٤)

ج̿ ----> بؤرة + ج̄ + (بؤرة)

ج̄ ----> مص + { ج / ج̿ }

ج ----> ف + م ا + (أ)

____

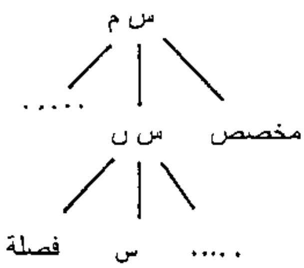
(١٥) ان البؤرة المؤخرة « زيد » في المثال (أ) لا تنزلق من موضع البؤرة المصدرة و انما تتولد في موضع البؤرة المؤخرة .

(أ) في الدار زيد.

الا ان القاعدة (٢٤) لا تبين العلاقة بين الرأس (head) و فضلاته (complement) في اطار نظرية س̅ (١٦) او بعبارة اخرى ان القاعدة (٢٤) لا تحدد ان الفعل رأس ج و المص رأس ج̅ .

كما هو معلوم فان نظرية س̅ اساسها ان جل المركبات لها بنى داخلية متشابهة مكونة من رأس و فصلات و مخصصات (specifiers) طبقا للشكل الوارد في (٦٥) :

(٦٥



(حيث م .ن عدد الاسقاطات ⇐ م=ن او م » ن)

و العربية يرد فيها الاسم رأسا في صدر المركب الاسمي و الحرف رأسا في صدر المركب الحرفي و الصفة رأسا في صدر المركب الوصفي. فاذا عممنا هذا المبدأ ليشمل الجملة يمكن ان نقول ان الفعل رأس في صدر الجملة كسائر الرؤوس الاخرى التي توجد في صدر مركباتها (١٧) لماذا يعتبر الفعل في العربية رأس الجملة؟

---

(١٦) ان نظرية س̅ تسعى الى تقييد القواعد المقولية من خلال تدقيق المقولات المعجمية و صارت نوعا جديدا من الاستدلال بعد اقتراح تشومسكي نظرية جديدة للقواعد المقولية ١٩٧٦ م .
انظر: "Reflection on language" fontana 1976
و كذلك انظر: أعمال جاكندوف ١٩٧٧ م . "X̄- Syntax A Study of phrase structure" Linguistic inquiry no II 1977
(١٧) كما اعتبر تشومسكي الصرفة رأس الجملة الانقليزية لانها تتقدم على المركب الفعلي كما هو الحال في (أ)

لعل السبب فيه ان الصرفة في العربية لا تكون عاملا ثابتا في الفاعل بالنظر الى ان الصرفة تعمل في الفاعل في الجملة الفعلية في حين انها لا تعمل بالاطراد في الفاعل في تركيب التعليق في الجملة الاسمية مثلا الواو اي ضمير الفاعل في تركيب التعليق معمول فيه من قبل الفعل و لا الصرفة اي المط فمعنى هذا ان الصرفة في العربية لا يمكن ان تكون رأس الجملة العربية لان الرأس يعمل اساسا في فضلاته. و هذا يدعونا الى اعتبار الفعل رأسا في صدر الجملة العربية (١٨) .

أ) ج ----< م ا + صرفة + م. ف .S --->NP + inf + VP

و المط في الصرفة يعمل في الفاعل و يعني هذا ان الانقليزية لغة لها مبدأ عام : الرأس في الصدر head - first و يمكن اعتبار هذا المبدأ برامتر اللغة الانقليزية. لان هناك لغات اخرى لها مبدأ الرأس في العجز منها اللغة الكورية و اليابانية و التركية... الخ . و على هذا تتحول القاعدة (أ) الى ما يلي

ب) ص̿ -----< م ا + ص̄ ((Ī ---->NP + Ī))

ص̄ -----< صرفة + م.ف (Ī --->I + VP) (I= inflection)

حيث نجد علاقة واضحة بين الرأس و فضلته كما بين ذلك المثال (ج) :

ح) ص̄ ---< ... ص ...

ش̄ ---< ... ش ...   ص̄ --< ... ض ...

١٨) لقد ذهب البصريون الى ان الفعل وحده عمل في الفاعل و المفعول جميعا.

و اما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا " ان العامل في المفعول النصب الفعل و الفاعل و ذلك لانه لا يكون الا بعد فعل و فاعل لفظا او تقديرا " .

انظر " الانصاف في مسائل الخلاف " لابن الانباري ج١/ ٧٨ -٧٩ و مما يوحي به كلام الكوفيين ان العامل لا بد ان يكون قبل المعمول.

فهذه المسألة (رتبة العامل) هي امر مشترك بين الفريقين. و اما الخلاف هو ان الكوفيين جوزوا تقديم الفاعل اي العامل على العامل الآخر (فعل) بينما البصريون منعوا تقديم الفاعل (المعمول) على الفعل (العامل) . و تجدر الاشارة الى ان رتبة العامل عند النحاة توافق نظرية -س̄ التي لا تحدد علاقة بين الرأس و الفضلة فحسب بل رتبة الرأس . و الحق ان العربية لغة يتصدر فيها الرأس اي العامل مثلما ذهب اليه النحاة القدماء .

اذن افتراص النمطية المذكورة يمكننا من تبسيط القواعد المقولية للغة العربية و صياغة مبدأ عام ينتظمها و هذا المبدأ هو :

٦٦) الرأس في الصدر

و هذا التبسيط له اهمية قصوى بالنظر الى مشكل الاسقاط بمعنى ان العربية لغة لها مبدأ الرأس في الصدر كالانقليزية .

على هذا الاساس، يمكننا تعديل القاعدة (٦٤) الى ما يلي

٦٧) $\overline{\text{ف}}$ ---> ف + م ا + (أ)

$\overline{\text{مص}}$ ---> مص + $\overline{\text{ف}}$

$\overline{\overline{\text{مص}}}$ ----> بؤرة + $\overline{\text{مص}}$

ان القاعدة (٦٧) تحتاج الى التدقيق من اجل ذلك ينبعي ان ننظر الى نظرية $\overline{\text{س}}$ عند ستويل (STOWELL) عام ١٩٨١ م لانها تبين بصورة جيدة العلاقة بين الرأس و الفصلة من ناحية المركبات phrase و التركيبات clause اذ نظرية $\overline{\text{س}}$ عنده تكون ما يلي (١٩) :

٦٨) أ) $\overline{\overline{\text{س}}}$ ---- (مخصص) + $\overline{\text{س}}$

ب) $\overline{\text{س}}$ ---- س + (ص)

حيث س و ص متغير مقولي ياخذ كفيمة احدى السمات المقولية (اسم – فعل – المص – صفة – حرف الجر – الصرفة) و من بينها مقولات الاسم و الفعل و الصفة و حرف الجر تسمى بالرؤوس المعجمية (lexical head) .

---

(١٩) STOWELL T " Origins of phrase structure " ph d dissertion M I T 1981

بينما مقولتا الصرفة و المص تسمى بالرأس غير المعجمية (non lexical head) و المخصص (spec) عنصر اختياري و ص هي اقصى مقولة مسقطة يفرعها الرأس (س) مقوليا.

و اذا كانت س الصرفة (ا) تكون نظرية $\overline{س}$ ما يلي

٦٩)

أ) $\overline{\overline{ص}}$ ---> $\overline{\overline{إ}}$ + $\overline{ص}$

ب) $\overline{ص}$ ---> صرفة + $\overline{\overline{ف}}$

فهي (٦٩-ب) نجد العلاقة بين الرأس (صرفة) و فضلته ($\overline{\overline{ف}}$) و في (أ) نجد العلاقة الاجبارية بين الفاعل و الحمل على اساس ان المخصص يدل على الفاعل (أ) و لذلك نجد المخصص و فضلة الرأس في اقصى مقولة مسقطة مثل $\overline{\overline{إ}}$ و $\overline{\overline{ف}}$

و اذا كانت س الفعل . تكون نظرية $\overline{س}$ مايلي

٧٠)

أ) $\overline{\overline{ف}}$ --> (مخصص) + $\overline{ف}$

ب) $\overline{ف}$ --> ف + (أ)

في (٧٠) يتبين ان المخصص و فضلة الرأس يمكن ان يكونا عنصرا اختياريا لان الافعال اللازمة مثل sleep نام او ضحك ...الخ لا نفرع مقوليا اي فضلة وواضح ان فصلة الرأس تكون ايضا في اقصى مقولة مسقطة.

و كذلك اذا كانت س الاسم يدل المخصص على اداة التعريف او اسم الاشارة و لكن المخصص في العربية يبدو في توزيع تكاملي مع هذا العنصر في الانقليزية و هذا يخص المركب الاضافي في العربية.

ففي المركب الاضافي في العربية علاقة بين عنصرين اسميين اساسيين في تكوينه . فالعنصر الاول اي رأس المركب هو المضاف و العنصر الثاني اي الفضلة هو المضاف اليه و بما ان العنصر الاول لا ينون و الثاني يكون مجرورا دائما . مهما كانت الوظيفة النحوية بينهما تمثل ادوارا دلالية مختلفة.

فان العنصر الاول في الاضافة المعنوية (٢٠) كما يدعوها النحاة القدامى لا يمكن ان يأخذ اداة التعريف او اسم الاشارة. لان اسم الاشارة لا يظهر الا مع الاسم الذي يحمل اداة التعريف. و يكون المضاف من جهة اخرى نكرة عندما يكون المضاف اليه نكرة ايضا. و هكذا يتبين المركب الاضافي في العربية من خلال نظرية –سَ كما يلي

٧١) إ̿ ← (مخصص) + إ̿
إ̄ ← إ (مضاف) + إ او إ̿ (مضاف اليه) (حيث إ هو اسم نكرة و إ̿ هو اسم معرف)

في القاعدة (٧١) يجب على المخصص ان يكون شاغرا و تعتبر هذه التفاعلات المختلفة بين مخصص رأس المركب و بين فضلته دليلا على ضرورة توليد الصفات او الصلات في مكان الفصلة كما نبين ذلك الامثلة التالية :

٧٢) تدلت من الحافة صورة المرأة
٧٣) تدلت من الحافة (هذه) الصورة المرأة
٧٤) تدلت من الحافة صورة المرأة المتهمة بسرقة الاطفال.

---

٢٠) يمكن ان نقول ان المقصود بالاضافة المعنوية عند النحاة القدماء كل ترتيب عنصره الاول اسم. اما الاضافة اللفظية فالعنصر الاول فيها صفة. و ينتج عن هذا مثلا ان العنصر الاول في الاضافة المعنوية لا يعرف بينما يمكن ان يحصل ذلك في الاضافة اللفظية. و يبدو لنا ان الاسم هنا لا يدل على المسمى و الامر – في راينا – متعلق بوظيفة نحوية هي الاضافة على ان هذه الوظيفة توافق ادوارا دلالية مختلفة.

٧٥) ندلت من الحافة صورة المرأة التي سرقت الاطفال

٧٦) تدلت من الحافة صورة مرأة

في حين ان المركبات الاسمية العادية تاخذ اداة التعريف كمخصصها و كذلك ياخذ رأسها (اسم) الصفات او الصلات كفضلاته. لنتأمل المركبات الاسمية التالية:

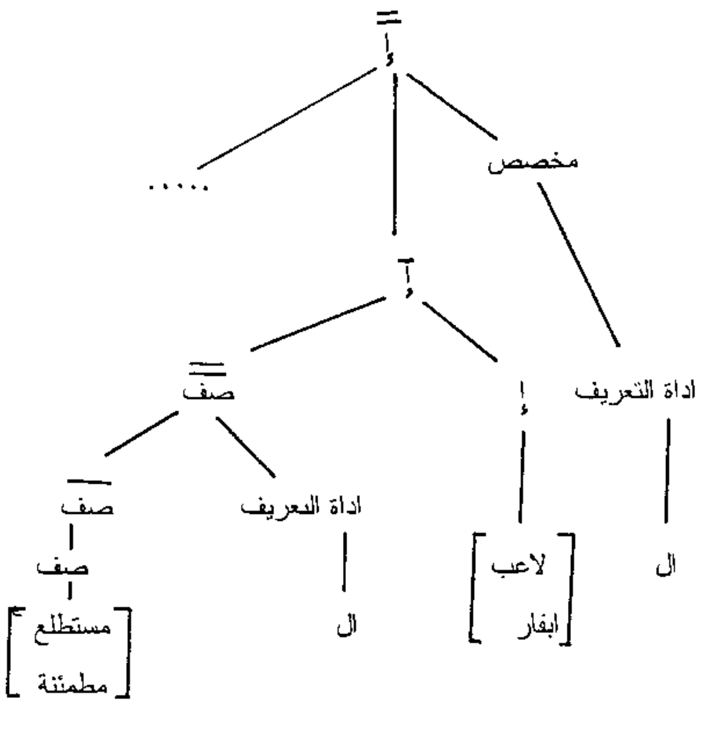
٧٧) أصب الطفل اللاعب المستطلع و الابقار المطمئنة

----

٧٨) يمتطي الطفل الجواد الخشبي الذي يتطلع الى الافق

يمكن ان نبين المركبات الاسمية في المثال بواسطة نظرية س̅ كما يلي

٧٩)



في المثال (٧٩)، نجد تفاعلا بين الصفة و بين مخصص الرأس الاسمي .

ان حضور او غياب الموصول او اداة للتعريف مع الصفة في العربية مثلا مرتبطا بحضور او غياب اداة التعريف كمخصص الرأس الاسمي. اذ يأخذ الرأس الاسمي للبنية الصلية في (٧٨) اداة التعريف كمخصصة.

بالعودة الى نظرية -س عند ستويل نجده يقترح مفهوم التركيب الملحق (ADJUNCT) وهو عنصر اختياري . وقد شرحه تشومسكي بانه بنية ملحقة غير ضرورية لسلامة البنية لوظيفية للجملة. وهي لا تاخذ بذلك الدور المحوري من الرأس (٢١) . فالقاعدة (٦٨) تتحول بواسطة مفهوم التركيب الملحق الى ما يلي

٨٠) $\bar{\bar{س}}$ --> (مخصص) + $\bar{س}$ + (ملحق)

$\bar{س}$ --- س + (ص)

بالفعل فقد اعاد تشومسكي صياغة قاعدة مقولية للانقليزية بالاعتماد على القاعدة (٨٠) و اعتبر الصرفة رأسا في صدر الجملة الانقليزية . ففي هذه الحالة تكون مقولة ف فضلة الصرفة و يدل المخصص على الفاعل اي مقولة أ و يأخذ المص صرفة كفضلته تحت اشراف مقولة مص و تاخذ مقولة مص المخصص اي مقولة آ تحت اشراف مقولة مص حيث المخصص موضع البؤرة(topic) .

و يصف تشومسكي التركيب الملحق بانه بنية لا يفرعها مقوليا الرأس و يدمجه في اطار التركيب الصغير (small clause) باعتبار تركيب غير منصرف زمنيا. اذ ليس له الصرفة (INFL). و من التراكيب الصغيرة التركيب الملحق و تركيب الفضلة (complement) اما تركيب الفضلة فهو بنية فضلية تنتمي للبنية الوظيفية للرأس و بدونها لا تقدم الجملة .

---

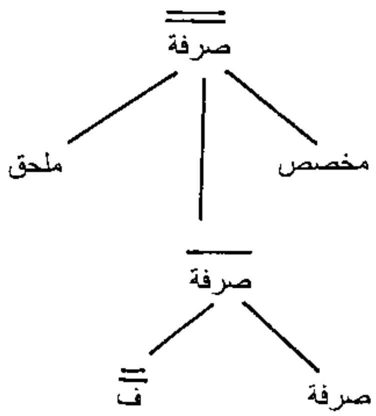
(٢١) ان الملحق عنصر اختياري و نجده في العربية حالا كما في المثال التالي

أ) جاء زيد راكبا

اذ المركب الحالي هو ملحق و بدونه تقوم الجملة.

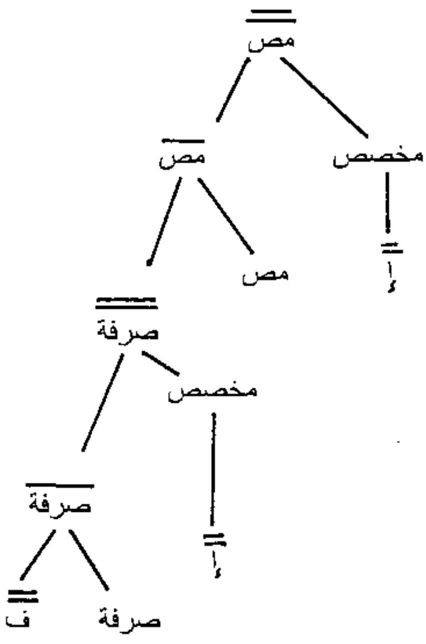
او بعبارة اخرى ان تركيب الفضلة ينطوي تحت البنية الوظيفية بين الرأس و فضلته.

على كل فان التركيب الملحق يتبين من خلال المؤشر الشجري التالي



و هكذا يمكن ان نبين قاعدة مقولية جديدة للجملة الانقليزية كما يلي (٢٢)

(٨١

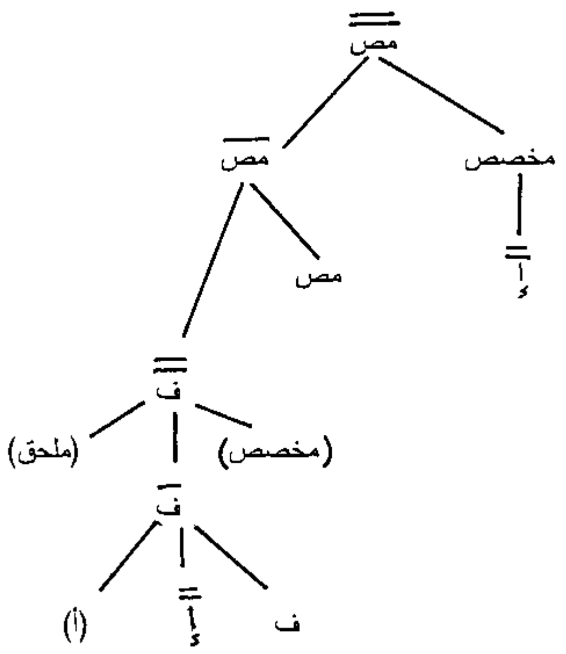


---

(٢٢) Chomsky . N " Knowledge of language . It's Nature, origin and use "
praeger publishers 1986

ان هذه القاعدة و الطروحات تمكن من وضع مقولة جديدة للجملة العربية من خلال نظرية – س و لها دور في تنمية قاعدة مقولية (٦٧) وهي كالتالي:

٨٢)



(حيث المخصص في الربض الايمن ل مص موضع البؤرة و المخصص (وهو عنصر اختياري) في الربض الايمن ل ف موضع تنتقل اليه مقولة كبرى (أ))

يبين المؤشر الشجري (٨٢) ان الفعل رأس المقولتين فً و ف و المص رأس المقولتين مص// و مص و كذلك ان العربية لغة لها مبدأ الرأس في الصدر.

الا ان معالجة مشكل القاعدة المقولية الجديدة لا يعني في الواقع سوى وضع نحو شامل للغة. فليس لها قيمة تذكر الا اظهار علاقة بين الرأس و فضلاته. بالنظر الى انها تكاد تختفي في نظرية العمل و الربط بواسطة مبدأ الاسقاط الموسع او النظرية التحويلية من خلال حركة المركب الاسمي و حركة المركب الاستفهامي التصوري. و كذلك ستحدد اشكال القيود النحوية المفروضة عليها.

٣.٢) حركة المركب الاسمي و قيودها

كما شاهدنا من قبل ان المكون التحويلي لدى تشومسكي ١٩٧٨ م اصبح مقلصا في قاعدة واحدة حركة –ﻷ (ﻷ move)

و من القرارات التي مهدت لاضعاف المكون التحويلي القرار الذي يدعو الى ضرورة بناء القيود للقواعد التحويلية . و معلوم ان اللغات الطبيعية تحتوي على القواعد التحويلية اي جواز نقل عنصر لغوي الى موضع معين . الا ان هذه القواعد لا توافق دائما الادلة الاختبارية. و المشكل هو ان العنصر اللغوي لا يستطيع ان ينتقل حرا الى اي موضع في الجملة فهناك ما يدعو الى وضع قيود تمنع هذه التحويلات غير المقيدة. و بذلك فان المكون التحويلي في النظرية التوليدية التحويلية الاولى اصبح مقلصا متأثرا بضرورة بناء القيود للقواعد التحويلية.

بخصوص قاعدة حركة – ﻷ يترك نقل اية مقولة اثرا اي عجرة فارغة و هي تحمل بالمواضعة نفس القرينة (index) التي يحملها العنصر المنقول. اذ هناك الربط الاحالي بين العنصر المنقول و اثره و يعني هذا ان الاثر مازال يحافظ في بنية –س على دور محوري للعنصر المنقول.

و تتميز قاعدة حركة –ﻷ في منظور تشومسكي بالخصائص التالية (٢٣) :

أ) ان الموضع الهدف اي الموضع الذي تنتقل اليه مقولة ﻷ ليس موضعا محوريا.

ب) ان الاثر معمول فيه

ج) ان مقولة ﻷ و اثرها يخضعان لقيد التحتية

---

٢٣) " Lectures on Government and Binding " 1981 p 56

بالنظر الى هذه الخصائص، نجد الاثر في توزيع تكاملي مع الضم PRO لان الضم غير معمول فيه و سابقه له دور محوري مستقل وهو لذلك لا يخضع بالضرورة لقيد التحتية

- بوجه عام ، تقسم حركة ـلِ الى حركة المركب الاسمي و حركة المركب الاستفهامي التصوري اولا لننظر الى حركة المركب الاسمي و قيوده

سبق ان ذكرنا ان حركة المركب الاسمي تنطبق على البنى المبنية للمجهول و البنى الصاعدة (Raising Structures) . لنتأمل على سبيل المثال الامثلة التالية:

٨٣) اخذت عينة من البول
٨٤) استعملت السماعة و مقياس الضغط
٨٥) قيل لي ابني بلا موهبة
٨٦) فتح باب الحمام
٨٧) يصاب الموسم بالركود
٨٨) بدت لي الحياة خدعة سمجة
٨٩) تبدو بثينة متعملقة مع الايام.
٩٠) اوشك مصطفى ان يغرق في مستنقع من المواد الذهنية
٩١)ما عسى المسجونون ان يفعلوا لو تفشى بينهم مرض غريب
٩٢) كاد مصطفى ان يسقط

ان الامثلة (٨٣-٨٧) تخص البنى المبنية للمجهول و الامثلة (٨٨-٩٢) تخص البنى الصاعدة. و كل هذه الامثلة تحتوي على حركة المركب الاسمي و من اجل التأكد منها يجب علينا اولا تحديد البنية العميقة . ذلك من اجل معرفة حركة المركب الاسمي من بنية عميقة الى بنية –س .

في النظريـة التوليديـة و التحويليـة الاولـى ، تحـددت قـاعدة التحويـل للمجهـول بانـها تحـرك المفعول الى موضع الفاعل و الفاعل الى موضع المركـب الحرفي (by-phrase) و لكـن هـذه الفاعدة ليس لها اية قيمة لسانية سوى وصف الخلاف البنيوي بين البنية المبنية للمعلـوم و البنيـة المبنية للمجهول. اذ انـهـا لا تقدم تفسيرا مبدئيـا علـى حركـة المركـب الاسـمي خاصـة بالنسبة لحركة المركب الاسمي من الفاعل الى المركب الحرفي لا نجد اي مبرر لسـاني (٢٤).

اذا كيف تتحدد البنية العميقة للبنيـة المبنيـة للمجهـول مـن اجـل ان تكـون قـادرة علـى تفسـير حركة المركب الاسمي .؟ يقترح تشومسكي في هذا الصدد مبدأ الاسقاط الموسع (٢٥) :

٩٣) قيد الاسقاط الموسع .

« ان الادوار المحورية في الصورة المنطقية لا بد ان تكون مسقطة فـي كـل تمثيل تركيبـي (بنية عميقة و بنية –س) »

واصح ان اسناد الادوار المحورية لعناصر الجملة يعتمد علـى المعلومـات الدلاليـة للوحـدات المعجمية و من اهم الوحدات المعجميـة التـي تؤثـر فـي اسـناد الادوار المحوريـة الفعـل. اذ يتـم اسناد الادوار المحورية لعناصر الجملة بواسطة المعلومات الدلالية التي يحددها الفعل.

---

(٢٤) الواضح ان حركة المركب الاسمي من الفـاعل الـى موضـع المركـب الحرفـي لا تخضـع لخاصية (أ) من خصائص قاعدة حركـة – ـــ لان موضـع المركـب الحرفـي موضـع محـوري. بالاضافة الى ذلك فان هذه الحركة ليست ظاهرة كليـة موحـودة فـي اللغـات الطبيعيـة حتـى فـي اللغة الانقليزية.

يظهر المركب الحرفي تارة ولا يظهر تارة اخرى بينما حركة المركب الاسمي من المفعول الى الفاعل ظاهرة كلية.

(٢٥) Chomskcy N " Some concepts and consequences of the theory of Government and Binding " 1982 p 72-74

على هذا ، يسند لنائب الفاعل في الامثلة (٨٣-٨٧) دور المتقبل (patient) لانه يطابق دور المتقبل للفعل المتعدى في البنية المبنية للمعلوم . و هكذا يسقط دور المتقبل لنائب الفاعل في البنية العميقة كما تبين ذلك البنى العميقة التالية

٩٤) اخذت غ عينة من البول

----

٩٥) استعملت غ السماعة و مقياس الضغط

----

٩٦) قيل لي غ انني بلا موهبة

-----

٩٧) فتح غ باب الحمام

------

٩٨) يصاب غ الموسم بالركود

حيث /غ/ ترمز الى مقولة غير عاملة (null category) (٢٦) و تنتقل المركبات الاسمية الى موضع مقولة غير عاملة اي موضع غير محوري. اذ ما هو الذي يدعو الى حركة المركب الاسمي هذه؟ و السبب فيه ان المركبات الاسمية يجب ان تخضع لمصفاة الحالة الاعرابية (case filtre) (٢٧) ففي الامثلة السابقة ذكرها نجد المركبات الاسمية لا تسند لها الحالات الاعرابية لان الفعل المجهول لا يستحق ان يكون عنصرا لاسناد الحالات الاعرابية.

---

(٢٦) ان المقولة غير العاملة تختلف بالاساس عن المقولة الفارغة (empty category) مثل الاثر و الصم .باعتبار انها لا تظهر الا في البنية العميقة و ليس لها دور محوري بينما المقولة الفارغة تظهر في البنية العميقة او في بنية-س و لها دور محوري و لنتذكر ان الصم يظهر في البنية العميقة و الاثر يظهر في بنية -س فقط.

(٢٧) تقر مصفاة الحالة الاعرابية بان مركب اسمي ذا مضمون صوتي لا بد ان يكون موسوما بالحالة الاعرابية انظر "Lectures on G B"p 175 .

ان الفعل المجهول ياخذ في جوهره سمات الصفة التي لا تسند الحالة الاعرابية (٢٨) و انما هو يعمل في المركبات الاسمية في اطار العلاقة بين الرأس و الفضلة. و قد اطلق على الفعل المجهول تشومسكي الفعل التوافقي (ergative verb) (٢٩) اذ ان الفعل التوافقي لا يسند الحالة الاعرابية للمركبات الاسمية التي يعمل فيها و لذلك لا يسند لفاعله الدور المحوري.

و يترتب عليه ان المركبات الاسمية مضطرة الى انتقال الى موضع غير محوري اي مقولة غير عاملة لمراعاة مصفاة الحالة الاعرابية. و من ثم تكون المركبات الاسمية المنقولة موسومة بحالة الرفع كنائب الفاعل في البنية المبنية للمجهول.

اما بنية -س بعد تطبيق حركة المركب الاسمي فهي مازالت تحافظ على الادوار المحورية التي اسقطت في البنية العميقة لان الاثر يحافظ على الدور المحوري للعنصر المنقول فمعنى هذا ان الادوار المحورية في الصورة المنطقية تسقط ايضا في بنية -س.

كما نجد حركة المركب الاسمي في الامثلة (٨٨-٩٢) اي البنى الصاعدة و مما يميز البنى الصاعدة عن البنى الاخرى انها تأخذ افعال الصعود مثل seems certain ...الخ في الانقليزية و « يبدو » و « يظهر » و « عسى » و « كاد » ...الخ في العربية.

---

(٢٨) اما في العربية فان الفعل يسند لفاعله حالة الرفع و الفعل المتعدى يسند لمفعوله حالة النصب و حرف الجر يسند لمركب اسمي مجرور حالة الجر و الرأس في المركب الاضافي اي المضاف يسند المضاف اليه حالة الجر. و هناك الحرف المصدري او حروف التوكيد مثل ان و ان و ان ...الخ و هي تسند لفضلاتها حالة النصب.

٢٩) " Lectures on GB " p 125.

بؤرة التركيب الداخلي الى موصع غير محوري اي موضع فاعل التركيب الجذري (main clause) و اذا قبلنا هذه الوظيفة التي تقوم بها افعال الصعود فانه يمكن ان تكون البنى العميقة للامثال (٨٨-٩٢) كما يلي : (٣٠)

٩٩) بدتِ لي غ (جَ الحياة خدعة سمجة)

١٠٠) تبدو غ (جَ بثينة متعملقة مع الايام)

١٠١) اوشك غ (جَ ان يغرق مصطفى في مستنفع من المواد الذهنية)

١٠٢) ما عسى غ (جَ ان يفعل المسحونون لو تفشى بينهم مرض العريب)

١٠٣) كاد غ (جَ ان يسقط مصطفى)

بناء على مبدأ الاسقاط الموسع فان البنى العميقة (٩٩-١٠٣) تشتمل على ادوار محورية في الصورة المنطقية. و نلاحظ ان فواعل افعال الصعود توجد اصلا في حيز التركيب الداخلي. اما في المثالين (٩٩) و (١٠٠) فالتركيب الداخلي يكون مفولة جَ مع المركب الاسمي الذي هو بؤرة في الجملة الاسمية . و بالتالي تنتقل البؤرة في التركيب الداخلي الى موضع غير محوري اي موضع فاعل فعل الصعود. مما يوحي بصدق هذه الحركة ان البؤرة في التركيب الداخلي لا

---

(٣٠) نعتبر ان المصدري في الامثلة (١٠١-١٠٣) مقولة تركيبية و معجمية يقابل اسقاطها اسقاط ج اذ الحرف المصدري يكون جَ بكونه المص بينما افعال الصعود في (٩٩-١٠٠) تأخذ فضلة (ج) في البنية العميقة.

تخضع امصعاة الحالة الاعرابية او بعبارة اخرى ان المركبين الاسميين « الحياة » و « بنية » لا نسند لها اية حالة اعرابية بسبب مقولة ج مما يؤدي بهما الى انتقال الى موضع غير محوري.(٣١)

في حين ان المركبات الاسمية في الامثلة (١٠١-١٠٣) تتحرك الى موضع غير محوري بطريقة مختلفة عن حركة المركب الاسمي في (٩٩) و (١٠٠) ذلك لان المركبات الاسمية في التركيب الداخلي تسند لها حالة الرفع. فمعنى هذا ان المركبات الاسمية ليس لها ما يدعو الى التحويل بالحركة. وقد بينا ان حركة المركب الاسمي يمكن ان تفسر مبدئياانطلاقا من التعامل بين نظرية الحالة الاعرابية و النظرية المحورية بمعنى ان حركة العناصر اللغوية يجب ان يكون لها ما يدعو اليها نظريا و مبدئيا. و على هذا يمكن النظر الى حركة لمركب الاسمي في الامثلة (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) بانها ظاهرة اسلوبية لا تؤثر في معنى الجملة اذ ان المركبات الاسمية في هذه الامثلة تتحرك الى موضع غير محوري اي موصع فاعل لفعل الصعود عن طريق القاعدة الاسلوبية و لا نظرية الحالة الاعرابية.

هناك معطى آخر يؤكد على ان فواعل افعال الصعود تصعد من التركيب الداخلي لنتأمل المثال التالي

١٠٤) يبدو لي مصطفى محترما نفسه

في المثال (١٠٤) نجد العائد الذاتي « نفسه » يشترك احاليا مع الفاعل الرئيسي « مصطفى » اذن كيف نفسر هذه الخصائص الاحالية ؟ و يبدو انه يمكن ان نفسرها بالاعتماد على القاعدة الدلالية للعائد الذاتي.

---

(٣١) ان مقولة ج عادة ما يكون حاجزا مانعا للعمل و ما يكون في الوقت نفسه حاجزا مانعا لاسناد الحالة الاعرابية. يعرّف تشومسكي مفهوم الحاجز كما يلي:

« ان س حاجز ل ص اذا و اذا كانت فقط س مقولة حاجزة غير مقولة ص (=ج) و اذا كانت س اول مقولة مسقطة تشرف على مقولة ص الفضلية».

Chomskcy N " Barriers " The M I T Press 1986 p 72

تقر القاعدة الدلالية للعائد الداتي ان العائد الذاتي لا بد ان يعود الى المركب الاسمي الذي يخضع له كما هو الحال في المثال (١٠٥) :

١٠٥) يظن مصطفى ان عمر يحترم نفسه

----ل --- أ --- أ

يبين المثال (١٠٥) ان العائد الذاتي يعود الى المركب الاسمي ضمن التركيب الذي يخضع له و بطبيعة الحال فهذه الخصائص الاحالية للعائد متناولة فيما بعد في اطار القيد الربطي للعائد في نظرية الربط.

اذا كان الامر كذلك يمكن افتراض ان العائد الذاتي نفسه و المركب الاسمي « مصطفى» في المثال (١٠٤) ينتميان لنفس التركيب لان العائد فيه يعود الى « مصطفى» و على هذا ، تتولد الجملة عن طريق المراحل التالية.

(١٠٦

أ) بنية عميقة ---> يبدو لي غ [ج̿ مصطفى محترم نفسه]

ب) حركة المركب الاسمي ---> يبدو لي غ [ج̿ مصطفى محترم نفسه)

ح) بنية -س ---> يبدو لي مصطفى [ج̿ اث محترم نفسه]

ان البنية العميقة (أ) نبين بوضوح ان (مصطفى) و (نفسه) نابعان لنفس التركيب الداخلي (ج̿) فمن الطبيعي ان يعود (نفسه) الى (مصطفى) بعد حركة المركب الاسمي اذ ان القاعدة الدلالية للعائد الذاتي تبرهن على حركة المركب الاسمي من حيز التركيب الداخلي الى موضع فاعل لفعل الصعود في حيز التركيب الجذري.

و يمكن ان نتساءل عن الكيفية التي يسند بها الاعراب الى (محترم) و السبب الذى يدعو الى حركة (مصطفى) و نجد (محترم) في البنية العميقة منصوبا في البنية السطحية اذن كيف يتم اسناد الاعراب الى (محترم)؟

اولا لننظر الى ما يدعو الى حركة (مصطفى) . و نحن رأينا ان المركب الاسمي ينطلق من موضعه الاصلي لكي يخضع لمصفاة الحالة الاعرابية. يعني هذا ان الموضع الاصلي هو موضع غير موسوم بالحالة الاعرابية. و على هذا يجب ان يكون موضع (مصطفى) في التركيب الداخلي موضعا غير موسوم بالحالة الاعرابية. و لتبرير هذه القضية ينبغي ان نتأمل الجملة التالية

١٠٧) يبدو لي ان مصطفى محترم نفسه

ان حرف التوكيد (أنّ) ينصب (مصطفى) باعتباره المص (COMP) و في اللغة العربيه تؤثر (إنّ) و أخواتها او الحرف المصدري (أنْ) مباشرة في اسناد الاعراب لفصلاتها.

و لكن المشكل هو ان اسناد الاعراب الى (مصطفى) يمنع بسبب مقولة ح̿ في البنية العميقة و هي مقولة حاجزة للعمل كما يظهر في البنية الموالية

١٠٨) يبدو لي [ج̄ مص ان [ج̿ مصطفى محترم نفسه]]

لعل الحل الوحيد هو حذف ج̿ في بنية س بما يمكن حرف التوكيد من اسناد حالة النصب ل (مصطفى) . و جدير بالانتباه ان ج̿ تحذف في بنية س قبل اسناد الحالة الاعرابية و هكذا ، ستكون بنية -س بعد حذف ح̿ كما يلي:

(١٠٩) يبدو لي [ح̄ مص أن [مصطفى محترم نفسه]]

حيث المص العنصري (ان) يعمل في (مصطفى) و ينصبه أي ان المص العنصري يعمل في فضلته من خلال حذف جَ في بنية س اذا كان يرأس مقولة ج في البنية العميقة .

في حين أن البنية العميقة (١٠٦ – أ) تشمل المص مقوليا و لا عنصريا كما هو الحال في (١١٠):

١١٠) يبدو لي غ [جَ مص [جَ مصطفى محترم نفسه]]

ان المص في (١١٠) موجود مقوليا. اذ لا يظهر فيه العنصر المعجمي مثل (إنّ) و (أنّ) و (أنْ) ...الخ و يعني هذا ان المص المقولي لا يمكن ان يعمل في (مصطفى) بالرغم من ان حَ تحذف كما في المثال (١٠٩) لان العامل يجب ان يكون مقولة معجمية (٣٢) و هكذا فان (مصطفى) ليس له العامل و لا يسند له اي الحالة الاعرابية . وهو بالتالي مضطر الى نقل الى موضع غير محوري. و لكن المشكل يطرح عند حركة (مصطفى) الى موضع غير محوري أي فاعل فعل الصعود لانه لا يحترم مبدأ التحتية اذ هو يخترق عقدتين حاجزتين (حَ جَ) .

اذن ، كيف نحل هذا المشكل ؟ من هنا ، يمكن افتراض حقيقتين : الأولى هي ان حَ و جَ تحذفان في بنية س و لكن هذا الافتراض غير ممكن نظريا لان حركة (مصطفى) تحدث قبل بنية س و الثانية هي ان ح تقوم مقام جَ و جَ و المص المقولي الفارغ في البنية العميقة اذا كان يرأس المص المقولي مقولة جَ في البنية العميقة و الافتراض الثاني يصح بالنظر الى انه يفسر حركة المركب الاسمي و اسناد الحالة الاعرابية الى الفضلة . و على هذا ، ستكون البنية العميقة للمثال (١٠٦–أ) كالآتي :

---

٣٢) انظر مفهوم العمل في نظرية العمل و الربط " Lectures on government and Binding" p 165-166

(١١١)

يبدو لي ----- [ج مصطفى محترم نفسه]

ان (مصطفى) ينحرك الى موضع غير محوري بدون مشكلة لأنه لا يأخذ الحالة الاعرابية من الفعل اللازم (يبدو) كما في (١١٢) و هذه البنية تفسر اسناد الاعراب الى (محترم)أي ان (محترم) يأخذ حالة نصب من الفعل بعد حركة مركب اسمي كما في المثال التالي :

(١١٢) يبدو لي مصطفى [ج أث محترما نفسه]

بخصوص حذف المقولة الحاجزة للعمل ، قد ذهب نشومسكي عام ١٩٧٠ (٣٣) الى ان افعالا مثل believe (اعتقد) او consider (اعتبر) او think (ظن) في الانقليرية تسند العمل الى مركب اسمي او اثر باختراق حد الجملة (جَ) الذي عادة ما يكون حاجرا مانعا للعمل ذلك من خلال حذف عقدة جَ في بنية -س و هذا الاسناد اعتبره نشومسكي كليا.

اما في العربية فالأمر يختلف لأننا نضطر الى افتراض ان كل الافعلا التابعة لهذه الطبقة من الافعال تسند الاعراب الى فصلاتها عبر ج فقط عندما يرأس المص المفولي الفصلات .لمزيد من الأيضاح لنتأمل الامثلة الموالية

(١١٣)

أ) ظننت لزيد محترم نفسه

ب) ظننت ان زيدا محترم نفسه

Chomsky. N " Pisa Lectures on Binding and Governance " pisa (٣٣) 1980 p 22

Andrew Radfold " transformation syntax " p 329-330

ج) ظننت زيدا محترما نفسه

ان الجمل (أ) و (ب) و (ح) مختلفة تركيبيا رغم المعنى الواحد باعتبار ان (زيد) هو بؤرة و (محترم نفسه) هو نركيب التعليق الحملي . و مما نختلف فيه بينها ان المثالين (أ) و (ب) لها المص العنصري الذي يقوم بدور العامل في (زيد) في حين ان المثال (ج) ليس له المص العنصري و انما له المص المقولي. ففي (ج) يتم اسناد الاعراب الى (ريد) و (محترم) عبر ج فقط في بنية -س كما يبين ذلك المثال التالي :

١١٤) ظننت [ح زيدا محرما نفسه]

اما في (أ) و (ب) فيتم اسناد الاعراب الى (زيد) من خلال حذف ج في بنية -س و المص العنصري مثل (لام) و (ان) يعمل في (زيد) و يسند له الحالة الاعرابية . و الذي يلفت نظرنا في هذه النقطة هو ان حذف المقولة الحاجزة للعمل في العربية يرتبط باختلاف بين المص العنصري و المص المقولي. اي ان ج تحذف اذا و اذا كان فقط يرأس المص العنصري الفضلات و ج تقوم مقام ج وج و المص المقولي الفارغ في البنية العميقة اذا و اذا كان فقط يرأس المص المقولي الفضلات و في الثاني تأخذ فضلات المص المقولي الحالات الاعرابية من الفعل الرئيسي.

أخيرا يمكن استخلاص النتائج التالية من الدراسات لحركة المركب الاسمي في البنى المبنية للمجهول و البنى الصاعدة وهي

أ) ان المركب الاسمي لا بد ان يتحرك الى موضع غير محوري. اذ ان حركة المركب الاسمي في العربية قاعدة التبديل (Replacement Rule).

ب) ان حركة المركب الاسمي يمكن ان تفسر مبدئيا انطلاقا من التعامل بين نظرية الحالة الاعرابيه و النظرية المحورية لان مصفاة الحالة الاعرابية تفسر ضرورة حركة المركب الاسمي من موضع غير موسوم بالحالة الاعرابية و النظرية المحورية تحدد هدف المركب الاسمي اي موضع غير محوري. فالمركب الاسمي لا يمكن ان يتحرك الى موضع محوري اي

موضع غير محوري. فالمركب الاسمي لا يمكن ان يتحرك الى موضع محوري اي موضع معجمي ذو مضمون صوتي.

و يعني هذا ان المركب الاسمي له القيود النحوية التي لا تجيز حركته الى اي موضع لغوي في الجملة.

ج) ان حركة المركب الاسمي تخضع لقيد التحتية. اذ ان المركب الاسمي لا يستطيع ان يخترق اكثر من عقدة فاصلة (bounding node) لنفترض ان العقد الفاصلة في العربية هي م إ. م ح ج ح . جَ. جَ . حَ (٣٤).

د) ان حذف المقولة الحاجزة للعمل في العربية يتعلق باختلاف بين المص العنصري و المص المقولي . فالمص العنصري يسند للاعراب الى فصلته من خلال حذف جَ فقط بينما المص المقولي لا يسند الاعراب و انما الفعل الرئيسي يسند الاعراب الى فضلات المص من خلال قيام ج مقام جَ وجَ و المص المقولي الفارغ في البنية العميقة و هذه الظاهرة تحدث اذا كان يرأس المص المقولي مقولة جَ في البنية العميقة .

ه) ان الخفق و التفكيك كما حددنا سابقا لا يخضعان لحركة المركب الاسمي لان الخفق قاعدة اسلوبية لا تؤثر في تغيير معنى التركيب من حيث هو تغيير رتبة فضلات الفعل ما عدا الفعل الفاعل داخل حيز فَ و التفكيك لا يتولد عن طريق قاعدة حركة المركب الاسمي بل يتولد قاعديا بواسطة القاعدة المقولية.

(٣.٣) حركة المركب الاستفهامي التصوري (WH Movement) و قيودها .

ان البنى الاستفهامية في العربية و في اللغات الاخرى تنضوي تحت نوعين اثنين من التراكيب

الاول تركيب الاستفهام التصديقي/ نعم لا و الثاني تركيب الاستفهام التصوري .

---

(٣٤) يحتاج تحديد العقد الفاصلة في العربية الى الادلة الاختبارية و سوف نحدد العقد الفاصلة م إ . م ح. ح . جَ . حَ جميعا ام لا . ذلك من خلال تحليل المعطيات المقترحة.

في هذه الفقرة سنبين تركيب الاستفهام التصوري منطلقا من المبادىء العامة للقواعد التحويلية التي تحدث في البنى الاستفهامية و الاسمية. لأن تركيب الاستفهام التصوري يتولد عن طريق حركة المركب الاستفهامي التصوري و ستقترح الدراسة بعض القيود التركيبية و الدلالية القادرة على تقييد حركة العناصر اللغوية اثناء تحويل التراكيب النحوية و نقلها من موضع الى موضع آخر.

ان تركيب الاستفهام التصديقي يتولد عن طريق القاعدة المقولية (١١٥) لا عن قاعدة الحركة

١١٥) مَصَ ----> مص + ق

فأدوات الاستفهام (الهمزة و هل) تولد في موضع المص و الحروف الناسخة (إنّ و اخواتها و أنْ) و اسم الموصول (من الذي " من يوزع كمن لا يوزع ") تولد ايضا في موضع المص. حيث تملأ القواعد المعجمية هذا الموضع بها و تكتمل البنية التي لا يطرأ عليها تغيير يذكر و لكن تركيب الاستفهام التصوري خلافا لتركيب الاستفهام التصديقي يولد بقاعدة الحركة اي حركة المركب الاستفهامي الذي يكون المركب الاسمي او المركب الحرفي او المركب الظرفي (٣٥) .

---

(٣٥) ان المركب الاستفهامي ليس مركبا حقيقيا بل هو صورة من المركب الاسمي او المركب الحرفي او المركب الظرفي.

اولا في داخل حيز قَ في البنية العميقة . ثم تنتقل الى موضع المص في بنية -س حيث توجد ملحقة بالمص بطريقة تشومسكي (chomsky adjoined) (٣٦) لنتأمل الامثلة التالية :

١١٦) أ) ماذا يفعل الناس في هذه الأيام ؟

ب) يفعل الناس ماذا في هذه الايام؟

١١٧) أ) من جاء؟

ب) جاء من؟ (بنبر من)

١١٨) أ) من اين جاء اليقين؟

ب) جاء اليقين من أين؟

١١٩) أ) كيف حصل ذلك؟

ب) حصل ذلك كيف؟

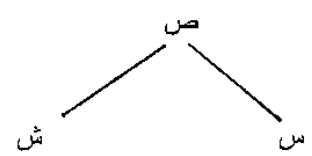
١٢٠) أ) أين كنت طوال الليل ؟

ب) كنت أين طوال الليل ؟

---

(٣٦) هناك نوعان من الالحاق الاول هو الحاق مؤاخ (Sister adjunction) و الثاني هو الحاق بطريقة تشومسكي. اما الاول فهو كما يلي

أ)



العقدة (ش) تلحق بالعجرة المواخية (س) تحت اشراف (ص) و المهم ان حركة الالحاق تبين وجود المفولة العاملة التي يلحق بها العنصر المنقول خلافا لحركة التبديل التي تحرّك المركب الاسمي الى موضع غير محوري اي مفولة غير عاملة.

١٢١) أ) متى جاءت الى هنا ؟

ب) جاءت الى هنا متى ؟

ان الامثلة (١١٦-١٢١) تدل على اشكال المركبات الاستفهامية التصورية و حركتها من داخل فَ الى موصع المص ضمن مَصَ و هنا يمكن ان نتساءل عن وجود المركب الاسفهامي التصوري في البنية العميقة . و للاجابة على هذا السؤال يمكن ان نعتمد على طريقتين و هما قاعدة التفريع المقولي و تركيب الاستفهام الصدى.

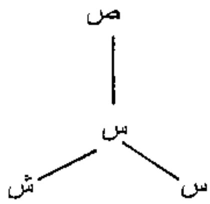
ففي المثالين (١١٦) و (١١٧) نستطيع ان نحدد موصع المركب الاستفهامي التصوري في البنية العميقة من خلال التفريع المفولي للفعل. اذ ان الفعل الوارد في (١١٦) باعتباره فعلا متعديا يأخذ المفعول به يتفرع مقوليا كما يلي .

١٢٢) يفعل --->[+ ف + متعد/ --- م١]

نبين قاعدة التفريع المقولي (١٢٢) ان المركب الاسفهامي التصوري في (١١٦) قبل الحركة يؤدي وظيفة المفعول به و في نفس الاطار نجد المركب الاسعهامي التصوري في (١١٧) يؤدي وظيفة الفاعل قبل الحركة اي في البنية العميقة. و هكذا يمكن ان نبين حركة المركب الاستفهامي في المثالين (١١٦) و (١١٧) كما يلي ٠ (٣٧)

بينما الالحاق بطريقة تشومسكي كما يلي

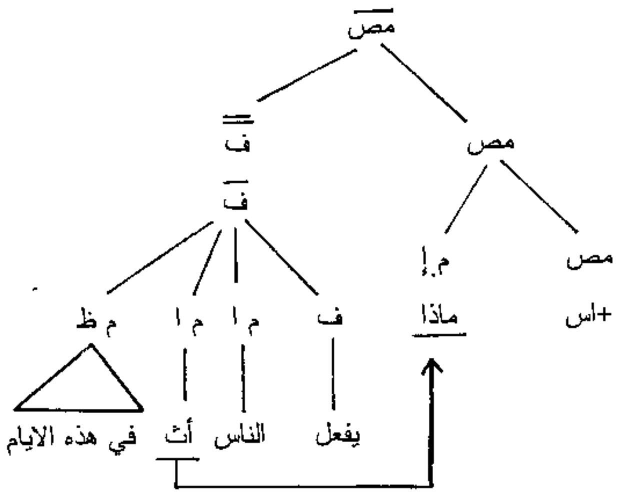
أ)



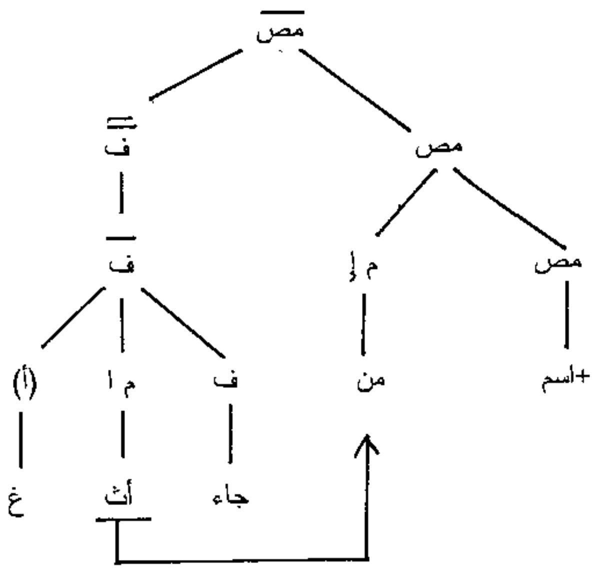
ان العقدة (ش) يلحق بالعقدة المؤاخية (س) تحت اشراف (ص) و يمكن للعقدة (ش) ان نلحف الى يسار (س) او يمينها.

(٣٧) ترمز [+ اس] الى ان المص المقولي يأخذ الصفات الاستفهامية.

(١٢٣



(١٢٤



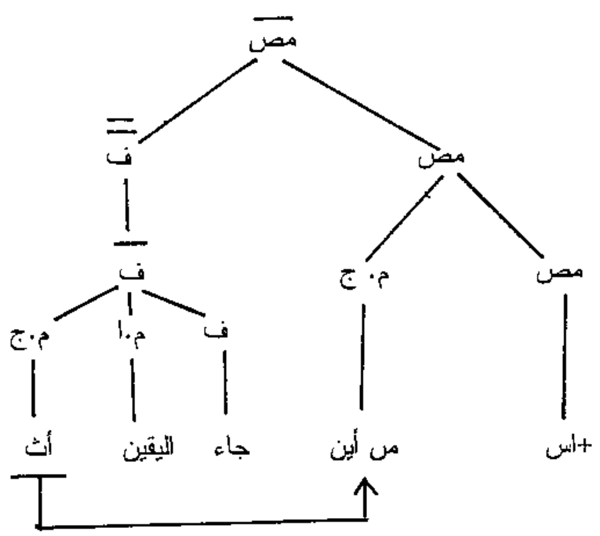
و الى جانب التفريع المعولي للفعل هناك التركيب الاستفهامي – الصدى كوسيلة لتحديد وجود المركب الاستفهامي في البنية العميقة وهو ما نجده في الامثلة (١١٦–ب) و (١١٧–ب) و (١١٨–ب) و (١١٩–ب) .

حيث المركب الاستفهامي التصوري يوجد اصلا في حير ف في البنية العميقة و هكذا يمكن القول ان التفريع المعولي للفعل و تركيب الاستفهام – الصدى هما دليل واضح على وجود المركب الاستفهامي داخل ف في البنية العميقة و حركته الى موضع خارج ف .

بخصوص حركة المركب الاستفهامي التصوري هناك القيد التركيبي المفروض على المعولات الاستفهامية المتلازمة. فمعنى هذا ان العنصر الاستفهامي و العنصر اللغوي الذي قبله او بعده محكوم من خلال مقولة كبرى و ليس من خلال مقولة صغرى. فعندما تعمل القاعدة التحويلية على هذه المعولة الكبرى فانه يجب الا تنتقل العناصر الصغرى المنضوية تحتها بل يجب ان تنتقل المفولة الكبرى كلها و الا فان القاعدة التحويلية ستنتج تراكيب غير نحوية.

الواقع ان المفولة الكبرى التي تحكم العنصر الاستفهامي و العنصر اللغوي المجاور له على يمينه او يساره انواعا عديدة من هذه الانواع مفولة المركب الحرفي كما الحال في المثال (١١٨) اذ يمكن ان نوضح حركة المركب الاستفهامي في هذا المثال كما يلي :

١٢٥)



ان العنصرين اللعوين الفرعيين حرف الجر و اسم الاستفهام في البنية العميقة هما عنصران يحكمان من خلال المفولة الكبرى (اي المركب الحرفي) و هكذا عندما تعمل القاعدة التحويلية على العنصر الاستفهامي فانها يجب ان تنقل مفولة المركب الحرفي كله و ليس العنصر الاستفهامي وحده المنضوي تحتها و الا فان التركيب سيكون غير نحوي كما هو الحال في (١٢٦)

١٢٦) * أين جاء اليقين من ؟

من المقولات الكبرى في العربية مقولة المضاف و المضاف اليه المبينة في المثالين التاليين :

(١٢٧) أ) اي شعر تحب ؟

ب) شعر اي شاعر تحب ؟

من الملاحظ ان المركب الاستفهامي (اي) (٣٨) محكوم من خلال مقولة المركب الاسمي (المضاف و المضاف اليه) . ان القاعدة التحويلية تحرك المقولة الكبرى (م. إ) كلها و ليس جزءا منها .

و هكذا يمكن القول ان المركب الاستفهامي التصوري ينتقل من داخل ف الى موضع المص ضمن مص حيث يوجد ملحقا بطريقة تشومسكي. و اذا كان المركب الاستفهامي يحكم من خلال المقولة الكبرى (مثل المركب الحرفي او المركب الاسمي) فان القاعدة التحويلية يجب ان تنقل المقولة الكبرى كلها .

ان المسوغ التركيبي لحركة المركب الاستفهامي التصوري هو نقل المركب الاستفهامي الى موضع المص . اما في مسافة قصيرة او في مسافة بعيدة . اما حركة المركب الاستفهامي في مسافة قصيرة او في مسافة بعيدة. اما حركة المركب الاستفهامي في مسافة قصيرة فهي تحدث تحت حيز المص الواحد بينما حركة المركب الاستفهامي في مسافة بعيدة تحدث تحت حيز اكثر من المص الواحد. لنتأمل الامثلة التالية

(١٢٨) أ) نريد ان تبدأ من جديد

ب) كيف نريد ان تبدأ من جديد؟

---

(٣٨) ان المركب الاستفهامي (اي) له اعراب بارز حسب وظيفته النحوية في الجملة بينما المركبات الاستفهامية الاخرى ليس لها اعراب بارز . الا انها تأخذ الحالات الاعرابية من الأثر لان اثر المركب الاستفهامي موسوم بالحالات الاعرابية.

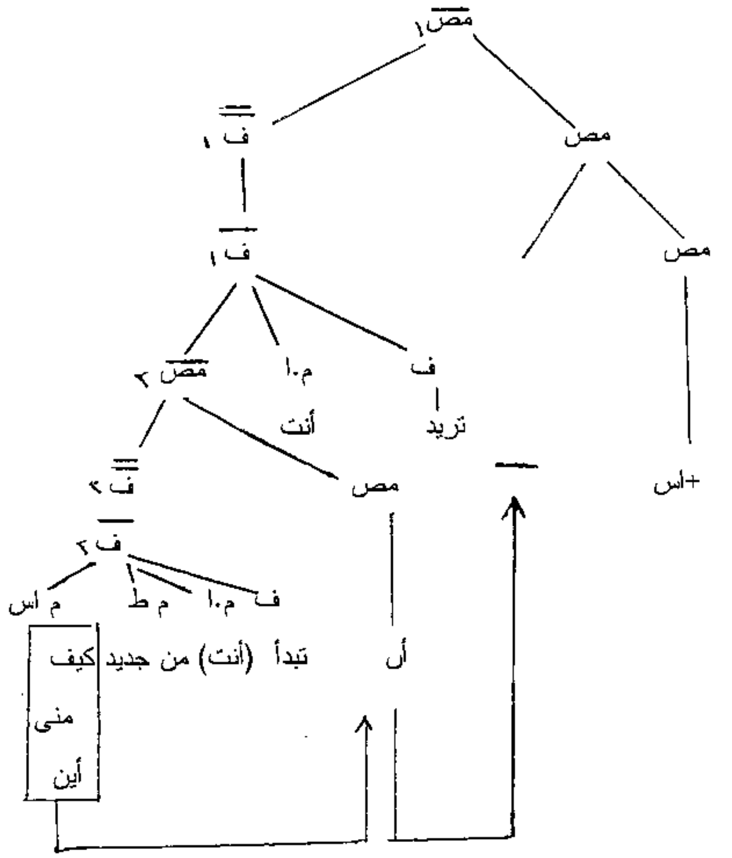
ج) متى تريد ان تبدأ من جديد

د) أين نريد ان تبدأ من جديد

انطلاقا من التصورات السابقة تتولد المركبات الاستفهامية في الامثلة (١٢٨-ب ج د) في التركيب المصدري المعقد الذي يكون رأسه الحرف المصدري (ان) ثم ننتقل الى موضع المص . فكيف يتم اذن انتقالها ؟

من الممكن ان نتصور ان المركب الاستفهامي ينتقل بطريقتين واحدة انتقال مباشر اي انتقال من موضع مصدر الو موضع هدف و الاخرى انتقال بالتدرج اي انتقال عبر مراحل عديدة. و على هذا يمكن ان نبين حركة المركب الاستفهامي في الامثلة المذكورة اعلاه كما يلي:

(١٢٩



في المؤشر الشجري (١٢٩) تدل الحركة (أ) على انتقال مباشر و الحركة (ب) تدل على انتقال بالتدرج . ادن أية طريقة من بين (أ) و (ب) صالحة لحركة المركب الاستفهامي التصوري ؟

بخصوص الحركة (أ) يبدو انها تخرق القيود على حيز التحويلات التي اقترحها تشومسكي عام ١٩٧٣ (٣٩) كمبدأ التتابع السلكي و مبدأ التحتية.

كما شاهدنا من قبل ان قيد التتابع السلكي يقر ان التحويلات تنطبق في اسلاك (cycles) اي من اسفل حيز الى اعلى حيز. و هذا الانتقال المتتابع يتم عبر العقد السلكية (cyclic nodes) التي تشرف على حيز التحويل. و من العقد السلكية في العربية ف. ف و مص و مص . اذ ان العقدة مص في (١٢٩) تشرف على الحركة الاولى و العقدة مص تشرف على الحركة الثانية. فافتراض التتابع السلكي يقر ان المركبات الاستفهامية في الامثلة (١٢٨) لا تنتقل في وثبة واحدة من الموضع المصدر الى الموضع الهدف (اي موضع المص) و انما ستنقل عبر المص الموجود في كل مص و في شكل سلكي اي بالتدرج من اسفل حيز الى اعلى حيز كما هو الحال في الطريقة الثانية (ب) فالمركبات الاستفهامية تنتقل من داخل ف الى موضع المص في حيز مص اولا ثم منه الى موضع المص في حيز مص .

الا ان هذا الانتقال المتتابع ليس حرا في اللغات بل يخضع لقيود ايضا ضمن ذلك ان التدرج لا يحدث الا عبر مص الذي يعتبر بابا للافلات (escape hatch)
في كثير من اللغات . و هناك لغات ليس فيها افلات ممكن و بالتالي ليس فيها جمل مثل (١٢٨) و انما الاستفهام فيها محدود في سلك جملي واحد . كما في الجمل (١١٦) – (١٢١) و من ضمن هذه اللغات الروسية (٤٠) .

---

(٣٩) Chomsky N. " Conditions on Transformations " A festschrift for Morris Halle Holt Rinehart and Winston 1973
Andrew Rad ford . " Transformational Syntax" p 201

(٤٠) انظر " اللسانيات و اللغة العربية " لعبد القادر الفاسي الفهري الكتاب الاول ص ١١٩.

و هناك القيد الآخر على التتابع السلكي هو انه لا يحصل الا حينما تعمل في التركيب الداخلي. الافعال التي تعتبر جسورا وهي افعال نفسية من نوع خاص تخول للمقولة المنقولة الافلات. بينما افعال اخرى لا تخول ذلك من جملة هذه الافعال الجسور او افعال الصعود : ظن .اراد. حسب. خال. علم. عرف. ...الخ. قارن بين الامثلة (١٢٨) و المثالين التاليين

١٣٠) * من رأيت ان يلعب بالكرة ؟

١٣١) * ماذا اخبرتني ان ينبذ مصطفى ؟

يبين المثالان (١٣٠) و (١٣١) ان الافعال غير الجسور مثل (راى) و (أخبر) لا تخول للمركب الاستفهامي التصوري الافلات الممكن اذ لا يمكن للمركب الاستفهامي ان ينتقل الى موضع المص عبر مص في حيز المص . و تجدر الاشارة الى ان هذا القيد يتعلق بالاساس بقيد التحتية .

لقد حدد تشومسكي في مقاله " حول الربط " (On Binding) عام ١٩٨٠ ان المقولات الفاصلة في الانفليرية هي م ا و ج و ج . مشيرا الى وجود الافعال المعينة.التي تأخذ ج (= مص) عقدة فاصلة و لا تأخذها (٤١) فاذا اعتبرت ح (مص) عقدة فاصلة يعني هذا ان كل قاعدة تحويلية لا تستطيع ان تحرك اي العنصر اللغوي في التركيب الداخلي لان العناصر اللغوية في التركيب الداخلي تخترق عقبتين فاصلتين هما ف و مص .

فمن اللغات التي لا تسمح باستخراج العناصر اللغوية من التركيب او الصلة اللغة الروسية. بينما اللغة الانقليزية تعتبر مص عقدة فاصلة من جهة و لا تعتبرها عقبة فاصلة من جهة اخرى. اذ يشير تشومسكي الى ان تحديد مص باعتبار عقدة فاصلة يعتمد على خصائص معجمية للفعل (٤٢).

---

(٤١) Chomsky " On Binding" 1980 p 23

(٤٢) يقول تشومسكي ان الافعال مثل (قال) لا تأخذ مص مقولة فاصلة و الافعال مثل (وقف) تأخذ بالضرورة مص عجرة فاصلة .

على هذا يمكن افتراض ان افعال الجسور في العربية لا تأخذ مَصَ عقدة فاصلة بينما افعال غير الجسور تأخذ مَصَ عقدة فاصلة . و هذا الافتراض يصح بالنظر الى ان المركب الاستفهامي في (١٣٠) و (١٣١) لا ينتقل الى موضع المص لكون مَصَ اي عقدة فاصلة .

فمن الممكن ان نقول ان تحديد مَصَ باعتبار عقدة فاصلة يتم حسب خصائص معجمية للافعال و لكن لا يكفي ان نحدد لائحة المقولات الفاصلة في العربية بأنها تشتمل على فَ و مَصَ لان هناك مقولات فاصلة اخرى . لنتأمل الامثلة التالية .

١٣٢) * ماذا تعرف الرجل الذي قرأ ؟

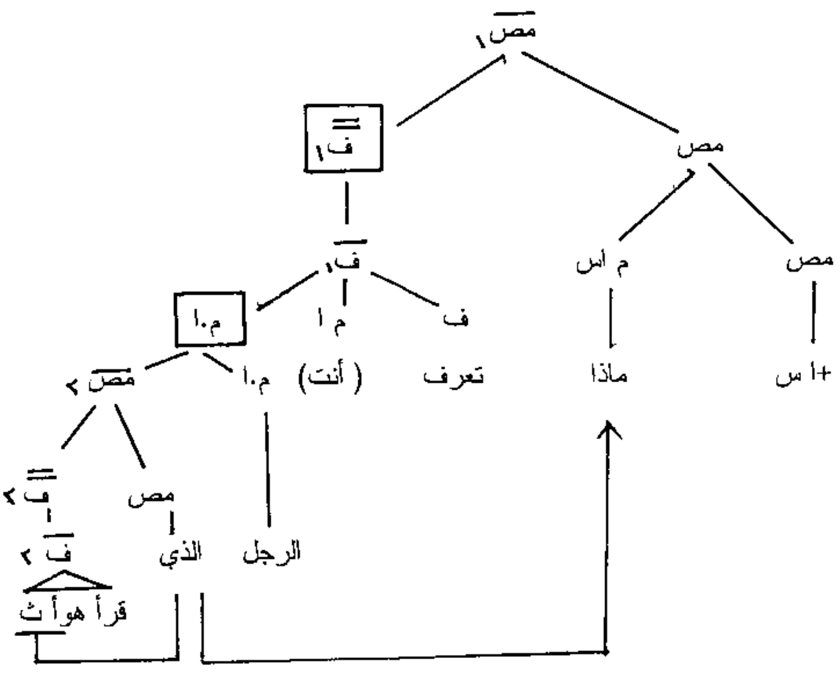
١٣٣) * من قابل عثمان يثنيه و ؟

١٣٤ * ماذا جئت بـ ؟

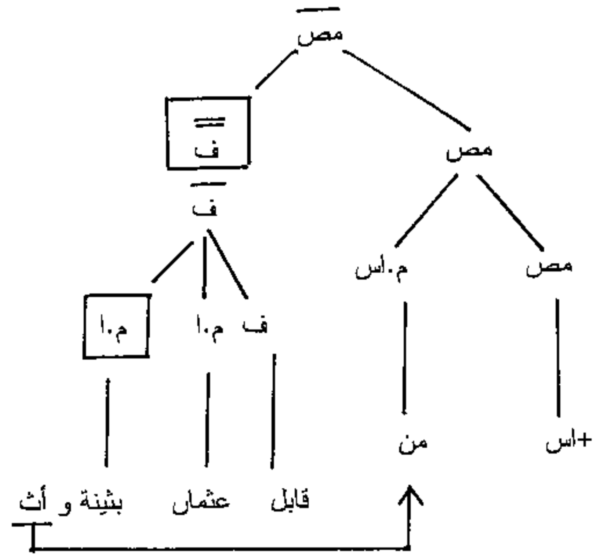
١٤٥) * ماذا عمر يقول ؟

من الملاحظ ان هذه الامثلة لاحنة لأن حركة المركبات الاستفهامية فيها لا تخضع لقيد التحتية و الأبنية المسندة الى هذه التراكيب هي التالية

١٣٢) -أ)

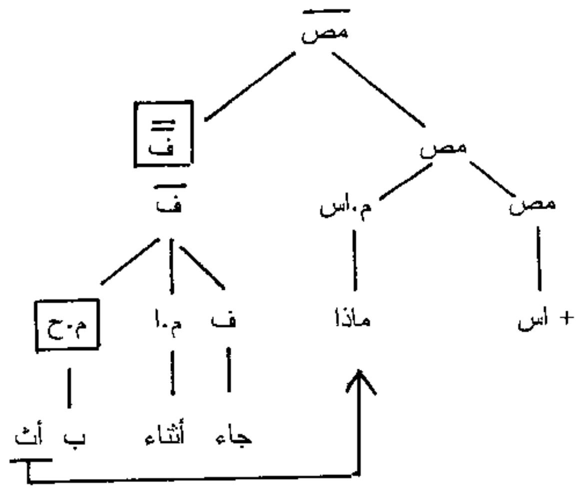


١٣٣)-أ)

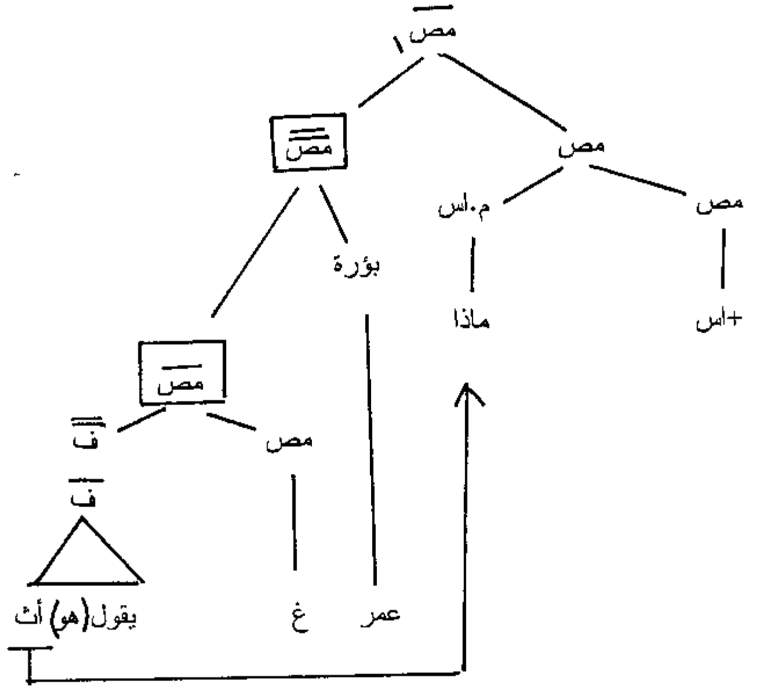


(حيث ☐ يرمز الى عقدة فاصلة)

١٣٤) -أ)



(١٣٥-أ)



يمنع قيد التحتية حركة المركب الاستفهامي في كل هاته الأبنية ففي كل بنية نجد عقدتين فاصلتين بين الموضع المصدر و الموضع الهدف اذ نجد في (١٣٢-أ) و (١٣٣-أ) ف و م.ا و كذلك في (١٣٤-أ) ف م.ح و نجد في (١٣٥-أ) مص و مص.

و يمكن ان تختلف اللغات في المقولات الفاصلة و لكن قيد التحتية يظل ساري المفعول في جميع اللغات. و لذلك يجب ان نحدد برامترا آخر تختلف اللغات تبعا له. هو برامتر العقدة الفاصلة. فكل عقدة لها عنوان مقولي يمكن ان تكون فاصلة ولا تكون كذلك بالضرورة.

على كل فان العقد الفاصلة في العربية هي م.ا و م.ح و ف و مص و مص. وهذا بخلاف المقولات الفاصلة في الانقليزية التي تشتمل على م.ا و ف و مص . و لكن العقد المعنونة ب م.ا او مص في الانقليزية مثلا ليست دائما فاصلة . و مادامت هذه الملاحظة واردة بالنسبة للعربية فان مص ليست دائما فاصلة عندما تعمل في مص افعال الجسور. لنتأمل الامثلة التالية

١٣٦) ماذا تظن أن عمرا يقول ؟

١٣٧) ماذا حسبت المسجونين يفعلون ؟

١٣٨) أ) * ماذا راى عمر ان مصطفى يفعل ؟

ب) * ماذا رأيت مصطفى يقول ؟

يمكن ان نبين حركة المركب الاستفهامي في المثالين (١٣٦) و (١٣٧) كما يلي

١٣٦-أ) [مص ماذا [ف̿ تظن [مص̄ [مص أن] [عمر [يقول أث]]

١٣٧-أ) [ماذا حسبت [ف̿ المسجونين يعفلون أث]

بخصوص حركة المركب الاستفهامي في (١٣٦-أ) ، ليست مص̄ فاصلة لوجود فعل الجسور «ظن» . و الذي يهمنا في هذه النقطة هو عقدة مص̄ . فاذا اعتبرت العقدة مص̄ فاصلة فان المركب الاستفهامي (ماذا) لا يمكن ابدا ان يتحرك الى موضع المص لأنه يخترق عقدتين فاصلتين و لكن اذا افترضنا ان مص̄ ليست فاصلة في هذه الحالة فان المركب الاستفهامي يمكن ان يتحرك الى موضع المص . اذ ان مص̄ تسمح للمركب الاستفهامي من خلال دحض صفة المقولة الفاصلة.

في حين ان المركب الاستفهامي في (١٣٧-أ) يتحرك الى موضع المص مباشرة نتيجة لقيام ج مقام ج̿ و ج̄ و المص المقولي الفارغ في البنية العميقة .

نبين لنا مما سبق ان لائحة المقولات الفاصلة في العربية تشتمل على م.ا م.ح . ف̿ . مص̄ مص̿ و من ضمنها مص̄ ليست دائما فاصلة. و كذلك ان اللغات تختلف في المقولات الفاصلة.

أخيرا ، نستطيع القول ان قيد التتابع السلكي و قيد التحتية يمنعان عن حركة المركب الاستفهامي في وثبة واحدة من الموضع المصدر الى موضع الهدف (اي موضع المص) و انما يسمحان بالحركة من المص الى المص (COMP TO COMP) بصفة سلكية اي بالتدرج.

و أفعال الجسور تجيز استخراج المركب الاستفهامي من التركيب الداخلي باعتبار انها لا تأخذ مص عقدة فاصلة.

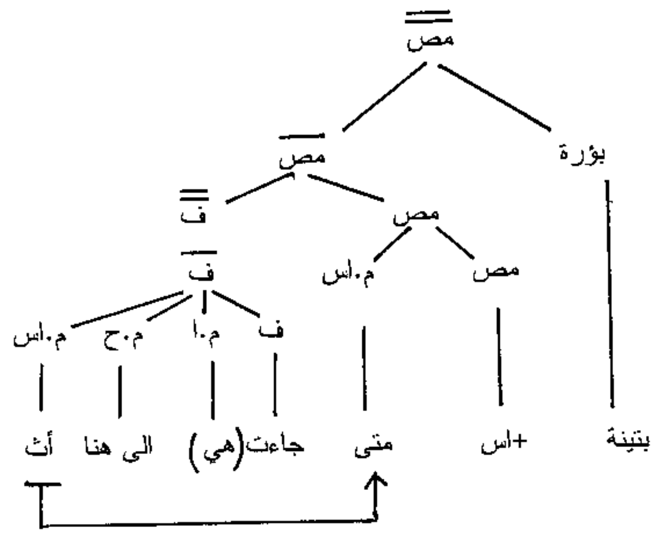
لقد ناقشنا حتى الآن حركة المركب الاستفهامي التصوري في الجملة الفعلية . اذن كيف حركة الاستفهام التحويلية في الجملة الاسمية ؟

كما رأينا من قبل ان الجملة الاسمية تتولد بالقاعدة المقوليةدون الحاجة الى اية قاعدة تحويلية. و تظهر اللغة العربية بعض التراكيب التي تتألف من البؤرة و التعليق الاستفهامي . لننظر الى حركة المركب الاستفهامي في المثالين التاليين

(١٣٩

أ) بثينة متى جاءت الى هنا

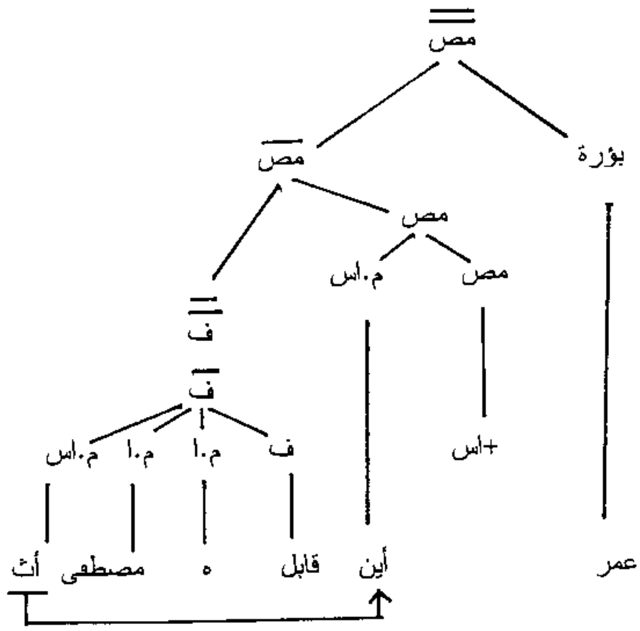
ب)



(١٤٠

أ) عمر أين قابله مصطفى ؟

ب)



في المثالين (١٣٩) و (١٤٠) ، نجد ان حركة المركب الاستفهامي التصوري تعمل بشكل واضح على تركيب التعليق ناقلة المركب الاستفهامي من نهاية التركيب الى موضع المص في حيز مص. اذ المركب الاستفهامي لا يمكن ان يتقدم على موضع البؤرة في حيز مص كما يبين ذلك احن المثالين (١٤١) و (١٤٢).

١٤١) * متى بثينة جاءت الى هنا ؟

١٤٢) * أين عمر قابله مصطفى ؟

لعل السبب هو ان هذه الحركة لا تخضع لقيد النحتية . ففي (١٤١) و (١٤٢) يخترق المركب الاستفهامي عقدتين فاصلتين و هما مص و مص . كما هو الحال في المثال التالي :

متى مص [مص بثينة [مص مص [جاءت الى هنا أث]]

و هكذا فان المركب الاستفهامي في الجملة الاسمية ذات التعليق الفعلي يجب ان ينتقل الى موضع المص داخل مَصَ فقط (٤٢) و الضمير العائد المتصل بتركيب التعليق متطابق مع مفسره (اي البؤرة) في التذكير و التأنيث و في الافراد و التثنية و الجمع.

تظهر اللغة العربية نوعا آخر من الجملة الاسمية ذات التعليق الفعلي ذلك عندما يكون المركب الاستفهامي متولدا في مستوى القاعدة التوليدية المركبة و ينبغي ان يكون في تركيب التعليق ضمير عائد على المركب الاستفهامي .

اما القيد المعروض على هذا التركيب فهو ان الضمير العائد يجب ان يتطابق مع المركب الاستفهامي في موضع البؤرة في التذكير و التأنيث و الافراد و التثنية و الجمع.

و نتبين العلاقات التركيبية بين المركب الاستفهامي في موضع البؤرة و الضمير العائد عليه من خلال الامثلة التالية

---

(٤٢) اما بالنسبة لحروف الاستفهام التي تولد في موضع المص فاننا نلاحظ انها تظهر في موضع واحد من الجملة الاسمية ذات التعليق الفعلي كما في (أ) و (ب)

أ) بثينة أ جاءت الى هنا ؟ ب) بثينة هل جاءت الى هنا ؟

و لكن في الجملة الاسمية ذات التعليق الكوني لا يظهر حرف الاستفهام الا في موضع المص خارج مَصَ كما هو الحال في الامثلة التالية، و ذلك لان المص خارج مَصَ في الجملة الاسمية ذات التعليق الكوني يأخذ صفات استفهامية خلافا للمص خارج مَصَ في الجملة الاسمية ذات التعليق الفعلي :

أ بثينة منطلقة ؟

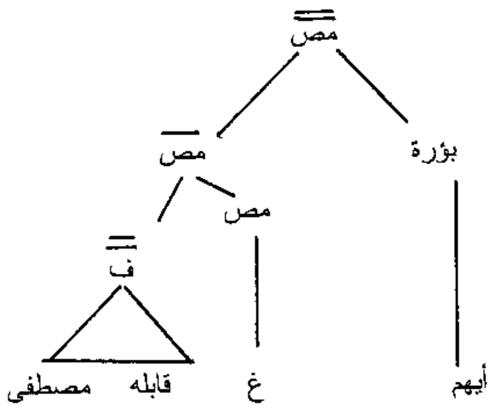
هل بثينة مسافرة ؟

هل بثينة في الدار ؟

١٤٣)

أ) أيهم قابله مصطفى ؟

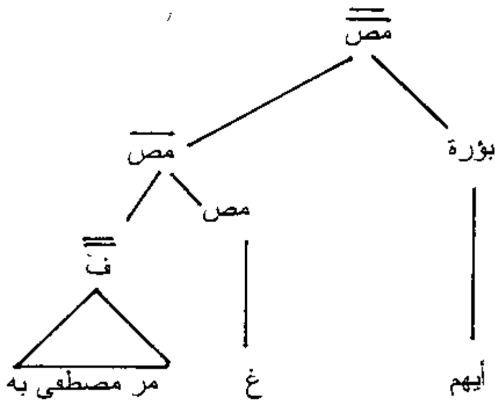
ب)



١٤٤)

أ) أيهم مر مصطفى به ؟

ب)



ان المركب الاستفهامي في (١٤٣) يتطابق مع الضمير الظاهر العائد عليه و الذي يقع مفعولا به و المركب الاستفهامي في (١٤٤) يتطابق مع الضمير العائد عليه و الذي هو في موقع الجار و المجرور. و تجدر الاشارة الى ان المركب الاستفهامي يكون دائما مرفوعا بغض النظر عن وظيفته النحوية داخل ف .

و هده الصفات الاعرابية هـي دليـل واضـح علـى ان المركـب الاسـتفهامي فـي (١٤٣) و (١٤٤) يتولد في موضع البؤرة خارج ف̿. و يمكن ان نفسر التطابق بين المركب الاستفهامي و الضمير العائد عليه في تركيب التعليق بواسطة قاعدة الربط بين المسـند و المسند اليـه دلاليـا و منطقيا. كما هو الشأن في النطابق بين المركب الاسمي و الضمير العائد في تركيب التعليـق. اذ ان الضمير العائد يعبر عن دور محوري للمركب الاستفهامي في البؤرة.

بالاضافة الى حركة الاستفهام في الجملة الاسمية ذات التعليق الفعلي . هناك حركة الاستفهام في الجملة الاسمية ذات التعليـق الكونـي. و تظهر هذه التراكيب نوعين اثنين من المركبات الاستفهامية

* الأول يتولد في حيز ف̿ و بالتالي يتحرك من موضعه الأصلي الى موضع المص خارج حيز مص̿ وفق شروط معينة و هذا النوع من المركب الاستفهامي يجب ان يستفهم عن البؤرة .

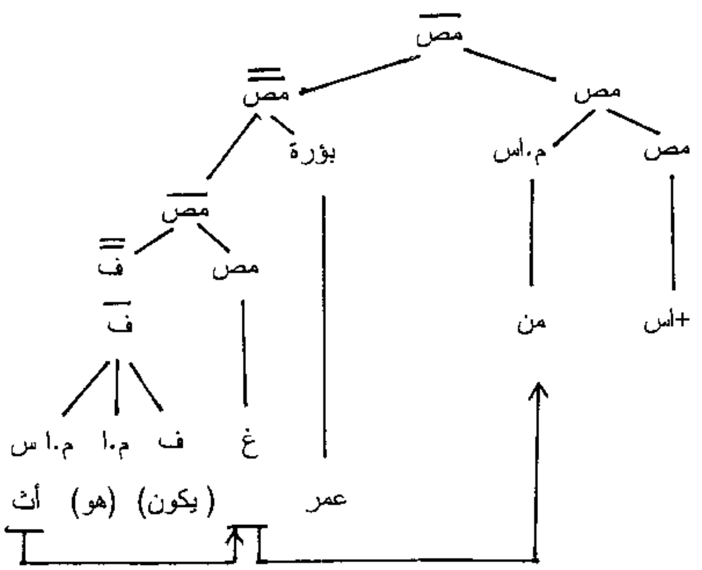
* الثاني يتولد في حيز مص̿ مباشرة دون ان يكون هناك أية قاعدة تحويلية. وهذا النوع من المركب الاستفهامي يجب ألا يستفهم عن البؤرة.لنتأمل للامثلة التالية :

(١٤٥

أ) عمر شاعر

ب) من عمر ؟

ج)

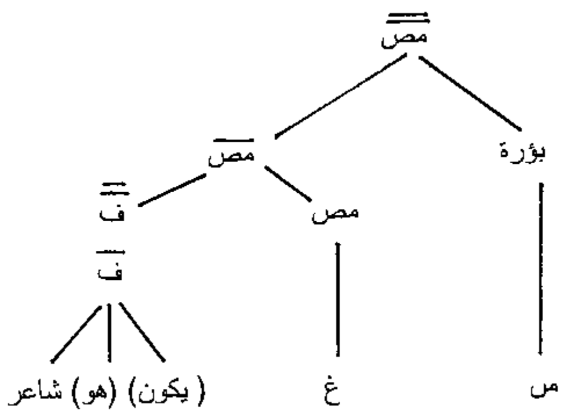


ان المركب الاستفهامي (من) ينتقل بالتدرج من داخل حيز ف̿ الى موضع المص خارج حيز مص̿ بينما النوع الثاني من المركب الاستفهامي يتولد في حيز مص̿ دون الحاجة الى قاعدة تحويلية كما بين ذلك المثال (١٤٦)

١٤٦) أ) عمر شاعر

ب) من شاعر؟

ح)



لاحظنا ان المركب الاستفهامي يتحرك من موضعه الأصلي الى موضع المص خارج مص̿ عندما يستفهم عن البؤرة في الجملة الاسمية ذات التعليق الكوني كما هو الحال في المثال (١٤٥) . في حين ان المركب الاستفهامي يتولد في حيز مص̿ عندما لا يستفهم عن البؤرة كما في (١٤٦) . و كذلك لا حظنا ان المركب الاستفهامي الوارد في (١٤٥-ج) يخترق في الحركة الثانية عقدتين فاصلتين و هما مص̄ و مص̿ ليصل الى موضع المص خارج مص̿.

اذن كيف نفسر القاعدة التحويلية الاستفهامية الحرة في التركيب الكوني ؟

لقد استنتجنا من قبل ان المقولات الفاصلة تختلف حسب الحالات المعينة وهو ما يدعونا الى تنسيق المقولات الفاصلة لتفسير التحويل الاستفهامي الحر في التعليق الكوني. ان الفيد يمكن ان نقترحه هو افتراض ان مص̿ ليست عقدة فاصلة عند حركة المركب الاستفهامي في التعليق الكوني.

و اذا كان الأمر كذلك فـان المركـب الاسـتفهامي فـي (١٤٥-ج) ينتقـل الـى موضـع المص بمراعاة قيد النحتية.

أخيرا تظهر التراكيب العربية بأنه لا يمكن ان تحدث في التركيب العربي عمليتان تحويليتـان اثنتان للمركب الاستفهامي من جهة و المركب الاسمي (المفعول به) من جهة اخرى. فالحالـة هنا هي ان العنصر اللغوي (مفعول به) يتقدم على الفعل و يكون في الوقت نفسه حيز ق̿ و في الوقت نفسه فان المركب الاستفهامي سينتقل الى موضع المص.

ان القيد المفروض على المركب الاستفهامي و على عنصر المفعـول بـه يمكـن ان يبيـن مـن خلال الامثلة التالية (٤٣) :

١٤٧) أ) يحب مصطفى الشعر
ب) الشعرَ يحب مصطفى
ج) لماذا يحب مصطفى الشعر؟
د) * لماذا الشعرَ يحب مصطفى؟

عندما تحدث حركة تحويلية واحدة في التركيب كما هو مبين في المثـالين (١٤٧-ب) و (١٤٧-ج) فان هذا التركيب سيكون نحويا صحيحا بغض النظر عن طبيعـة المقولـة المنقولـة. و لكن عندما يحدث تحويلان اثنان في التركيب كما هو الحال في المثال (١٤٧-د) فـان الـتركيب سيكون غير نحوي.

ان القيد الذي يستطيع ان يضبط هذه الحقيقة اللسانية يمكن ان تبين في (١٤٨)

---

(٤٣) الجملة (د) ممكنة في حالات اسلوبية نادرة.

١٤٨) ان حركة المركب الاستفهامي لا تحدث مع تقديم المفعول به على الفعل اي ظاهرة الخفق. اذ ان حركة المركب الاستفهامي قاعدة مستقلة.

أخيرا يمكن استخلاص نوعين من القيود من هذه الدراسة لحركة المركب الاستفهامي في الجملة الاسمية

أولا ان المركب الاستفهامي في الجملة الاسمية ذات التعليق الفعلي يتحرك الى موضع المص داخل مص فقط. اي ان حركة المركب الاستفهامي تحرك المركب الاستفهامي من نهاية التركيب الى موضع المص .

ثانيا ان المركب الاستفهامي في الجملة الاسمية ذات التعليق الكوني يتحرك بالتدرج من المص بافتراض ان مص ليست فاصلة. أو بعبارة اخرى ان المركب الاستفهامي يتحرك من موقعه الأصلي الى موضع المص خارج مص و لا تحدث هذه الحركة الحرة الا عندما يستفهم عن البؤرة.

لقد نا قشنا حتى الآن حركة المركب الاستفهامي في تراكيب الاستفهام التصوري و القيود المفروضة عليها. و أضف الى ذلك فانه يمكن ان نجد حركة المركب الاستفهامي في الصلات و التراكيب الاسمية . يقول تشومسكي (عام ١٩٧٧) ان من البنى التي يتم فيها حركة المركب الاستفهامي و حذفه الصلات خاصة الصلات المقيدة (restrictive relatives) و التراكيب الاسمية و تراكيب التفضيل (comparative structures) (٤٤) لنتأمل الأمثلة التالية

١٤٩) أ) كان عمر من المدرسين الذين لا أعرفهم

ب) الداء الذي زهدني في العمل هو الذي يزهدني في زينب

ج) من حسن الحظ ان المستشفيات من الأماكن التي تنس فيها الخصومات.

Chomsky " On Wh-Movement " 1977 P171-172 (٤٤)

١٥٠) أ) التعب و الفتور،أكره رجل الأمس الذي لم يعرفه.
ب) عصر الفن،لا ندريه.

١٥١) أ) انك تغيرت أكثر من مصطفى
ب) أنا بحاجة الى الراحة أكثر من مصطفى.

ان الأمثلة (١٤٩) تدل على الصلات المقيدة و أما في الصلات المقيدة

فهناك ثلاثة روابط مكونية ممكنة مثل (١٥٢)
١٥٢)
أ) الربط بين الرأس الاسمي (المفسر) و الموصول
ب) الربط بين الموصول و الضمير العائد في الصلة
ج) الربط بين الرأس الاسمي و الضمير العائد في الصلة.

و يصاحب هذه الروابط الممكنة التطابق بين الرأس الاسمي و الموصول و الضمير العائد في الجنس و العدد. و للحصول على الصلات المقيدة السليمة نحتاج الى ربطين مكونين على الأقل. و نجد الأنماط الربطية الثلاثة في الأمثلة (١٤٩) ممكنة. و الضروري منها واحد فقط وهو ربط السابق الاسمي من جهة بالضمير العائد او الموصول من جهة اخرى. و رغم ذلك فربط واحد لا يكفي لسلامة الصلة المفيدة كما تبين ذلك الأمثلة التالية

١٥٣) * كان عمر من المدرسين الذي لا أعرفهم.
١٥٤) * كان عمر من المدرسين الذين لا أعرفه.

يشير المثالان (١٥٣) و (١٥٤) الى ان الصلات المقيدة تحتاج الى ربطين اثنين على الأقل لكي تكون نحوية. فاذا ربطنا الرأس و الضمير العائد فقط حصلنا على (١٥٣) و اذا ربطنا الرأس و الموصول حصلنا على (١٥٤) . و هكذا فان الربط الضروري بين مختلف العناصر يمثل قيد سلامة البناء. اذ يضمن الربطان سلامة الصلات المفيدة و يمنعان الصلات المفيدة مثل (١٥٣) و (١٥٤).

بخصوص الصلات المقيدة رأى تشومسكي ان المركب الاستفهامي يتولد فـي تركيب الصلـة في مستوى البنية العميقة و ينتقل الى موضع المص . و يحذف بالتالي في الصـورة الصوتيـة (PF) . و من أهم الأسباب التي جعلت تشومسكي يذهب الى توليد المركب الاستفهامي في البنية العميقة قاعدة التفريع المقولي .

مثلا، يمكن ان نورد تركيب الصلة الذي لا يشتمل على الضمير العائد الظاهر مثل (١٥٥)

١٥٥) أما ابي عمر الذي سميت للأسف باسمك فمراهق شكس

في المثال (١٥٥) لا نجد الضمير العـائد الظـاهر فـي تركيـب الصلـة بمـا ان الـرأس الاسـمي يربط بالضمير العائد الفارغ في الصلة التي تنعته. فان المرشح الوحيد المنبقي هو (الذي) . و نستخلص اذن ان (عمر) يربط (الذي) و ان هذا الأخير يربط بدوره الضمير العائد الفـارغ. فالربطان ممكنان و ضروريان في نفس الوقت. و لا يقوم الربطان دون افتراض وجود الضمير العائد الفارغ في الصلة .

اذن ما هو الذي يدعم افتراض الضمير العائد الفارغ في الصلة ؟

لعله تفريع مقولي للفعل (سمى) . اذ ان قـاعدة التفريـع المقولـي تبيـن ان (سمى) يـأخذ بالضرورة المركب الاسمي و المركب الحرفي مثل (١٥٦) .

(١٥٦) سمى ⟵ [+ ف + متعد /---- + م.ا . + م.ح].

و يمكن ترجمة هذه القاعدة من قبل مبدأ الاسقاط الموسع بـأن (سمى) يسند دور المتقبل لفضلته اي م.ا و أن هذا الدور الدلالي يسقط في التمثيلات التركيبية اي البنية العميقة و بنية – س.

استنادا الى قاعدة التفريع المقولي و مبـدأ الاسـقاط الموسـع ، يمكـن ان نقتـرح البنيـة العميقـة للمثال (١٥٥) كما يلي .

١٥٧) أما ابي عمر الذي سميت من للأسف باسمك فمراهق شكس

في البنية العميقة (١٥٧) نجد مركبا استفهاميا باعتبار عنصرا مجردا يربط بين الرأس الاسمي و الصلة. و هذا المركب الاستفهامي ليس له المعنى المعين. و انما يربط بين الرأس الاسمي و الصلة. و المهم ان هذا المركب الاستفهامي يتحرك الى موضع المص (الذي) و يحذف بالتالي في الصورة المنطقية. و من هنا نستطيع ان نسأل حول حذف المركب الاستفهامي لأن حذف العنصر اللغوي يحتاج الى التدقيق النظري.

بخصوص حذف المركب الاستفهامي اقترح تشومسكي و لاسنيك (Lasnik) عام ١٩٧٧ قيد الاستردادية للحذف كالتالي (٤٥)

١٥٨) قيد الاسردادية للحذف

ان العناصر اللعوية التي لا تأخذ المضمون الدلالي وحدها يمكن ان تحذف

« Recoverability Condition on Deletion Only elements which do not have semantic content can be deleted »

ان القيد (١٥٨) يمنع حذف العناصر اللغوية ذات المضمون الدلالي في المثال (١٥٩) و حذف المركب الاسنعهامي في المثال (١٦٠)

١٥٩) أ) نتحدث عن المسرح
ب) * نتحدث المسرح
ح) * عن المسرح
د) * نتحدث عن

و المضمون الدلالي يتحدد من خلال العلاقات النحوية بين العناصر اللغوية في مجال التركيب . اذ المضمون الدلالي معناه الدور الدلالي.

Chomsky and Lasnik · " filters and control " 1977 p 447 (٤٥)

١٦٠) أ) متى تعود الى الشعر ؟

ب)* تعود الى الشعر ؟

ان هذه الأمثلة تبين ان العناصر اللغوية ذات المضمون الدلالي لا يمكن ان تحذف خاصة، المركب الاستفهامي في تركيب الاستفهام التصوري اعتبره تشومسكي و لاسنلك نوعا من السور (quantifier) الذي له المصمون الدلالي .(٤٦) و هكذا يمكن ان نعبر عن معنى المركب الاستفهامي « متى » في الصورة المنطقية كما يلي :

١٦١) أ) متى تعود الى الشعر ؟

ب) في أي وقت س س تعود الى الشعر ؟

و هكذا فان المركب الاستفهامي في تركيب الاستفهام التصوري لا يمكن ان يحذف بينما المركب الاستفهامي المنقول الى موضع المص في (١٥٧) يمكن ان يحذف لأنه عنصر لغوي ليس له المضمون الدلالي.

على هذا يمكن افتراض ان الجملة (١٤٩-أ) تتولد عن طريق المراحل التالية

---

(٤٦) من البنى التي تعتبر ان فيها نوعا من التسوير النفي و الحصر و الاستفهام فالسور و اللفظ المربوط لها خصائص منطقية مماثلة للمتغير المربوط (bound variable) .

(١٦٢

أ) بنية عميقة   كان عمر من المدرسين الذين لا أعرفهمن

حركة المركب الاستفهامي

ب) بنية -س   كان عمر من المدرسين [الذين + من] لا أعرف أث

حذف المركب الاستفهامي في الصورة الصوتية

ج) ببية سطحية   كان عمر من المدرسين الذين لا أعرفه

هناك فرق بين الجملة (١٤٩-أ) و البنية السطحية (١٦٢-ج) هو ان تركيب الصلة في (١٤٩-أ) يحتوى على الضمير العائد الظاهر بينما الصلة في (١٦٢-ج) لا تكون كذلك . اذن كيف نحل هذه المشكلة ؟

لقد أقترح تشومسكي (عام ١٩٨٢) ما يسمى بقيد الصورة المنطقية على المتغير مثل (١٦٣) (٤٧)

١٦٣) ان العامل الرابط يجب أن يكون مربوطا بالمتغير.

« The operator must be bound to the variable »

أما العامل الرابط (operator) فهو عنصر لغوي يحدد قيمة المتغير اي اثر المركب الاستفهامي في جميع الصفات. و يظهر في موضع غير محوري ($\overline{\Theta}$- position) . و كذلك يصنف العامل الرابط الى نوعين اثنين

---

(٤٧) Chomsky N " Some Concepts and Consequences of the Theory of Government and Binding " 1982 p 78

العامل الرابط الكامل (perfect operator) و العامل الرابط المقدر (dummy operator) . فالأول مركب استفهامي في تركيب الاستفهام التصوري باعتبار أنه يحدد بصفة كاملة قيمة المتغير كما بين ذلك المثال (١٦٤)

١٦٤) ماذا قلت ؟

[مَص [مص ماذا] [ف قلت أث]]

في حين أن العامل الرابط المقدر لا يحدد بصفة كاملة قيمة المتغير و يندرج فيه الموصول في الصلات المقيدة. فالموصول في (١٦٢-ب) لا يحدد قيمة المتغير «أث» و هذا يؤدي بالرأس الاسمي الى تحديد قيمة المتغير. و هذا يوحي بضرورة الرأس الاسمي في الصلة المقيدة. و يمثل الربط بين الرأس الاسمي و الضمير العائد.

في هذه النقطة يقترح تشومسكي (١٩٨٦ م) قيد الترخيص للمتغير في الصورة المنطقية (LF - licensing condition on variable) وهو (٤٨)

١٦٥) يجب للمتغير ان يكون مربوطا بالقوة اذ يجب على حيز المتغير أن يتحدد بواسطة العامل الرابط أو يجب أن تتحدد قيمته بواسطة المفسر.

« A variable must be strongly bound . The range of a variable must be determined by its operator or the value of avariable must be determined by its antecedent »

---

(٤٨) Chomsky. N. " Knowledge of Language Its nature origins and use " praeger pulish 1986 p 68-69

أن القيد للمتغير (١٦٥) يدل على الحقائق اللسانية التالية .

١٦٦)

أ) الربط بين المتغير في الصلة و العامل الرابط اي الموصول .

ب) الربط بين المتغير في الصلة و مفسره اي الرأس الاسمي و تحديد قيمة المتغير بواسطة الرأس الاسمي.

ج) قاعدة الاضمار للمتغير

د) اشتقاق الضمير العائد في الصلة من المتغير .

من خلال مجموعة الحقائق، يتبيّن أن الربط الضروري بين مختلف العناصر في الصلات المفيدة يتم عن طريق التعامل بين قاعدة التحويل مثل قاعدة حركة المركب الاستفهامي و بين القاعدة الدلالية مثل (١٦٥) .

و هكذا فان الضمير العائد في الصلة ليس مضمرا بل هو ضمير مولد عن المتغير لأنه يتولد نتيجة لتحديد قيمة المتغير بواسطة الرأس الاسمي. و الضمير العائد متطابق مع الرأس الاسمي في جميع الصفات.

انطلاقا من التصورات السابقة يمكن ان نبين العمليات النحوية لتوليد الصلة المفيدة في (١٤٩-أ) كما يلي

١٦٧)

بنية عميقة --> كان عمر من المدرسين الذين لا أعرف من ---

↓

حركة المركب الاستفهامي

↓

بنية -س ---> كان عمر من المدرسين [مص الذين + من] لا أعرف أث --

صورة منطقية | صورة صوتية

- قيد الترخيص للمتغير ...... | - قاعدة حذف المركب الاستفهامي

<-- - قاعدة الاضمار

↓

بنية سطحية

↓

« كان عمر من المدرسين الذين لا أعرفهم »

في الرسم (١٦٧) نجد ان الربط بين الضمير العائد في الصلة و الرأس الاسمي ينتج عن التعامل بين قاعدة حركة المركب الاستفهامي في المكون التركيبي و قيد الترخيص للمتغير في الصورة المنطقية و قاعدة حذف المركب الاستفهامي و قاعدة الاضمار في الصورة الصوتية و هذه الاجراءات النحوية لتوليد الصلات المقيدة تدل ، بوضوح ، على صورة قالبية من نظرية تشومسكي اللسانية.

كما نجد المركب الاستفهامي و حذفه في التراكيب الاسمية مثل (١٥٠) و كذلك نجد الربط بين البؤرة و الضمير العائد في تركيب التعليق.
ان هذا الربط ينتج ايضا عن التعامل بين ثلاثة مكونات كما هو الحال في العمليات النحوية لتوليد الصلات المقيدة (١٦٧) اذ في التراكيب الاسمية تحدد البؤرة قيمة المتغير في تركيب التعليق.

لقد ناقشنا حتى الآن حركة المركب الاسمي و حركة المركب الاستفهامي في اطار قاعدة حركة – ألف . و استنتجنا ان حركة المركب الاسمي (اي حركة التبديل) تحرك المركب الاسمي من موضع غير موسوم بالحالة الاعرابية الى موضع غير محوري كما هو الشأن في التراكيب المبنية للمجهول و التراكيب الصاعدة. وهي تحدث في حيز ف̿ في حين ان حركة المركب الاستفهامي (اي حركة الالصاق بالمص) تحرك المركب الاستفهامي من المص الى المص بالتدرج اي بصفة سلكية.

و كذلك ان هذه الحركة لا تحدث بشكل حر بل تضبط بالقيود التركيبية و الدلالية.
و أخيرا فقد رأينا عند دراسة حركة المركب الاستفهامي في الصلات المفيدة و التراكيب الاسمية و تراكيب التفصيل ان الربط بين مختلف العناصر اللغوية يتم من خلال التعامل القالبي بين ثلاثة مكونات : المكون التركيبي و المكون الصوتي و المكون المنطقي.

الباب الثالث

دراسة طرق الربط في الجملة العربية

مدخل

يخص الباب الثالث دراسة طرق الربط في الجملة العربية. و يسعى الى الوصول الى هدفين:

الأول هو ابراز ماهية نظرية الربط باعتبارها أهم المبادىء الفرعية للنحو الكلي. و هذا الهدف يتماشى مع مسار النظرية اللسانية الحديثة. لأن هدف النظرية اللسانية الحديثة ان تكشف عن بنية معرفية محددة نسميها بالوظيفة اللغوية الكلية وهي ما يجعل كل الانسان يتعلم أية لغة يحتك بها في محيطه اللساني بغض النظر عن جنسيته و بيئته. اذ تهدف النظرية اللسانية الحديثة الى تحديد النسق الكلي للممثل الذهني للغة اي بناء النحو الكلي و تحديد مميزاته . و هكذا فان دراسة طرق الربط في الجملة العربية من خلال نظرية الربط في النحو الكلي ستبين ما يشترك بين اللغات الانسانية من القضايا اللغوية . و علاوة على ذلك ستبين ما يوجد من اختلافات بين اللغات و تغيرات داخلها اي برامترات اللغة العربية القابلة لثبات باستعمال بحرية محدودة.

الثاني هو التركيز على كفاءة نظرية الربط في تفسير الظواهر اللغوية لأن نظرية الربط لا تتناول ظاهرة دلالية تكشف عن العلاقات الاحالية بين العناصر اللغوية في بنية –س فحسب بل تتناول ايضا ظاهرة تركيبية مرتبطة بالحركة – α .

ان نظرية الربط تقيد الحركة – α مثل حركة المركب الاسمي او حركة المركب الاستفهامي و يعني هذا أن نظرية الربط تبدل عددا من القيود النحوية المقترحة لمنع صياغة التراكيب غير النحوية الناتجة عن التحويلات غير المقيدة منها القيود التي اقترحها روس (١٩٦٦م) و القيود التي وضعها تشومسكي (١٩٧٣ م و ١٩٧٧ م) مثل قيد التحتية و قيد التتابع السلكي و قيد التركيب المصرف زمنيا و قيد الفاعل المعين (١) .

---

(١) انظر : ص ٥٧–٦٠ في الفصل الثالث من الباب الأول .

و تبين الدراسات اللسانية الحديثة ان هذه القيود النحوية تتقلص الى نظرية الربط . اذ ان النسق النحوي المتركز على نظام القواعد النحوية و القيود المفروضة عليها يتحول الى النسق النحوي الجديد الذي يقوم على نظام المبادىء الكلية و هذا العمل يتم في اطار نظرية العمل و الربط.

و في النسق النحوي الجديد تتعامل المبادىء الكلية فيما بينها بشكل قالبي ذلك من أجل وصف العمليات اللغوية الذهنية العاملة في الدماغ البشري.

من أجل انجاز هذا الهدف فاننا سنعتمد على القيود الربطية (BINDING CONDITIONS) التي اقترحها تشومسكي و أعتبرها قادرة على تحديد الخصائص الاحالية بين المركبات الاسمية في مستوى بنية -س و تقييد الحركات الحاصلة وهي كالتالي : (٢)

١)

أ) كل عائد يجب ان يربط في مقولته العاملة.

ب) كل مضمر يجب ان يكون حرا في مقولته العاملة

ج) كل تعبير محيل حر.

سنحدد طرق الربط في الجملة العربية بناء على هذه القيود الربطية.

Chomsky N " Lectures on G B " 1981 p 188 (٢)

أما المضمرات (pronominals) فتصنف عامة الى نوعين اثنين : الضمائر المعجمية مثل المنفصـلات و المنصـلات و الضمـائر الفارغـة مثـل الضمـير العـائدي(anophoric pronominal) اي الضم (PRO) و الضمير الصغير (pro) . من بين هذه المضمرات تنتمي الضمائر المعجمية و الضم الصغير الى المضمرات المحضة لأن الضم (PRO) يحتوي على خصائص العائد. أولا لنبحث عن الضمائر المعجمية.

١ الضمائر المعجمية

ان الضمائر المعجمية لها وظيفتين احالينين : وظيفة عائدية (proximate) و وظيفة اشارية (deictic) .

أما الوظيفة العائدية فهي ان الضمائر عائدة على ما داخل الجملة (= ف) في حين ان الوظيفة الاشارية مفادها ان الضمائر منفصلة عن الاحالات الممكنة داخل ف . لننظر الى المثال التالي :

٢) يظن مصطفى أنه مصاب بالمرض البرجوازي

يمكن للضمير المتصل أن يعود على اسم العلم « مصطفى » او يمكن ان يعود على شخص آخر غير « مصطفى » خارج الجملة . اذ الأول يمثل وظيفة عائدية و الثاني يمثل وظيفة الاشارة الى خارج الجملة.

---

٣) نقترح لفظ مضمر ترجمة للفظ (pronominal) و لفظ ضمير ترجمة للفظ (pronoun)

بناء على القيد الربطي للمضمر فان الضمائر المعجمية حرة في مقولتها العاملية. اذ انها لا تشترك احاليا مع موضوع ذي تحكم مكوني في المقولة العاملية. و من هنا يجب ان نحدد بعض المفاهيم الأساسية الضرورية لتفسير هذه القضايا . وهي التالية:

٣) أ) ان س مربوط اذا و اذا كان فقط س يأخذ نفس القرينة (index) مع موضوع ذي تحكم مكوني و اذا لم يكن الامر كذلك فان س حر (٤).

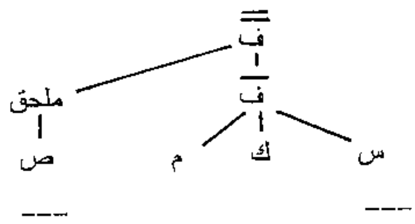
ب) ان س ينحكم في ص مكونيا اذا و اذا كان فقط (٥)

أ) س لا يشرف على ص و لا العكس

أأ) العقدة الفرعية الاولى التي تشرف على س تشرف على ص ايضا او العقدة الاولى التي تشرف على س تكون تحت اشراف مباشر من نفس النوع من العقدة اي العقدة المسقطة التي تشرف على ص .

حيث العقدة المسقطة معناها مقولة مسقطة ذات نفس الرأس (head) فان س يتحكم في ص مكونيا كما يبين ذلك المثال التالي :

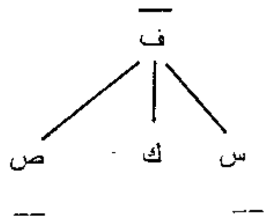
أأأ)



Chomsky N · « Markedness and Core Grammar » 1980 p 12 (٤)

Chomsky · « Lectures on G B » 1981 p165-166 (٥)

iv)



ج) ان س يعمل في ص اذا كان

أ) س مقولة معجمية مثل فعل و صفة و اسم و حرف الجر.

أأ) س و ص تحت اشراف مباشر من اقصى مقولة مسقطة و بينهما علاقة بين الرأس و الفضلة.

أأأ) س يتحكم في ص مكونيا.

د)

أ) ان س مقولة عاملة ل « ص » اذا واذا كان فقط س مقولة دينا تتضمن ص و العامل فيه و الفاعل الكبير (SUBJECT) المتسرب اليه. حيث الفاعل الكبير هو أكثر العناصر الاسمية تمييزا مثل الفاعل و المط (AGR) (٦).

أأ) ان س مقولة عاملة ل « ص » اذا و اذا كان فقط س بنية وظيفية تامة تتضمن العامل في « ص » و تخضع للقيود الربطية. (٧) حيث البنية الوظيفية التامة الدنيا هي التي تتضمن كل الوظائف النحوية الممكنة مثل الفاعل و المفعول و المضاف اليه ... الخ . و يندرج فيها الجملة (ف̿) و المركب الاسمي ذو الفاعل الوظيفي. و هذه البنية تخضع للقيود الربطية.

---

(٦) المرجع السابق : ص ٢١١.

(٧) Chomsky N « knowledge of language » 1986 p 28

يبدو ان مفهوم المقولة العاملة (أأ) أبسط من مفهوم المقولة العاملة (أ) باعتباره لا يعتمد على مفهومي الفاعل الكبير و التسرب و الواقع ان تشومسكي اعتقد ان المفهوم (أأ) يفسر الخصائص الاحالية التي لم تفسرها نظرية الربط المعتمدة على المفهوم (أ) لنتأمل المثالين التاليين :

٤) يحب الرجلان اشعارهما

أ------   أ--

٥) تطلعت بثينة الى أبيها في تشوق بعينيها الخضراوين.

أ---   أ--

بناء على مفهوم المقولة العاملة (أ) فان مقولة الضمير (هما) العاملة تصبح ف لأنها مقولة دنيا تتضمن الضمير و العامل فيه (أشعار) و الفاعل الكبير المتسرب اليه (الرجلان) و هكذا يجب للضمير (هما) ان يكون حرا في مقولته العاملة طبقا للقيد الربطي للمضمر. الا ان الضمير (هما) يشترك احاليا مع (الرجلان) اذ انه مربوط في مقولته العاملة . اذن كيف نحل هذه المشكلة ؟

نستطيع ان نحل هذه المشكلة بالاعتماد على مفهوم المقولة العاملة (أأ) . ان المفهوم (أأ) يقضي بان مقولة (هما) العاملة مركب اسمي (اشعارهما) لماذا ؟ ذلك لأن المركب الاسمي بنية وظيفية دنيا تتضمن العامل في الضمير (اشعار) بشكل مركب اسمي ذو فاعل وظيفي و يخضع للقيد الربطي للمضمر حيث الضمير المتصل غير مربوط. و بذلك يمكن القول ان الضمير (هما) حر في مقولته العاملة اي (اشعارهما) . و أنه يعود على الفاعل (الرجلان) خارج المقولة العاملة حسب وظيفة الضمير العائدية..

تبين لنا مما سبق ان المفهوم (أأ) يفسر الخصائص الاحالية في (أ) التي لم تفسرها نظرية الربط المعتمدة على المفهوم (أ) و في نفس الاطار،يمكن ان نبين الخصائص الاحالية بين المتصل (الهاء) و المركب الاسمي (بثينة) في المثال (٥) ذلك من خلال تحديد المركب الاسمي (أبيها) ضمن المركب الحرفي بأنه مقولة الضمير العاملة. اذ ان الضمير حر في مقولته العاملة (ابيها) و يعود على بثينة حسب وظيفة الضمير العائدية.

و هكذا فان المفولة العاملة هي بنية وظيفية نامة دنيا تتضمن العامل بشكل الجملة (ف) و المركب الاسمي ذو الفاعل الوظيفي و تخضع للقيود الربطية .

اعتبارا للمفاهيم الأساسية المقترحة . لنتأمل الامثلة التالية :

٦) أ) يحدثه مصطفى عن شعره
ب) * يحدثه مصطفى عن شعره

٧) أ) يظن مصطفى ان بثينة تحب شعره
ب) الى جانبها وقف مصطفى الميناري في بدلته الشركسكي رافعا نحوك وجهه البيضاوي.
ج) اعتمدت بثينة بكوعها على كتف تمثال برونزي.
د) تريد بثينة ان يقرأ شعرها.

في المثال (٦-أ) ستكون مفولة الضمير المتصل بالفعل العاملة مفولة ف لانها بنية وظيفية دنيا تتضمن العامل في الضمير (يحب) و تخضع للقيد الربطي للمضمر حيث الضمير المتصل حر اذ هو لا يربط بالمركب الاسمي (مصطفى).

في حين ان الضمير المتصل بالاسم في المركب الحرفي يأخذ م.ا (شعره) باعتبار مفولة عاملة. من حيث هو يتضمن العامل في الضمير (شعر) و لا يحتوي على موضوع ذي تحكم مكوني يعود عليه الضمير. اذ ان الضمير حر في مفولته العاملة اي م ا . و يترتب عن ذلك ان الضمير يعود على (مصطفى) حسب الوظيفة العائدية.

الا ان المثال (٦-ب) لاحن لان الضمير المتصل بالفعل مربوط ب (مصطفى) في مفولته العاملة اي ف . اذ انه يخرق القيد الربطي للمضمر.

و الجمل الموحودة في (٧) تشير الى وظيفة الصمير العائدية. و ما يشترك فيها ان الضمائر المتصلة تأخذ م.ا باعتبار مقولة عاملة انها حرة في مقولة م.ا . و هذا يسمح للصمائر بان تعود على المركبات الاسمية داخل ف حسب الوظيفة العائدية.

لمزيد من معرفة خصائص الضمير الاحالية لننظر الى الأمثلة التالية :

٨)

أ) حدثني مصطفى ب [م.ا كل شيء طيب عنه]

ب) حدثني مصطفى ب [م.ا قصتهم عنه]

ح) يسمع مصطفى [م.ا نصيحة الطبيب له]

د) يسمع مصطفى [م.ا نقدا له]

تشترك الأمثلة (أ-د) في ان الضمائر المتصلة فيها تأخذ م.ا باعتبار مفولة عاملة و تختلف في ان م.ا في المثالين (أ.د) لا يأخذ الفاعل الوظيفي الظاهر بينما م.ا في (ب.ج) يأخذ الفاعل الوظيفي الظاهر. ففي (ب) نجد الصمير المنصل (هم) و في (ج) نحد (الطبيب) و لكن في (أ.د) لا نجد الفاعل الوظيفي الظاهر. و ليس معنى هذا ان المعولة العاملة في هذين المثالين ليس لها فاعل وظيفي. و يمكن ان نفدر وجود الفاعل الوظيفي في (أ) باعتبار ان [كل شيء طيب عنه] مرتبط بالشخص الذي يذكره.

أما في (د) فان الأمر واصح أكثر لأننا مضطرين الى افتراض العنصر المماثل للضم (PRO) . كما بين ذلك المثال التالي :

٩) يسمع مصطفى [م.ا نقد الضم له]

في (٩) يعود العنصر المماثل للضم على شخص آخر غير (مصطفى) لان (مصطفى) لا يسمع نقدا يقوم به بنفسه بل يسمع نقدا يقوم به غيره من الاشخاص. و جدير بالانتباه ان هذا العنصر ليس الضم باعتباره معمول فيه من قبل (نقد) بل هو عنصر مماثل للضم.

فافتراض العنصر المماثل للضم في (٨-د) يبين كيف يعود الضمير فيه على (مصطفى) و اخيرا نستطيع القول ان الضمائر المعجمية في العربية تخضع للقيد الربطي للمضمر الذي وضعه تشومسكي مبدا كليا موجودا في اللغات البشرية.

٢) الضمير العائدي (الضم : PRO)

كما شاهدنا من قبل ان الضم يندرج في مقولة فارغة مثلما يندرج فيها الأثر و لكن الضم يختلف عن الأثر في عدة الخصائص و يمكن تلخيصها كما يلي : (٨)

(١٠
أ) الأثر معمول فيه
ب) مفسر الأثر يشغل موضعا غير محوري
ج) الأثر و مفسره يخضعان لقيد التحتية

(١١) أ) الضم غير معمول فيه
ب) مفسر الضم موضوع دو دور محوري مستقل.
ح) الضم و مفسره لا يخضعان لقيد التحتية
د) الضم يؤدي وظيفة الفاعل

---

(٨) انظر : « Lectures on G B » 1981. P56

بالنظر الى خصائص الصم نجد ان الضم و الأثر يشكلان التوزيع التكاملي و اول ما يسترعى انتباهنا في خصائص الصم هو انه يؤدي وظيفة الفاعل و غير معمول فيه و يعني هذا ان الضم له دور الفاعل الدلالي. كما تبين ذلك الأمثلة التالية :

١٢)

أ) يود مصطفى [التسلل ضم الى عقلها]
i------ i---

ب) سيحاول مصطفى [فهم ضم الحياة فهما جديدا]
i------ i--

ج) يخيل الي أنك [مصاب ضم بعقدة الدجاج]
i-- i--

د) أمر عمر مصطفى [بالخروج ضم من الغرفة]
i------ i--

ه) اذن الطبيب عمرا [بشرب ضم الخمر]
i--- i--

ان الامثلة (أ-ه) تبين ان الصم يقوم بدور الفاعل الدلالي في التركيب الداخلي (اي مقولة ف) و ان مفسر الصم له دور محوري مستقل خلافا لمفسر الأثر الموجود في موضع غير محوري . و الصم و مفسره لا يخضعان لقيد التحتية لأن الضم ليس عنصرا ناتجا عن الحركة بل هو عنصر ناتج عن العلاقات الاحالية بين عناصر الجملة (٩).

---

(٩) كما هو معلوم ان قيد التحتية ينحصر في تقييد التحويلات بالحركة و بذلك لا يقيد العلاقات الاحالية بين عناصر الجملة اي العلاقات الدلالية.

الذي يهمنا من خصــائص الضم هو انـه غير معمـول فيـه . ان الضـم كمـا رأينـا سـابقا لـه وظيفتان : وظيفة العائد و وظيفة الضمير كما يلي :

١٣) ضم ⇐ [+ ضمير]
[+ عائد]

على هذا اعتبر تشومسكي الضم ضميرا عائديا في نفس الوقت . يقول تشومسـكي فـي هـذا الصدد : (١٠)

« لننظر الى المضمرات التي بدون مضمون صوتي هو الضم نلاحظ ان الضم يشـبه الضمـائر المعجمية باعتباره لا يأخذ مفسرا في الجملـة (clause) او المركـب الاسمي الـذي لـه الفـاعل الوظيفي . و الضم يشبه ايضا العوائد لانـه ليس ذا مضمـون احـالي فـي ذاتـه . فهـو امـا يـأخذ احالته من المفسر او يكـون تأويلـه غير محـدد (indefinite interpretation) . و ينقصـه مرجع محدد و على هذا يمكن اعتبار الضم ضميرا عائديا ...»

انطلاقا من هذا التصور تتحدد الخصائص الاحالية للضم من جهتين :
اما حرة احاليا في المقولة العاملة و اما مربوطة احاليا في المقولة العاملة. و لكن الضم في هـذه النقطة له مشكلة منطقية. لأن اي عنصر لغوي لا يمكن ان يكون مربوطا من جهـة و ان يكـون حرا من جهة اخرى. و هذه المشكلة المنطقية تحدث اذا كان الضم له مقولة عاملة . و للخـروج من هذا التناقض يجب التسليم بان الضم ليس له مقولة عاملة فالضم في هذا الاطار غير معمـول فيه. و يمكن صياغة الضم هذه بما يسمى بقضية مبرهنة للضم (PRO-Theorem) :

١٤) الضم غير معمول فيه (Pro is ungoverned)

---

(١٠) " Lectures on G B " 1981 p 191

و لكن جدير بالانتباه ان تشومسكي تفطن الى هذه الخاصية من اللغة الانقليزية بالرغم انه اعتبرها كلية في اللغات الطبيعية. اما في اللغة العربية فان الأمر يختلف تماما لان الضم في العربية معمول فيه. و تعتمد هذه القضية المبرهنة للضم على تعريف مسبق وهو ان الفاعل معمول من الصرفة و لكن في اللغة العربية التي تجعل الفاعل معمولا من الفعل يصبح الضم معمولا فيه.

على كل فان دراسة الخصائص الاحالية للضم لا تندرج في اطار نظرية الربط بل انها تندرج في نظرية المراقبة. و سنتناول الضم في نظرية المراقبة و كذلك نقدم الأدلة النظرية و الاختبارية على ان الضم في العربية معمول فيه.

٣) الضم الصغير (pro)

لقد غير تشومسكي (١٩٨٢) (١١) نظريته للعناصر الفارغة حيث أصبح يفرق بين الضم الصغير وهو معمول فيه و الضم الكبير وهو غير معمول فيه.

أسلفنا ان الضم لا يخضع للقيد الربطي للمضمر في كونه ضميرا غير محضا و غير معمول فيه و لكن الضم الصغير يخضع للقيد الربطي للمضمر باعتباره ضميرا محض و معمولا فيه. فقد رأى تشومسكي ان كل المقولات الممكنة تتفرع الى أربع فصائل مقولية بواسطة خصائص العائد و المضمر وهي التالية : (١٢)

١٥) أ) [+ عائد − مضمر]
ب) [− عائد + مضمر]
ج) [+ عائد + مضمر]
د) [− عائد − مضمر]

---

(١١) Chomsky N « Some concepts and consequences of the theory of G B 1982 P 78-89

(١٢ O P cit · p 78

و مما لا شك فيه ان هذه المحاولة عند تشومسكي تهدف الى تحديد كل المقولات الممكنة بواسطة نظرية الربط. او بعبارة اخرى ان تشومسكي اعتقد ان نظرية الربط تحدد العلاقات الاحالية ليس في المقولات المعجمية ذات المضمون الصوتي وحدها بل في المقولات الفارغة. و كذلك اعتبر المقولات المعجمية تتقابل مع المقولات الفارغة بالنسبة للخصائص الاحالية. و في هذا الصدد من المتوقع ان مجموعة الخصائص الاحالية لكل المقولات (١٥) تبين التقابل بين المقولات المعجمية و المقولات الفارغة.

ان الخصائص (١٥-أ) تدل على العائد المعجمي و العائد الفارغ (١٣) أي اثر المركب الاسمي و (١٥-د) تدل على التعبير المحيل و المتغير اي أثر المركب الاستفهامي و لكن الخاصية (١٥-ج) تدل على الضم في كونه ضميرا عائديا. و المشكل يطرح بالنسبة للخاصية (١٥-ب) ففي هذه الخاصية لا نجد مقولة فارغة تقابلها الضمائر المعجمية فمعنى هذا ان الجدول (١٥) لا يعكس جيدا التقابل بين المقولات المعجمية و المقولات الفارغة. و للخروج من هذا المشكل فقد سلم تشومسكي بمقولة فارغة جديدة أطلق عليها الضم الصغير (pro) وهي ما نجده في اللغات التي يتم فيها اسقاط ضمير الفاعل في صيغة الفعل منها العربية و الايطالية و الاسبانية ... الخ (١٤).

فافتراض الضم الصغير لا يساعد بلا شك على دراسة التراكيب في اللغات التي يسقط فيها ضمير الفاعل فقط بل انه يسد ثغرة الجدول (١٥) من خلال وضع مقولة فارغة تقابلها الضمائر المعجمية في الخصائص الاحالية ، في هذا الصدد ، يقول تشومسكي : (١٥)

---

١٣) يوجد فرق لأن العائد المعجمي يستعمل الضمير في حالة اضافة

١٤) لقد اجرى Tarago (١٩٨١) و Rizzi (١٩٨١) دراسات لظاهرة سقوط الضم الصغير في اللغة الايطالية و الاسبانية . انظر :

Tarago E " Spanish and pro-drop Language " Univ of Masschensetts 1981

Rizzi L " Lexical Subjects in Infinitives " Government and Binding Language 1981

١٥) "Some concepts and consequences of the theory of G B "

« لقد اكتشفنا مقولة جديدة نسميها الضم الصغير (pro) تحمل الخاصية [– عائد + مضمر] و الواضح ان الضم الكبير (pro) مقولة فارغـة تقـع فـي موضـع لا تعمـل فيـه الصرفـة. أمـا الضم الصغير فهو ضم يسقط في بنية –س و تعمل فيه الصرفة في البنية العميقة. و ما نريد ان نقوله هو ان الضم الصغير معمول فيه من قبل الصرفة في موضع الفاعل في اللغـات التـي يتـم اسقاط ضمير الفاعل في صيغة الفعل » .

الذي يلفت نظرنا هنا هو ان الضم الصغير معمول فيه من قبل الصرفة في البنية العميقـة. و من ثم انه يسقط في بنية –س لان الصرفة في اللغات التي يتـم فيهـا سـقوط الضـم الصغير قوية جدا بحيث تسمح للضم الصغير بان يسقط . و الضم الصغير مـازال يحـافظ علـى موضعـه المعمول فيه بعـد سـقوطه. و هكـذا فـان الضـم الصغير فـي اللغـات مثـل الايطاليـة و الاسـبانية معمول فيه في البنية العميقة و يسقط في بنية–س.

اما في العربية فان الضم الصغير يتولد في موضع الفاعل في البنى العميقـة للبنـى السـطحية التي ليس فيها الفاعل الظاهر . لنتأمل الامثلة التالية :

١٦) أ) ضربه

ب) ضرب هو ه

––

١٧) أ) رأيت وجها جميلا في السينما

ب) رأى انا وجها جميلا في السينما

––

١٨) أ) تناولوا سيجارة من العلبة الخشبية

ب) تناول هم سيجارة من العلبة الخشبية

––

ان الضمائر المنفصلة في الأمثلة (١٦-ب) و (١٧-ب) و (١٨-ب) هي الضم الصغير الذي يتولد في موضع الفاعل في البنية العميقة . و يدعم توليد الضم الصغير في هذا الموضع مبدأ الاسقاط الموسع. اذ يتنبأ مبدأ الاسقاط الموسع بضرورة توليد الضم الصغير في موضع الفاعل في كونه يحمل دور الفاعل المحوري. او بعبارة اخرى ان دور الفاعل المحوري للضم الصغير يسقط في موضع الفاعل في البنية العميقة .

في المثال (١٦-ب) موضوعان : المفعول به وهو الضمير المتصل و الفاعل وهو الضم الصغير. و لا يمكن للضم الصغير ان يشترك احاليا مع المتصل لان الفاعل لا يمكن ان يكون هو المفعول . و يعني هذا ان الضم الصغير حر في مقولة ف̿ كالضمائر المعجمية . فمن الممكن ان نقول ان الضم الصغير يخضع للقيد الربطي للمضمر و نجد هذه الخصائص الاحالية للضم الصغير في الامثلة الاخرى حيث الضم الصغير غير مربوط في مقولته العاملة.

و كما تجدر الاشارة الى ان الضم الصغير في العربية لا يسقط في بنية-س بل لا يتحقق في المكون الصوتي. فليس هناك ما يدعو الى اسقاط الضم الصغير في بنية -س . ان الفعل مازال يحتاج الى الضم الصغير فاعلا له في بنية-س . و لكن في المكون الصوتي يجب ألا يتحقق الضم الصغير لكونه مقولة فارغة و بالفعل لا تقبل اللغة العربية ورود الضم الصغير في البنية السطحية. فاذا قلنا :

١٩) أ)* ضربه هو

ب)*راى انا وجها جميلا في السينما.

ج)*تناول هم سيجارة من العلبة الخشبية.

فان الامثلة (١٩) لاحنة اذ انها لا تقبل في البنى السطحية. و القواعد المورفو-الفونولوجية تنتج البنى السطحية الصحيحة (١٦-أ . ١٧-أ . ١٨-أ) عوضا عن الامثلة (١٩) .

خلاصة القول ان الضم الصغير في العربية يخضع للقيد الربطي للمضمر في كونـه ضميرا محضا فارغا و معمولا فيه من قبل الفعل. و انه يسقط في المكون الصوتي خلافا للضم الصغير في الايطالية و الاسبانية الذي يسقط في بنية -س بسبب الصرفة النحوية.

من جهة اخرى مما يشترك فيه مع الضم الصغير في هـذه اللغـات ان الضـم الصغير يتولـد في موضع الفاعل في اللغات التي تقبـل تراكيـب سـطحية بـدون فـاعل ظـاهر. فـالضم الصغير يسقط في المكون الصوتي لكي يدمج في صيغـة الفعـل و بذلـك فـان ضمير الفـاعل فـي صيغـة الفعل يمثل الضم الصغير الذي يسقط في المكون الصوتي.

الفصل الثاني : القيد الربطي للعائد

١) القيد الربطي للعائد المعجمي

كما شاهدنا من قبل ان العوائد المعجمية هي مركبات اسمية لا تاخذ وظيفة احالية مستقلة و لا بد ان تعود على المركب الاسمي الآخر اي المفسر (antecedant) و تشتمل اللغة العربية على نوعين اثنين من العوائد : العائد الذاتي مثل (نفسه – نفسها– أنفسهم ..الخ) و العائد التسويرى مثل (كلهم– جميعهم – كلتاهم...الخ) .

بالنظر الى البنية الداخلية للعائد المعجمي الذاتي نجد انه يستعمل الضمير في المركب الاضافي لنتأمل العوائد الذاتية التالية :

١) أ) نفسه ---> نفس + ه

ب) نفسها ---> نفس + ها

ح) انفسهم --> انفس + هم

في المثال (١) تتألف العوائد الذاتية من المركب الاضافي (اي المضاف هو اسم ذاتي و المضاف اليه هو ضمائر متصلة) و بذلك يعمل الاسم الذاتي في الضمائر المتصلة و يسند لها الحالات الاعرابية . و لاحط ان الاسم الذاتي في العائد الذاتي معرب حسب الوظائف النحوية.

الذي يلفت نظرنا هنا هو العلاقة بين ربط العائد الذاتي و ربط الضمير الذي في العائد الذاتي و بالحق لا نستطيع ان نهمل دور الضمير في اطار العائد الذاتي. لان العائد الذاتي ينتج عن وظيفة الضمير العائدية.

كما هو معلوم ان الضمير يقوم بوظيفتين احاليتين اثنين : وظيفة عائدية و وظيفة اشارية. و الذي يهمنا هو وظيفة عائدية . فالضمير يشترك احاليا مع مفسره داخل الجملة حسب الوظيفة العائدية كما هو الحال في المثال (٢):

٢) يظن عمر انه مصاب بالمرض البرجوازي
i i

الا ان الضمير لا يقوم بوظيفة عائدية لما يستعمل مفعولا به :

٣) ضربه عمر
i j

في المثال (٣) لا يمكن للضمير المتصل ان يعود على (عمر) و انما عائد على شخص آخر غير (عمر) خارج الجملة. اذ ان الضمير المتصل يقوم بوظيفة اشارية فقط . اذن هل لا يمكن للضمير المتصل ان يعود على (عمر) ؟ .
و يمكن ان نجعل الضمير يعود على (عمر) اذا و اذا كان فقط يلحق الضمير بالاسم الذاتي (نفس) . و اذا قلبنا هذا الافتراض فاننا نلاحظ ان الضمير يعود على (عمر) في شكل المركب الاضافي اي العائد الذاتي كما بين ذلك المثال (٤):

٤) ضرب عمر نفسَه
i i

فان الضمير حر في مقولته العاملة (نفسه) و يعود على (عمر) حسب الوظيفة العائدية. و جدير بالانتباه ان الضمير في العائد الذاتي يقوم بوظيفة عائدية فقط و ذلك يحتم على العائد الذاتي ان يكون مربوطا في مقولته العاملة. فمعنى هذا ان الخصائص الاحالية للعائد الذاتي تنتج اصلا عن خصائص الضمير الاحالية. و يمكن ان نبين العلاقة بين ربط العائد الذاتي و ربط الضمير الذي في العائد الذاتي كما يلي :

٥) أ) ضرب عمر نفسه
i i

ب) ضرب عمر نفسه
i i

لمزيد من معرفة الخصائص الاحالية للعائد الذاتي لنتأمل الامثلة التالية :(١)

٦)

أ) قررت ان أقتل نفسي

i ---i---

ب) * قررت ان أقتل نفسه

i--- i---

٧)

أ) نسى عمر نفسه

i --i---

ب) * استقالت نفسه

٨)

أ) يحب الشعراء كلهم الغروب

i--- i----

ب) * يحب الشعراء كله الغروب

i-- i---

ج) المهم ان نفهم حياتنا كلها

i -- i---

د) * المهم ان نفهم حياتنا كله

j --i----

ه) هجر الشاعران كلاهما الفن

j---- i-----

و) * هجر الشاعران كلاهم الفن

j--- i-----

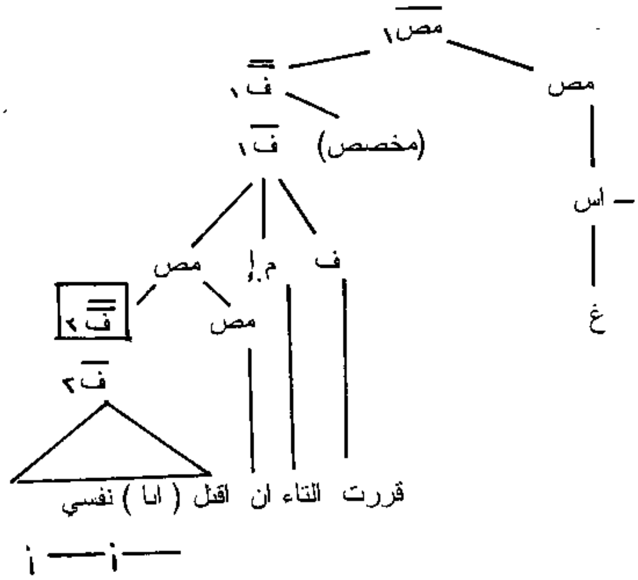
---

(١) ان الامثلة في (٦و٧) تدل على العائد الذاتي و الامثلة في (٨) تدل على العائد التسويري و العائد التسويري يتألف من المضاف (الاسم) و المضاف اليه (الضمير المتصل) و يعرب حسب موقعه في الكلام و يفيد عامة معنى التوكيد.

استنادا الى المفاهيم الاساسية التي اسلفنا ان حددناها ، تتحدد المقولة العاملة في المثالين (٦-أ) و (٧-أ) كما يلي: (٢)

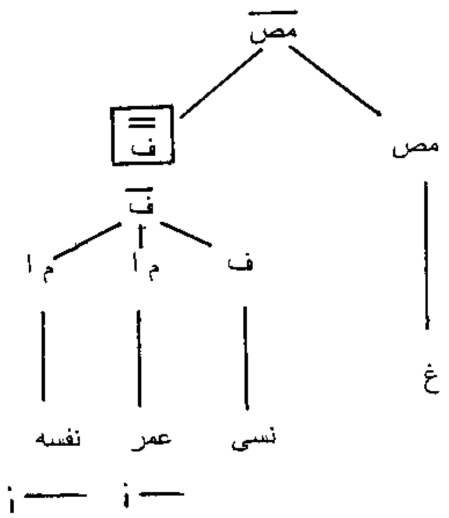
٩) أ) قررت ان اقتل نفسي

ب)



١٠) أ) نسى عمر نفسه

ب)



في المثال (٩) تكون المفولة العاملة في العائد (نفسي) ف٢ باعتبارها.

---

(٢) نحدد المفولة العاملة بالرمز □

بنية وظيفية دنيا تتضمن العامل في العائد اي (قتل) و تخضع للقيد الربطي للعائد حيث العائد يربط بالفاعل المدمج (انا) .

أما في المثال (١٠) فان المقولة العاملة في (نفسه) هي ف لانها بنية وظيفية دنيا تتضمن العامل في (نفسه) اي (نسى) و تخضع للقيد الربطي للعائد. حيث العائد (نفسه) يربط ب (عمر).

و هكذا فان العائد (نفسي) في (٩) مربوط في مقولته العاملة (ف٢) و العائد (نفسه) في (١٠) مربوط في مقولته العاملة (ف) .

في حين ان المثالين (٦-ب) و (٧-ب) لاحنان لان العائد في (٦-ب) لا يخضع للقيد التنسيقي للربط الذي يقر بالتطابق بين الضمير في العائد الذاتي و المفسر في الجنس و العدد و الشخص. و العائد في (٧-ب) ليس له موضوع ذو تحكم مكوني يعود عليه في مقولته العاملة (ف) اذ ان المثال (٧-ب) لاحن بالمقام.

تشير هذه الامثلة الى اهمية القيد التنسيقي للربط و بذلك علينا ان نضيف القيد التنسيقي على القيود الربطية خاصة القيد الربطي للعائد و على هذا يمكن صياغة القيد الربطي للعائد كما يلي :

١١) كل عائد يجب ان يشترك احاليا مع موضوع ذو تحكم مكوني في المقولة العاملة، و يجب للضمير في العائد ان يتطابق مع الموضوع في الجنس و العدد و الشخص.

اما في الامثلة (٨) فان ربط العائد التسويري يختلف عن ربط العائد الذاتي لان العائد التسويري لا يعتمد على الربط بواسطة المقولة العاملة بل يعتمد على الربط الدلالي بين الضمير في العائد التسويري و المؤكد اي ان قاعدة الضمير في العائد التسويري تحدد الخصائص الاحالية للعائد التسويري و على هذا يمكن ان نفسر لحن الامثلة (٨-ب.د.و) باعتبارها لا تخضع للربط الدلالي بين الضمير في العائد التسويري و المؤكد.

و يعني هذا ان العائد التسويري غير صالح لدراسة طرق الربط للعائد من خلال المقولة العاملة. بذلك فان دراسة طرق الربط للعائد تنحصر في العائد الذاتي.

في هذا الصدد،لننظر الى خصائص العائد الاحالية في الامثلة الموالية :

١٢) وجد مصطفى نفسَه تحاول تذكر بيت من الشعر

-----أ ---أ

١٣) سمع عمر قصة عن نفسه (٣)

---أ ---أ

١٤) * ظننت بثينة ان نفسها جميلة

---أ ---أ

١٥) أ) أرادت بثينة من عمر فهمها

----أ —أ

ب) * أرادت بثينة من عمر فهم نفسها

---أ ---أ

اما في المثال (١٢) فان مقولة العائد (نفسه) العاملة هي قَ لانها بنية وظيفية تتضمن العامل في (نفسه) اي (وجد) (٤) و تخضع للقيد الربطي للعائد. حيث العائد الذاتي (نفسه) يربط ب (مصطفى).

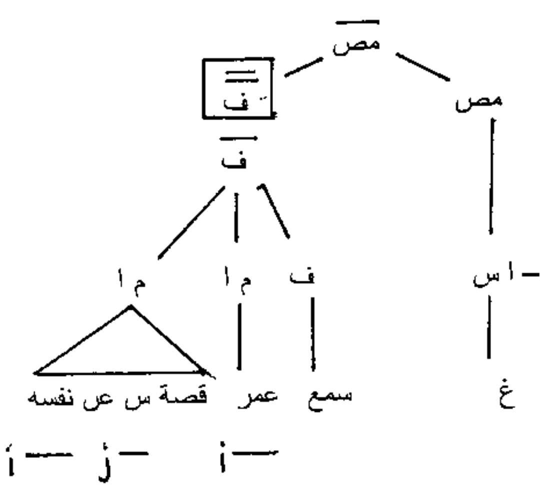
---

(٣) الجملة " سمع عمر قصة عنه " هي تركيب قديم .

(٤) العائد (نفسه) تسند له حالة النصب من الفعل عبر مقولة ح في البنية العميقة .

في المثال (١٣) ، تكون المقولة العاملة في (نفسه) ف و لا المركب الاسمي (قصة عن نفسه) . ذلك ان المركب الاسمي بنية وظيفية لا تخضع للقيد الربطي للعائد بالرغم من انه يتضمن العامل في العائد اي حرف الجر (عن) في كونه مركبا اسميا يحتوي على فاعل وظيفي. و من هنا يمكن افتراض الفاعل الوظيفي في المركب الاسمي وهو عنصر مجرد مماثل للضم (pro like element) لانه معمول فيه من قبل (-قصة) . و على كل فان الفاعل الوظيفي يعود على شخص غير (عمر) من الناس اذ انه لا يشترك احاليا مع (عمر) بسبب عدم امكان الاشتراك بين من يتحدث عن عمر نفسه و عمر . فالجملة (١٣) نفيد ان (عمر) يسمع قصة الآخرين عن نفسه و هكذا تتبين البنية -س المسندة له من خلال المثال التالي :

(١٦



(س = عنصر مماثل للضم)

يبين المؤشر الشجري (١٦) ان الفاعل الوظيفي في المركب الاسمي لا يشترك احاليا مع العائد و كذلك أن م ا لا يمكن ان تكون مقولة عاملة في (نفسه) باعتبارها لا تخضع للقيد الربطي للعائد. و هكذا تكون مقولة العائد العاملة ف حيث العائد الذاتي (نفسه) يربط ب (عمر) .

من جهة اخرى ، يطرح المثال (١٤) مشكلة جديرة بالاهتمام و هي متعلقة بالقيد الربطي للعائد . هي ان العائد (نفسها) يربط ب (بثينة) في مقولته العاملة و ان كان المثال (١٤) لاحنا.

ان الحرف المشبه بالفعل (أنّ) يعمل في (نفسها) باختراق الحاجز المطلق للعمل وهو مصَ ذلك من خلال حذف مصَ في بنية -س كما حددنا سابقا . و يسند له الاعراب و على هدا تكون مقولة العائد العاملة مصَ، (اي التركيب الحدري) و لا مصَ (التركيب الداخلي الذي يرأسه المص (أنّ)) . لان العائد لا يأخذ في حيز مصَ موضوعا يشترك احاليا معه فالعائد (نفسها) مربوط ب (بثينة) في مقولته العاملة (مصَ) . و اذا كان الامر كذلك كيف نفسر لحن الجملة (١٤) ؟

لقد منع نشومسكي صياغة الجملة اللاحنة مثل (١٤) من خلال قيد حزيرة المرفوع (Nominative Iland condition) الذي اقترحه (١٩٨٠) وهو كالتالي :(٥)

١٧) قيد جزيرة المرفوع

أ) لا يكون العائد حرا في الحيز المنغلق (opaque domain) اي في موضع الفاعل في التركيب المصرف زمنيا (Tensed clause)

ب) المضمر يحب ان ينفصل احاليا عن اي عنصر لغوي في الحيز المنغلق.

القيد (١٧-أ) معناه ان العائد لا يمكن ان يكون مربوطا في الحيز المنغلق. اي موضع الفاعل في التركيب المصرف زمنيا. أو بعبارة اخرى ان العائد في موضع الفاعل في التركيب المصرف زمنيا لا يشرك احاليا مع اي عنصر لغوي. و هكذا لا يمكن للعائد ان يولد في موضع الفاعل في التركيب المصرف زمنيا .

---

٥) انظر : Chomsky N. " On- Binding " 1980 p 13

Chomsky N : " Lectures on G B " 1981 153-154

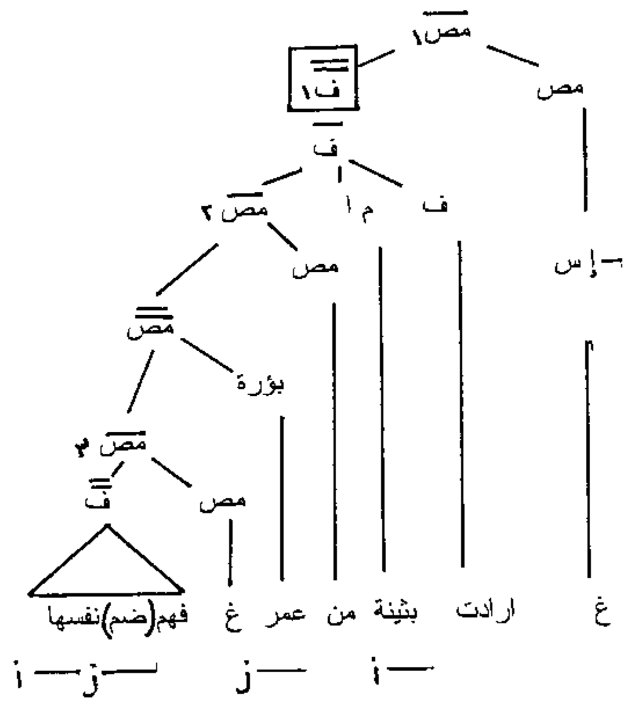
قيد جزيرة المرفوع قيد متطور من قيد التركيب المصرف زمنيا الذى وضعه تشومسكي (١٩٧٧).

في حين ان القيد (١٧-ب) يعنى ان المضمر يمكن ان يولد في موضع الفاعل في التركيب المصرف زمنيا بشرط انه ينفصل احاليا عن اي عنصر لغوي في هذا الحيز.

عند تطبيق القيد (١٧-أ) على التراكيب العربية مثل (١٤) نجد ان البؤرة في حيز مَصْ التي يعمل فيها الحرف (أنّ) تندرج في اطار حيز منغلق اي موضع الفاعل في التركيب المصرف زمنيا. لا يجيز اشتراك العائد الاحالي . اي ان قيد جزيرة المرفوع يفسر ان العائد في المثال (١٤) لا يمكن ان يشترك احاليا مع اي عنصر لغوي في الحيز المنغلق .

اما في المثال (١٥-ب) فان مقولة العائد (نفسها) العاملة هي فَ كما تبين ذلك البنية التالية:

(١٨



ان ابنية العميقة (١٨) تبين بوضوح ان مقولة العائد (نفسها) العاملة هي فَ١ باعتبارها بنية وظيفية دنيا تتضمن العامل فيه اي (فهم) و تخضع للقيد الربطي للعائد . حيث العائد يربط ب (بثينة) اي ان العائد الذاتي (نفسها) مربوط ب (بثينة) في مقولته العاملة (فَ١) .

مع ذلك فان الجملة (١٥-ب) لاحنة اذن كيف نفسر لحن هذه الجملة ؟ يمكن ان نفسره بالاعتماد على قيد الفاعل المعين (Specified Subject Condition) الذي اقترحه تشومسكي (١٩٨٠) مع قيد حزيرة المرفوع وهو التالي :

١٩) قيد الفاعل المعين

أ) لا يكون العائد مربوطا في حيز يتحكم فيه مكونيا الفاعل المعين ضمن م ا أو ج̅ .
ب) المضمر يجب ان ينفصل احاليا عن اي عنصر لغوي في هذا الحيز.

يبين القيد (١٩-أ) ان العائد لا يشترك احاليا مع اي عنصر لغوى اذا كان موحودا في الحيز المنغلق اي موضع يتحكم فيه مكونيا الفاعل المعين ضمن م.ا او ج̅ (= مص̅) و على هذا نجد ان (نفسها) في (١٨) يوجد في موضع يتحكم فيه الضم مكونيا ضمن مص̅ . و هذا يدعونا الى القول ان (نفسها) يوجد في الحيز المنغلق و لا يشترك احاليا مع اي عنصر لغوي.

يمكن القول اذن ان القيد الفاعل المعين يفسر لحن الجملة (١٥-ب) و عدم امكان اشتراك العائد الاحالي. و هكذا فان قيد جزيرة المرفوع و قيد الفاعل المعين يفسر ان لحن التراكيب المذكورة أعلاه عوضا عن القيد الربطي للعائد . الا ان هدفنا ليس تفريقا بين القيد الربطي للعائد و هذين القيدين بل انه ادماجها في نظرية الربط استجابة للاتجاهات الأخيرة التي تقلص مجموعة القيود النحوية الى القيود الربطية.

في هذا الصدد يمكن ان نقترح القيد الربطي الموسع للعائد محافظا على القيد الربطي الأصلي للعائد على النحو التالي :

٢٠) القيد الربطي الموسع للعائد

« العائد يجب ان يكون مربوطا في مقولته العاملة اذا لم يكن موجودا في الحيز المنغلق اي موضع الفاعل في التركيب المصرف زمنيا او حيز يتحكم فيه مكونيا الفاعل المعين ضمن م ا او مص ، و اذا كان موجودا في الحيز المنغلق فان العائد لا يمكن ان يشترك احاليا مع اي عنصر لغوي.»

٢) القيد الربطي للعائد الفارغ

يقول تشومسكي ان (الأثر اذا كان مربوطا موضوعيا فانه عائد و اذا كان مربوطا غير موضوعي فانه متغير) (٦) يعنى هذا ان الاثر الذي يربط ربطا موضوعيا داخل ف هو عائد و ان الاثر الذي يربط ربطا غير موضوعي خارج ف هو متغير. بعبارة ادق اذا كان الاثر يأخذ مفسرا موضوعيا فانه عائد و اذا كان الاثر يأخذ مفسرا غير موضوعي فانه متغير.

على هذا يمكن القول ان الاثر الذي يأخذ مفسرا موضوعيا او صفات عائدية هو أثر المركب الاسمي.

لقد بينا ان اثر المركب الاسمي يولد نتيجة لحركة المركب الاسمي في امثلة البنى المبنية للمجهول و البنى الصاعدة. و انه معمول فيه بدون الحالات الاعرابية و توحي خصائص اثر المركب الاسمي هذه بانه يمكن ان يقوم بوظيفة العائد بالنسبة للخصائص الاحالية.

---

٦) الربط الموضوعي (A-Binding) يحدث بين العائد و مفسره الموضوعي اي ان الرابط في الربط الموضوعي يوجد دائما في موضع موضوعي داخل ف . بينما الربط غير الموضوعي (Ā-Binding) يدل على ان الرابط يوجد في موضع غير موضوعي خارج ف . اذا كانت س في موضع موضوعي كانت لها وظيفة نحوية موضوعية و اذا كانت لها هذه الوظيفة فلا بد لها من حالة اعرابية لان الموضع الموضوعي موضع محوري. و هكذا فان الرابط في الربط الموضوعي له وظيفة نحوية معينة و دور محوري معين بينما الرابط في الربط غير الموضوعي لا يكون كذلك.

انظر : " Lectures on G B " 1981 p 184

اعتبارا هذه الخصـائص سنبحث عما اذا كـان اثر المركب الاسمي يخضع للقيد الربطـي للعائد. و هذا يؤدي بنا الى التأكيد على ان القيد الربطي للعائد الفارغ يقيد الحركة التركيبية مثـل حركة المركب الاسمي. لنظر الى الامثلة التالية :

(٢١

أ) أخذت عينة من البول

ب) استعملت السماعة و مقياس الضغط

ج) فتح باب الحمام

د) بدت لي الحياة خدعة سمحة

ه) تبدو بثينة متعلقة مع الأيام

و لهذه الأمثلة بنى –س مثل (٢٢) بعد حركة المركب الاسمي:

٢٢) أ) أخذت عينة من البول أث

ب) أستعملت السماعة و مقياس الضغط أث

ح) فتح باب الحمام أث

د) ف بدت لي الحياة [ف أث خدعة سمجة]

ه) ف تبدو بثينة [ف أث متعلقة مع الايام]

ان آثار المركبات الاسمية في الجمل المبنية للمجهول (أ–ج) تأخذ الفعل المجهول عاملا فيها . في حين ان آثار المركبات الاسمية في الجمـل الصـاعدة مثل (د) و (ه) تـأخذ الفعل الصـاعد عاملا فيها. (٧)

---

(٧) فـي المثـالين (د(و (ه)، يستبدل الحـاجز المطلق للعمل مَصَ و مَصَ ب فَ فـي البنيـه العميقة من اجل اسناد الاعراب لفضلات الفعل.

و هكذا فان المقولة العاملة في آثار المركبات الاسمية في الامثلة (أ .ب .ج) هي ف و المقولة العاملة في المثالين (د) و (ه) هي ف١ . لانها بنية وظيفية دنيا تتضمن العامل في الاثر اي الفعل الصاعد في البنى الصاعدة و تخضع للقيد الربطي للعائد حيث الأثر يربط بمفسّره الموضوعي.

على كل فان آثار المركبات الاسمية في الأمثلة (أ–ه) مربوطة في مقولتها العاملة كما هو الشأن في العائد المعجمي ذى المضمون الصوتي و يعني هذا ان أثر المركب الاسمي يقوم بوظيفة العائد المعجمي في الخصائص الاحالية. و في نفس الوقت ان القيد الربطي للعائد الفارغ يقيد الحركة التركيبية مثل حركة المركب الاسمي . لنتأمل الأمثلة التالية:

٢٣) أ) يبدو ان مصطفى يحب علم الفن

ب) * يبدو علم الفن ان مصطفى يحب أث

٢٤) أ) يبدو ان مصطفى يهجر الشعر

ب) * يبدو مصطفى ان أث يهجر الشعر

٢٥) أ) يقال ان مصطفى مريض بالمعنى المألوف.

ب)* يقال مصطفى ان أث مريض بالمعنى المألوف.

ان الأمثلة (٢٣–ب) و (٢٤–ب) و (٢٥–ب) هي التراكيب غير النحوية التي تنتج عن حركة المركب الاسمي غير المفيدة. و يمكن ان نفسر لحن هذه التراكيب من خلال القيود على الحركة التركيبية، على سبيل المثال سبب الخطأ في (٢٣–ب) انه حركة لا تحترم مبدأ التحتية فقد جاوزت الحركة عقدتين حاجزتين (فاصلتين) و أضف الى ذلك فانه يمكن تفسير لحن هذه التراكيب راجعا الى مبدأ حركة المركب الاسمي وهو ان المركب الاسمي ينتقل من موضع

عير موسوم بالحالة الاعرابية الى موضع محوري. اذ ليس هناك في هذه الأمثلة ما يدعو الى حركة المركب الاسمي لان المركبات الاسمية فيها يسند لها الاعراب.

الا ان هناك أكثر طريقة كفاءة و ملاءمة لتفسير لحن هذه التراكيب وهي القيد الربطي لاثر المركب الاسمي. اي القيد الربطي للعائد.

اعتمادا على القيد الربطي للعائد ، يمكن ان نفسر لحن التراكيب المذكورة أعلاه و حركة المركب الاسمي . فالقيد الربطي الموسع للعائد يحدد أثر المركب الاسمي لا يمكن ان يظهر في موضع يتحكم فيه مكونيا الفاعل المعين (مصطفى) في المثال (٢٣-ب) ضمن مـص لان هذا الموضع يوجد في الحيز المنغلق الذي لا يسمح للعائد بان يشترك احاليا مع اي عنصر لغوي. و على هذا لا يمكن لأثر المركب الاسمي في (٢٣-ب) ان يشترك احاليا مع مفسره (علم الفن). اذ لا تجوز حركة المركب الاسمي في هذه الجملة.

في نفس الاطار ، يمنع القيد الربطي الموسع للعائد حركة المركب الاسمي في المثالين (٢٤-ب) و (٢٥-ب) . اي ان القيد الربطي الموسع للعائد لا يجيز اثر المركب الاسمي في موضع الفاعل في التركيب المصرف زمنيا اي الحيز المنغلق لان العائد في هذا الموضع لا يمكن ان يشترك احاليا مع اي عنصر لغوي. فان أثر المركب الاسمي في هذا الموضع لا يعود على مفسره (مصطفى) . اذ لا تجوز حركة المركب الاسمي في هذين المثالين.

يعني كل هذا ان المركبات الاسمية في الأمثلة المذكورة اعلاه لا يمكن ان تنتقل الى اي موضع باعتبار ان هذه الحركة لا تخضع للقيد الربطي الموسع للعائد.

خلاصة القول ان القيد الربطي للعائد لا يحدد الخصائص الاحالية بين العائد و المفسر (أو الرابط) فحسب بل انه يفيد أيضا الحركة التركيبية اي حركة المركب الاسمي. اذ انه يقبل حركة المركب الاسمي اذا كان يخضع أثر المركب الاسمي للقيد الربطي للعائد و لا يقبلها اذا لم يخضع اثر المركب الاسمي للقيد الربطي للعائد. و هكذا تتقلص القيود النحوية على حركة المركب الاسمي على القيد الربطي للعائد .

اما التعابير المحيلة فهي كل المركبات الاسمية باستثناء العوائد و المضمرات و التي تحمل المضمون المعجمي ولا تأخذ الخصائص الاحالية في المقولة العاملة. هكذا يجب ان تكون حرة بغض النظر عن المقولة العاملة. اي انها لا تعود على اي موضوع ذى تحكم مكوني في الجملة. على هذا لنتأمل الامثلة التالية :

٢٤) أ) لا أعرف التعب و الفتور.

ب) هجر عمر الشعر.

ج) تطلعت زينب الى الشمس.

د) يجب ان يقرأ (صم صغير) شعر مصطفى.

ه) * يجب ان يقرأ(ضم صغير) شعر مصطفى

ان المركبات الاسمية في الامثلة (أ.ب.ج) لا تاخذ اي الخصائص الاحالية داخل الجملة اي انها حرة كالتعابير المحيلة. و من الملاحظ ان الصم الصغير في (د) لا يشترك احاليا مع (مصطفى) في حين ان الصم الصغير في (ه) يشترك احاليا مع (مصطفى) . و الذى نقصده هنا هو تفسير لحن المثال (ه).

هناك طريقان لتفسير هذا اللحن : القيد الربطي للمضمر و القيد الربطي للتعبير المحيل.فالأول يبين ان الضم الصغير لا يشترك احاليا مع اي موضوع ذى تحكم مكوني في مقولته العاملة. و بالنظر الى ان مقولة الضم الصغير العاملة هي ف̿ يرأسها المص اي الحرف المصدري لا يمكن للضم الصغير ان يربط ب (مصطفى).

أما الثاني فيبين ان التعبير المحيل (مصطفى) يجب الا يعود على اي موضوع في الجملة. فالتعبير المحيل (مصطفى) في هذه النقطة لا يخضع للقيد الربطي للتعبير المحيل. و هكذا فان لحن المثال (ه) يفسر انطلاقا من القيدين الربطيين.

الا ان هناك مَعطى آخر يضعف القيد الربطي للتعبير المحيل وهو ما نجده في البنية البدلية في العربية:

٢٥) هجر عمر الشاعر شعره

i ----- i---

٢٦) نعمت المجتهدة زينب

i --- i-----

٢٧) ناديت المتزوجين عمر و هندا

i-------- i-----

في هذه الامثلة نلاحظ ان الاسم المحيل مربوط على غرار العائد في حيز مقولته العاملة الدنيا. و خصائص الاسم المحيل تتحقق في البنية البدلية خاصة بدل كل من كل او البدل المطابق. وهو الذي يساوي المبدل منه في المعنى مساواة تامة.
اذن يمكن افتراض وجود قاعدة مقولية في اللغة العربية مثل (٢٨) تولد بواسطتها بنية البدل المطابق:

٢٨) م.إ ------> م.إ + م.إ

في القاعدة (٢٨) يكون م ا و م ا المبدل منه و البدل . و يشترط فيه ان البدل يجب ان يربط بالمبدل منه ربطا تركيبيا (الاعراب) و دلاليا و هكذا يمكن ان نعدل القيد الربطي للتعبير المحيل في العربية الى ما يلي :

٢٩) التعبير المحيل في العربية حر اذا لم يعمل فيه المبدل منه في بنية البدل المطابق.

١) القيد الربطي للتعبير المحيل الفارغ

لقد بينا ان اثر المركب الاسمي يقوم بوظيفة العائد في نظرية الربط ، و ان تشومسكي يؤكد من خلال التقابل بين المقولة المعجمية و المقولة الفارغة بالنسبة للخصائص الاحالية، ان القيد الربطي للعائد يفيد الحركة التركيبية اي حركة المركب الاسمي.

في هذا الاطار يمكن ان نتناول أثر المركب الاستفهامي مقولة فارغة في اطار القيد الربطي للتعبير المحيل. لان اثر المركب الاستفهامي يشترك، كما رأينا سابقا، مع التعبير المحيل في عدة خصائص احالية منها ان اثر المركب الاستفهامي يشترك احاليا مع مفسره اي المركب الاستفهامي المنقول الى موضع المص خارج ف̿ . فمعنى هذا ان اثر المركب الاستفهامي يربط بمفسره ربطا غير موضوعي باعتبار ان مفسر الاثر يوجد في موضع غير موضوعي خارج ف̿ . وهذا ما يدعونا الى اعتبار التشابه الكبير بين أثر المركب الاستفهامي و التعبير المحيل اي ان اثر المركب الاستفهامي لا يعود على اي موضوع داخل ف كما هو الشأن في التعبير المحيل. وهذه الحقيقة تتضح من حديث تشومسكي عن اثر المركب الاستفهامي : (٨)

« ان اثر المركب الاستفهامي هو متغير اذا كان مربوطا غير موضوعي » أو « س متغير اذا و اذا كانت فقط س = [م.ا = أثر] مربوطا برابط عامل في حيز ج̿ » .

انطلاقا من هذا التصور يمكن ان نحدد ان اثر المركب الاستفهامي لا يعود على اي موضوع ذي تحكم مكوني في الجملة ما دام يربط بالمركب الاستفهامي المنقول الى موضع المص خارج ف̿ . و يعني هذا ان المركب الاستفهامي يحل محل التعبير المحيل بالنسبة للخصائص الاحالية. و لكن نرى كيف أثر المركب الاستفهامي يقوم مقام التعبير المحيل في نظرية الربط. لنتأمل الامثلة التالية :

---

(٨) انظر: p102 p 184 1981 " Lectures on G B "

٣٠) أ) ما ذا قلت لها ؟

ب) [مص [مص ماذا] [ف قلت لها أث]]

٣١) أ) ماذا اعدت أمك ؟

ب) [مص [مص ماذا] [ف اعدت امك أث]]

٣٢) أ) ماذا تظن بي ؟

ب) [مص [مص ماذا] [ف تظن بي أث]]

ان هذه الأمثلة تبين لنا ان أثر المركب الاستفهامي لا يعود على اي موضوع ذى تحكم مكوني داخل حيز ف مثلما لا يعود التعبير المحيل على اي موضوع ذى تحكم مكوني داخل حيز ف و من ذلك يمكن القول ان القيد الربطي لأثر المركب الاستفهامي يقيد الحركة التركيبية اي حركة المركب الاستفهامي اي ان القيد الربطي لأثر المركب الاستفهامي لا يقبل حركة المركب الاستفهامي الى موضوع موضوعي داخل ف لان أثر المركب الاستفهامي يربط بمفسره ربطا موضوعيا ، وهو يخالف القيد الربطي للتعبير المحيل. و هكذا فان أثر المركب الاستفهامي يقوم بوظيفة التعبير المحيل في نظرية الربط و القيد الربطي للتعبير المحيل يقيد حركة المركب الاستفهامي مثلما يقيد حركة المركب الاسمي القيد الربطي للعائد.

٢) الضمير العائد (Resumptive pronoun)

بالاضافة الى المتغير فانه يمكن ان نتناول الضمير العائد في اطار القيد الربطي للتعبير المحيل. لانه لا يكون عادة ضميرا انما هو ضمير مولد عن متغير اي أثر المركب الاستفهامي. لنتأمل الامثلة التالية :

٣٣) أ) مصطفى عانقها (هو) بحرارة و مرح .

ب) عصر الفن لا ندريه.

ج) الهرم هل رايته بعد منتصف الليل ؟ .

أ-   أ----

د) أنفاس الحب عبقت الحجرة بها.

أ--   أ---------

٣٤) أ) بهتكت القوانين التي تحكم (هي) الكائنات .

أ---   أ-- أ---

ب) الحل الذي اخترته فيه الخير لنا جميعا.

أ--   أ-- أ---

ج) انبعثت في نفسي اشواق غامضة الى الكتب القديمة التي هجرتها منذ عشرين سنة.

أ-- أ-- أ-------

د) كان أبي من المدرسين الذين لا ينساهم تلاميذهم

أ---   أ-- أ-----

ان الأمثلة (٣٣) تدل على الخصائص الاحالية بين الضمير العائد الظاهر او الفارغ و مفسره في البنى الاسمية. و الامثلة (٣٤) تدل على الخصائص الاحالية بين الضمير العائد الظاهر او الفارغ و مفسره في الصلات المقيدة.

أسلفنا ان الضمير العائد في الجمل الاسمية و الصلات المفيدة يتولد بالتعامل الغالبي بين قاعدة حركة المركب الاستفهامي في المكون التركيبي و قيد الترخيص للمتغير في الصورة المنطقية و قاعدة حذف المركب الاستفهامي حسب قيد الاستردادية للحذف و قاعدة الاضمار في الصورة الصوتية(٩) و الضمير العائد الفارغ هو ضمير عائد يدمج في صيغة الفعل باعتبار الفاعل كما الحال في (٣٣-أ) و (٣٤-أ) و الضمير العائد الظاهر هو ضمير عائد يؤدي الوظائف النحوية باستثناء الفاعلية. و يجب للضمير العائد ان يتطابق مع المفسر في جميع الصفات.

---

(٩) انظر : ص ٢٢٥ في الفصل الثاني من الباب الثاني.

ما نقصده بالضمير العائد هو انه ليس ضميرا محضا و انما هو ضمير مولد عن المتغير و انه يخضع للقيد الربطي للتعبير المحيل في نظرية الربط. أو بعبارة اخرى ان الضمير العائد لا يعود على اي موصوع ذى تحكم مكوني في حيز ف .

في هذا الصدد تبين لنا الامثلة (٣٣) ان الضمير العائد لا يعود على اي موضوع ذى تحكم مكوني داخل حيز ف و انما يعود على البؤرة خارج ف وهي موجودة في موضع غير موضوعي. و يترتب عن هذا ان الضمير العائد يربط ربطا غير موضوعي و حر كما هو الشأن في التعبير المحيل في نظرية الربط.

اما الضمير العائد في الصلات المقيدة في (٣٤) فهو لا يعود على اي موضوع ذى تحكم مكوني في حيز تركيب الصلة. و انما يعود على الرأس الاسمي اي المفسر خارج تركيب الصلة. و معنى هذا ان الضمير العائد في الصلات حر بغض النظر عن تركيب الصلة الذي يعتبر مقولة عاملة في الضمير العائد. و بالفعل فان الامثلة (٣٤) تبين ان الضمير العائد لا يشترك احاليا مع اي موضوع ذى تحكم مكوني داخل تركيب الصلة و انما يشترك احاليا مع الرأس الاسمي خارج تركيب الصلة.

و هكذا يمكن القول ان الضمير العائد في الجمل الاسمية و الصلات المفيدة يخضع للقيد الربطي المحيل لان الضمير العائد ليس ضميرا محضا يخضع للقيد الربطي للمضمر و انما انه ضمير مولد عن المتغير الذي يقوم بوظيفة التعبير المحيل في نظرية الربط.

مقابل التساؤلات عن المحتوى الاختباري لهذه الظاهرة لننظر الى ما يتعلق بحذف الضمائر العائدة في الصلات (١٠) و من اجل ذلك يجب التسليم بان آثار الضمائر العائدة ترصدها النظرية النحوية. لنتأمل الامثلة التالية :

---

(١٠) يجوز حذف الضمير العائد في الصلات بشرط ان السياق يدل بوضوح على الربط التركيبي و المنطقي بين الرأس و صلته . انظر :

Vicente Cantarino . " Syntax of Modern Arabic Prose " Indiana Univ 1975 Vol III P 107

٣٥) أ) اشار عثمان الى المساعدات التي تلقاها والداه.
ب) أشار عثمان الى المساعدات التي تلقى والداه.

٣٦) أ) زيد أشار عثمان الى المساعدات التي تلقى
ب) زيد أشار عثمان الى المساعدات التي تلقاها.

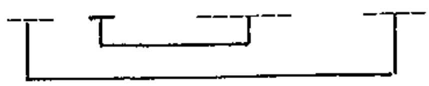
هناك فرق في المقبولية بين الجمل في (أ) و الجمل في (ب) فالجمل التي فيها الضمير العائد مثل (٣٥-أ) أحسن من الجمل التي لا تتضمنه. بينما الجمل التي ليس فيها الضمير العائد مثل (٣٦-أ) أحسن من الجمل التي تتضمنه. فان العربية تستعمل استراتيجيتين في الصلة : استراتيجية الضمير العائد (resumptive strategy) . استراتيجية الحذف او الثغرة (gap stategy) بمراعاة قيود تركيبية و تأويلية مختلفة بالنسبة لكل استراتيجية.

اذن ما هو الشرط الضروري الذي يسمح للضمير العائد في الصلة بان يحذف ؟
لعله السياق الذي يبين الربط التركيبي و المنطقي بين الرأس الاسمي و صلته. فهناك اختلاف سياقي بين (٣٥-أ) و (٣٦-أ) فالجملة (٣٥-أ) لها فاعل معين في الصلة يحتاج فيه المستمع الى عناء كبير بينما الجملة (٣٦-أ) لها فاعل فارغ معين يعود على البؤرة (زيد) التي تفيد المعلومة القديمة او المعلومة المؤكدة. فمعنى هذا ان تركيب الصلة في (٣٥-أ) يحتاج الى الضمير العائد الظاهر للحيلولة دون عدم امكان الربط التركيبي و المنطقي بين الرأس الاسمي و الصلة الذي قد ينتج عن فاعل غير معين في الصلة. و ان تركيب الصلة في (٣٦-أ) يكتفي بحذف الضمير العائد باعتبار ان الفاعل الفارغ المعين في الصلة يمثل جيدا الربط التركيبي و المنطقي بين الراس الاسمي و الصلة. و نستخلص الى ان (المساعدات) تربط (التي) في (٣٦-أ) . و ان الأخير يربط بدوره الضمير العائد الفارغ. فالربطان : الربط بين الرأس الاسمي و الضمير العائد الفارغ ممكنان و ضروريان في نفس الوقت .

على كل فان الضمير العائد الفـارغ فـي (٣٦-أ) يعـود علـى الـرأس الاسـمي خـارج تركيـب الصلة. و من هنا نستطيع ان نذكر نوعين اثنين من القيد الربطي الاحالي بيـن الضمـائر العـائدة و مفسراتها و هما : قيد التناظر و قيد التقاطع. فحين تأويل قيد التقاطع تنحم عن وجود الضمـير العائد المحذوف قراءة غير متناظرة . و هذا التقاطع في هندسة الضمائر و سوابقها ليس محرما في كل الحالات . فالتقاطع مباح في الجمل مثل (٣٦-أ) حيث اثر الضمـير العـائد يربـط محليـا حسب قيد التقاطع حتى ولو حذف الضمير العائد الظاهر بواسطة السـياق. و هكذا يمكـن القـول ان قيد التقاطع يخصص الربط بين ضمائر عائدة فارغة في الصلات و مفسراتها.

اما قيد التناظر فيعتبر قيدا علـى الربـط بيـن مفسـرات و ضمـائر عـائدة ظـاهرة او فارغـة و سلاسلها و يعني هذا القيد بان الربط بين سوابق و ضمائر عائدة في الكـلام يتـم بالتنـاظر. كمـا هو مبين في (٣٧) :

(٣٧) أشار عثمان الى المساعدات التي تلقاها والده

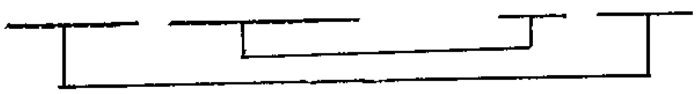


من النتائج الهامة لقيد التناظر أثره كمصفاة : فحين يمكن تعدد القراءات فـي جملـة فـان قيـد التناظر يحصر هذه الامكانات في قراءة واحدة. و المثال الموالي يدل على حالات ربط مـزدوج بين الضمائر العائدة و مفسراتها :

٣٨) رأى مصطفى الطبيب الذي استقبله

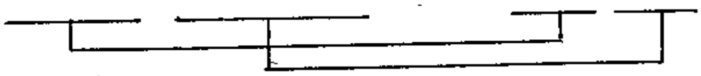
في المثال (٣٨) نجد نوعين اثنين من الربط الاحالي بين ضمائر عائدة و مفسراتها : الأول هو ان (الطبيب) يربط بضمير عائد فارغ في صيغة الفعل فـي كونـه فـاعلا و (مصطفـى) يربط بضمير مفعول بالتناظر كما هو مبين في (٣٩) :

٣٩) رأى مصطفى الطبيب الذي استقبل ضميرعائد فارغ ضمير مفعول



الثاني هو ان (الطبيب) يربط بضمير مفعول و (مصطفى) يربط بضمير عائد فارغ في صيغة الفعل كما هو مبين في (٤٠) :

٤٠) رأى مصطفى الطبيب الذي استقبل ضمير عائد فارغ ضمير مفعول

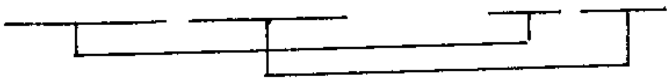


فقراءات كل من (٣٩ و ٤٠) ممكنة مبدئيا باعتبار تأويل الفاعل و المفعول في الصلة. الا ان الواقع خلاف هذا فليس هناك الا قراءة واحدة . فكما اشرنا اليه يمنع قيد التناظر قراءة (٤٠) و يقبل قراءة (٣٩) حيث العائد الأول يعود الى المفسر الأقرب.

جدير بالانتباه ان الثغرة في مكان المفعول لا يمكن ان يتغير مفسرها بحال من الاحوال حسب قيد التقاطع . و ينتج عن هذا ان القراءة الوحيدة الممكنة للمثال (٤١) هي كالمثال (٤٢):

٤١) رأى مصطفى الطبيب الذي استقبل.

٤٢) رأى مصطفى الطبيب الذي استقبل ضم عائد فارغ ضم مفعول فارغ



تبين الشبكة العائدية (٤٢) ان الثغرة في مكانه المفعول لا بد ان يربط بالمفسر الأقرب في حين ان الضمير العائد الفارغ يربط بالمفسر الابعد بالتقاطع.

على كل فان الضمير العائد في الصلات يعود على مفسره خارج تركيب الصلة بغض النظر عن قيد التقاطع او قيد التناظر. اذ انه لا يشترك احاليا مع اى موضوع ذى تحكم مكوني داخل تركيب الصلة.

أخيرا يمكن ان نستخلص من خلال دراسات القيد الربطي للتعبير المحيل بعض النتائج التالية:

أ) ان القيد الربطي للتعبير المحيل يقيد حركة المركب الاستفهامي مثلما يقيد القيد الربطي للعائد حركة المركب الاسمي. لان اثر المركب الاستفهامي اي المتغير يقوم بدور التعبير المحيل في نظرية الربط.

ب) ان الضمير العائد ، هو ما نجده في البنى الاسمية و الصلات المقيدة، يخضع للقيد الربطي للتعبير المحيل باعتباره ضميرا مولدا عن المتغير.

ج) ان الضمير العائد في الصلات يخضع للقيد الربطي للتعبير المحيل بغض النظر عن قيد التناظر او قيد التقاطع.

١) أشكال الضم

ان نظرية المراقبة (Control Theory) تحدد الخصائص الاحالية بين الضم و مراقبه. كما شاهدنا من قبل ان الضم ضمير فارغ من نوع خاص . لانه ليس له مقولة عاملة خلافا لمضمرات محضة مثل الضمائر المعجمية و الضم الصغير(pro) . فالضم بصدد الخصائص الاحالية مربوط من جهة اخرى لانه عائد و حر من جهة اخرى لانه ضمير. كما تبين ذلك الامثلة التالية :

٤٣) أ) ف اراد مصطفى [ف قراءته ضم]
i----- i---

ب) ف أراد مصطفى لنفسه [ف قراءته ضم]
i---- i--- i---

٤٤) أ) أدهشه [ف قرار ضم نبذ الفن بقوة مذهلة]
j-- i--

ب) أدهشه [ف قراره نبذ الفن بقوة مذهلة]
j-- i--

٤٥) أ) لقى مصطفى بثينة في اثناء [ف زيارة ضم لقبرص]
i----- i---

ب) لقى مصطفى بثينة في اثناء [ف زيارته لقبرص]
i---- i--

ان المثال (٤٣) يدل على وظيفة الضم العائدية ففي (٤٣-أ) نجد الضم يشترك احاليا مع (مصطفى) في حير ف مثلما يشترك العائد احاليا مع (مصطفى) في مقولته العاملة اي ف .

و في المثال (٤٣-ب) ، يعود الصم على العائد و هكذا يمكن القول بان الضم يؤدي وظيفة العائد الاحالية.

في حين ان المثالين (٤٤) و (٤٥) يشيران الى وظيفة الصم الضميرية. اي ان الصم في (٤٤-أ) يعود على شخص آخر خارج الجملة مثلما يعود الصمير المتصل في (٤٤-ب) يعود على شخص آخر خارج الجملة حسب الوظيفة الاشارية. و لكن الضم في (٤٥-أ) يعود على (مصطفى) مثلما يعود الضمير المتصل في (٤٥-ب) على (مصطفى) داخل الجملة حسب الوظيفة العائدية.

يعنى كل هذا ان الضم يقوم بوظيفة الضمير العائدي بصدد الخصائص الاحالية. و قد رأينا ان هنا التناقض ينتج عن افتراض ان الصم له مقولة عاملة و للخروج من هذا التناقض سلم تشومسكي بان الضم ليس له مقولة عاملة.

غير ان هذا الافتراض ممكن في اللغات مثل الانقليزية التي تعمل في الفاعل الصرفة و غير ممكن في اللغات مثل العربية التي يعمل في الفاعل الفعل أو بعبارة اخرى ان الصم في العربية معمول فيه في موضع يسقط فيه مقوليا. و على هذا لنبحث عما اذا كان الصم في العربيه معمولا فيه ام لا . و نفترض ان الضم في العربية يسقط في موضع فاعل الصفة او فاعل المصدر. مما يصدق على هذه الافتراض ان الصفة في العربية تأخذ فاعلا كما هو الشأن في المصدر. أولا لنبحث الضم كفاعل الصفة .

١.١) الضم كفاعل الصفة

ذهب النحاة العرب الى القول بان الصفة تأخذ فاعلا بالضرورة سواء كان ظاهرا او فارغا . فكما ان للصفة فاعلا ظاهرا في المثالين (٤٦) و (٤٧) فان الأمثلة (٤٩) و (٤٨) و (٥٠) تبين ان الصفة تأخذ فاعلا فارغا يعود على الفاعل و البؤرة و المفعول به:

٤٦) رأيت ولدا طمأنينة راسخة عيناه

٤٧) سحائب ناصع لونها تسبح في محيط أزرق

٤٨) كان الدكتورَ ضاحكا

٤٩) مصطفى مريض

٥٠) ظن الطبيب مصطفى قادرا على العمل

ففي المثال (٤٦) تكون (عيناه) فاعل الصفة و كذلك في (٤٧) تكون (لونها) فاعل الصفة لان الصفات تأخذ مفولة معجمية لها صفات فاعل الفعل وهي الموضع و العلامة الاعرابية. حيث (عيناه) و (لونها) مرفوعان بعد الصفة.وعدم امكان التفريق بينهما يبين اننا بصدد مكون واحد يجمع الصفة و فاعلها في اسقاط واحد. و ننتج بنية لاحنة عن التفريق بينهما:

٥١) * رأيت طمأنينة ولدا راسخة عيناه

هناك معطى آخر يدعم هذا التحليل وهو التطابق بين الصفة و الفاعل كما هو التطابق بين الفعل و الفاعل . فمن المعلوم ان الفعل في العربية ينطابق في الجنس مع الفاعل الذي يليه. ذلك لان المط في الجملة الفعلية العربية يعمل على التطابق في الجنس فقط.

على هذا نحد الصفة و فاعلها في (٤٦) و (٤٧) متطابقين في الجنس.

ينطابق الفعل و الفاعل في الجنس و هكذا يمكن القول ان الصفة تأخذ فاعلا ظاهرا باعتباره مرفوعا دائما وهو بعد الصفة محليا و يوازي فاعل الفعل بالنسبة للمطابقة(١١).

---

(١١) يرى الاستربادي (ج١ / ص ٣١١) ان مطابقة الصفة للفاعل في العدد على الخصوص فاسدة فهو يقابل المثالين التاليين :

أ) مررت برجل قاعد غلمانه.

ب) * مررت برجل قاعدون غلمانه.

بالاضافة الى ذلك فانــه يمكـن ان نضيـف الـى فـاعل الصفـة وظيفـة احاليـة بوجـود الضـمير المتصل. ان الضمير المتصل بالفاعل مصطلع بالربط للمضمر. و بالفعل فاننا نجد فـي (٤٦) و (٤٧) الضمير المتصل يعود على الموصوف حسب الوظيفـة العائديـة. حيث الضمـير المتصـل حر في مقولته العاملية اي المركب الوصفي بالنظر الى انه بنية وظيفية دنيا تتضمن العامل فـي الضمير اي اسما مضافا (عينا) و (لون) و تخضع للقيد الربطي للمضمر. و من هنـا نجد حقيقة جديدة متعلقة بالبنية الوظيفية الدنيا هي ان البنية الوظيفيـة الدنيـا فـي العربيـة عبـارة عن مقولة ف (clause) أو المركب الاسمي الذي يحتوي على فاعل وظيفـي أو المركـب الوصفـي الذي يتألف من الصفة و فاعلها. و يعنى هذا ان اللغـة العربيـة تـأخذ مقولات عاملـة أكـثر من الانقليزية او غيرها .وهكذا ، يمكن صياغة مفهوم المقولة العاملة في العربية كما يلي :

٥٢) المقولـة العاملـة في العربيـة هـي بنيـة وظيفيـة تامـة دنيـا تتضمـن العـامل و تخضـع للقيـود الربطية . وهي تتولد مقوليا في كل تركيب يحتوي على فاعل وظيفي مرفوع.

اذن نعتقد ان خصـائص الفـاعل الاساسية هـي التطـابق و الاحالـة الـى جـانب الموقـع و الاعراب(١٢) و يمكن ان نتساءل من جهة اخرى عما اذا كان للصفـة فـاعل فـارغ ام لا . فـان هذا التساؤل لا يعقد بنية النحو اضافة الى قيام عدة دلائل تزكي سلامته.

من بين هـذه الدلائـل ان الفـاعل يمكـن ان يتحقـق فـي مواضـع فارغـة مذكـورة فـي ظـروف محددة. ففي مقابل البنية (٤٩) نجد الجملة مثل (٥٣) حيث فاعل الصفة ظاهر:

(٥٣) مصطفى مريض أبوه

---

١٢) هاتان الخاصيتان اجرائيتان فقط. فالاعراب ليس شرطا ضروريا (بعض الفواعل ليس لها الاعراب) و لا كافيا (كثير من المرفوعات ليست فواعـل) . أمـا الموضـع فيبـدو كافيـا بالنسـبة لفاعل الفعل في أصل الرتبة. فعلى اعتبار ان اللغة العربية لغة من نمـط ف – فـا – مـف فـان الفاعل يوجد مباشرة بعد الفعل. و لكن الموقع غير كاف بالنظر الى فواعل الاسماء او الصفـات حيث توجد فضلات مضافة في الموقع الاول بعد الفعل.

و كذلك نجد ان الضمير يبرز سواء اعتبر فاعلا أو عنصرا مؤكدا للفاعل (١٣):

(٥٤) مصطفى مريض هو لا أبوه.

و يظهر الضمير وجوبا كذلك حين يكون ضمن تركيب عطفي :

(٥٥) مصطفى مريض هو و أبوه.

ان هذه الامثلة التي سقناها على سبيل التمثيل تبين ان الضمير الفاعل يظهر وجوبا في موضع الفاعل في سياقات موسومة. اما تركيبا او خطابيا بذلك ليس من الخطاء ان نعتبر ان البنية الوظيفية للمركب الوصفي تشتمل على فاعل فارغ في السياقات التي لا تستوجب بروزه. او بعبارة اخرى ان الصفة تأخذ فواعل ذات محتوى معجمي او فواعل فارغة اي الضم. و هكذا يمكن ان نبين (٤٩) و (٥٠) كالتالي :

(٥٦) مصطفى مريض (هو)
(٥٧) ظن الطبيب مصطفى قادرا (هو) على العمل.

حيث الضمير الفارغ باعتبار فاعل الصفة يمثل الضم (PRO) .

١.٢) الضم كفاعل المصدر

يملك المصدر خصائص داخلية للفعل و خصائص خارجية للمركبات الاسمية . و سنقتصر هنا على فحص خصائص المصدر التي تهمنا .

---

١٣) يذهب الاسترابادي (ج١ / ص ٩٧) على غرار نحاة آخرين الى ان الاسم المرفوع الذى يظهر بعد الصفة كما الحال في (أ) ليس فاعلا للصفة. بل توكيد للفاعل او بدل منه:
أ) زيد مريض أبوه.

أ) المصدر كالمركبات الاسمية

يأخذ المصدر كأي اسم عادي أداة النعريف و يجر الاسم الـذي يليـه و يـأخذ علامـة اعرابيـة موافقة لوظيفته في الجملة. ان وظائف المركبات التي يرأسها المصدر هي نفسها الوظائف التـي تضطلع بها المركبات الاسمية العادية وهي الفاعلية و المفعوليـة للفعـل او الحـرف و المحـور (theme) . كما هو ممثل اسفله :

٥٨) آلمني نقص الوزن.

----

٥٩) قررت نفص الوزن.

----

٦٠) لم افاجأ بنقص الوزن.

----

٦١) اما نقص الوزن فهو واجب عليك.

ب) المصدر كالفعل

يملك المصدر بنية تركيبية و بنية منطقية تشملان على نفس العناصر التي تشتمل عليها بنيـة الفعل الموافق. فالفعل المتعدى مثلا يناسبه مصدر متعد و الفعل المتعدى بالحرف يناسبه مصدر يتعدى بالحرف ايضا :

٦٢) ما معنى نبذة عمر الفن ؟

----

٦٣) مابت رغبة عمر في العمل بحال لا تصدق .

و السؤال الذي يطرح هو : هل المركبات الاسمية المؤولة كفواعل المصادر و التي تحمل اعراب الجر تشتمل على وظيفة الفاعل في البنية التركيبية : ف+ فا+ مف أم تسند لها وظيفة اضافية التي تسند عادة الى فضلة اسمية في مركب اضافي.

من هنا ، يجب ان نشير الى انه لا شيء يمنع المضاف اليه من ان يأخذ معاني مختلفة لانه ليس هناك توافق قوي بالضرورة بين الاعراب و الادوار الدلالية.

اى ان الرفع لا يمثل في كل الحالات الفاعلية كما هو الحال في النصب و الجر. و بطبيعة الحال هناك ترابط بين الاعراب و الادوار الدلالية و المشكل هو ان هذا الترابط ليس ثابتا و مطردا.

في هذا الصدد ، تقبل الوظيفة الاضافية في المركب الاضافي مختلف الادوار الدلالية (١٤) اذ يجوز ان تكون عاملا او منفذا (Agent) أو متقبلا (patient) أو محورا (theme) أو مالكا (possessor) أو مستفيدا (beneficiary) ...الخ فسيكون للمصدر نفس البنية المنطقية التي للفعل الموافق له. و هكذا فان المصدر في (٦٢) و (٦٣) يعمل في البنية التركيبية في فضلة اسمية تسند لها الوظيفة الاضافية و يسند لها حالة الجر. و لكن هذه الوظيفة الاضافية تقوم بمختلف الادوار الدلالية.

يبدو ان المصدر يأخذ فواعل معجمية ذات محتوى صوتي و كذلك يأخذ فواعل فارغة (اي الضم) كما في الامثلة (٥٨-٦١) حيث نجد ان المصادر تأخذ فواعل فارغة.

---

١٤) ان الوظائف النحوية ليست تابعة للأدوار الدلالية و انما تابعة للمواقع في البنية. لان الوظيفة النحوية ماهي الا علاقة ثنائية تربط عنصرا يحتل موقعا (أ) بعنصر آخر يحتل موقعا (ب) .

خلاصة القول ان الضم في العربية الذي يسقط محليا في موضع فاعل الصفة و فاعل المصدر معمول فيه باعتبار ان الصفة تعمل في فاعلها و المصدر يعمل في فصلة اسمية اي المضاف اليه في البنية الاضافية. اي ان موضع الضم في العربية يختلف اساسا عن موضع الضم في الانقليزية التي تعمل في الفاعل الصرفة.

٢) أنواع المراقبة

٢.١ المراقبة المحلية (LOCAL CONTROL)

ان المراقبة المحلية تحدد خصائص المراقبة بين الضم و مراقبه بالاعتماد على معلومات الفعل المعجمية. اذ ان الفعل يقرر خصائص المراقبة بين الضم و مراقبه. و تدعى هذه الافعال افعال المراقبة. و من افعال المراقبة افعال مراقبة الفاعل (Subject Control Verb) و افعال مراقبة المفعول (Object Control Verb) .

أما افعال مراقبة الفاعل فهي تقضي بان الفاعل يراقب على الضم بينما افعال مراقبة المفعول تطلب من المفعول به ان يراقب على الضم. و مما يشترك فيه بين هذين النوعين من افعال المراقبة ان كلا منهما يفرع مقوليا فصلات حملية (predicate complement) . أو بعبارة ادق فان افعال مراقبة الفاعل تفرع مقوليا فضلات حملية يراقب عليها الفاعل. و افعال مراقبة المفعول تفرع مقوليا فصلات حملية يراقب عليها المفعول. فالفضلات الحملية تنتمي للبنى الحملية للفعل. و بدونها لا تقوم الجملة. لمزيد من الايضاح لننظر الى المثالين التاليين :

٦٤) قال مصطفى ضاحكا.
٦٥) كان مصطفى ضاحكا.

بالرغم من تشابه تركيبي بين (٦٤) و (٦٥) فان بنيتهما الدلاليتين اي الحمليتين مختلفتان . فالصفة في (٦٤) حال ملحقة وهي غير ضرورية لسلامة البنية الحملية للجملة اذ هي لا تنتمي الى البنية الحملية للفعل (قال) و بدونها تقوم الجملة بينما الصفة في (٦٥) فضلة حملية ضرورية تنتمي الى البنية الحملية للفعل (كان) و بدونها لا تقوم الجملة.

ما نقصده بالصفة الفضلية في (٦٥) هو ان الصفة الفضلية تأخذ فاعلا فارغا اي الضم و الضم مراقب من الفاعل بواسطة فعل مراقبة الفاعل (كان) او ما يماثله. فالضم في الفضلة يراقب من الفاعل و ربما المراقبة المحددة بين فاعل الفصلة و مراقبه هي اول اختلاف اساسي بين الصفات الملحقة و الصفات الفضلية. و سنبين فيما بعد الخصائص الاحالية في الصفات الملحقة.

على كل فقد تبين لنا ان فعل مراقبة الفاعل يجعل الفاعل يراقب على الضم اي فاعل الصفة الفضلية. و من الضروري ان نقيم لائحة الافعال المراقبة التي تأخذ فصلات حملية . أولا من افعال مراقبة الفاعل الافعال المدعوة بالناقصة (١٥) و التي تعرف في اللسانيات الحديثة باسم افعال الحالة وهي : كان و اخواتها مثل ظل ، اصبح ، صار ، بات ، اضحى ، و توجد ايضا لائحة من المركبات المؤلفة مع (ما) الظرفية او النافية : مادام ، مابرح ، ما انفك ، مازال...الخ . و هناك اخيرا لائحة مفتوحة و فيها اخذ و رد تتكون من افعال يدل معظمها على معنى الصيرورة ايضا : عاد ، راح ، آل ، استحال ، و هناك كذلك افعال التمني : أحب ، اراد ، رجا و افعال اخرى : حاول ، وعد ...الخ . ففي هذه اللائحة من افعال مراقبة الفاعل نجد كلها تعبر عن معنى الحالة و يعني هذا ان هذه الافعال تأخذ فضلات حملية للفاعل من أجل اتمام معنى صيرورة الفاعل. و من افعال مراقبة المفعول الافعال المدعوة عند القدماء بافعال القلوب (١٦) وهي : ظن و اخواتها مثل علم ، رأى ، وجد ، الفى ، حسب ، جعل ، درى ، زعم ، خال ، اعتبر ، اعتقد . بما فيها هناك افعال مثل : أمر ، اذن ، اقنع ... الخ .

---

(١٥) الفعل الناقص في اللسانيات الحديثة هو ما يدخل على الاسم الفاعل و الفضلة الحملية للفاعل. فيرفع الاول و ينصب الثاني. نحو : (كان عمر شاعرا) و هناك تعليلان لهذه التسمية اولهما ان الافعال الناقصة سميت بذلك لانها لا يتم بها مع مرفوعها كلام تام بل لا بد من ذكر المنصوب ليتم الكلام. فان الكلام ينعقد معه بذكر المرفوع و منصوبها فصلة حملية. و ثانيهما يذهب الى ان سبب التسمية كونها لا يدل الا على الزمن فقط بخلاف الفعل التام الذي يدل على الزمن و الحدث معا. و انظر : " اللسانيات و اللغة العربية " لعبد القادر الفاسي الفهري الكتاب الثاني ص ٣٨.

(١٦) افعال القلوب في النحو القديم هي التي معانيها قائمة بالقلب . و تنصب مفعولين اصلهما مبتدأ (بؤرة) و خبر (تعليق) وهي اربعة اقسام :

انطلاقا من الملاحظات السابقة تتحدد افعال مراقبة الفاعل بانها تأخذ فضلات حملية للفاعل و افعال مراقبة المفعول بانها تأخذ فضلات حملية للمفعول (١٧).

تأخذ الافعال الناقصة أخوات (كان) و افعال القلوب أخوات (ظن) فضلات حملية ذات طبيعة مقولية متنوعة: مركبات وصفية و اسمية و حرفية و فعلية و توضح الامثلة المضمنة في (٦٦) و (٦٧) هاته الامكانات :

٦٦) أ) كان مصطفى مريضا (صم)

مازال الأفق منطبقا (صم) على الارض.

ب) كان مصطفى في حجرة استقبال الطبيب.

ظلت المسألة في الخطر مائة في المائة.

ستظل أمك في البيت محاطة بكل رعاية.

١- ما يفيد في الخبر يقينا و افعاله : وجد ، ألفى ، علم ، درى.

٢- ما يفيد في الخبر رجحانا و افعاله : جعل ، حجا ، عد ، هب ، زعم.

٣- ما يرد بالوجهين و الغالب كونه للرجحان و افعاله : ظن ، حسب ، خال.

٤- ما يرد بالوجهين و الغالب كونه لليقين و افعاله : رأى ، علم.

انظر : " المعجم المفصل في اللغة العربية " لميشال عاصي و اميل بديع يعقوب ج٢/ ص ٨٠٣. ان افعال القلوب في العربية ، كما رأينا ، تسند الاعراب لفضلاتها من خلال قيام ج مقام $\bar{ج}$ و$\bar{\bar{ج}}$ و المص المقولي الفارغ في البنية العميقة .

١٧) لا تأخذ كل افعال القلوب فضلات حملية للمفعول خاصة افعال اليقين مثل (وجد) (ألفى) و (رأى) (علم) لا تفرع مقوليا بالضرورة فضلات للمفعول كما في (أ) و (ب) :

أ) وجدت مصطفى ب) وجدت مصطفى مريضا

في (أ) تقوم الجملة دون الفضلة بذلك يمكن ان نعتبر فضلة المفعول في (ب) ملحقا حالا. اذ هي غير ضرورية لسلامة الوظيفية للجملة . فان افعال اليقين تفرع مقوليا الاحوال الملحقة.

ج) ظل عمر شاعرا.
أصبح عمر رجلا غنيا.

د) كانت زينب تراقب السفرجي من خلال الديكور المقوص.
راح مصطفى يتحدث عن امطار مستر.
يظل عقلك يتابع هواجسه.

٦٧) أ) حسب عمر مصطفى مريضا (ضم)
رأىالطبيب عمرا ضاحكا (ضم) في جو عاصف.
وجد عثمان منهمكا (ضم) في العمل بطاقة مذهلة.

ب) حسب عمر مصطفى في الحزن و الاسف.
وجد مصطفى زوبعة في بيته و زوبعة أعنف في بيتها.

ج) لا أرى زينب العزيزة تمثالا لوحدة الاسرة و البناء و العمل.
حسب عمر مصطفى شاعرا ماهرا.
وجدتك فقط ضميرا معذبا.

د) رأى عمر زينب تجلس فوق كرسي التسريحة.
جعل مصطفى عمرا يتطلع الى الحب الحقيقي.

تجدر الاشارة الى ان الفضلة المرشحة للمراقبة في العربية هي فضلة وصفية فقط . اما الفضلات الاخرى فهي غير صالحة للمراقبة لان الفواعل الفارغة في هذه الفضلات هي الضم الصغير (pro) . فالضم في الفضلة الوصفية فارغ و معمول فيه في متناول المراقب. و الفضلة الحرفية يمكن ان يكون فاعلها مراقبا وظيفيا. و السؤال المطروح هو معرفة هل هذا الفاعل هو فاعل لفعل مقدر (استقدر) أو لصفة مقدرة (مستقر) و اذا كان الفاعل لصفة مقدرة فانه قابل للمراقبة.

بالاصافة الى مقولات الفضلات ، هناك مقولة المركب المصدري تـرد فضلـة حمليـة لافعـال التمني : أحب ، اراد ، أتمنى ..الخ و افعال اخرى : وعد ، هدد ...الخ و افعال : أمـر ، أذن ، اقنع ..الخ . لنتأمل الامثلة التالية :

٦٨) هل نريد [معرفة(ضم) سري حقا ؟]

٦٩) سيحاول عمر [فهم(ضم) الحياة فهما جديدا]

٧٠) يحاول عمر [تذكر(ضم) بيت من الشعر]

٧١) يحب عمر [قراءة(ضم) شعرها]

٧٢) أرجو [الاستماع (ضم) الى بعض هذه الترنيمات]

٧٣) وعد عمر بثينة [بالدفاع (ضم) عن سعادتها بكل قواه .]

٧٤) أمر الطبيب عمرا [بنقص (ضم) الوزن .]

٧٥) أذن الطبيب عمرا [بشرب (ضم) الخمور الجيدة].

٧٦) أقنع الطبيب مصطفى [بفهم (ضم) اهمية دواء لا يغير ولا يعيد.]

ان الامثلة المذكورة أعلاه تبين ان المركب المصـدري موقـع مفتـوح قـابل للمراقبـة مـادامت المراقبة ضرورية مـع هذه الافعـال و تجدر الاشـارة الـى ان فـاعل المصـدر فـي هذه الامثلـة مخصص احاليا او بعبارة اخرى ان فاعل المصدر مراقب من قبـل الفـاعل الرئيسـي مـع افعـال مثل : أراد ، احب ، رجا ، حاول ، وعد...الخ . و كذلك هو مراقب من قبل المفعول الرئيسي

مع افعال مثل : أمر ، أذن ، اقنع..الخ فالاول افعال مراقبة الفاعل و الثاني افعال مراقبة المفعول.

يمكن القول اذن بصفة عامة ان هذه الافعال المدروسة لا تأخذ فضلات حملية تفرعها مقوليا الافعال الناقصة و افعال القلوب. بل انها تأخذ المركبات المصدرية و مقولة مَصَ فضلة حملية. حيث فواعل المركبات المصدرية باستثناء مَصَ قابلة للمراقبة المحلية من قبل الفاعل الرئيسي او المفعول الرئيسي (١٨).

اذن ، ظاهرة المراقبة المحلية مع افعال المراقبة ليست سوى تماثلات مظهرية و يمكن ان نفسرها باعتبار ان المراقبة بين الضم و مراقبه ليست حرة تماما . بل ايضا خاضعة بالضرورة لقيود تستدعي البنى الدلالية التي ليست حاضرة مباشرة في البنية التركيبية.

و تجدر الاشارة الى ان هذه القيود.تعمل دائما في المراقبة بين الضم في الفضلة الوصفية و الفاعل او المفعول بينما لا تعمل دائما في المراقبة بين الضم في المركب المصدري.

---

(١٨) بخصوص مقولة مَصَ : لا يكون الفاعل المضمر في مَصَ قابلا للمراقبة لانه ليس الضم بل هو الضمير الصغير (pro) كما في (أ):

أ) اريد ان يخرج (هو)

في المثال (أ) يكون الفاعل الفارغ ضميرا صغيرا و جدير بالانتباه ان الضم الكبير و الضم الصغير متوافقان في العمل و مختلفان في الخصائص الاحالية لان الضم الكبير معمول فيه كالضم الصغير و يقوم بوظيفة الضمير العائدي في الخصائص الاحالية خلافا للضم الصغير.

و الفاعل او المفعول لان المراقبة الاولى تدعمها المطابقة التركيبية ففي (٦٦-أ) و (٦٧-أ) نجد الفضلة الوصفية تتطابق مع الفاعل و المفعول في العدد و الجنس و النوع. و يعني هذا ان المراقبة الاولى تخضع دائما للقيود الدلالية على أساس المطابقة التركيبية.

في حين ان المراقبة الثانية ليس فيها المطابقة التركيبية و انما يراقب الضم في المركب المصدري من قبل الفاعل و المفعول و لكن المشكل هو ان الالتباس الدلالي ممكن لعدم المطابقة التركيبية كما في :

٧٧) أ) يريد عمر الخروج (ضم)

i-- ---- ij

ب) هدد عمر زيدا بالقتل (ضم)

i--- ---- ij

في المثال (٧٧) لا يراقب بالضرورة فاعل المصدر من قبل الفاعل و ان كان الفعل من افعال مراقبة الفاعل. ان التأويل المرغوب فيه سيحصل بواسطة القراءة البرغماتية (pragmatic) اي القراءة المقامية في الخطاب (discourse) فهذا المشكل الدلالي هو الذي يجب لنظرية المراقبة ان تحدده.

أخيرا يمكن ان نستنتج مما تقدم النتائج التالية :

أ) ان المراقبة المحلية تتحدد بواسطة افعال مراقبة الفاعل و افعال مراقبة المفعول . و افعال المراقبة تحتم ان يكون فواعل و مفاعيل فضلاتها الحملية مراقبة محليا.

ب) ان افعال مراقبة الفاعل تشتمل على افعال ناقصة مثل (كان) و أخواتها و غيرها من الافعال مثل افعال التمني او (وعد) و (حاول) ...الخ و كذلك تفرع مقوليا فضلات حملية للفاعل.

ج) ان افعال مراقبة الفاعل تخص مراقبة محلية بين فاعل الفضلة الوصفية اي الضم و الفاعل الرئيسي. و يجب للضم ان يتطابق مع الفاعل في العدد و الجنس و النوع.

د) ان افعال مراقبة المفعول تشتمل على افعال القلوب مثل (ظن) و أخواتها و افعال اخرى مثل (أقنع) و (أمر) و (أذن) ...الخ.

ه) ان افعال مراقبة المفعول تخص مراقبة محلية بين فاعل الفضلة الوصفية و المفعول الرئيسي. و كذلك يجب للضم ان يتطابق مع المفعول في جميع الصفات.

و) ان افعال المراقبة مثل افعال التمني (أراد) (أحب) (رجا) و افعال اخرى (وعد) (حاول) (هدد) ...الخ تأخذ مركبا مصدريا او مقولة مَصْ فضلة حملية، و تجعل فاعل المركب المصدري اي الضم يراقب من قبل الفاعل الرئيسي و افعال المراقبة مثل : (اقنع) و (أمر)...الخ تأخذ ايضا مركبا مصدريا او مقولة مَصْ فضلة حملية، وتجعل فاعل المركب المصدري يراقب من قبل المفعول الرئيسي. و هذه المراقبة تختلف عن المراقبة المحلية التي تتم مع افعال ناقصة و افعال القلوب في كونها لا تخضع دائما للقيود الدلالية لعدم المطابقة التركيبية.

ز) ان الموقع القابل للمراقبة يجب ان يكون فارغا و معمولا فيه في متناول العنصر المراقب. و هذا لا يجوز لاي عنصر صريح ان يظهر في الموقع القابل للمراقبة. و كذلك العنصر غير الفارغ الذي يقوم بوظيفة غير وظيفة الفاعل لا يمكن ان يكون هو المراقب في هذا النمط من المراقبة بموجب المبادىء التي تنتظمها. كما في الأمثلة التالية : (١٩)

٧٨) * كان زيد أعرفه.

٧٩) * بدأ زيد يلعب أخوه.

---

(١٩) انظر : " اللسانيات و اللغة العربية " لعبد القادر الفاسي الفهري ٢ / ص ٤٢.

٨٠) * كان زيد يلعب اخوه.

٨١) أ) * بدأ زيد ينتقده عمرو.

ب) * كان زيد ينتقده عمرو.

ج) * ظل زيد ينتقده عمرو.

لقد تناولنا حتى الآن المراقبة المحلية المعتمدة على معلومات افعال المراقبة . و بالاضافة الى ذلك فان هناك نوع آخر من الراقبة المحلية وهو ما يسمى بالمراقبة المحلية البنيوية (Structural Local Control) . فالمراقبة المحلية البنيوية تعتمد على المعلومات البنيوية في تحديد المراقبة بين الصم و مراقبه. و نجد مثال على ذلك الصفات الملحقة .

ان الصفات في حال ملحقة هي غير ضرورية لسلامة البنية الوظيفية للجملة وهي لا تنتمي، كذلك ، للبنية الحملية للفعل. ولكن فاعلها يراقب محليا بواسطة المعلومات البنيوية . لننظر الى الامثلة التالية :

٨٢) قال مصطفى ضاحكا (ضم)

i-----   i---

٨٣) راح مصطفى يعول وهو سكران (صم) تماما.

i----   i----

٨٤) أجاب عمروهو يضحك (ضم)

i——   i---

٨٥) أطلع الطبيب على النتيجة فاركا (صم) يديه .

i---   i----

في (٨٢) و (٨٣) نجد فواعل الصفات الملحقة (صم) (٢٠) تراقب محليا من قبل الفاعل الرئيسي دون الانجاء الى افعال المراقبة. وهو ما لا نجده في المراقبة المحلية ذات افعال المراقبة. فالمراقب الممكن لفاعل الصفة الملحقة يتحدد بنيويا.

---

٢٠) فاعل الصفة الملحقة يربط بصاحب الحال في النحو العربي. لان الحال يذكر لبيان هيئة صاحبها .

في نفس الاطار ، نجد فواعل الصفات الملحقة في (٨٤) و (٨٥) تراقب محليا بنيويا من قبل الفاعل الرئيسي دون الالتجاء الى أفعال المراقبة .

الا ان فاعل الصفة الملحقة ليس دائما قابلا للمراقبة المحلية . بل انه قابل للمراقبة غير المحلية. اذ النظر الى كون فاعل الحال ليس له مراقب محدد يقودنا الى جانب آخر من فاعل الصفة الملحقة.

٢.٢) المراقبة غير المحلية (Non Local Control)(٢١)

يتحدد أول اختلاف اساسي بين المراقبة المحلية و المراقبة غير المحلية في ان المراقبة المحلية تخص الاحالة المحددة بين الضم و مراقبه. في حين ان المراقبة غير المحلية لا تخص الاحالة المحددة. ففاعل الفضلة في المراقبة المحلية له مراقب واحد محدد مع افعال المراقبة وهو اما مفعول الفعل الرئيسي او فاعل هذا الفعل.

في مقابل ذلك ، يسلك فاعل الصفة الملحقة في المراقبة غير المحلية سلوكا مغايرا. اذ ليس له مراقب محدد. كما يبين ذلك المثالان التاليين :

٨٦) قال مصطفى لعمر ضاحكين.

٨٧) لقي مصطفى زيدا مبتسمين.

يفصح المثالان (٨٦) و (٨٧) عن التباس دلالي لان هناك القراءات المختلفة

---

٢١) توافق خصائص المراقبة المحلية خصائص ما يسمى تبعا لبريزنن (Bresnan) المراقبة الوظيفية (Functional Control) أما الخصائص المراقبة التي نصادفها مع الاحوال فتوافق المراقبة العائدية. (Anaphoric Control) .

أنظر : Bresnan " Control and complementation " Linguistic Inquiry 13 1982

أكثر من قراءة ممكنة اذ المراقب لفاعل الصفة يحتمل ان يكون فاعل الفعل الرئيسي أو مفعوله.

و حين يتواجد حالان في مركب عطفي يمكن ان يراقب كل منهما مراقبان متغايران. و هذا النمط من المراقبة غير موجود في المراقبة المحلية. لنتأمل المثالين التاليين :

٨٨) لقيت زيدا راكبا و راجلا.

٨٩) ظن زيد عمرا راكبا و راجلا.

من بين القراءات الممكنة للجملة (٨٨) تلك التي يكون فيها فاعل الركوب هو الضمير اي الفاعل المدمج (أنا) أو (زيد) و فاعل الرجل (زيد) أو (أنا) . اذ يجوز ان احد الملتقين راكبا و اللآخر راجل دون تحديد المراقب. و كذلك الجملة تقبل تأويلا آخر وهو ان فاعل الركوب و الرجل (زيد) أو (أنا) . و هذا ما نسميه التأويل غير المحدد. و نلاحظ ان التاويل غير المحدد غير ممكن في المثال (٨٩) و انما التأويل الوحيد الممكن هو التاويل الذي يراقب فيه المفعول (عمرا) فاعل (راكب) وفاعل(راجل) في نفس الوقت. لان الصفتين تنتميان للفضلة الحملية للمفعول.

و هكذا يجوز ان تأخذ الاحوال مفسرات مبعثرة بخلاف الفضلات الحملية.

و المفسرات المبعثرة مفادها ان مراقب فاعل الحال ليس واحدا بل هو متعدد و ليس له وظيفة نحوية واحدة. بل تتعدد وظائفه النحوية. كما تبين ذلك الامثلة التالية :

٩٠) أ) لقى مصطفى عمرا مبتسمين (ضم)

ij -- ----- i--j-----

ب) مصطفى لقى عمرا مبتسمين (ضم)

ij--- ---- i--- j-----

٩١) أ) * ظن مصطفى عمرا منهمكين (ضم)في العمل.

ij —— -----i---j———

ب) * مصطفى ظن عمرا منهمكين (ضم) في العمل.

ij —— ----i--- j———

أخيرا نستطيع ان نستخلص مما تقدم النتائج التالية :

أولا : المراقبة غير المحلية تتناول خصائص المراقبة المتعددة بين فاعل الصفة الملحقة (الحال) و مراقبه.

ثانيا : الصفات الحال تنتمي الى المراقبة المحلية البنيوية من جهة و تنتمي الى المراقبة غير المحلية من جهة اخرى. ففي المراقبة المحلية البنيوية لا بد من الصفات الحال ان تراقب بنيويا من قبل فاعل الفعل الرئيسي لا غيره.
و اذا كان هناك عنصر غير الفاعل مثل المفعول به فان الصفات الحال تدخل في المراقبة غير المحلية.

ثالثا : موقع فاعل الصفة الملحقة في المراقبة غير المحلية يجب ان يكون فارغا و معمولا فيه. و اذا كان هذا الموقع يمتلىء بالمقولة المعجمية ذات مضمون صوتي فان الصفة الملحقة تأخذ فاعلها. حيث فاعل الصفة يجب ان يكون مرفوعا و ان ياخذ ضميرا يعود الى مفسره. كما هو الحال في الامثلة التالية :

٩٢) أ) قال مصطفى لعمرو مبتسما.
ب) قال مصطفى لعمرو مبتسما وجُهه.

٩٣) أ) لقيت عمرا منهمكا في العمل.
ب) لقيت عمرا منهمكة روحُه في العمل.

فهذه الامثلة تقترح نوعين اثنين من الصفات الاحوال . لنتأمل الامثلة التالية :

٩٤) أ) لقيت عمرا منهمكة روحه في العمل.
ب) لقيت عمرا منهمك الروح في العمل.

٩٥) أ) * لقيت عمرا منهمكا روحه في العمل.
ب) * لقيت عمرا منهمكة الروح في العمل.

النوع الاول هو صفة حال تأخذ فاعلا معجميا كما في (٩٤-أ) و الثاني هو صفة حال تأخذ فاعلا فارغا اي الضم المضمس في البنية الوظيفية للحال كما في (٩٤-ب) ان العلاقة بين هذين التركيبين تعتبر عند النحاة القدامى متكافئة دلاليا. اذ يتلقى الفاعل المنطقي للصفة اعراب الرفع و اعراب الجر. وهو يدعو الى النظر في الخلاف التركيبي بينهما، وهو ان النوع الاول من الصفة الحال مركب وصفي يتألف من الصفة و فاعلها و الثاني هو الاضافة اللفظية (٢٢).

في الجملة (٩٤-أ) يعتبر (روح) فاعلا للصفة (او قائما مقام الفاعل) و ياخذ بالتالي اعراب الرفع، و يتضمن هذا الفاعل ضميرا متصلا يحيل على (عمر) بموجب سلامة البناء. و في المقابل هذا لا يمكن ان يحلل (روح) في (٩٤-ب) كفاعل اذ لو كان (روح) فاعلا لكان يجب ان يكون مرفوعا و ياخذ ضميرا متصلا محيل على الموصوف فبدون هذا الضمير لا يمكن للجملة ان تستقيم كما في (٩٦) :

---

(٢٢) الاضافة اللفظية تسمى اضافة غير محضة وهي التي لا يستفيد بها المضاف تعريفا ولا تخصيصا. و يغلب فيها ان يكون المضاف اسما مشتقا عاملا في المضاف اليه وزمنه للحال. أو الاستقبال او الدوام. بينما الاضافة المعنوية (او الاضافة المحضة) هي ما كان فيها الاتصال بين المضاف و المضاف اليه قويا او هي التي يستفيد فيها المضاف تعريفا او تخصيصا.

٩٦) * كان زيد حسن الوجهِ.

و كذلك ثمة معطى آخر يدعم الفكرة التي تقضي بان المركب الاسمي المجرور لا يكون فاعلا. فلو كان كذلك فما نتوقعه هو ان تطابق الصفة من جهة الجنس على الاقل الاسم المجرور اي فاعلها. و الحال ان لا تطابق في (٩٤-ب) . و ان كان هذا التطابق ضروريا فانه يخرج جملة غير نحوية كما في (٩٥-ب) . و هكذا لا يكون الاسم المجرور في (٩٤-ب) فاعلا للصفة. فالروح وقع فوق الضم و يأخذ مكانه في قولك : « كان زيد حسن الوجه » لاستحالة حسن وجهِهِ فلام التعريف تعوض الضمير. بذلك يمكن افتراض ان الضم يضمن في البنية الوظيفية للحال في (٩٤-ب) باعتباره ليس له محل في الاعراب.

و كذلك مما تختلف فيه الصفة الحال في (٩٤-أ) عن الصفة الحال في (٩٤-ب) ان الاول اقوى مراقبة محلية من الثاني لان الاول له فاعل معجمي يأخذ ضميرا يعود على مفسره. بينما الثاني ينعرض بكامله على المراقبة غير المحلية. ففي (٩٤-ب) تتعدد الخصائص الاحالية بين فاعل الصفة و مراقبه.

اما المثالان (٩٥-أ) و (٩٥-ب) فهما لاحنان بهذا الصدد فالمثال (أ-٩٥) لاحن باعتبار ان الصفة لا تطابق فاعلها في الجنس و المثال (٩٥-ب) لاحن لان الصفة لا تطابق الموصوف في الجنس. و لكن اذا كان الموصوف مؤنثا فان الجملة مستقيمة.

٩٧) لقيت بثينة منهمكة الروح في العمل.

نستخلص اذن ان فاعل الصفة لا يمكن ان يرد مجرورا. و كذلك يمكن ان نفرق بين الفضلة الوصفية ذات الضم و الفاعل المعجمي و الصفة الحال دات الضم و الفاعل المعجمي :

(٩٨

أ) كان مصطفى مصابا (ضم) بالمرض البرجوازي.

أ----- ------- أ

ب) حسب مصطفى بثينة مصابة (ضم) بالمرض الخطير.

أ--- -------أ

ج) كان مصطفى مصابا قلبه بالمرض المجهول.

أ---- -----أ

د) حسب مصطفى بثينة حسنا قلبها.

أ-- ----أ

ه) كان مصطفى حسن الوجه.

أ---- ------أ

(٩٩

أ) لقيت مصطفى منهمكة روحه في العمل.

أ--- --------أ

ب) لقيت مصطفى متوتر الاعصاب.

ج) وجد مصطفى بثينة رافعة رأسها عن الدبة.

أ---------أ

د) وجد مصطفى بثينة رافعة الرأس في الدبة.

ان الامثلة في (٩٨) تبين الخصائص الاحالية بين الضم في الفضلة الوصفية و مراقبه و بين الضمير المتصل في الفاعل المعجمي لصفة في الفضلة الوصفية و مفسره ، خاصة ، في المثال (ه) يضمن الضم في البنية الوظيفية للفضلة الوصفيـة. و الامثلـة فـي (٩٩) تـدل علـى الصفـات الاحوال ذات الضم و الفاعل المعجمي حيث نجد ان الصفة الملحقة (الحال) ذات الفاعل المعجمي اقوى مراقبة محلية من الصفة الملحقة من غير الفاعل المعجمي.

و لكن في المثالين (٩٩-ج) و (٩٩-د) يختلف الامر لان فعل اليقين مثل (وجد) يسمح للمفعول بان يربط الصفة الملحقة. على هذا يراقب الضم المضمن في البنية الوظيفية للحال في (٩٩-د) من المفعول (بثينة) و لا نقول :

١٠٠) * وجد مصطفى بثينة رافع الرأس عن الدبة .

رابعا : المراقبة غير المحلية لا تحدد خصائص المراقبة المتعددة لفاعل الصفة الملحقة (الحال) فقط بل تحدد ايضا خصائص المراقبة لفاعل المركب المصدري كما هو الحال في (١٠١) و (١٠٢):

١٠١) يريد مصطفى الخروج(ضم.)

i ----- ij ---

١٠٢) هدد مصطفى عمر بالقتل(ضم.)

i ----- ij ---

لا يأخذ فاعل المركب المصدري في (١٠١) و (١٠٢) مراقبا محددا. اذ يمكن لفاعل المركب المصدري ان يراقب من (مصطفى) او غيره من الاشخاص. و لكن هناك قيد سلامة البناء نسميه ب « سلمية المراقبة » و معناها ان التاويل الاقرب هو عودة الضم الى اقرب مفسر منه. قاعدة المراقبة هنا قاعدة التقارن أولاو الا عدم التقارن و لا يذهب الى الابعد الا اذا وجد سياق القول ما يدعو الى ذلك.

٣ نظرية المراقبة في العربية

لقد ناقشنا حتى الآن ، الضم في اطار نظرية المراقبة ولا نظرية الربط و السبب فيه كما رأينا سابقا هو ان الضم مربوط من جهة و حر من جهة اخرى. و لتشومسكي في العموم اسباب نظرية دفعته الى تصنيف الربط الى منظومتين منفصلتين :

« منظومة الربط » التي انتجت نظرية الربط و « منظومة المراقبة » التي انتجت نظرية المراقبة.

هذه الاسباب النظرية التي أتت ب « مبرهنة الضم » ناتجة بدورها عن التضارب الذي احدثه التشابه بين خصائص العائد في الضم و خصائص الضمير في الضم و الخصائص الاخرى التي تجعله غير واقع تحت قيد جزيرة المرفوع (N.IC) . و التضارب خاصة بين صفة العائدية و صفة الضميرية. لذا كان من اللازم في هذه النظرية ألا يعتبر الضم معمولا فيه. و ان يعتبره بدون مقولة عاملة . [هذا يمكنه من ان يرتبط بما شاء] . و لكن القضية رغم هذا لم تحل . فالتشابه كبير بين نظرية المراقبة و نظرية الربط خاصة في العربية لان الضم في العربية معمول فيه في موضع يسقط مقولياااي موضع فاعل الفضلة الوصفية او موضع فاعل المركب المصدري. لاحظ ان الصفة تعمل في فاعلها و المصدر يعمل في فضلته الاسمية اي المضاف اليه. و يعني هذا ان الفعل في اللغة العربية هو عامل في الفاعل.وبالنظر الى ان الصفة و المصدر مشتقات الفعل,من الطبيعي ان هذه المقولات تعمل في فصلاتها.

اما قضية مبرهنة للضم : « الضم غير معمول فيه » ترجمها من جديد كالتالي :

قاعدة الضم :

١٠٣) اذا كان الفاعل معمول الصرفة فان الضم غير معمول فيه.

واذن فاذا كان الفاعل تحت عمل الفعل لا عمل الصرفة فان الضم معمول فيه . و ينتج عن ذلك ان العربية في حاجة الى عدم التمييز بين نظرية الربط و نظرية المراقبة. و الاحسن ان نفكر في ما يجمعهما اكثر مما نفكر في ما يفصلهما. اذ ينبغي لنظرية المراقبة ان تكون حالة خاصة من حالات الربط. فعلينا ان نتخلص من بعض الزوائد و منها « افعال المراقبة » اذ لا معنى لافعال المراقبة في امثلة من صنف :

١٠٤) عمر شاعر.

١٠٥) عمر في الدار.

بل نحن في حاجة الى علاقات دلالية نحوية اقوى تفسر خاصية (١٠٤) و منها تتحول الى (١٠٥) و الى (١٠٦) :

١٠٦) عمر كريم.

فالى (١٠٧) و (١٠٨)

١٠٧) كان عمر كريما.

١٠٨) ظننت عمر كريما

و هكذا يمكن صياغة قاعدة الضم في العربية كما يلي : (٢٣)

١٠٩) الضم في العربية معمول فيه فله مقولة عاملة.

اذا قبلنا قاعدة الضم في العربية (١٠٩) فانه يستدعى البحث عن مبادىء عامة تالية:

أ) التوحيد بين الضم الكبير و الضم الصغير باعتبارهما معمولا فيهما.

ب) ادماج خصائص الضم الاحالية في نظرية الربط اي القيد الربطي للمضمر.

ج) توسيع مبادىء الربط الثلاثة لكي نتناول الضم في القيد الربطي للمضمر.

د) تجاوز التصنيف التقابلي [+ عائد + مضمر](٢٤)

---

٢٣) الواقع يصعب الاحتفاظ بالمبدأ الذي يقر بان الضم غير معمول فيه في جميع اللغات. في اللغة الكورية مثلا موضع الضم معمول فيه.

٢٤) من الطبيعي ان تجد النظرية التوليدية نفسها في هذا المأزق ما دامت نظريتها للضم تنطلق من تصنيف تقابلي [+ عائد + مضمر]قائم على حدس معجمي غير مدعم نحويا.

خلاصة القول ان تحديد خصائص الضم الاحالية يتم في نظرية الربط حسب قاعدة الضم في العربية و القيد الربطي للمضمر لا يحدد خصائص الضم فقط بل يحدد ايضا خصائص الضم الصغير و في الواقع نجد ان الضم في (١١٠) و (١١١) حر في مقولته العاملة و يشترك احاليا مع مفسره داخل الجملة طبقا لوظيفة الضمير العائدية :

١١٠) أ) كان مصطفى مريضا(ضم) بالمعنى المألوف.

i ----- i ---

ب) أذن الطبيب عمر بشرب(ضم)الخمور الجيدة.

i--- i---

١١١) أ) طلب عمر من الطبيب الاذن بالخروج (ضم.)

i--- i---

ب) طلب عمر من الطبيب الاذن للمريض بالخروج (ضم)

i----- i --

← طلب عمر من الطبيب الاذن بخروج المريض.

أخيرا يمكن القول ان نظرية المراقبة في العربية تندرج في نظرية الربط و ان الضم و خصائصه الاحالية تقع تحت القيد الربطي للمضمر في نظرية الربط .

خاتمة البحث

الخاتمة

تناول هذا البحث دراسة تحليلية لتركيب الجملة العربية و طرق الربط فيها في ضوء النظرية التوليدية التحويلية . و حاول الكشف عن الصفات الكلية التي تشترك فيها اللغة العربية مع اللغات الأخرى و كذلك تحديد الصفات الخاصة أي البرامترات . و من أجل ذلك فقد تبنينا نظرية العمل و الربط كطريقة التحليل و فسرنا الظواهر التركيبية في الجملة العربية تفسيرا مبدئيا و حددنا الخصائص الاحالية ، و ذلك من خلال نسق المبادىء الأساسية مثل مبدأ العقد الفاصلة ، مبدأ الحالة الاعرابية و مبدأ العلاقة المحورية و مبدأ الربط ، خاصة ، ركزنا على مبدأ الربط بسبب أهميته في نظرية العمل و الربط .

و أضيف الى ذلك فاننا ناقشنا مبدأ المراقبة في اللغة العربية مناقشة مستفيضة و اقترحنا نظرية المراقبة الجديدة في اللغة العربية .

ان هدف اللذي سعينا اليه في هذا البحث هو تطبيق النظرية اللسانية الحديثة أي النظرية التوليدية و التحويلية بمبادئها الأساسية و و تعقيداتها التي لا تنتمي الى لغة معينة على اللغة العربية . هذا التطبيق لا شك في أنه سيطرح مشكلات و قضايا تجعلنا نتساءل حولها و نفكر بها من أجل تطوير المفاهيم العامة في النظرية اللسانية العالمية و من أجل ضبط طبيعة التراكيب العربية في الوقت نفسه، أي وضع نظرية لسانية عربية حديثة .

في هذا الاطار، يمكن ان نستنتج من دراسة لتركيب الجملة العربية و طرق الربط فيها الحقيقتين التاليتين :

أ) ان نظرية العمل و الربط تتيح تحليلا موحدا للظواهر التركيبية للجملة العربية و طرق الربط ، استنادا الى نسق المبادىء الأساسية و القواعد .

كما بينا سابقا ان نسق المبادىء الاساسية و القواعد تتصف بالنظامية المضبوطة و الدقيقة ذات البنى البيولوجية الفطرية و تحدد البرامترات أي الصفات الخاصة في اطار النحو الكلي.

أو بعبارة أخرى ان الأنحاء الخاصة تتحدد طبقا لقيمة البرامترات التي يسمحها نسق المبادىء الأساسية و القواعد تحت التأثر ببعض التجارب المعينة التي تعين على صياغة اللغة بشكل تام. منها ، مثلا ، تحديد العقد العاصلة و حذف مقولة الحاجز المطلق للعمل و تحديد العلاقة بين الرأس و الفضلة . أي صدر الرأس أم صدر الفضلة و تحديد المط (AGR) و اسقاط ضمير الفاعل و طرق الربط ... الخ . و اذا كانت تتحدد قيمة البرامترات فان النحو النواة (Core Grammar) في لغة معينة يتكون .

على هذا ، تبين لنا ان تركيب الجملة العربية و طرق الربط فيها يشترك مع اللغات العالمية في الصفات العامة من جهة ، و يختلف عنها في الصفات الخاصة من جهة أخرى ، اذن يمكن ان نلخص الصفات العامة و الصفات الخاصة لتركيب الجملة العربية و طرق الربط على النحو التالي :

١) ان الجملة العربية تتولد بقاعدة مقولية تالية من خلال نظرية –س :

أ) $\overline{\text{ف}}$ ---> ف + م ا + (أ)

$\overline{\overline{\text{ف}}}$ ---> (مخصص) + $\overline{\text{ف}}$ + (ملحق)

ب) $\overline{\text{مص}}$ ---- مص + { $\overline{\overline{\text{ف}}}$ / $\overline{\overline{\text{مص}}}$ }

$\overline{\overline{\text{مص}}}$ ---- بؤرة + $\overline{\text{مص}}$

٢) ان اللغة العربية هي لغة ذات نمطين : نمط الجملة الفعلية ف + فا + مف، و نمط الجملة الاسمية بؤرة (المبتدأ) + مص (الخبر) (تركيب التعليق الحملي).

٣) ان الفعل في الجملة الفعلية يعمل في الفاعل و المفعول في حيز ف باعتباره الرأس ، بينما المص في الجملة الاسمية و الاستفهامية يعمل في البؤرة و ف باعتباره الرأس . و هكذا فان اللغة العربية مبدأ صدر الرأس (Head-First) خلافا للغات الاخرى التي لها مبدأ صدر الفضلة منها اللغة الكورية و اللغة اليبانية ... الخ .

٤) ان الحملة العربية تسقط ضمير الفاعل في صيغة الفعل في التراكيب التي ليس فيها الفاعل الظاهر و ضمير الفاعل في صيغة الفعل يمثل الضم الصغيرة (pro) الذي يسقط في الصورة الصوتية ، و من هنا الضم الصغير يقوم بوظيفة الفاعل أى ان الجملة العربية لها برامتر سقوط الضم الصغير (pro - drop parameter) كما في الايطالية و الاسبانية و هكذا فان ضمير الفاعل له وظيفة احالية موضوعية .

٥) ان قاعدة حركة – ألف في الجملة العربية تفسر انطلاقا من نسق المبادىء الأساسية ، على سبيل المثال، حركة المركب الاسمي في البنية المبنية للمجهول و البنية الصاعدة تفسر من خلال مبدأ الحالة الاعرابية و مبدأ العلاقة المحورية . أي ان المركب الاسمي يتحرك من موضع من غير حالة اعرابية الى موضع غير محوري بشكل التبديل ، بينما المركب الاستفهامي يتحرك من موضع موسوم بالحالة الاعرابية الى موضع غير محوري بشكل الالصاق بالمص .

٦) ان حركة – ألف في الجملة العربية تحترم القيود السياقية التي اقترحها تشومسكي (١٩٧٣- ١٩٧٧) ، وهي قيد التحتية و قيد الجملة المصرفة زمنيا و قيد الفاعل المعين . و انما تختلف العقد الفاصلة في العربية عنها في الانقليزية أي ان العقد الفاصلة في العربية هي م ا، م ح ، ج ،ج̄ ،ج̿ ، و مقولة ج̄ ليست دائما فاصلة اذا كانت تعمل في مص أفعال الحسور (أراد. حسب. عد . ظن . خال ... الخ) . و كذلك ليست فاصلة اذا كان يستفهم عن البؤرة في الجملة الاسمية ذات التعليق الكوني .

٧) ان حذف المقولة الحاجزة للعمل في الجملة العربية يتعلق باختلاف بين المص العنصري الظاهر و المص المقولي الفارغ ، مثلا ، تحذف مقولة ج̿ في بنية س اذا و اذا كان فقط يرأسها المص العنصري في البنية العميقة ، بينما اذا كان يرأس المص المقولي الفارغ مقولة ج̿ في البنية العميقة فان ج̄ و ج̿ و المص المقولي الفارغ تستبدل ب ج في البنية العميقة . و جدير بالذكر ان حذف المقولة الحاجزة أو تبديلها يسمح اسناد الاعراب الى الفضلات. و هذا الاعراب اعتبره تشومسكي كليا بالنظر الى ان كل اللغات التي لها افعال مثل اعتقد ، ظن ، يبدو ... الخ تسند اعراب الى المركب الاسمي باختراق حد المقولة الحاجزة .

٨) أخيرا، فان نظرية الربط لا تحدد الخصائص الاحالية بين العناصر اللغوية (العائد ، المضمر ، التعبير المحيل) في الجملة العربية فقط ، بل انها تقيد الحركة التركيبية مثل حركة المركب الاسمي و حركة المركب الاستفهامي بمعنى ان أثر المركب الاسمي عائد فارغ و أثر المركب الاستفهامي تعبير محيل فارغ . و يعني هذا ان كل القيود النحوية على التحويلات تتمحور على القيود الربطية في نظرية العمل و الربط .

في هذا الاطار بينا ان العائد الذاتي في العربية ينتج أصلا عن وظيفة الضمير العائدية ، ذلك من أجل تفسير خصائص العائد الاحالية في مقولته العاملة .

بخصوص مفهوم المقولة العاملة ، تبنينا منهج " معرفة اللغة " (١٩٨٧) . أي أن المقولة العاملة هي بنية وظيفية تامة دنيا تتضمن العامل و تحترم القيود الربطية باعتبارها جملة أو مركبا اسميا ذا فاعل منطقي .

أخيرا، ناقشنا الضم (PRO) في الجملة العربية و اقترحنا قاعدة الضم في العربية كالآتي :

- الضم في العربية معمول فيه .

ينتج عن ذلك ان العربية في حاجة الى عدم التمييز بين نظرية الربط و نظرية المراقبة لان الضم في العربية له مقولة عاملة و ينتمي الى القيد الربطي للمضمر في نظرية الربط ، و خاصية الضم هذه تخا الضم في الانقليزية في كونه غير معمول فيه .

ب) لقد رأينا في الفصل الأول من الباب الثاني المبادىء العامة للنظرية اللسانية العربية للتراكيب التي كان قد وضعها النحويون و البلاغيون العرب القدامى و كشفنا عن الجوانب التحويلية من النحو العربي القديم من خلال اعادة النظر فيه من جهة النظرية التوليدية و التحويلية ، من ضمنها قضية الأصلية و الفرعية في اطار التأويل و الحذف و الزيادة و اعادة الترتيب (تقديم العناصر اللغوية و تأخيرها في التركيب) في اطار التقدير و قضية العامل.

الواقع ان هذا الشيء مهم جدا من أجل المبادىء العامة للنظرية اللسانية العامة و ذلك لان النظرية اللسانية العربية القديمة يمكن أن تقدم بعض الحقائق المهمة لتطوير نظرية التراكيب العامة من جهة و تطوير نظرية التراكيب العربية من جهة أخرى .

ان هذه الحقائق العربية التركيبية و الدلالية و التي يمكن ان توافق المبادىء العامة للتراكيب في النظرية التوليدية و التحويلية هي دليل واضح على امكانية وضع نظرية لسانية موحدة معتمدة على المواد اللغوية الاخرى . و على هذا فان أية لغة ينبغي ان توصف و تشرح من خلال النحو الكلي و النحو الخاص .

لاحظنا من خلال بحثنا هذا ان نظرية العمل و الربط هي أكثر كفاءة و قدرة لتحليل تركيب الجملة العربية و طرق الربط فيها، و كذلك ان النظرية اللسانية العربية الحديثة يجب ان نستفيد من النظرية اللسانية العربية و النظرية اللسانية الحديثة معا ، بالنظر الى ان النظرية اللسانية العربية تمثل الحقائق التركيبية و الدلالية وهي حقائق مهمة جدا لتطوير المفاهيم العامة في النحو الكلي .

فبقدر ما نصف و نفسر المفاهيم المتعلقة بتراكيب الجملة العربية و طرق الربط فيها بقدر ما نسهم في تطوير النحو الكلي .

أخيرا، نأمل ان تجري الدراسات المتعاقبة التي تتابع هدف هذا البحث و تصحح الهنات غير القليلة في هذا البحث ، و مرة أخرى ، نتقدم بأخلص الشكر و التقدير الى الأستاذ صلاح الدين الشريف لما قدمه من النصائح و الاعانة لاتمام هذا البحث .

المراجع و المصادر

المصادر و المراجع العربية

- مصادر البحث

١) نجيب محفوظ : **الشحاذ ، تونس ، الدار التونسية للنشر ١٩٨٨.**

- المراجع حول نظرية تشومسكي اللغوية

أولا : الكتب

١) خليل ، حلمي : **نظرية تشومسكي اللغوية (ترجمة : Chomsky : John Lyons)** اسكندرية . دار المعرفة الجامعية ١٩٨٥.

٢) خرما، نايف : **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة** .ط ٢ الكويت . عالم المعرفة. ١٩٧٨ .

٣) الخولي، محمد علي : **قواعد تحويلية للغة العربية** . ط١ . الرياض دار المريخ . ١٩٨١

: **دراسات لغوية** . الرياض . دار العلوم للطباعة و النشر . ١٩٨٢

٤) الراجحي ، عبده : **النحو العربي و الدرس الحديث** . بيروت. دار النهضة العربية ١٩٧٩.

٥) زكريا ، ميشال : **الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية** (النظرية الألسنية)

الألسنية التوليدية و التحويلية . و قواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)

ط٢ . بيروت. المؤسسة الجامعية للدراسات و النشور و التوزيع . ١٩٨٦.

الألسنية (علم اللغة الحديث) . المبادىء و الأعلام الألسنية (علم اللغة الحديث). قراءاة تمهيدية.

ط١ . بيروت. المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع . ١٩٨٠.

٦) السيد، حبري ابراهيم : **تشومسكي. فكره اللغوي و آراء النقاد فيه** ط١مصر. دار المعرفة الجامعية ١٩٨٩.

٧) طحان ، ريمون : **الألسنية العربية** (٣.٢.١) بيروت. المكتبة الجامعية . دار الكتاب اللبناني ١٩٨١

٨) عبادة، محمد ابراهيم : **الجملة العربية** . (**دراسة لغوية و نحوية**) الاسكندرية . منشأة المعارف .١٩٨٨ .

٩) عبد التواب ، رمضان : **المدخل الى علم اللغة** . القاهرة . مكتبة الخانجي . ١٩٨٢.

١٠) عبده، داود : **أبحاث في اللغة العربية.** ط١ . بيروت مكتبة لبنان . ١٩٧٣.

١١) غالي، محمود : **أئمة النحاة في التاريخ.** جدة. دار الشروق ١٩٧٦.

١٢) الفاسي الفهري،عبد القادر: **اللسانيات و اللغة العربية** (٤.٣) ط١ الدار البيضاء. دار نوبقال ١٩٨٥.

١٣) كريم زكي ، حسن الدين : **أصول تراثية في علم اللغة.** ط٢. القاهرة. مكتبة الانجلو المصرية .١٩٨٥ .

١٤) مرتضى،جواد باقر : **جوانب من نظرية النحو** (ترجمة Chomsky Aspects of the Theory of syntax) . البصرة . جامعة البصرة .١٩٨٣

١٥) المسدى، عبد السلام : **اللسانيات و أسسها المعرفية** .تونس المكتبة الفلسفية. الدار التونسية للنشر . ١٩٨٦.

١٦) الموسى، نهاد : **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث** ط١ .بيروت. المؤسسة العربية للدراسات و النشر .١٩٨٠.

١٧) نحلة،محمود أحمد : **مدخل الى دراسة الجملة العربية** بيروت . دار النهضة العربية .١٩٨٨

١٨) الوعر، مازن : **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية** ط١ . دمشق . طلاسدار. ١٩٨٧.

: **قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث** ط١ . دمشق . طلاسدار. ١٩٨٨.

١٩) ياقوت، أحمد سليمان : **في علم اللغة التقابلي (دراسة تطبيقية)** ط١. الاسكندرية. دار المعرفة الجامعية . ١٩٨٥

٢٠) ياقوت، محمد سليمان : **قضايا التقدير النحوي بين القدماء و المحدثين** . القاهرة. دار المعارف .١٩٨٥.

ثانيا : الدوريات

١) بدوي، السعيد : **التراكيب النحوية** " المجلة " مج ١٠ / ع ١٩٦٦/١١٩ . ص١١٧-١٢٠

٢) جون سيرول : **تشومسكي و الثورة اللغوية**. مقال مترجم في مجلة " الفكر العربي " . معهد الانماء العربي طرابلس ليبيا .ع ١٩٧٩/٩٤٧.

٣) حسن، بمام : **اعادة وصف اللغة العربية ألسنيا** " أشغال ندوة اللسانيات و اللغة العربية، مركز الدراسات و الأبحاث الاقتصادية و الاجتماعية "تونس . ديسمبر ١٩٧٨. نشر ١٩٨١ .ص ١٤٥-١٨٤

٤) خرما، نايف : **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة** ط٢ . الكويت. عالم المعرفة .١٩٧٩.

٥) الخولي، محمد علي : **النظرية التحويلية و اللغة العربية** " دراسات " . الرياض ع١/ ١٩٧٧. ص ١٩٥-٢٠٨.

٦) زكريا، ميشال : **التطور الذاتي في الألسنية التوليدية التحويلية** " الفكر العربي المعاصر " ، بيروت، ع ٢٥/مارس أفريل .١٩٨٣ . ص ١٥-٢٥.

٧) الشايب، محمد : **المدرسة التوليدية التحويلية** . "أهم المدارس اللسانية " منشورات المعهد القومي لعلوم التربية ، تونس ، مارس ١٩٨٦ ص ٧٥-٩٣.

٨) عبده، داود : **التقدير و ظاهرة اللفظ** ." الفكر العربي " بيروت .١٣/ع ٨-٩ / جانفي – مارس ١٩٧٩ ص ٦-١٦ .

٩)عمايرة،خليل : **البنية التحتية بين عبد القاهر الجرجاني و تشومسكي** " الفيصل " الرياض ، ع ٧٠/س٢/ جانفي - فيفري ١٩٨٣. ص ٥٧-٦٢.

- : **تشومسكي و مدرسته اللغوية** " الفيصل " الرياض ، ع ٩٦/س٨ /١٩٨٨/ ص ١٠٨-١٠٩

: **النظرية التوليدية و التحويلية و أصولها في النحو العربي** . "مجلة العربية للدراسات اللغويسة " الخرطوم . مج ٤/ع١/أوت ١٩٨٥. ص ٣٥-٤٨.

١٠) عياشي، منذر : **النظرية التوليدية و مناهج البحث عند تشومسكي** . " الفكر العربي المعاصر " بيروت ع ٤٠ / أوت ١٩٨٦ / ص ٣١-٤٤.

١١)الفاسي، الفهري عبد القادر : **اشكال الرتبة و باب الاشتغال. بعض الملاحظات المنهجية.** " تكامل المعرفة " مجلة جمعية الفلسفة بالمعرب. الرباط .ع ٩ / ١٩٨٤ ص ٥٣-٩٢ .

الدلالة النظرية لبعض الظواهر الاحالية في اللغة العربية . وقائع ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية مركز الدراسات تونس . نوفمبر ١٩٨١ ص ٣٧٥-٣٨٩.

: **الربط الاحالي و التطابق و نمطية اللغات** "تكامل المعرفة " . مجلة جمعية الفلسفة بالمغرب ع٩ /١٩٨٤ ص ١٢١-١٤٤.

١٢) الماشطة، مجيد : **نظرية تشومسكي اللغوية. تأليف جون آلان** . " آفاق عربية " س٧/ع٦ /. فيفري ١٩٨٢ . ص ٧٣-٧٥.

: **اللغة العربية و اللسانيات المعاصرة** ، " الأقلام " بغداد . ع٥/س٢٢/ ماي ١٩٨٧ ص ٣٦-٤٦.

١٣) المطلب، محمد عبدو : **النحو بين عبد القاهر و تشومسكي** " فصول " القاهرة، مج ٥/ع١/ ١٩٨٤. ص ٢٥-٣٦.

١٤) الوعر، مازن : **حول بعض القضايا الجدلية النظرية القواعد التوليدية و التحويلية** . تأليف تشومسكي " اللسانيات " الجزائر. ع٦/س ١٩٨٢ .ص ٦٦-٩٣.

: **النظريات النحوية و الدلالية في اللسانيات التحويلية و التوليدية ، محاولة لسبرها و تطبيقها على النحو العربي.** " اللسانيات " الجزائر . ع٦/س ١٩٨٢ .ص٢٣-٦٥.

المراجع العامة

أولا : الكتب

١) **ابن الأنباري** : **الانصاف في مسائل الخلاف** . بيروت. المكتبة العصرية . ١٩٨٧

٢) ابن جني : **الخصائص** . ط ٢ . تحقيق محمد علي النجار بيروت. دار الهدى للطباعة و النشر.

٣) ابن هشام : **مغنى اللبيب** ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد بيروت .دار احياء التراث العربي .

: **شرح شذور الذهب** . تحقيق .محمد محي الدين عبد الحميد. بيروت . المكتبة التجارية .١٩٦٠

٤) ابن يعيش : **شرح المفصل** ط١ . بيروت . عالم الكتب . ١٩٨٨

٥) الاستربادي، رضى الدين : **شرح كافية ابن حاجب** .ط٢ .بيروت دار الكتب العلمية .١٩٧٩

٦) الأنطاكي ، محمد : **المحيط في أصوات العربية و نحوها و صرفها** . ج ٣ بيروت .دار الشرفة العربي

٧) أنيس ، ابراهيم : **من أسرار اللغة** . ط ٧ . القاهرة مكتبة الانجلو المصرية . ١٩٨٥

٨) أيوب عبد الرحمان : **دراسة نقدية في النحو العربي** القاهرة .مكتبة الانجلو مصرية . ١٩٥٧

٩) الجرجاني ، عبد القاهر : **دلائل الاعجاز** . تعليق عليه محمود محمد شاكر . القاهرة .مكتبة الخانجي .١٩٨٩.

١٠) جمال الدين ، مصطفى : **البحث النحوي عند الأصوليين** . بغداد . دار الرشيد . ١٩٨٠

١١) حجازي،محمود فهمي : **مدخل الى علم اللغة** .ط١. القاهرة . دار الثقافة للطباعة و النشر . ١٩٧٨.

١٢) حسن ، تمام : **مناهج البحث في اللغة** ، الدار البيضاء . نشر الثقافة . ١٩٧٩.

: **اللغة العربية و معناها و مبناها** . الدار البيضاء . دار الثقافة .

١٣) حسن ،عباس : **النحو الوافي** ط١ . مصر . دار المعارف . ١٩٧٩.

١٤) الحلواني ، محمد خير : **أصول النحو العربي** . الرباط . الناشر الأطلسي . ١٩٨٣.

١٥) خطابي ، محمد : **لسانيات النص** . ط١ . بيروت . المركز الثقافي العربي . ١٩٩١

١٦) خليل ، حلمي : **العربية و علم اللغة البنيوي** . الاسكندرية . دار المعرفة الجامعية . ١٩٨٨

١٧) الراجحي ، عبده : **التطبيق النحوي** . بيروت . دار النهضة العربية . ١٩٧٩.

: **دروس في كتب النحو** . بيروت . دار النهضة العربية . ١٩٧٥.

١٨) الزجاجي ، أبو القاسم : **الايضاح في علل النحو** . تحقيق مازن مبارك . القاهرة . دار العروبة . ١٩٥٩.

١٩) السافي ، فاضل مصطفى : **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة** . القاهرة مكتبة الخانجي . ١٩٧٥

٢٠) سيبويه : **الكتاب** . ط٣ . بيروت . مؤسسة الأعلمي للمطبوعات . ١٩٩٠

٢١) السيوطي : **همع من الهوامع** . الكويت . دار البحوث العلمية . ١٩٧٧.

٢٢) شوقي ، ضيف : **المدارس النحوية** ط٢ . القاهرة . دار المعرفة . ١٩٧٦.

: **كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي** . تحقيق شوقي ضيف . القاهرة . دار المعارف ١٩٨٢٣

٢٣) عمايرة ، خليل أحمد : **من نحو اللغة و تراكيبها (منهج و تطبيق)** . جدة . عالم المعرفة . ١٩٨٥

٢٤) عمر ، أحمد مختار : **البحث اللغوي عند العرب** . ط١ . القاهرة عالم الكتب . ١٩٨٨
٢٥) عبد، محمد : **أصول النحو العربي في نظر النحاة و رأي ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث** . القاهرة علم الكتب . ١٩٨٩.
٢٦) قيش ، أحمد : **الكامل في النحو و الصرف و الاعراب** . بيروت . دار الجيل . ١٩٧٩
٢٧) مبارك ، جنون : **مدخل للسانيات سوسير** . ط١ . الدار البيضاء . دار توبقال للنشر . ١٩٨٧
٢٨) المبرد : **المقتضب** . تحقيق محمد الخالق عصيمة . القاهرة . نشر المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية . ١٣٩٩.
٢٩) المخزومي ، مهدي : **في النحو العربي (قواعد و تطبيق على المنهج العلمي الحديث)** القاهرة . مكتبة مصطفى البابي المحلي ١٩٦٦.
٣٠) المسدي ، عبد السلام : **اللسانيات من خلال النصوص** .ط٢ . تونس . الدار التونسية .١٩٨٦
٣١) نعمة ، فؤاد : **ملخص قواعد اللغة العربية** . ط١ . مصر . مطبعة نهضة . ١٩٨٢.
٣٢) يافوت ، أحمد سليمان : **دراسات نحوية في خصائص ابن جني** . اسكندرية . دار المعرفة الجامعية . ١٩٩٠
٣٣) يعقوب ، اميل بديع : **فقه اللغة العربية و خصائصها** . ط١ . بيروت . دار العلم للملايين . ١٩٨٢.
٣٤) يعقوب اميل بديع و عاصي : **المعجم المفصل في اللغة و الآداب** . بيروت . دار العلم للملايين بلا تاريخ .

ثانيا : الدوريات

١) الجواري ، أحمد عبد الستار : **الوصف بالجملة** . "**المجمع العلمي العراقي**" ج ٤ / مج ٣٥/ ٨. ١٩٨٤ ص ٣-١٧.

٢) حسن ، تمام : **التراث اللغوي العربي** . " الفصول " القاهرة . مج ١/ ع١/ ١٠ .
١٩٨٠ ص ٨٧-١٥٠.

٣) الحلواني ، محمد خير : **مفهوم الكلمة في النحو العربي** . " المجلة العربية " . الرياض .
٩٤/ ٥٣/ ١٢ . ١٩٨١ .

٤) الشريف ، محمد صلاح الدين : **أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي** . أشغال ندوة
اللسانيات و اللغة العربية . مركز الدراسات . تونس .
ديسمبر ١٩٧٨. نشر ١٩٨١ . ص ٤١-٥٥

: **تقديم عالم الاتجاه البرغماتي** . ضمن " أهم المدارس
اللسانية " . المعهد القومي لعلوم التربية تونس . ١٩٨٦ .
ص ٩٥-١١٩

٥) عبده ، داود : **البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية** . " الأبحاث " . بيروت. الجامعة
الأمريكية . ٣٠٣/ ١٩٨٣ . ص ٣٧-٥٤.

٦) المسدي ، عبد السلام : **الفكر العربي و الألسنة** " الأقلام " بغداد . س ١٤/ ع٤ /
جانفي ١٩٧٩ . ص ٣-٢٣ .

: **اللسانيات العربية و الاصطلاح اللغوي** " الحياة الثقافية " ،
تونس . ع ١٦-١٧ . جويلية – أكتوبر ١٩٨١ . ص ١١-
٢٣ .

٧) المهيري ، عبد القادر : **الجملة في نظر النحاة العرب** . حوليات الجامعة التونسية .
ع٣ / س ١٩٦٦ . ص ٣٥-٤٦ .

: **مساهمة في تحديد الجملة الاسمية** . حوليات الجامعة
التونسية . ع ٥ / ١٩٦٨ . ص ٧-١٦ .

: **دور الاعراب** ، أشغال ندوة اللسانيات و اللغة العربية .
مركز الدراسات ، تونس . ديسمبر ١٩٧٨. نشر ١٩٨١ .
ص ٥٩-٦٧ .

: **مفهوم الكلمة في النحو العربي** . حوليات الجامعة التونسية
. كلية الآداب . ع ٢٣/ ١٩٨٤ . ص ٣١-٤٢ .

٨) ميرغني ، جعفر : **من حديث الجملة** . معهد الخرطوم الدولي للغة العربية . الخرطوم . س ١/ ع ١/ ١٩٨٢ .

٩) نور الدين ، عصام : **منهج النحو العربي و المنهج الوصفي الغربي** " دراسات عربية " بيروت . ع ٦ /س ١٨ / ع . ١٩٨٢ .

١٠) هروم ، البشير : **الترتيب الأساسي للجملة في العربية** " الفكر العربي المعاصر " بيروت . ع ٩٦-٩٧ / ١٩٩٢ . ص ٨١-٨٩ .

١١) **من قضايا اللغة العربية المعاصرة** " المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم " . تونس .١٩٩٠.

١٢) **تقدم اللسانيات في الأقطار العربية** . " منظمة الأمم المتحدة للعلوم و الثقافة (يونسكو) الرباط . دار المغرب الاسلامي . أفريل ١٩٨٧.

١٣) **في اللسانيات و اللسانيات العربية** . اشراف ادريس السغروشني . و عبد القادر الفاسي الفهري . حمعية الفلسفة بالمغرب عيون . ١٩٨٨ .

المعجم

١) الخولي ، محمد علي : **معجم علم اللغة النظري** . لنان مكتنة لبان . ١٩٨٢.

٢) نخبة من اللعويين العرب : **علم معجم مصطلحات علم اللغة الحديث** . لبنان . مكنبة لبنان .١٩٨٢.

٣) رمزي منير بعلبكي : **معجم المصطلحات اللغوية** . ط١ لبنان . دار العلم للملايين . ١٩٩٠

المراجع الانقليزيـــــة

1) Akmajıan A and F Heny (1975) **An Introduction to the Principles of Transformational Syntax** Cambrıdge Mass and M I T press

2) Anshen F and Schereıber (1968) **A Focus Transformation of Modern Standard Arabic** Language 44 4

3) Bach E (1974) **Syntatic Theory .**New York Holt Reınhart Wınston

4) Blommfıeld L (1979)· **Language** George Allen and Unwın London

5) Bresnan Joan W (1976) **On the Form and Functioning of Tranformation** Lıngnıstıc Inquıryy 7 N° 1 P3-40

6) Chafe Wallace L (1970) **Meaning and the Structure of Language** Unıv of chıcago press

7) Chomsky N (1957) · **Syntactic Structures** The Hague Mouton

(1964) **Current Issues in Lingnistic Theory** The Hague .

(1965) . **Aspects of the Theory of syntax** M I T Cambrıdge. Mass.

(1970) · **Remarks on Nominalization** In Readıngs ın Englısh Transformatıonal Grammar Eds R A Jacobs and P S Rosenbaum George Unıv Press W C

(1972 a) **Language and Mind** . New York

(1972 b). **Studies on Semantics in Generative Grammar** . The Hague Mouton

(1975) **Reflections in Language** London

(1977) **On . WH - Movement** ın P W Culicover T.

Wasow. and A Akmajian Formal Syntax Academic Press . New York

(1980) · **On Binding** . Linguistic Inquiry 11 P1-46.

(1981) . **Lectures on Government and Binding** Foris Publications

(1982) . **Some Concepts and Consequences of the Theory of Government and Binding** . Cambridge Mass

(1986) · **Barriers** Cambridge Mass . London M I T Press.

(1987) : **Knowledge of Language** . Its Nature, Origin, and Use, Praeger, New York.

8) Chomsky N and H Lasnik (1977) **Filters and Control** . Linguistic Inquiry 8 p 425-504.

9) Cook Walter A (1979) . **Case Grammar and Generative Semantics** George Town Univ Press on Language and Linguistics No 8.

10) Fillmore Charles J (1968) **The Case For Case** Holt Reinhart and Winston

11) Geoffray Horracks (1988) **Generative Grammar** Longman Linguistics London .

12) Gruber Jeffrey (1965) **Lexical Structures in Syntax and Semantics** . Amsterdam North Holland

13) H A Gleason Jr (1974) **An Introduction to Descriptive Linguistics** Oxford and I B H Publishing Co

14) Jackendoff .R S (1972) **Semantic Interpretation in Generative Grammar** Cambridge . Mass . London.

(1977) . **X-Theory** . A Study of Phrase Structure Cambridge Mass . London.

15) Katz. JJ and Fodor J A (1963) **The Structure of Semantic Theory** Language (39)

16) Lyons J (1977) : **Chomsky.** The Harvest Press 2 nd

17) Matthews P H (1981) **Syntax.** Cambrıdge .Unıv

18) Radford Andrew (1981) . **Transformational Syntax** Cambridge Unıv

19) Rochemont Mıchael S (1984) . **Focus in Generative Grammar** The Linguıstıc Revıew 4 p 365-373

20) Sells P (1985) : **Lectures on Contemporary Syntactic Theories** Standford Unıv Chıcago Unıv . Press.

فهرس البحث

الفهرس

الباب الثاني

تحليل الجمل العربية في ضوء النظرية التوليدية و التحويلية

الباب الثالث

دراسة طرق الربط في الجملة العربية